دراسات في علم السكان

دكتور

فتحي محمد أبو عيانة

أستاذ الجغرافيا البشرية

رئيس جامعة بيروت العربية



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

عندما ظهرت الطبعة الأولى من كتاب علم السكان منذ نحو عقدين، كان عدد سكان العالم أكثر قليلاً من أربعة مليارات ونصف المليار نسمة، وبلغ عددهم في الوقت الحاضر ستة مليارات. أي أضيف لسكان الكرة الأرضية قرابة مليار ونصف من البشر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وعلى امتداد هذه الفترة شهدت دراسة السكان تطوراً كبيراً في المادة العلمية وأسلوب الدراسة وتقنيات التحليل ومن ثم دقة النتائج. كما شهد العالم بأسره تنامي مشكلات السكان وتعقدها وتجلى ذلك في الضغط على الموارد وتدهور البيئات والتلوث ومشكلات الأقليات والتحركات السكانية من دول الفقر إلى دول الغنى، والهجرة القسرية الناجمة عن الحروب الأهلية، أو الحروب بين الدول، أو الكوارث الطبيعية وارتبط ذلك بتغير خريطة العالم السياسية كما حدث للاتحاد السوفيتي عندما تفكك إلى جمهوريات مستقلة، وسادت ظاهرة العولمة Globalization والتي تعني ببساطة تناقص الدور الذي تلعبه حدود الدول وتآكل مفهوم السيادة القومية وإفساح المجال للمؤثرات العالمية من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات.

ومن نافلة القول أن الوعي العالمي بقضايا السكان قد أضحى جزءاً من ثقافة العالم المعاصر، وتمثل ذلك في كثير من المظاهر لعل أبرزها ذلك النشاط المكثف للمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك الحكومات والجمعيات غير الحكومية والتي تعاظم دورها في ترسيخ الإحساس بالمشكلة السكانية وجوانبها المتعددة وتأثيرها على الفرد والمجتمع ومن ثم على العالم بأسره.

وهكذا تغير العالم تغيراً كبيراً في الربع الأخير من القرن العشرين وما زالت إرهاصات التغير مستمرة، وصحب ذلك تدفق معلوماتي غزير عن سكان العالم وتوزيعهم وتركيبهم وتغيرهم واحتمالات نموهم في المستقبل، وانعكست تلك المعلومات الحديثة على هذه الطبعة من كتاب علم السكان وشجعنا ذلك على إعادة النظر في بناء الكتاب في ضوء تلك البيانات المتوفرة حتى أصبح في رأينا يمثل منهجاً مناسباً ومتوازناً لدارسي هذه المادة في المرحلة الجامعية الأولى وللراغبين في تطوير تخصصهم فيها في دراسات أعلى من ذلك.

ولعل أبرز تعديلات هذه الطبعة عن سابقتها أنها حدَّثت البيانات واقتصرت في التطبيقات الديموغرافية على نماذج مختارة عبر متن الكتاب دون الاقتصار على دولة واحدة أو إقليم واحد، كذلك تم اختصار بعض الفصول اختصاراً لا يخل بمحتواها العلمي أو بنائها المنهجي، علماً بأن هذه الطبعة كسابقتها مقتبسة من كتابنا المفصل عن جغرافية السكان الذي صدر هذا العام عن دار النهضة العربية. وأرجو أن تكون هذه الطبعة المعدلة المزيدة والمختصرة في آن معاً محققة للهدف من وراء تحديثها وتطوير ما ورد فيها للارتقاء بالتخصص وتعميق مفاهيمه لدى أبنائنا الطلاب وزملائنا الباحثين والذين نعقد عليهم جميعاً الأمل في الارتقاء بالعلم والمعرفة.

والله من وراء القصد الموفق والمستعان

المؤلف

(دكتور فتحي أبو عيانة)

بيروت في أول شباط (فبراير) ٢٠٠٠

تصدير الطبعة الأولى

من المعروف أن عالم اليوم يمر في مرحلة تزايد سكان كبير لم يسبق أن مرّ بها في تاريخه من قبل، ولذا فإن مشكلة السكان منذ أن بدأت إرهاصات الحديث عنها في عهد «توماس مالثوس» في أواخر القرن الثامن عشر. لم تحظ باهتمام كبير إقليمياً وعالمياً في أي عصر من عصور البشرية كما تحظى به في الوقت الحاضر.

وقد أصبحت المجتمعات تناضل في سبيل حفظ التوازن بين أعداد سكانها ومواردها المتاحة، في ضوء استمرار تضخم حجم السكان في المستقبل بدرجة قد يصعب على هذا الجيل أن يتصورها أحياناً، ليس في المدى البعيد فحسب ـ بل حتى بعد عدة عقود فقط. كما أن الكثير من الأقاليم النامية ـ إن لم يكن كلها ـ سيتضاعف حجم سكانها الحالي في مطلع القرن الحادي والعشرين بدرجة ستنوء معها موارد هذه الأقاليم عن الوفاء بالمتطلبات الأساسية لهذه الأعداد في ظل ما هو معروف عن هذه الموارد في الوقت الحاضرة.

وقد كانت هذه المعضلة السكانية مدعاة للكثير من الاهتمام العلمي في السنوات الأخيرة، وشهدت تدفق كثير من الدراسات والبحوث والمؤتمرات المتخصصة بقصد تحليل تطور النمو السكاني ومكوّناته ونتائجه المتعددة، وقد نشطت بعد المعاهد العلمية ومراكز الأبحاث المحلية والعالمية في ذلك الميدان ـ وأثمرت كل هذه الجهود وما تزال في إثراء المكتبة السكانية بالكثير من الكتب العامة والأبحاث النوعية عن بعض جوانب السكان وتحليلها إحصائياً واجتماعياً

وبيئياً بغية الوصول إلى أحكام سليمة عن إيقاع النمو السكاني ومكوّناته ومؤثراته على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقد أصبح علم السكان أو الديموغرافيا من الموضوعات المحورية في مجال الدراسات الاجتماعية سواء في مرحلة الليسانس أو الدراسات العليا حيث يتناول بالدراسة والبحث الظاهرة السكانية من حيث النمو ومكوّناته والتوزيع وملامحه والتركيب وعناصره وذلك أملاً في الوصول إلى فهم دقيق لمكوّنات هذه الظاهرة وتقويم نتائجها المتعددة في الزمان والمكان.

ونحن إذ نقدم كتابنا هذا تحت عنوان «دراسات في علم السكان» لطلاب قسم الاجتماع فقد اقتبسناه من كتاب مفصّل لنا عن جغرافية السكان سبق إصداره منذ سنوات وتركز اهتمامنا فيما اقتبسناه على الجوانب الديموغرافية كالخصوبة والوفيات والنمو الطبيعي والهجرة الداخلية والتركيب السكاني عمرياً ونوعياً واقتصادياً ثم بتحليل موجز للعلاقة بين السكان والموارد وختمنا الكتاب بدراسة مبسطة عن بعض النظريات السكانية الهامة.

وقد يجد الطالب أن الفصول الأولى من الكتاب تحوي كثيراً من الجداول، ونأمل ألا يعرض عنها بل ننصح باستيعاب الحقائق الرئيسية التي تحويها هذه الجداول ويمكن الاكتفاء بالحدّ الأدنى من الأرقام التي يستطيع الطالب أن يعيها وأن يعقد المقارنات باستمرار بين الأرقام الرئيسية حتى يستوعبها في سهولة ويُسْر.

ولا أدّعي الكمال فيما كتبت، فالكمال لله وحده، ولكنها محاولة قد تفيد المهتمين بهذه الدراسة أرجو من خلالها أن أكون قد وفّقت.

والله الموفّق والمستعان

بيروت في ١٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٤

فتحي أبو عيانة

البـــاب الأول

المفهـوم والمصـادر

الفصل الأول

مفهوم علم السكان

من الحقائق الهامة في العلوم الإنسانية أن السكان هم المحور الرئيسي الذي تدور حوله وتنبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات، ولا جدال في أن عالم اليوم يعيش مرحلة تزايد سكاني كبير لم يسبق أن مر بها في تاريخه من قبل، فقد وصل عدد سكان العالم إلى ٦٠٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٩ ويزيد سنوياً بمعدل يصل إلى نحو ٨٠ مليون نسمة، ويقدر أن يصل إلى ٨ مليار نسمة سنة ٢٠٢٥. إذا استمر معدل الزيادة على ما هو عليه.

ومن هنا تصبح دراسة السكان ذات أهمية قصوى حيث تتأثر حياة المجتمعات بعضها ببعض وترتبط الظواهر السكانية في معظم أقطار العالم إن لم يكن كلها، بالسياسات الإقليمية والدولة التي تتشابك في نهاية الأمر لتكون صورة عالمية ذات علاقات متبادلة بين أجزائها، ولذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تعد أساساً هاماً لفهم الكثير من المتغيرات الدولية ـ بل لا غنى عنها لطالب الدراسات الاجتماعية.

ويبدأ دارس علم السكان بثلاثة أسئلة رئيسية تكون في الواقع مجال الدراسة وإطارها العام، وهي:

١ ـ كم عدد السكان الذين يعيشون في منطقة محددة ويكونون مجتمعاً ذا صفات مميزة؟ وما هي التغيرات التي تطرأ على هذا الحجم السكاني وتؤثر فيه بالزيادة أو النقصان؟ ويقصد بها المواليد والوفيات والهجرة.

٢ ـ ما نوع السكان الذين تضمهم المجموعة السكانية وما هي مظاهر اختلافهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى، وبالتالي ما هي خصائصهم السكانية الكمية ـ ويقصد بذلك كله تركيب السكان وتقسيمهم حسب فئات طبيعية أو مكتسبة (التركيب العمري ـ والنوعي ـ والاقتصادي ـ والعرقي ـ واللغوي. . . الخ).

٣ ـ كيف يتوزع السكان في المنطقة التي يعيشون بها؟ وما هي العوامل والتغيرات المرتبطة بهذا التوزيع؟.

وتكمن أهمية دراسة حجم السكان ومكوناته ليس فقط في محاولة معرفة العدد الحالي ونموه في الفترات السابقة بل وفي تحديد التزايد السكاني في المستقبل وبالتالي تقدير عدد السكان في سنوات مقبلة، ولذلك أهمية كبرى للمخططين في الدولة والذين يضعون خطط التنمية المتعددة الجوانب وفق حجم السكان في السنوات المعينة.

وفي محاولة لتعليل التغيرات السكانية ومكونات النمو في المستقبل يسعى الباحث في مجال السكان (الديموغرافي) إلى معرفة أسبابها، وهذه المكونات ثلاث: المواليد (الخصوبة) والوفيات والهجرة، وهي تتأثر بالعديد من العوامل المتشابكة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومحاولة فهم هذه التغيرات تعين على فهم احتمالات التزايد أو التناقص في المستقبل وبالتالي الوصول إلى حجم تقريبي للسكان في سنوات مقبلة.

أما التركيب السكاني فيعني ببساطة جميع الخصائص السكانية التي يمكن قياسها رقمياً مثل نسبة الصغار أو الكبار أو نسبة القادرين على العمل أو نسبة الأمية في المجتمع وغير ذلك.

ويعد تركيب السكان حسب العمر والنوع أكثر أنواع التركيب تداولاً في دراسة السكان حيث تنسب إليه الكثير من العمليات الديموغرافية (السكانية) الأخرى في مجال المواليد أو الوفيات أو الهجرة.

ومن الخصائص السكانية الهامة الأخرى في مجال التركيب السكاني نمط المعيشة الممثلة في الموطن الريفي أو الحضري ثم الحالة الزواجية والمهنة والتعليم والدين واللغة لكل واحدة من هذه الخصائص ارتباط بعدد المواليد والوفيات في منطقة معينة وكذا بعدد من يهاجرون إلى المنطقة ومن ينزحون عنها، فدارس السكان لا يدرس فقط التركيب السكاني في وقت معين فحسب بل ويتناول أيضاً مدى التغيرات التي تحدث في هذا التركيب وأسباب هذه التغيرات وتأثيرها على حياة المجتمع، ولا ريب في أن التركيب الديموغرافي لشعب من الشعوب يؤثر في بقية العمليات الديموغرافية ـ وهذه تؤثر بدورها في هذا الشعب عن طريق التجديد المستمر للأجيال المتعاقبة حسب السن والنوع.

أما السؤال الثالث، وهو أين يتوزع السكان؟ فيهتم بأمرين: العدد ـ والمكان، وقد يتحدد المكان بمنطقة صغيرة مثل القرية أو الشياخة أو المدينة أو المحافظة أو القطر أو حتى القارة بأكملها، فحين ننظر إلى التوزيع الداخلي لشعب مثل الشعب المصري ـ تبرز عدة أسئلة مثل: كم من المصريين يعيشون في الريف، وكم منهم في الحضر، وكم يعيشون في الوادي ـ والدلتا والصحراء ـ وما هي عوامل تغير التوزيع في السنوات الأخيرة ـ وما هي استراتيجية إعادة توزيع السكان في المستقبل ـ سواء في الحضر أو الريف أو الصحراء ـ ويهم الباحث باستمرار الوقوف على أسباب التوزيع ومؤثراته وما هي معدلات النمو العددي للسكان ـ ثم في النهاية ما هي النتائج التي تترتب على إعادة التوزيع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ولكي نقف على إجابات كل الأسئلة السابقة فلا مناص من دراسة حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم، وأن نفهم ديناميكية النمو والوفاة والهجرة وأن نبحث المغزى الاجتماعي الذي تنطوي عليه كل هذه العمليات الديموغرافية بالنسبة لحياة الإنسان والمجتمع.

وجدير بالذكر أن دراسة السكان تعتمد أساساً على الأرقام المستقاة من

مصادرها المختلفة، إلا أن الرقم بذاته ليس ذا معنى ويجب ربطه بأرقام أخرى فإذا قلنا مثلاً أن سكان مصر سنة ١٩٩٦ هو ٦١ مليون نسمة فإن هذا الرقم لا يكتسب معنى إلا إذا قارناه بمثيله سنة ١٩٧٦ (٣٨ مليون) أو سنة ١٩٦٠ (٢٦ مليون) أو في سنة ١٩٤٧ (١٩ مليون نسمة) ومن هنا يجب أن نعي في ذاكرتنا أرقاماً رئيسية معينة لأنها تضفي معنى على أرقام أخرى، ومن أمثلة الأرقام الرئيسية التي من هذا القبيل نسبة سكان الحضر، ومعدل المواليد ومعدل الوفيات وهكذا. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكون الباحث في مجال السكان على دراسة ببعض المصادر الرئيسية التي يستطيع أن يجد فيها بسرعة أبرز الحقائق السكانية التي يحتاج إليها.

وتعرف الدراسة العلمية للسكان باسم علم الديموغرافيا Demography أو علم السكان، وهي كلمة تتكون من مقطعين أغريقيين هما Demos وتعني شعب أو سكان و Graphia وتعني وصف، وبذلك يكون معنى الكلمة بأكملها وصف السكان والكتابة عنهم، وأبسط تعريف للديموغرافيا أنها علم إحصائي يهتم بدراسة حجم وتوزيع وتركيب السكان ومكونات التغير الأفقي والرأسي في هذه العناصر الثلاثة مثل المواليد والوفيات والهجرة ثم التغير الاجتماعي للفرد في المجتمع بصوره المتعددة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

ويبدو أن المستقبل سيحمل بين طياته تزايد الاهتمام بدراسة حركة السكان وعواملها لما لذلك من أهمية كبرى في التخطيط الإقليمي والعمراني، ويقود ذلك تلقائياً إلى القول بأن الاهتمام بالكم في علم السكان سيتزايد في المستقبل حيث تعالج الاختلافات المكانية لتوزيع السكان في إطار زمني محدد.

وباختصار فإنه يبدو أن علم السكان سيحاول تحديد ملامح الظاهرات السكانية وأثرها في إحداث تغير ما في زمن ما وفي مكان ما اعتماداً على تحليل البيانات السكانية المتاحة بأسلوب كمي Quantitative أكثر تطوراً وفهماً لحقائق الأرقام بغية الوصول إلى فهم حقيقي للغلاف السكاني على رقعة الأرض ومكونات هذا الغلاف واحتمالات تزايده في المستقبل وعلاقته بالموارد المختلفة.

الفصل الثاني

مصادر دراسة السكان

تعتمد الدراسات السكانية على مجموعة من المصادر الإحصائية المختلفة، ذلك لأنها تتناول دراسة أحوال السكان في وقت معين بما في ذلك توزيعهم الجغرافي وتركيبهم المتعدد الجوانب، كذلك تدرس حركة السكان الطبيعية وغير الطبيعية وما ينتج عنها من زيادة أو نقصان في حجم السكان.

ويمكن تقسيم مصادر دراسة السكان إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

١ ـ مصادر البيانات الثابتة:

وهي التي تدرس توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وتمثلها التعدادات والمسح بالعينة.

٢ ـ مصادر البيانات غير الثابتة:

وهي التي تدرس حركة السكان في المجتمع مثل سجلات المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق وسجلات الهجرة.

أولاً: مصادر البيانات الثابتة:

١ ـ التعداد Census:

تعد التعدادات السكانية المصدر الرئيسي في جميع دول العالم لدراسة توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وفي منطقة محددة، وبالرغم من أن

نظام التعداد قد عرف في الأزمنة القديمة كما كان الحال في مصر الفرعونية والدولة الرومانية، إلا أن أقدم تعداد في العصر الحديث قد أخذ في اسكنديناو وبعض الولايات الإيطالية والألمانية خلال القرن الثامن عشر، فقد أخذ أول تعداد في إيسلندا سنة ١٧٠٣ والسويد سنة ١٧٤٩ وسكسونيا وهانوفر سنة ١٧٤٤ والنرويج سنة ١٧٦٠ والدنمرك في سنة ١٧٦٩ وأسبانيا سنة ١٧٨٧، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أخذ أول تعداد سنة ١٧٩٠ بالرغم من أن هناك بعض ولايات أخرى قد سبقت في تعداداتها هذا التاريخ، وفي سنة ١٨٠١ أخذت بريطانيا وفرنسا أول تعداداتها، وقد تبع ذلك وخلال القرن التاسع عشر كل الدول الأوربية في فترات زمنية دورية محددة، وفي مصر أخذ أول تعداد شامل في سنة ١٨٨٢ وإن كانت قد سبقته عدة محاولات لتقدير السكان بها بل إن هذا التعداد ذاته يدور حوله الكثير من الجدل مما يجعله تقديراً أكثر منه تعداداً، وفي خلال القرن العشرين وخاصة منذ الحرب العالمية الأولى ازداد عدد الدول التي أخذت بنظام التعداد السكاني حتى أصبح يغطي معظم دول العالم في الوقت الحاضر.

تعريف التعداد: يمكن تعريف تعداد السكان بأنه **«العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر أو جزء محدد المعالم من قطر وفي زمن معين»**(١).

والتعداد الشامل للسكان ينبغي أن تتوفر به عدة خصائص هي العدُّ الفردي، والشمول داخل منطقة جغرافية محددة والآنية، ثم أن يتم إجراؤه في فترات دورية محددة، والعد الفردي يعني أن يعد كل فرد على حدة وأن تسجل خصائص هذا الفرد منفصلة عن غيره من الأفراد وذلك حتى يمكن تصنيف السكان فيما بعد حسب هذه الخصائص مثل التصنيف حسب العمر والحالة

---

(١) الأمم المتحدة: المكتب الإحصائي ـ مبادىء وتوصيات لتعدد السكان لعام ١٩٧٠ ـ ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ـ القاهرة ١٩٦٧، ص ٣.

التعليمية والنشاط الاقتصادي وغير ذلك تصنيفاً متقاطعاً في جداول التعداد النهائية.

أما الشمول داخل منطقة محددة فيعني أن التعداد ينبغي أن يشمل منطقة محددة بدقة مثل قطر بأكمله أو وحدات إدارية محددة داخل هذا القطر على أن يشمل العد كل الأفراد داخل هذه الوحدات، والآنية تعني أن كل شخص يشمله التعداد يجب أن يعد في وقت أقرب ما يمكن إلى نفس اللحظة الزمنية المعينة التي يجب أن تحدد جيداً، كما يجب أن تستند البيانات التي تم جمعها إلى فترة زمنية معرفة تعريفاً دقيقاً كأن تكون في يوم محدد يختار بعناية داخل الدولة أو المكان وتكون حركة السكان خلاله أقل ما يمكن حتى تعبر البيانات عن توزيع السكان بدقة.

وتعني الدورية المحددة في التعدادات أنها يجب أن تجري على فترات منتظمة حتى تتاح المعلومات القابلة للمقارنة في تتابع زمني معين يمكن من خلاله مقارنة الحاضر بالماضي وكذلك تقدير المستقبل على أساس هذا التطور.

وتختلف الدول في تعداداتها السكانية في بعض الوجوه مثل الفترة الدورية للتعداد أو طريقة أخذه، فهناك بعض الدول تأخذ تعدادها كل خمس سنوات مثل كندا واليابان والدنمرك والسويد والبعض الآخر كل عشر سنوات مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنمسا والمكسيك ومصر فيما بين تعدادي ١٨٩٧ و١٩٤٧ وبعد تعداد ١٩٦٦ والهند وبلجيكا وإسبانيا وإيران، وفريق ثالث ليست الفترات التعدادية محددة عنده سواء عشر سنوات أو حتى عشرين سنة مثل البرازيل، أو ست أو سبع سنوات مثل فرنسا. ويرجع هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل قد تكون أهمها العوامل السياسية التي تؤثر في السلسلة التعدادية مثل فرنسا التي لم يؤخذ بها تعداد سنة ١٩١٦ ولا تعداد سنة ١٩٤١ بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية على التوالي، كذلك مصر التي أجلت تعداد سنة ١٩٥٧ بسبب العدوان الثلاثي عليها في سنة ١٩٥٦ ـ ثم أجلت تعداد ١٩٧٠

بسبب العدوان الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧ وما ترتب عليه من تهجير لسكان منطقة القناة غير ولا شك خريطة السكان في البلاد، ولكنها أخذت تعداداً شاملاً في أواخر سنة ١٩٧٦ بعد حرب أكتوبر (تشرين) بثلاث سنوات عاد فيها سكان القناة إلى ديارهم.

كذلك فإن هناك بعض الدول ليست لديها فترات تعدادية منتظمة ـ ففي روسيا الشاسعة المساحة فإن آخر تعداداتها هي تلك التعدادات التي أخذت في سنوات ١٩٢٦ و١٩٢٩ و١٩٥٩ و١٩٧٠ و١٩٧٩ و١٩٨٩ كذلك فإن هناك دولاً سارت على فترات تعدادية منتظمة ثم تخلت عنها بعد ذلك، مثل مصر بين ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧، ثم هناك دول أخذت ثلاثة تعدادات فقط في تاريخها الحديث مثل الصين (تعداد ١٩٥٣ وتعداد ١٩٨٢ وتعداد ١٩٩٠) وبالمقابل هناك دول لم تأخذ تعداداً لسكانها حتى الآن إلا لمرة واحدة مثل سلطنة عمان (١٩٩٣) ولبنان.

وقد يحدث ألا يشمل التعداد كل سكان الدولة بنفس الطريقة التي يتم بها، مثلما كان يحدث في جنوب افريقيا أثناء حكم البيض، فقد كان الأوربيون يعدون كل خمس سنوات والأفارقة كل عشر سنوات، وخلال الفترة الاستعمارية فإن السكان الأوربيين في معظم الدول الإفريقية كان يتم عدهم بانتظام بينما يتم تقدير السكان الوطنيين تقديراً يشوبه الكثير من الخطأ، وفي أمريكا اللاتينية فإنه في بعض الحالات لا يدخل السكان الهنود الذين يعيشون بالمناطق الغابية ـ في التعداد إطلاقاً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن طريقة أخذ التعداد تختلف أحياناً من دولة لأخرى فهناك طريقة العد الفعلي **De Facto** التي يقصد بها عد السكان في المكان الذي يوجدون به يوم التعداد بصرف النظر عن مواطنهم الدائمة، ويتبع هذه الطريقة كثير من دول العالم مثل بريطانيا ومصر وغيرها. والطريقة الأخرى هي طريقة العد حسب مكان الإقامة المعتاد **De Jure** وليس تبعاً لأماكن تواجدهم يوم

التعداد وتتبع هذه الطريقة بعض الدول مثل الولايات المتحدة والجزائر وهولنده وسويسرا، كما أن هناك دولاً تتبع الطريقتين معاً مثل البرازيل التي لا يشمل تعداد السكان بها سكان الغابات المدارية من الهنود الحمر.

ولا تختلف دول العالم في دورية التعدادات بها ولا في طريقة أخذها فحسب، بل أنها تختلف في تقسيم السكان حسب التركيب العمري أيضاً، فالفئة العمرية الخمسية هي الغالبة في معظم تعدادات العالم، وإن كانت بعض الدول تتبع الفئات العمرية العشرية وخاصة في الأعمار الوسطى والكبيرة.

ويسجل التعداد السكاني خصائص متعددة للسكان، مثل توزيع السكان والعمر والنوع والحالة المدنية ومحل الميلاد والديانة والحالة التعليمية والمهن والنشاط الاقتصادي وغير ذلك، وقد أوصت الأمم المتحدة التي قامت وتقوم بدور كبير في مجال الدراسات السكانية ـ بأن يشمل التعداد البيانات الرئيسية التالية[1]:

١ ـ مجموع عدد السكان.
٢ ـ النوع والسن والحالة المدنية.
٣ ـ مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة.
٤ ـ التركيب الأسري.
٥ ـ اللغة الأصلية والحالة التعليمية والدينية.
٦ ـ النشاط الاقتصادي.
٧ ـ نمط العمران (حضر ـ ريف).
٨ ـ الخصوبة.

وقد يظهر عند استخدام هذه الخصائص مشاكل من نوع خاص وذلك لأن بعض السكان قد يصعب وضعهم في فئات معينة، مثل النشاط الاقتصادي، وحتى تحديد سن الشخص يكون عادة موضع شك، ففي كل بلدان العالم يدلي

---

(١) المرجع السابق، ص ٣ وما بعدها.

أناس كثيرون إجابات متناقضة فيما يتعلق بأعمارهم، وخاصة الإناث وكبار السن ويترتب على ذلك مشكلات متعددة في دراسة باقي خصائص السكان كما سيبدو فيما بعد.

ويمكن تمييز دول العالم حسب الدقة في بياناتها الإحصائية فدول غرب أوربا والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين واليابان وروسيا تتميز إحصاءاتها بالشمول والدقة، كما أن هناك دولاً أخرى تسير في طريق تحسين بياناتها بشتى الطرق، ومع ذلك فإنها ما تزال تعاني من عدم الدقة في تلك البيانات مثل معظم دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية مثل مصر وتونس. وهناك فريق ثالث من الدول ما تزال بياناته ـ إن توفرت ـ تحمل في طياتها كثيراً من الخطأ والغموض مثل معظم الدول الأفريقية وبعض دول الشرق الأوسط وبعض الدول الآسيوية.

وتتعدد أوجه استخدام التعدادات السكانية ـ ذلك لأن تعداد السكان هو المصدر الأول للبيانات الأساسية اللازمة عن السكان للأغراض الإدارية ولكثير من نواحي البحث والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويعد توفير الحقائق الأساسية بالنسبة للإدارة والسياسة الحكومية هدفاً أصلياً من أهداف التعداد مثل تقسيم القطر إلى مناطق انتخابية وتخصيص التمثيل في الهيئات الحاكمة الذي يعتمد على التوزيع الجغرافي للسكان، وتعد معرفة التوزيع السكاني على رقعة الدولة أو الوحدة الجغرافية ضرورة من ضرورات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بغرض تنمية المجتمع، مثل تخطيط القوى العاملة والهجرة والإسكان والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والعديد من الجوانب الأخرى في حياة المجتمع البشري.

كذلك فإن فائدة التعداد تظهر فيما يقدمه من بيانات للبحوث المختلفة التي تدرس تركيب السكان وتوزيعهم ونموهم في الحاضر والمستقبل والأنماط المتغيرة للمجتمعات الحضرية والريفية ونمو مناطق الحضر وتوزيع السكان

جغرافياً حسب خصائصهم المتعددة مثل المهنة والتعليم والتركيب واختلاف مستويات الخصوبة والوفاة للفئات العمرية المختلفة.

وهناك استخدامات أخرى للتعداد السكاني منها أهميته في التجارة والصناعة حيث تتوقف التقديرات التي يمكن الثقة بها عن طلب المستهلكين على السلع والخدمات التي تتزايد تنوعها باستمرار، على معلومات دقيقة عن حجم السكان في أجزاء القطر وتوزيع هؤلاء السكان حسب العمر والنوع على الأقل لأن هذه الخصائص تؤثر بشدة على الطلب على الإسكان والتموين والملابس ومرافق الترفيه والخدمات الصحية، وبالإضافة إلى ذلك مدى توفر الأيدي العاملة محلياً لإنتاج وتوزيع هذه السلع والخدمات على الوحدات الجغرافية المختلفة.

٢ ـ المسح بالعينة Sample Survey:

أصبح استخدام المسح بالعينة من العوامل المكملة للتعدادات السكانية في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان، وتستخدم على المستويين القومي والمحلي لهذا الغرض، كما هي الحال في التعدادات الإنجليزية أو الأمريكية كذلك أصبحت أساساً لكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية.

والعينة جزء من المجتمع تختلف عما يسمى بالحصر الشامل، الذي يشمل كل أفراد المجتمع ويتمثل في التعداد القومي، ولكنها تتميز عنه ببعض النواحي أهمها أن استخدام العينة يوفر جزءاً من الجهد والنفقات، كذلك تكون البيانات التي تنتج عن العينة دقيقة، كما أن كثيراً من الأخطاء التي قد تقع أثناء التعداد مثل حذف بعض الوحدات أو عد البعض الآخر مرتين أو أكثر يمكن الحكم عليها بعد إجراء التعداد بأخذ عينة منها ودراستها لمعرفة مدى دقة التعداد.

ولقد مزجت بعض الدول حديثاً ـ بين إجراء التعداد وأسلوب العينة بقصد

الحصول على بيانات إضافية من الصعب الحصول عليها من التعداد خشية عدم دقتها مما يلزم اختيار عينة من السكان وتوجيه مجموعة من الأسئلة الإضافية إلى أفرادها كما حدث في تعداد السكان بالعينة في مصر سنة ١٩٦٦ .

وتصمم العينة للحصول على بيانات تطبق على المجتمع السكاني بأكمله، ولتحقيق ذلك فإنها يجب أن تسحب طبقاً لقواعد محددة ودقيقة دون أن يكون فيها تحيز من أي نوع، وإذا ما اتبعت قواعد المعاينة بأمانة ودقة فإن العينة حينئذ تكون ممثلة لإجمالي السكان[١] .

ثانياً: مصادر البيانات غير الثابتة:

١ ـ الإحصاءات الحيوية Vital Statistics :

ليس من السهل دراسة العوامل المؤثرة في حجم السكان باستخدام بيانات التعداد فقط ذلك لأن التعدادات دورية وليست سنوية كما أن بيانات العناصر الحيوية للسكان لا تتوفر كثيراً بها ولذلك فإن الاعتماد الأساسي يكون على الإحصاءات الحيوية والتي تكون في معظم دول العالم قائمة على التسجيل الحيوي الإجباري بحكم القانون والذي يشمل المواليد والوفيات والزواج والطلاق.

وتعد إحصاءات المواليد من أهم الإحصاءات الحيوية حيث يمكن من خلالها معرفة حركة النمو الطبيعي للسكان، وتختلف البيانات التي تسجل

(١) توجد أنواع مختلفة من العينات أهمها العينة العشوائية البسيطة والعينة الطبقية والعينة المنتظمة والعينة المتعددة المراحل.

راجع: أ ـ أحمد عباده سرحان ـ مقدمة في الإحصاء الاجتماعي ـ الإسكندرية ـ ١٩٦٣، ص ٢٩٤.

ب ـ حسن محمد حسين ـ البحث الإحصائي: أسلوبه وتحليل نتائجه ـ القاهرة ١٩٦٤، ص ١٩٠ وما بعدها.

جـ ـ Gregory, S., Statistical Methods and the Geographer, Longman, London, 1971, pp. 100-142.

للمولود من بلد لآخر حسب مستواه الحضاري، ولذلك تختلف دول العالم في البيانات الحيوية المتوفرة لديها، ففي بعضها يوجد ٥٠ عنصراً في السجل الحيوي للمواليد والوفيات والزواج والطلاق، والبعض الآخر ينخفض لديه هذا العدد إلى أربعة عناصر فقط، ولا شك أن الحالة الأولى تعطي ثروة إحصائية يمكن تحليلها بدرجة كبيرة أكثر من الحالة الثانية التي لا تكاد تغطي الحد الأدنى من البيانات المطلوبة والتي غالباً ما تتمثل في ديانة الوالدين وأعمارهم ومواطنهم وصناعاتهم وحالتهم التعليمية.

وبالرغم من أن دولاً كثيرة تتوفر لديها في الوقت الحاضر إحصاءات حيوية دقيقة إلا أن هناك دولاً أخرى لا تملك حتى البيانات الأولية، وعلى العموم فإنه يمكن القول بأن معدل المواليد والوفيات ليس من السهل الحصول عليه بدقة كاملة لحوالي ثلث سكان العالم، كما أن إحصاءات الزواج والطلاق يمكن الحصول عليها لأقل من ثلث السكان فقط.

وتعد الصين من أكبر دول العالم سكاناً والتي لا تتوفر عنها بيانات دقيقة، كما أن هناك دولاً أخرى قليلة الحجم السكاني تشاركها في ذلك ومن أبرزها فيتنام وكوريا وأفغانستان ولبنان في آسيا وتشاد وأثيوبيا وملاوي وسيراليون والصومال في أفريقيا.

٢ ـ سجلات الهجرة:

تعد بيانات الهجرة أقل قيمة من بيانات الإحصاءات الحيوية وذلك لعدة أسباب منها أن تعريف المهاجر يختلف من مكان لآخر أحياناً، كذلك قد يكون التصنيف القائم على مدة الهجرة والمسافة التي يقطعها المهاجر غير واضح، كما تزداد صعوبة الحصول على بيانات الهجرة إذا كانت داخلية بين مناطق القطر المختلفة مما يلزم دراستها اعتماداً على بيانات التعداد حيث يقارن تعدادان متتابعان ثم يعرف نصيب الزيادة الطبيعية في حجم السكان والباقي بمثل الهجرة سواء كانت سالبة أو موجبة.

ولكن الملاحظ أن معظم خصائص المجموعات المهاجرة يتغير، ذلك لأن السكان يغيرون بصفة مستمرة من نشاطهم الاقتصادي وحالتهم المدنية والتعليمية مما لا يظهر في سجلات العبور، ولذلك فإنها ليست دائماً محل ثقة في البحث عن أسباب الهجرة ودوافعها مما يجعل الباحث يتجه إلى مصادر إحصائية أخرى لدراسة هذه الظاهرة السكانية.

تقويم مصادر الدراسة السكانية:

تتفاوت مصادر الدراسة الجغرافية للسكان من حيث مدى الحصول عليها من ناحية ومدى الوثوق في صحتها ودقتها من ناحية أخرى، ذلك لأن هناك أسباباً كثيرة للأخطاء وعدم الدقة سواء في التعدادات أو في الإحصاءات الحيوية، منها الحذف أو العد أكثر من مرة لأغراض خاصة أهمها أغراض حكومية أو انتخابية، كذلك فإن استمارات التعداد بعد ملئها يكون فيها نقص في أعمار الأشخاص وحتى إن ذكرت هذه الأعمار فقد لا تكون بدقة. ولقد ثبت في فرنسا أن أكثر الأخطاء من هذا النوع تكون في الأقاليم الجنوبية بين الأشخاص الصغار حيث لا تحسب بعض الأسر أفرادها الصغار ولا تهتم بذكر أعمارهم كما يبالغ بعض الكبار في أعمارهم حتى يظهروا بمظهر المعمرين من الناس، وفي كثير من الدول النامية توجد مبالغة في الأعمار المنتهية بالصفر وبالخمسة وسنناقش ذلك في الحديث عن التركيب العمري فيما بعد.

وتعاني الإحصاءات الحيوية كثيراً من النقص في بعض الدول، ذلك لأن المواليد لا يسجلون بأكملهم كما هي الحال في المناطق البعيدة عن المواصلات وقد لا يسجل المواليد الإناث في بعض المناطق لاعتبارات اجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاعتماد كلية على السجلات الحيوية في هذه المناطق، وحتى في الدول المتقدمة لا يتم تسجيل الولادات فور حدوثها بل تتفاوت من يوم واحد مثل معظم الولايات المتحدة إلى ٦٢ يوماً في نيوزيلنده، ثم إلى ٩٠ يوماً في المناطق الوعرة بالبرازيل. كما أن كثيراً من الوفيات للأطفال الرضع تحول دون

تسجيلهم سواء ضمن المواليد أو الوفيات، وكذلك الحال في تسجيل الوفيات الذي يشوبه الخطأ في بعض الأحوال سواء حسب الأعمار أو الأسباب التي أدت للوفاة مما يجعل البيانات تعامل بحذر باستمرار، وبدراسة البيانات كما وردت في الكتاب الديموغرافي للأمم المتحدة، تبدو بعض الحقائق، فمعدل الوفيات من الأمراض الطفيلية والمعدية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة مثلاً وصل إلى ٩ فقط في بعض دول شمال غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا مقابل ٦٢ في بعض الدول النامية مثل: كولومبيا وجمهورية الدومينكان والسلفادور ومصر.

ولا تقتصر الأخطاء في المصادر الإحصائية الجغرافية السكان على التعداد أو سجلات المواليد والوفيات فقط بل تتعداها إلى سجلات الهجرة وسجلات الزواج في الدول الغربية وكذا سجلات القوى العاملة وتصنيفاتها المختلفة، ويرتبط بعامل الدقة في المصادر الإحصائية تعريف سكان الحضر والريف والذي يبدو بسيطاً في أول الأمر بيد أنه يختلف اختلافاً كبيراً بين دول العالم حسب الأسس التي يعرف عليها، فبعض الدول تعتبر الحضر مرتبطاً بالوظيفة الإدارية كما هي الحال في جنوب أفريقيا وتونس ومصر والبرازيل والمملكة المتحدة، وهناك دول أخرى تأخذ الحجم السكاني كأساس آخر في تعريف الحضر كحد أدنى له مثل ٢٠٠ نسمة في الدنمرك و٢٠٠٠ في فرنسا و٢٠،٠٠٠ في نيجيريا و٥٠،٠٠٠ في اليابان و٥٠،٠٠٠ في كوريا. ويستخدم الأساس الإداري والسكاني في تحديد المراكز الحضرية في بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة والنرويج، وهناك مجموعة رابعة من الدول تأخذ الوظيفة الاقتصادية أساساً في التعريف، كما هي الحال في إيطاليا التي تعتبر المراكز العمرانية الحضرية تلك التي يعمل أكثر من ٥٠٪ من سكانها في أعمال غير زراعية.

وصفوة القول أن البيانات السكانية ـ شأنها شأن البيانات الإحصائية الأخرى تعتمد على الدقة والتواصل وهناك كثير من الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والحكومية تقوم بجمع هذه البيانات ونشرها بصفة مستمرة ومن أبرزها قسم السكان التابع لهيئة الأمم المتحدة الذي يصدر كتابه الديموغرافي

السنوي ويعد من المصادر الرئيسية لدراسة السكان في العالم ودوله.

وقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات الحديثة على جمع وترتيب البيانات ومقارنتها بسهولة باستخدام الحاسب الآلي الذي أصبح يمثل ثورة تقنية في الدراسات السكانية والعلمية عامة، وأدى الارتباط بينه وبين فروع المعرفة الجغرافية ومصادر البيانات المختلفة إلى ظهور ما يعرف بنظم المعلومات الجغرافية Geographical Information System [GIS]. والتي تستخدم الآن على نطاق واسع كوسيلة فعالة لإدارة الموارد والبيئة والسكان(١).

(١) نظم المعلومات الجغرافية نظام تكاملي لجمع وتخزين ومعالجة وتمثيل البيانات الجغرافية، وتعتمد على أنظمة الحاسب الآلي لإدخال وتخزين وإدارة وتحليل وإخراج المعلومات الجغرافية المرتبطة بأي مورداً وإنتاج حضاري ناجم عن التفاعل بين الإنسان والبيئة. وهذا يسمح بترجمة معلومات كثيرة ومعقدة ومجمعة من مصادر عديدة وتحويلها بطرق معالجة وتحليل ومطابقة إلى شكل بسيط وواضح يتميز بالشمول في العرض مما يسهل على أن مسؤول اتخاذ القرار السليم عند التعامل مع أية مشكلة تخطيطية أو غيرها.

راجع: محمد عبد الجواد: نظم المعلومات الجغرافية ـ الرياض ـ ١٩٩٨ ـ ص ٩١.

البــاب الثاني

نمــو السكــان

الفصـل الأول

توزيع السكان في العالم

يتوزع سكان العالم البالغ عددهم ٥٩٣٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٨ على سطح اليابس الذي تبلغ مساحته ١٣٤ مليون كيلو متراً مربعاً، ويتباين توزيعهم من قارة لأخرى بل وفي داخل القارة الواحدة، حيث تتميز بعض المناطق بتركز سكاني شديد والبعض الآخر بندرة سكانية واضحة، وكقاعدة عامة فإن توزيع السكان على سطح الأرض يعد توزيعاً غير متجانس سواء في التوزيع العددي المطلق أو في نسبته أو في كثافته.

وتوضح الأرقام التالية صورة توزيع السكان على مستوى القارات سنة ١٩٩٨[1]:

---

(١) مصدر الأرقام المطلقة:

- United Nations Population Fund, the State of the World Population, 1998, the New Generations, New York, 1998, pp. 70-72.

ويلاحظ أن دول الاتحاد السوفييتي السابق وزعت على قارتين: أوروبا وتشمل روسيا وأوكرانيا ومولدوفا وروسيا البيضاء، وقارة آسيا وتشمل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وقرغيزستان وتاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

القارة	عدد السكان بالمليون	٪
آسيا	٣٥٨٩	٦٠،٥
أفريقيا	٧٧٩	١٣،١
أوروبا	٧٢٩	١٢،٣
أمريكا اللاتينية	٥٠٠	٨،٥
أمريكا الشمالية	٣٠٤	٥،١
الأوقيانوسية	٢٩	٠،٥
الجملة	**٥٩٣٠**	**١٠٠،٠**

ومن هذه الأرقام، ومن شكل رقم (١) ورقم (٢) يبدو أن معظم سكان العالم يتركزون في العالم القديم، حيث تضم قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا ما يزيد على أربعة أخماس السكان، بل إن قارة آسيا بمفردها تضم ثلاثة أخماس سكان العالم، أما العالم الجديد فلا يعيش به سوى ١٤٪ فقط من سكان العالم.

ويختلف التوزيع السكاني حسب دوائر العرض اختلافاً جوهرياً وذلك لأن أقل من ١٠٪ من سكان العالم يعيشون في نصف الكرة الجنوبي، ومثل هذه النسبة تعيش بين خط الاستواء ودائرة عرض ٢٠ درجة شمالاً، وما يقرب من ٥٠٪ بين دوائر عرض ٢٠ درجة شمالاً و٤٠ درجة شمالاً. كذلك يعيش ٣٠٪ بين دائرتي ٤٠ درجة و٦٠ درجة شمالاً. وأقل من نصف في المائة شمال دائرة العرض ٦٠ درجة شمالاً.

وبمعنى آخر فإن حوالي أربعة أخماس البشر يعيشون بين دائرتي عرض ٢٠ درجة و٦٠ درجة شمالاً. وبالرغم من أن هذا النطاق يشمل معظم صحارى نصف الكرة الشمالي ويضم سلاسل جبلية وهضاباً مرتفعة كالهيميلايا والتبت

فإنه يشمل منطقتي التركز السكاني الرئيسيتين للبشر:

الأولى في جنوب شرق آسيا حيث يعيش نصف سكان العالم في حوالي ١/٢٠ من مساحة الأرض.

والثانية في أوروبا حيث ١/٥ سكان العالم ويشغلون نسبة ضئيلة من مساحة المعمور في الأرض تقدر بأقل من ١/٢٠ منها فقط.

ويبدو التباين في توزيع السكان وكثافتهم على المستوى القومي بوضوح، ففي قارة آسيا توجد ست دول يعيش بها ٢٨٣٥ مليون نسمة وهي الصين والهند وأندونيسيا وباكستان وبنجلاديش واليابان وبمتوسط يصل إلى ٤٧٢ مليون نسمة ويشكل سكان هذه الدول الست مجتمعة حوالي نصف سكان العالم سنة ١٩٩٨.

وعلى النقيض من ذلك فإن سكان أفريقيا البالغ عددهم ٧٧٩ مليون نسمة يتوزعون على ٥٣ دولة وبمتوسط قدره ١٥ مليون نسمة. وتتميز أفريقيا بتعدد الوحدات السياسية التي يقل سكان كل منها عن مليون نسمة أو يقتربون من هذا الرقم. ومنها غامبيا وغينيابساو وجيبوتي وجزر القمر وموريشيوش وسيشل وغينيا الاستوائية.

وليست هذه الجيوب مقصورة على أفريقيا فقط بل إن أوروبا تشمل عدداً منها مثل لختنشتين، وموناكو وأيسلند ولكسمبرج وأندورا، وكقاعدة عامة، فإنه في الوقت الذي يتركز فيه نصف سكان العالم في ست دول فقط فإن النصف الآخر يتوزع على ٢٢٠ دولة ووحدة سياسية في العالم.

وعلى ذلك فإن هناك اختلافاً واضحاً في حجم السكان على مستوى دول العالم يمكن معها تقسيمها إلى فئات سكانية على نمط الفئات المساحية، فالدول العملاقة سكانياً هي تلك التي يزيد حجم سكان كل منها على ١٠٠ مليون نسمة وهي عشر دول، وتوضح الأرقام التالية عدد سكان كل منها سنة ١٩٩٨:

الترتيب	الدولـة	عدد السكان بالمليون	٪ من سكان العالم
١	الصين	١٢٥٥	٢١,٢
٢	الهند	٩٧٦	١٦,٦
٣	الولايات المتحدة	٢٧٤	٤,٦
٤	أندونيسيا	٢٠٦	٣,٥
٥	البرازيل	١٦٥	٢,٧
٦	روسيا	١٤٧	٢,٥
٧	باكستان	١٢٨	٢,٥
٨	اليابان	١٢٦	٢,٢
٩	بنجلاديش	١٢٤	٢,١
١٠	نيجيريا	١٢٢	٢،١

أما الفئة الثانية فهي الدول الكبرى وهي التي يتراوح عدد سكان كل منها من ٥٠ ـ ١٠٠ مليون نسمة وعددها ١٣ دولة هي:

١١	المكسيك	٩٦	١,٦
١٢	ألمانيا	٨٢	١,٤
١٣	فيتنام	٧٨	١,٣
١٤	إيران	٧٣	١,٢
١٥	الفلبين	٧٢	١,٢
١٦	مصر	٦٥	١,١
١٧	تركيا	٦٤	١,١
١٨	أثيوبيا	٦٢	١,١
١٩	تايلاند	٦٠	١,٠
٢٠	فرنسا	٥٩	١,٠
٢١	بريطانيا	٥٨	١,٠
٢٢	إيطاليا	٥٧	١,٠
٢٣	أوكرانيا	٥١	١,٠

أما الفئة الثالثة فهي الدول المتوسطة من ٢٥ ـ ٥٠ مليون نسمة وقد بلغ عددها سنة ١٩٩٨ أربع عشرة دولة هي، في أفريقيا كينيا، وتنزانيا، والكونغو، والجزائر، والمغرب، والسودان، وجنوب أفريقيا، وفي آسيا كوريا وميانمار، وفي أوروبا بولندة وأسبانيا، وفي أميركا اللاتينية الأرجنتين وكولومبيا. ثم تأتي الفئة الرابعة وهي الدول الصغيرة التي يتراوح سكانها بين ٥ ـ ٢٥ مليون نسمة وعدد هذه الدول ٦٩ دولة من بينها كندا وأستراليا وأوزبكستان وتاجكستان وموزمبيق وأوغندة والكاميرون وغانا وكوريا وسريلانكا والسعودية وسوريا والعراق واليمن.

أما الفئة الأخيرة فهي الدول الأصغر التي يقل عدد سكان كل منها عن ٥ مليون نسمة وعددها ١٢٠ وحدة سياسية تتوزع بين قارات العالم كلها باستثناء أميركا الشمالية، وتضم هذه الفئة دولاً قزمية يقل سكان بعضها عن عدة آلاف نسمة فقط. كما في بعض الدول الجزرية في المحيط الهادي والكاريبي.

جدول رقم (١) التوزيع الكلي لعدد دول العالم
حسب فئات الحجم السكاني سنة ١٩٩٨[(١)]

الفئة	عدد الدول أو الوحدات السياسية
٢٥٠ مليون نسمة فأكثر	٣
١٠٠ ـ ٢٥٠	٧
٥٠ ـ ١٠٠	١٣
٢٥ ـ ٥٠	١٤
٥ ـ ٢٥	٦٩
أقل من ٥ مليون	١٢٠

(١) المصدر:

A- United Nations Population Fund (UNFPA), the State of World Population, 1998.
b- Le Nouvel Oberateur Atlasco, Atlas, Économique Mondial, 1998, les 226 Pays étudiés, P. XII.

ويبدو واضحاً من دراسة خريطة توزيع السكان في العالم أنها تتباين من قارة لأخرى تبايناً واضحاً كما سبق القول، كذلك فإن مدى التباين في داخل القارة الواحدة كبير هو الآخر، ففي أمريكا الشمالية توجد أكثف المناطق في وسط شرقها وفي أمريكا الجنوبية توجد في منطقة البمبا وجنوب شرق البرازيل وبعض نويات العمران في المرتفعات الغربية، وفي أفريقيا تتمثل بؤرات التركز السكاني في مصر ونيجيريا أما في أوربا فإن الإقليم الشمالي الغربي بها هو أكثف الأقاليم على الإطلاق خاصة في تلك المساحة الممتدة من الجزر البريطانية إلى وسط ألمانيا وتتمثل مناطق الكثافة العالية في شرق أوربا في منطقة أوكرانيا، أما آسيا فإن شرقها وجنوبها يعدان أكثر مناطقها بل أكثر المناطق في العالم ازدحاماً، وفي أستراليا يعيش معظم السكان في جنوبها الشرقي قرب السواحل.

وإذا كانت دول العالم تتباين حسب حجم السكان بكل منها، فإنها تختلف أيضاً حسب مستوى التقدم الحضاري الذي يعكسه متوسط نصيب الفرد من الخدمات والدخل القومي، ويمكن أن ينقسم العالم بصفة عامة في هذا المجال إلى قسمين غير متساويين يتمثل أحدهما في الدول المتقدمة والتي يعيش بها ١١٨٢ مليون نسمة (٢٠٪ من جملة سكان العالم) والآخر في الدول النامية ـ أو دول العالم الثالث ـ ويعيش بها ٤٧٤٨ مليون نسمة ٨٠٪ من سكان العالم)، وتدل المؤشرات الديموغرافية أن نصيب الدول النامية من جملة سكان العالم آخذ في التزايد بدرجة كبيرة.

وبالرغم من أن العالم يمكن تقسيمه إلى عدة مناطق متفاوتة في درجة الكثافة والتوزيع العددي للسكان بها، إلا أنه يمكن النظر إلى صورة التوزيع السكاني على الأرض من خلال نطاقين رئيسيين أحدهما يتميز بالتشتت والتبعثر والآخر بالتركز والازدحام، وفيما بينهما توجد مناطق انتقالية تعد امتداداً لكلا النطاقين.

الفصل الثاني

تطور النمو السكاني في العالم

بلغ عدد سكان العالم في سنة ١٩٩٩ نحو ٦٠٠٠ مليون نسمة، وقد تطور عددهم تطوراً كبيراً في الأجيال الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. وليس من السهل تقدير عدد سكان العالم في الفترات التاريخية القديمة قبل سنة ١٦٥٠ التي تعد لدى كثير من الباحثين بداية التقدير المعقول للسكان وذلك اعتماداً على تفسير الحقائق المستقاة من كتابات الرحالة والأجانب الذين امتدت إقامتهم بين الشعوب المختلفة.

وقد اختلف تقدير العلماء لسكان العالم فيما قبل بداية القرن العشرين (جدول رقم ٢) ويعد تقدير كارسوندرز Carr-Saunders وتقدير ولكوكس Wilcox أبرز هذه التقديرات، وقد قدر الأول عدد سكان العالم في سنة ١٦٥٠ بنحو ٥٤٥ مليون نسمة والثاني قدرهم بنحو ٤٧٠ مليوناً في نفس التاريخ، ألا أنه يبدو أن معدل النمو السنوي للسكان قد تضاعف فيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٥٠ فتعدى السكان الألف مليون نسمة ثم تضاعف مرة أخرى في العشرينات من القرن العشرين ثم مرة ثالثة فيما بعدها حتى وصل عدد السكان إلى ٢٥٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ ثم ٥٩٣٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٨ ومعنى ذلك أن سكان العالم قد تضاعفوا خلال القرن الحالي وتزايدوا خلال الخمسينات فقط بما يصل إلى قرابة ٥٠٠ مليون نسمة وهذا الرقم يعادل إجمالي

(بالمليون)

القارة / السنة	إفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	آسيا	أوربا	الأوقيانوسية	الجملة
١٦٥٠	١٠٠	١	١٢	٣٢٧	١٠٣	٢	٥٤٥
١٧٥٠	٩٥	١	١١	٤٧٥	١٤٤	٢	٧٢٨
١٨٠٠	٩٠	٦	١٩	٥٩٧	١٩٢	٢	٩٠٧
١٨٥٠	٩٥	٢٦	٣٣	٧٤١	٢٧٤	٢	١١٧١
١٩٠٠	١٢٠	٨١	٦٣	٩١٥	٤٢٣	٦	١٦٠٨
١٩٢٠	١٤١	١١٧	٩١	٩٦٦	٤٨٧	٩	١٨١١
١٩٥٠	٢٠٦	١٦٧	١٦٢	١٣٨٦	٥٧٦	١٣	٢٥١٠
١٩٩٨	٧٧٩	٣٠٤	٥٠٠	٣٥٨٩	٧٢٩	٢٩	٥٩٣٠

المصدر:

أ ـ Thompson, W., Lewis, D., Population Problems, op. cit., p. 383.

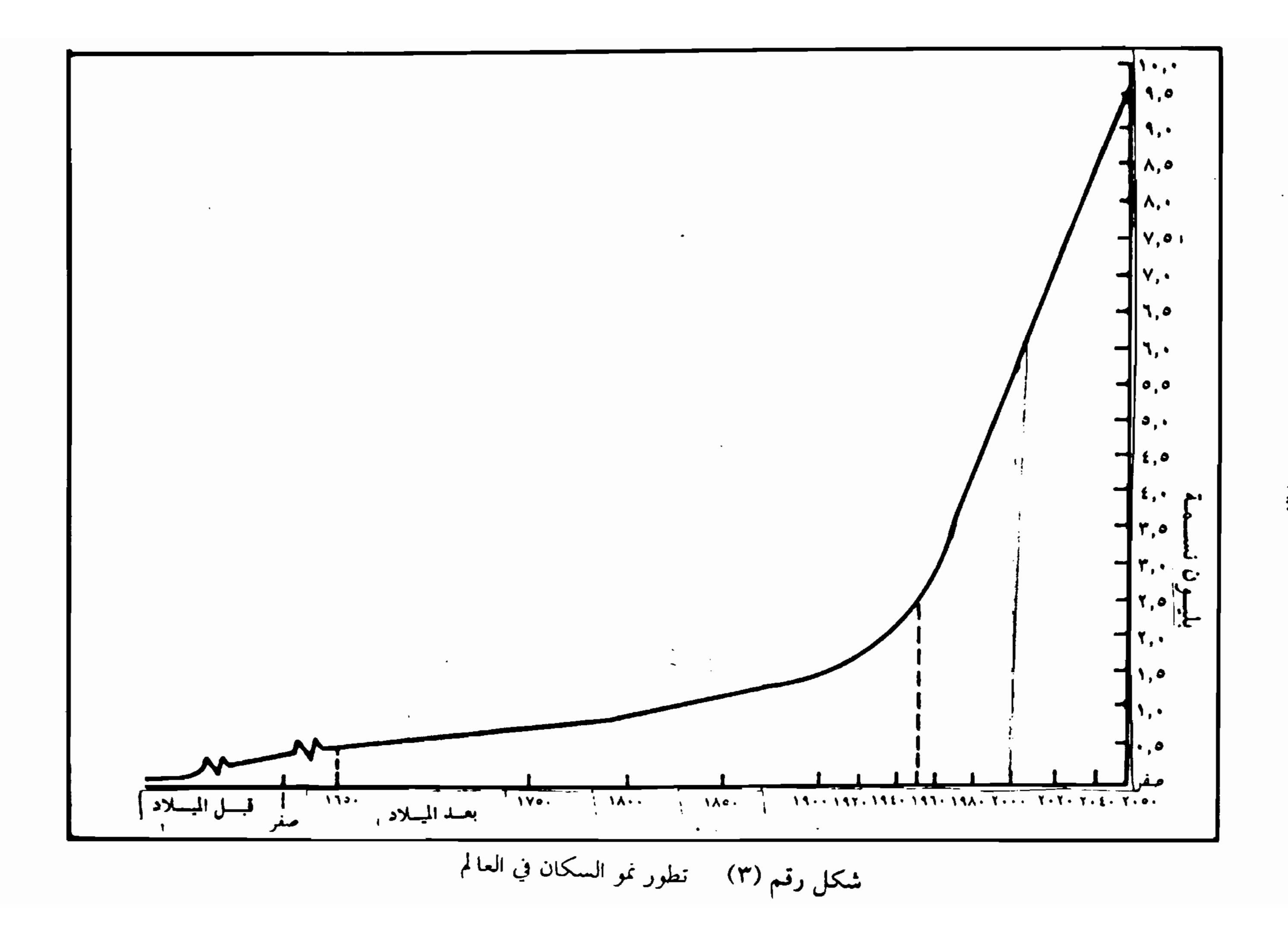
ب ـ U.N. Demographic Year book, 1960 and 1970, 1996.

جـ ـ U.N. World Population 1998.

سكان العالم في منتصف القرن السابع عشر، وتربو الزيادة السنوية في الوقت الحاضر على ٨٠ مليون نسمة في المتوسط يضافون إلى حجم سكان العالم سنوياً، وإذا استمر معدل النمو السكاني بمستواه الحالي فأن سكان العالم سيتضاعفون خلال خمسين عاماً، ولقد قدر خبراء الأمم المتحدة أن سكان العالم سيصل عددهم إلى رقم يتراوح بين ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠.

ويكون الأسيويون غالبية سكان العالم على امتداد الفترات التاريخية المختلفة وحتى الوقت الحاضر ويليهم في ذلك قارة أوربا وإن كانت نسبة الزيادة لدى السكان الأوربيين قد قلت في العصر الحديث عما كانت عليه من قبل وذلك ناتج عن انخفاض الزيادة الطبيعية لديهم من ناحية أخرى وتعرض القارة الأوربية لهجرات خارجة إلى قارات العالم الجديد من ناحية أخرى، وقد أسهمت هذه الهجرات في تزايد أعداد السكان في هذه القارات والتي تمثلها أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية أوضح تمثيل ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ثم أستراليا في أواخره كما تبين أرقام الجدول رقم (٢).

ولقد ارتفع معدل الزيادة في سكان العالم منذ سنة ١٦٥٠ بدرجة لم يسبق لها مثيل في الفترة السابقة (شكل رقم ٣) وارتبطت هذه الزيادة الهائلة بعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية حيث أدى تطور فنون الزراعة إلى تزايد قدرة الأرض على الإنتاج واستيعاب أعداد من السكان، كذلك فقد أدى التصنيع وما صحبه من تحسن فنون الإنتاج والتنظيم الاجتماعي إلى تركيز السكان في بعض الأقاليم وتزايدهم فيها بشكل واضح ذلك لأن التنمية الاقتصادية تطلبت توفير أيد عاملة لازمة للإنتاج الكبير مع تخصص أكبر في مختلف الوظائف كما تطلبت أسواقاً كبيرة تسهم في استمرار الإنتاج.



شكل رقم (٣) تطور نمو السكان في العالم

عوامل النمو السكاني في العصر الحديث:

تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى التزايد السكاني الكبير الذي يشهده العالم في العصر الحديث كان أبرزها على الإطلاق تلك الثورة الزراعية في وسائل الإنتاج الزراعي وأساليبه في المجتمعات المختلفة، وكانت هذه الأساليب من الوسائل التي استطاع البشر بها أن يواجهوا أثر الكوارث في تخفيض أعداد السكان، وقد بدأت الثورة الزراعية الحقيقية في دول الغرب منذ أوائل القرن الثامن عشر في إنجلترا وبعض الدول الأوربية ثم ما لبثت أن انتشرت نحو دول أخرى في العالم ـ بل أن هذه الثورة ما زالت مستمرة في بعض الدول النامية التي أخذت بأساليبها حديثاً.

وقد واكب هذه الثورة الزراعية انقلاب صناعي في القرن الثامن عشر أيضاً كان له أبرز الأثر في زيادة الإنتاج وتطور وسائل النقل وكان أبرز مظاهر هذا الانقلاب اختراع الآلة البخارية سنة ١٦٩٨ وما أدخل عليها من تعديلات في السنوات التالية ثم ما لبث استخدام البخار أن انتشر بعد ذلك كطاقة رئيسية في الآلات، ولم ينته الربع الأول من القرن التاسع عشر حتى بدأ استخدامها في النقل بالسكك الحديدية وبالسفن.

وكان أثر هذه الوسائل التقنية في الزراعة والصناعة والنقل في القرن الثامن عشر والتاسع عشر بالغاً في زيادة قدرة الإنسان على إنتاج الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى، وأهم من ذلك كله ساعد التحسن في فنون النقل على فتح أراضي جديدة شاسعة خاصة في نصف الكرة الغربي والأقيانوسية وما ترتب على ذلك من هجرة سكانية ضخمة إليها حتى أن أمريكا الشمالية مثلاً كان يسكنها قبل وفود الأوربيين إليها في القرن السابع عشر والسنين التالية عدد يتراوح بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى مليون نسمة من الهنود الحمر ولكنها تحتوي اليوم ما يقرب من ثلاثمائة مليون نسمة.

وفي خلال الفترة من ١٦٥٠ ـ ١٨٥٠ كان تطور الأساليب الجديدة في

الزراعة والصناعة والنقل، الاستقرار السياسي النسبي من العوامل الهامة التي أدت إلى تزايد سكان الغرب زيادة جعلت روبرت توماس مالتوس يكتب نظريته المشهورة في الفترة من ١٨٠٠ ـ ١٨٠٢ محذراً من عواقب التزايد السكاني والصراع بينه وبين الموارد الغذائية السائدة.

وقد بدأت معدلات المواليد في دول شمال وغرب أوربا في الهبوط منذ سنة ١٨٥٠ وبدأت كثير من الدول الأوربية في التحصين ضد بعض الأمراض الوبائية مثل الجدري كما ساعد النقل على تلبية الاحتياجات الغذائية في الأماكن البعيدة وأدى ذلك كله إلى انخفاض معدل الوفيات في هذه الدول الغربية حيث هبط في دول غرب أوربا من ٢٤ في الألف سنة ١٨٥٠ إلى ١٦ في الألف سنة ١٩٠٠ مما يعكس التقدم الصحي الذي بدأ يميز هذه الدول.

ومعنى ذلك أن الطفرة السكانية في العصر الحديث قد نتجت عن الزيادة الطبيعية الكبيرة والتي نتجت بدوره عن انخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدلات المواليد ثابتة أو انخفاضها انخفاضاً طفيفاً في بعض العالم، ولقد أوضحت الإحصاءات أن الانخفاض السريع في معدلات الوفاة كان سبباً رئيسياً للتزايد السكاني السريع في العصر الحديث، وقد ارتبط انخفاض معدلات الوفاة بارتفاع في متوسط أعمار الأفراد، فمنذ مائتي عام مثلاً كان لا ينتظر للوليد الجديد أن يعيش أكثر من ٣٥ ـ ٤٠ سنة وذلك حتى في البلاد التي كانت الظروف الصحية ملائمة بها، أما في الوقت الحاضر فقد ارتفع أمد الحياة وتجاوز ٧٠ سنة في بلاد متعددة وما زال في اتجاهه نحو التزايد في معظم دول العالم بفضل التقدم العلمي الكبير الذي تصدى لكثير من أسباب الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة والتي تكون نسبة عالية من جملة الوفيات.

وقد بدأ الانخفاض الواضح في معدلات الوفيات في دول شمال أوربا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، واستمر هذا الانخفاض بعد ذلك حتى صار المتوسط الحالي للوفيات في دولها حوالي ١٠ في الألف ـ وهو يعد أقل من

ثلث المعدل الذي كان سائداً في أوائل القرن التاسع عشر، كذلك نتج عن انخفاض معدل الوفيات في أمريكا اللاتينية وأسيا وإفريقيا بدرجة ملحوظة في العقود الأخيرة مع ارتفاع معدلات المواليد أن أصبحت هذه القارات تعاني من النمو السريع للسكان حتى إن معدل النمو في كثير من دولها يبلغ ضعف معدل النمو العالمي.

والواقع أن الدول الأوربية لم تشهد في تاريخها معدلاً للنمو السكاني كالذي تشهده حالياً كثير من الدول النامية، فقد كانت قمة الزيادة الطبيعية في إنجلترا وويلز ١٤ في الألف وفي أسكنديناوه ١٣ في الألف وهذه النسبة تصل إلى نصف معدل الزيادة الطبيعية السائدة في كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر، والسبب الرئيسي كما سبق القول هو الهبوط الكبير في معدل الوفيات لهذه الدول. ففي موريشيوس مثلاً تزايد أمد الحياة من ٣٣ إلى ٥١ سنة في فترة ثمانية أعوام فقط بعد الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي استغرقت فيه السويد ١٣٠ سنة لتحقق هذه النتيجة، كذلك فأن نجاح سري لانكا في القضاء على الملاريا قلل من معدل الوفيات بها من ٢٢ إلى ١٠ في الألف فقط في الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ فقط، وربما يكون الهبوط في معدل الوفيات مؤثراً في خفض الخصوبة على المدى الطويل من خلال ارتفاع معدلات البقاء للأطفال.

ونظراً لتباين معدلات المواليد والوفيات بين مناطق العالم الجغرافية فأنها تختلف كذلك في معدلات نمو السكان بها، ففي خلال الخمسينيات من هذا القرن كان أقل معدل للنمو السكاني (٠,٨٪ سنوياً) سائداً في أوربا وخاصة في شمالها وغربها وكذلك في الاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا الشمالية حيث بلغ معدل النمو واحد في المائدة سنوياً.

ومن الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٤) يبدو التباين في معدلات النمو السكاني في أقاليم العالم المختلفة، ويمكن تقسيم العالم إلى نطاقين كبيرين أحدهما يتمثل في الدول المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية

جدول (٣)

معدل النمو السكاني في قارات العالم في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥

الإقليـــم	المعدل (٪سنوياً)
إفريقيا	٢,٧
أمريكا اللاتينية	١,٧
أمريكا الشمالية	١,٠
آسيا	١,٥
أوربا	٠,٢
الأوقيانوسية	١,٤
العالم	١,٥

المصدر:

U.N. Demographic Yearbook, 1996, Table I. P. 131.

والأوقيانوسية حيث ينخفض معدل النمو السكاني بها، والنطاق الآخر فيتمثل في القارات النامية آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتعد إفريقيا أكثر قارات العالم في معدل النمو السكاني وتليها أمريكا اللاتينية ثم آسيا حيث يصل معدل النمو بها إلى ١,٥٪ سنوياً. وتعتبر الأوقيانوسية من القارات المتقدمة ولكنها ذات معدل نمو مرتفع وذلك ناتج عن الأثر القوي الذي أحدثته الهجرة التي تسهم بحوالي ٢٠٪ من جملة نمو السكان بها.

وتسهم هذه الأنماط المتعددة في معدلات النمو السكاني في تزايد السكان في أقاليم العالم بدرجات متفاوتة باستثناءات نادرة متمثلة في بعض المجتمعات البدائية مثل الفويجيين وبعض قبائل وسط إفريقيا والأوقيانوسية وغيرهم من

الجماعات التي تتناقص في أعدادها نتيجة للتغيرات التي أعترت حياتها الاقتصادية والبيئية، ولذلك فأن معدل النمو السكاني الحالي في العالم لم يسبق أن شهدته البشرية من قبل على امتداد التاريخ البشري، وقد سبق القول بأن سكان العالم قد واصلوا نموهم وتزايدهم من ١٠٠٠ مليون نسمة سنة ١٨٥٠ إلى ٢٥١٠ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ ثم إلى ٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٧ ثم إلى ٦٠٠٠ نسمة سنة ١٩٩٩. وتبلغ الزيادة السنوية في الوقت الحاضر قرابة ٨٠ مليون نسمة ـ أي أن عدداً مشابهاً لسكان فرنسا ورومانيا يضاف إلى سكان العالم سنوياً.

مراحل النمو السكاني:

سبق القول بأن الارتباط بين معدلي المواليد والوفيات هو الذي يؤدي إلى تغير حجم السكان بصفة أساسية وذلك لأن الفرق بين هذين المعدلين والذي يعبر عنه بالزيادة الطبيعية ـ هو العامل الأساسي في نمو السكان، ويزيد معدل المواليد على معدل الوفيات في كل دول العالم ولكن الفرق بينهما يختلف من دولة لأخرى كما أنه يختلف بين أقاليم الدولة الواحدة بل وبين الطبقات الاجتماعية في داخل الأقليم الواحد، ولذلك فأن لكل دولة نمط خاص للنمو السكاني وإذا كانت هناك دولتان تتشابهان في معدلات النمو بهما فإنهما قد وصلتا إلى هذا التشابهة نتيجة ظروف ديموغرافية متشابهة في صورتها العامة ولكنها تختلف في التفاصيل التي أثرت في اتجاه النمو بها.

وقد أدت دراسة النمو السكاني إلى محاولة تقسيمه إلى مراحل رئيسية أو دورات ـ ديموغرافية تتميز كل منها بسمات خاصة معتمدة على تطور المواليد والوفيات، وتعرف هذه النظرية بدورة النمو السكاني الطبيعي أو بنظرية التحول الديموغرافي Demographic Transitional Theory وقد أقيمت على أساس تجارب بيولوجية معملية في بادىء الأمر أجريت على بعض الكائنات وقام بها ريموند بيرل Raymond Pearl واستنتج أن النمو الطبيعي يحدث في دورات مميزة، ففي خلال الدورة الواحدة وفي مساحة معينة ووسط معين فأن النمو

يبدى بطيئاً ثم ما يلبث أن يتزايد بالتدريج وبنسبة ثابتة حتى يصل إلى منتصف الدورة وبعد هذه النقطة فأن الزيادة المطلقة بالنسبة للوحدة الزمنية تصبح أقل حتى نهاية الدورة وقد اتخذ لوصف هذه النظرية قانوناً رياضياً مستخدماً معادلة المنحنى اللوجستي Logustic Curve لشرح منحنى النمو السكاني وتحديد درواته المتابعة.

وهناك نظرية مشابهة هي التي نادى بها جيني Gini الإيطالي وقد رأى أن دورة النمو السكاني تشبه دورة حياة الفرد: تتميز بمرحلة نمو سريع مبكر ثم مرحلة نضج وثبات وبعد ذلك مرحلة شيخوخة، ويروى كلا الباحثين (بيرل وجيني) أن دورة النمو السكاني تتأثر تأثراً كبيراً بعامل المواليد وهبوطه، وينتج عن هذه الدورات في النهاية منحنى يأخذ شكل حرف S المائل، وتختلف ديناميكية كل دورة عن الأخرى حسب الظروف الديموغرافية المؤدية إليها.

وتعد نظرية التحول الديموغرافي من أبرز المظاهر المرتبطة بدراسة السكان وربما حظيت باهتمام كبير يماثل الاهتمام الذي قوبلت به نظرية مالثوس من قبل، وهي باختصار تمثل العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وما تنتجه من مؤثرات ديموغرافية تنعكس على معدلا النمو السكاني في المجتمع، وهي في ذلك تعتمد على عنصر الزمن لتحديد تطور منحنى النمو وتقسيمه إلى مراحل مميزة لكل منها سماتها الخاصة في هذين العنصرين الحيويين: المواليد والوفيات.

وعلى أساس تباين معدلات المواليد والوفيات في دول العالم فإنه يمكن تقسيم دورة النمو السكاني إلى أربعة مراحل يبينها الشكل رقم (٥) وهذه المراحل هي:

١ ـ المرحلة الأولى: High Stationary Stage

وتعرف أحياناً بالمرحلة البدائية (Primitive Stage) وتتميز بارتفاع معدل المواليد والوفيات ويتعرض السكان فيها لأوبئة ومجاعات ترفع معدل الوفيات

إلى أرقام كبيرة، وكذلك ترتفع فيها معدلات وفيات الأطفال الرضع ارتفاعاً كبيراً قد يصل إلى أكثر من ٢٥٠ في الألف، كما أن أكثر من نصف الأطفال يموتون قبل وصولهم سن الخامسة عشرة، ولقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت العالم في كل أجزائه تقريباً حتى القرن السابع عشر الميلادي ولكن قلت المجتمعات التي تتمثل فيها هذه الرحلة في العصر الحديث قلة واضحة وأصبحت مقصورة على بعض أجزاء وسط إفريقيا وبعض جزر جنوب شرق آسيا وبعض مناطق دول أمريكا اللاتينية حيث يتعدى معدل المواليد والوفيات ٢٠ في الألف وبالتالي لا يزيد معدل النمو السكاني زيادة كبيرة ويظل مرتبطاً بظروف التخلف الصحي والاجتماعي السائدة.

وتشبه ظروف هذه المناطق المختلفة ظروف أوربا منذ مائتي سنة، ولكنها تشمل بعض المجتمعات المنعزلة في العالم والتي يقدر البعض عدد سكانها بنحو ١٠٠ مليون نسمة ولا سك أن ازدياد اتصالها بالعالم المتحضر سيؤدي إلى تقليل معدلات الوفيات بها وبالتالي دخولها في المرحلة التالية من مراحل الدورة الديموغرافية.

٢ ـ المرحلة الثانية:

وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر (early expanding stage) أو المرحلة الديموغرافية الشابة وتتميز بالنمو المتزايد والسريع للسكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد مرتفعاً ومن ثم تتسع الهوة بين المواليد والوفيات وترتفع نسبة الزيادة الطبيعية، ويتميز الهرم العمري للسكان باتساع القاعدة أي ارتفاع نسبة الصغار، وقد انتهت بريطانيا من هذه المرحلة في السبعينيات من القرن التاسع عشر أو منذ ما يزيد على مائة وثلاثين سنة، وتعيش معظم دول العالم النامي في هذه المرحلة حيث تسود في دول أمريكا اللاتينية المدارية وكذلك في معظم الدول الإفريقية والآسيوية، وقد دخل كثير من هذه الدول تلك المرحلة منذ عقد أو عقدين من الزمان فقط حيث أدى

الهبوط المفاجىء في معدل الوفيات بها واستمرار معدل المواليد ثابتاً إلى تزايد واضح في معدل الزيادة الطبيعية الذي وصل إلى درجة عالية في دول هذه المرحلة مثل كينيا (٦,٢ سنوياً) وسوريا (١,٣٪) والأردن (٥,٤٪) وبتسوانات (٣,٢٪) وزيمباوي (٤٪) وليبيا (٦,٣٪) وأوغندا (٩,٢٪) وتنزانيا (١,٣٪) وهندوراس (٥,٣٪). ودول هذه المجموعة هي التي تحظى بأعلى معدلات للنمو السكاني في العالم والذي يكشف عن زيادة كبيرة حالية ومرتقبة في عدد السكان بها الذي يمكن أن يتضاعف في مدى الثلاثين عاماً القادمة، وبمعنى آخر فإن هذه الدول تعيش الآن مرحلة الانفجار السكاني الذي يعد من أبرز مشكلاتها المعاصرة.

ويعد التطور التكنولوجي الكبير من أهم العوامل التي مكنت الدول من الدخول إلى المرحلة الثانية ـ مرحلة الانفجار السكاني ـ حيث استطاعت بواسطته أن تسيطر على الأمراض الوبائية وأن تخفض من معدل الوفيات بها في فترة قصيرة مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً ولذلك فإن ديناميكية الانفجار السكاني ترجع في الأساس إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات نتيجة السيطرة على أسبابها.

٣ ـ المرحلة الثالثة:

وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المتأخر (Late expanding stage) وهي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة (معدل المواليد أكثر قليلاً من ٢٠ قي الألف) ووفيات منخفضة (معدل وفيات حوالي ١٠ في الألف) ويتميز النمو السكاني بأنه أقل من مستواه من المرحلة السابقة ذات التزايد المبكر وتتراوح الزيادة الطبيعية فيما بين ١٪ إلى ٢٪ سنوياً كوريا الجنوبية (١٪) وتايوان (٠,١٪) والصين (١,١٪) وفلسطين المحتلة (٥,١٪) وسنغافورة (٠,٢٪) وكوبا (٦,٠٪).

وفي هذه المرحلة توجد دول أخرى مثل الأرجنتين (٣,١٪) وشيلي

(٦,١٪) وأرجواي (٦,٠٪) ودول الكاريبي - وفي هذه الدول يلعب تنظيم الأسرة دوراً هاماً في خفض مستويات الخصوبة وتعد هذه المرحلة أولى المراحل التي تضم سكاناً من المعالم المتقدم والمعالم النامي معاً، ويشبه معدل النمو لديها معدل النمو العالمي في الوقت الحاضر.

المرحلة الرابعة: Late expanding stage

وهي المرحلة الأخيرة في الدورة الديموغرافية وهي تشمل الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات والاستقرار الديموغرافيين حيث انخفض فيها معدل المواليد ومعدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً وبالتالي هبط معدل النمو السكاني بها إلى أدنى مستوياته في العالم اليوم حيث يصل متوسطه إلى ٢,٠٪ سنوياً كما هي الحال في معظم دول شمال وغرب أوربا، وأوضح الأمثلة هولندا حيث يصل معدل النمو إلى ٤,٠٪ سنوياً وسويسرا والنرويج (٢,٠٪) والمملكة المتحدة (١,٠٪) وإيطاليا (١,٠٪) وفرنسا (٤,٠٪)، وفي أقصى حدود هذه المرحلة فقد يحدث ثبات أو نقص طبيعي للسكان. ففي سنة ١٩٩٦ كانت هناك خمس عشرة دولة وصل معدل النمو السكاني بها إلى ما تحت درجة الصفر أي تعرضت لنقص طبيعي ومنها روسيا وبيلاروس وبلغاريا وإيطاليا ورومانيا وكرواتيا وأستونيا وأكرانيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا والبرتغال ومولدافيا وسلوفينا والتشيك، وقد وصل معدل النمو بها إلى - ١,٢٪ سنوياً حيث تراوح معدل المواليد بها بين ٨ - ١٠ في الألف ومعدل الوفيات دون ذلك.

وتمثل اليابان نوعاً فريداً في العصر الحديث حيث استطاعت أن تمر من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة التي تعيشها حالياً في أقل من عشرين سنة وذلك نتيجة سياسة حازمة لتخفيض معدل النمو السكاني بها حتى وصل إلى ٣,٠٪ سنوياً فقط وهي تعد بذلك الدولة الآسيوية الوحيدة التي تعيش في المرحلة الرابعة.

وبالرغم من أنه يمكن التنبؤ بأن كثيراً من الدول ستصل إلى المرحلة

الرابعة في النهاية إلا أن ذلك الانتقال المرحلي يرتبط بتغيرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول يمكنها في الهبوط بمعدلات المواليد والوفيات إلى المستوى المنخفض السائد في دول المرحلة الرابعة من الدورة الديموغرافية.

مستقبل النمو السكاني في العالم:

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظاهرات الديموغرافية المميزة في العصر الحديث حيث يمثل تحدياً هاماً للبشرية وخاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد على معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها وعلى إمكانيات توفير الغذاء لسكانها في ظل الظروف الراهنة. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية ـ وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فأن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بنفس مستواها، فإذا كان معدل الزيادة الطبيعية في دولة ما هو ١٠ في الألف فأنه يزيد بمعدل ١ في المائة سنوياً بطبيعة الحال، وإذا استمر هذا المعدل ثابتاً فإن عدد سكان هذه الدولة يتضاعف في مدى ٧٠ عاماً فقط، ذلك لأن السكان يزيدون وفقاً لمبدأ الفائدة المركبة وليس مبدأ الفائدة البسيطة أي أن القاعدة وهي حجم السكان في سنة الأساس تزيد سنوياً بمقدار الزيادة خلال السنة السابقة.

ويبين الجدول التالي عدد السنوات التقريبي الذي يتطلبه شعب ما كي يتضاعف عدده وفقاً لمعدلات سنوية مختلفة للنمو الطبيعي وذلك بافتراض ثبات هذا المعدل من ناحية وأنه لا وجود لهجرة صافية من البلد أو إليه من ناحية أخرى[١].

---

(١) Thempson W & Lewis, D,. Population Problems, Mc Graw. Hill Bock Company. New York, 1965. P. 11.

معدل الزيادة الطبيعية في المائة سنوياً	عدد السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان
٣,٥	٢٠
٣,٠	٢٤
٢,٥	٢٩
٢,٠	٣٥
١,٥	٤٧
١,٠	٧٠
٠,٥	١٤٠

وفي ضوء معدلات النمو السكاني في العام سنة ١٩٩٧ فإن سكانه سيتضاعفون في مدة ٨٠ سنة، وتختلف قارات العالم النامي والمتقدم فيما بينها في هذا الصدد وذلك انعكاساً لتباين معدلات النمو السكاني بها بطبيعة الحال، وتتراوح المدة اللازمة لتضاعف السكان بين ٢٠ سنة في اليمن وليبيا والنيجر وزائير و ٤٠٧٧ سنة من في السويد (معدل النمو = صفر تقريباً)[١].

وتعتمد دراسة النمو السكاني على مقياس هام هو معدل النمو السكاني، وهو يعد أساساً لدراسة درجة التغير في حجم السكان في أقليم ما في فترة زمنية محددة، ويحسب هذا المعدل بطريقتين أحداهما هي حساب الفرق بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين والأخرى هي تقدير معدل التغير من سجلات المواليد والوفيات والهجرة.

(١) نظراً لأن معدل المواليد يكاد يتساوى مع معدل الوفيات في بعض دول غرب ووسط أوربا فإن المدة الزمنية اللازمة لتضاعف حجم السكان تصبح طويلة للغاية (النمسا ٩٩٠ سنة، بلجيكا ٦٩٣ سنة واليونان ١٧٣٣ سنة والسويد ٤٠٧٧ سنة).

جدول رقم (٤) سنوات تضاعف حجم السكان في بعض دول العالم ـ سنة ١٩٩٧[١]

الدولة	عدد السنوات اللازمة
أعلى الدول:	
السويد	٤٠٧٧
اليونان	١٧٣٣
النمسا	٩٩٠
بلجيكا	٦٩٣
فرنسا	٢٠٤
أقل الدول:	
ليبيا	١٩
اليمن	٢٠
النيجر	٢١
الكونغو (زائير)	٢١
الأردن	٢١

والطريقة الأولى التي تعتمد على جملة عدد السكان في تعدادين مختلفين هي الطريقة الشائعة لحساب معدل تغير السكان في المجتمع ويمكن الحصول على هذا المعدل باستخدام طريقتي المتوالية العددية والمتوالية الهندسية.

ويعد تقدير حجم السكان في المستقبل نتاجاً هاماً للدراسة الديموغرافية بل هو هدفها والمتمم لها في الواقع حيث يعتمد على عوامل النمو السكاني الحيوية وعلى الفروض الخاصة بها، وترجع أهمية التقديرات السكانية في المستقبل إلى أنها تلعب دوراً كبيراً في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي سواء

(١) Images Economiques du Monde, 1998, PP. 136 - 293.

على مستوى الدولة أو الأقليم المحلي، فعن طريقها يمكن تحدد حجم السكان في المستقبل وخصائصهم الرئيسية من حيث تركيبهم العمري أو النوعي من حيث عدد المستهلكين لخدمات معينة والمستفيدين منها مثل تقدير عدد التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة وتقدير عدد المساكن اللازمة في المستقبل وغير ذلك.

ومن هنا فأن هناك أنواعاً رئيسية من التقديرات يختلف كل منها عن الآخر حسب الغرض الذي يعمل من أجله وإن كانت كلها تعتمد على قاعدة رئيسية هي تقدير الحجم الكلي للسكان في فترات زمنية مقبلة، ومن هذه الأنواع ما يهتم بتقدير هذا الحجم حسب النوع وفئات السن فقط ومنها ما يهتم بتقدير عدد الأسر في المستقبل وذلك بغية التعرف على احتياجات الإسكان المستقبلة، ومعها ما يولي أهمية خاصة بتقدير عدد السكان في سن التعليم بمراحله المختلفة بقصد تحديد عدد المدارس والفصول اللازمة في المستقبل والتي تتمشى مع التزايد في عدد السكان الذين يشملهم سن التعليم.

وينبغي الإشارة في هذا المجال إلى أن تقدير السكان لفترة زمنية طويلة يقلل من فائدته إلى حد كبير وذلك لما هو معروف من التغير المستمر في عوامل النمو السكاني ولا يستطيع الباحث الوقوف على كثير من الظروف المستقبلة التي تؤثر في العمليات الحيوية للسكان فلا يمكن في الوقت الحاضر مثلاً معرفة المؤثرات الطارئة التي تؤثر في أنماط الوفاة والخصوبة والزواج والهجرة في المستقبل، ولذلك كله فمن المعروف ديموغرافياً أن الاطمئنان إلى نتائج التقدير السكاني يتناقص بتزايد الفترة التي يمتد إليها التقدير، وتعتبر الفترة التقديرية من ٢٠ إلى ٢٥ سنة كافية لمواجهة متطلبات التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[١].

وتقديرات السكان في المستقبل (أو الإسقاطات السكانية Population

(١) الأمم المتحدة ـ المبادىء العامة للبرامج القومية للإسقاطات السكانية كعامل مساعد في تخطيط التنمية ـ ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ـ القاهرة سنة ١٩٦٧، ص ١٠.

Projection) ـ هي عبارة عن مجرد عمل امتداد لنمط معقول معين للنمو من الماضي إلى المستقبل مبني عن افتراضات محددة للواقعات الحيوية (المواليد والوفيات) في ضوء المشاهد منها والمتوقع لها.

وهناك بعض الطرق الرياضية التي تستخدم في تقدير عدد السكان في المستقبل منها طريقة استخدام المعادلة الهندسية أو المعادلة الأسية، وتعتمد هذه الطريقة على معدل النمو الذي سبق حسابه للدولة أو الإقليم وعلى افتراض تزايده أو تناقصه في المستقبل حسبما يتراءى الباحث من دراسة عوامل النمو به، ثم تفترض بعد ذلك ثبات التركيب العمري النوعي للسكان كما كان عليه في التعداد السابق، ومن ثم يتم توزيع فئات السن بنسب توزيعها السابقة بعد تقدير إجمالي السكان في سنة لاحقة.

وهناك طريقة رئيسية تستخدم في تقدير السكان في المستقبل وتدخل في حسابها عناصر النمو المختلفة وتعرف هذه الطريقة باسم الطريقة التركيبية Component Method حيث تؤخذ أعداد الذكور والإناث في كل فئة عمرية في تاريخ الأساس كقاعدة لتقدير عدد الباقين على قيد الحياة في فئات السن المتتالية الأعلى في تواريخ متعاقبة في المستقبل وذلك اعتماداً على كل جيل من المواليد بتطبيق معدلات الخصوبة المقدرة على الإناث في سن الإنجاب(١).

وتختلف تقديرات السكان في المستقبل حسب اتجاه الخصوبة والوفيات، وقد جرت العادة على وضع ثلاثة تقديرات للسكان: تقدير عالي وتقدير متوسط وتقدير منخفض، ويرتبط التقدير العالي بافتراض ثبات معدلات الخصوبة والوفيات بينما المنخفض يرتبط بهبوط الخصوبة. ويكون التقدير المتوسط وسطاً بينهما. ويبين الجدول رقم (٥) التقدير المتوسط لعدد السكان في قارات العالم سنة ٢٠٢٥. وفي ضوء هذه الأرقام فإنه يمكن تقسيم قارات العالم إلى

(١) الأمم المتحدة ـ طرق إسقاط السكان حسب العمر والنوع ـ الكتاب الثالث ـ ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ـ القاهرة ـ ١٩٦٧.

مجموعتين: مجموعة القارات النامية وتشمل إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومجموعة القارات المتقدمة وتشمل أوربا وأمريكا الشمالية والأوقيانوسية. ويبدو واضحاً أن المجموعة الأولى سيزيد عدد سكانها بنسبة تصل إلى ٤٢٪ وإن كان سكان إفريقية سيقترب عددهم من التضاعف بعد حوالى ربع قرن من هذه الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٢٥). أما قارة آسيا فسيزيد عدد سكانها بنسبة الثلث وأمريكا اللاتينية بنسبة تفوق الثلث بقليل، وبصفة عامة ستزداد نسبة سكان القارات النامية من سكان العالم من ٨٢٪ سنة ١٩٩٨ إلى ٨٦٪ سنة ٢٠٢٥.

أما سكان المجموعة الثانية وهي القارات المتقدمة فيتميزون بمعدل نمو منخفض ناجم بطبيعة الحال عن انخفاض معدلات المواليد بها، ولذلك فأن سكانها سيزيدون بنسبة قليلة تصل إلى حوالى ٥٪ فقط، أي قرابة ٠,٢٪ سنوياً.

جدول رقم (٥) تقدير عدد سكان العالم سنة ٢٠٢٥ (حسب القارات)

القـــارة	عدد السكان	
	١٩٩٨	٢٠٢٥
القارات النامية:		
ـ إفريقيا	٧٧٩	١٤٥٤
ـ آسيا	٣٥٨٩	٤٧٨٥
ـ أمريكا اللاتينية	٥٠٠	٦٩٠
القارات المتقدمة:		
ـ أوربا	٧٢٩	٧٠١
ـ أمريكا الشمالية	٣٠٤	٣٦٩
ـ الأوقيانوسية	٢٩	٤١
العالم	٥٩٣٠	٨٠٣٩

المصدر:

United Nations Population Fund, (UNFPA), The State of World Popultation, 1998.

ويبدو من تتبع منحنى التطور الديموغرافي في دول هذه المجموعة أنها وصلت إلى مرحلة الاستقرار والثبات السكاني ـ وهي المرحلة الأخيرة من مراحل دورة التحول الديموغرافي كما سبق القول، بل إن قارة أوربا في مجملها ستشهد انخفاضاً في عدد سكانها على امتداد الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

وقد يكون من المفيد إعطاء بعض الأمثلة على تطور عدد السكان في بعض دول المجموعتين حتى سنة ٢٠٢٥ . كما يبين الجدول التالي:

تقدير عدد سكان بعض الدول سنة ٢٠٢٥ (بالمليون)

الدولـــة	عدد السكان	
	١٩٩٨	٢٠٢٥
ـ دول نامية:		
الصين	١٢٥٥	١٤٨٠
الهند	٩٧٦	١١٣٠
البرازيل	١٦٥	٢١٧
نيجيريا	١٢٢	٢٣٨
مصر	٦٦	٩٦
ـ دول متقدمة:		
ألمانيا	٨٢	٨١
رومانيا	٢٣	٢١
إيطاليا	٥٧	٥٢
سويسرا	٧	٧
هولندا	١٦	١٦

المصدر:

United Nations Population Fund, (UNFPA), The State of World Population, 1998.

الفصل الثالث

مشكلات البيئة والنمو السكاني

سبق القول بأن معدل النمو السكاني في العالم كان بطيئاً للغاية حتى أوائل القرن العشرين وكان هذا الانخفاض راجعاً بطبيعة الحال إلى ارتفاع مستوى الوفيات مما ينعكس بدوره على هبوط الزيادة الطبيعية هبوطاً كبيراً عكسته أرقام السكان في قارات العالم منذ سنة ١٦٥٠، وكان هذا الارتفاع في مستوى الوفيات مرتبطاً بدوره بمجموعة من العوامل البيئية التي كانت ضابطة للنمو ومتحكمة في حركته بدرجة كبيرة وأبرز هذه العوامل، المجاعات التي كانت تتعرض لها أقاليم كبيرة من العالم القديم ثم الأمراض الوبائية التي كانت فنون الإنسان وقدارته عاجزة عن مقاومتها وأخيراً الحروب بين المجتمعات وآثارها المباشرة وغير المباشرة على التناقص العددي للسكان.

أ ـ المجاعات:

لم تسلم قارات العالم القديم من حدوث المجاعات الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو نقص الأمطار لعدة سنوات متتالية وما يترتب عليها من تناقص كبير في عدد السكان حتى أن بعض المناطق تفقد سكانها تماماً في أعقاب حدوث هذه الظواهر، وقد ذكر وولفورد Walford قائمة بالمجاعات التي شهدها العالم حتى أوائل هذا القرن بلغت ٣٥٠ مجاعة منها ٢٠١ مجاعة حدثت في الجزر البريطانية فيما بين سنة ١٠ بعد الميلاد وسنة ١٨٤٦ و ٧٠ مجاعة

أخرى في أجزاء أخرى من أوربا، و ٣١ مجاعة حدثت في الهند فيما بين ١٧٦٩ و ١٨٧٨ فقط و ١٧ مجاعة حدثت في حوض البحر المتوسط الأسيوي والإفريقي، وثلاثون مجاعة أخرى حدثت في أجزاء من العالم وخاصة في الهند والصين فيما قبل سنة ١٧٦٩، ولعل أبرز المجاعات التي شهدتها أوربا في العصر الحديث تلك التي تعرضت لها إيرلندا فيما بين سنتي ١٨٤٦ ـ ١٨٥١ ـ (مجاعة البطاطس) وكانت الأمراض والأوبئة تعقب هذه المجاعات بدرجات متفاوتة وبالرغم من أن قائمة وولفورد قد تكون كاملة بالنسبة لبريطانيا إلا أنها ليست كذلك بالنسبة لباقي الدول حتى في أوربا، ذلك لأن هناك بعض الدراسات التي أظهرت أن الصين مثلاً تعرضت لحوالي ١٨٢٨ مجاعة فيما بين سنتي ١٠٨ قبل الميلاد إلى سنة ١٩١١[١].

وكانت هذه المجاعات من المؤثرات الهامة في تحديد نمو السكان في الأقاليم المختلفة في العالم، ولا يعرف إلا القليل عن الوفيات التي نجمت عن هذه المجاعات وخاصة تلك التي حدثت في عهود قديمة بينما هناك بعض التقديرات لبعض المجاعات التي حدثت في فترات حديثة فقد شهدت الصين أسوأ المجاعات في القرن التاسع عشر نتيجة الجفاف الحاد الذي أصاب مناطقها الشمالية الغربية في السنوات ١٨٧٦ حتى ١٨٧٩ وبلغت مساحة الأقليم الذي تعرض للجفاف قرابة ٣٠٠,٠٠٠ ميلاً مربعاً وقد قدر عدد ضحايا هذه المجاعة برقم يتراوح بين ٩ إلى ١٣ مليون نسمة وهو عدد يصل إلى حوالي خمس سكان الأقليم المذكور، وقد تعرضت نفس المنطقة للمجاعة في فترات تالية مثلما حدث في سنتي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ حيث يعتقد أن حوالي نصف مليون نسمة قد لاقوا حتفهم وكذلك في سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ عندما حل الجفاف. وقدر الذين ماتوا جوعاً أو مرضاً في هذا الأقليم الشمالي الغربي بحوالي أربعة ملايين من البشر، وبالإضافة إلى الجفاف كعامل خلاق للمجاعات في شمال غرب الصين

---

(١) Thompson, W., & Lewis, D. op. cit., p. 390.

فأن فيضان نهر اليانجتسي وروافده أدى إلى حدوث مجاعات أخرى هو الآخر، فكثيراً ما كانت مياهه تطغى على مساحات شاسعة وتتلف المحاصيل وتدمر القرى، وليت هناك تقديرات دقيقة عن ضحايا هذه الفيضانات ولكن من الثابت أنها كانت من العوامل الهامة في ارتفاع معدلات الوفيات حتى أن مالوري (Mallory) لم يبالغ حين ذكر أن معدل الوفيات العادي في الصين كان يشتمل دائماً على عنصر ثابت من المجاعات، ولا تختلف الهند كثيراً عن الصين في هذا الصدد حيث يعد الجفاف أمراً شائعاً وغالباً ما يتعرض إقليم أو أكثر من أقاليم الهند إلى نقص الغذاء الناتج عن نقص الأمطار، ففي سنة ١٧٦٩ حتى سنة ١٧٧٠ تعرضت البنغال لمجاعة ضخمة بذكر بعض الكتاب أنها أودت بحياة ثلث مجموع سكانها أو بما يقدر بنحو ١٠ مليون نسمة، كذلك شهدت الهند مجاعات ضخمة في سنوات متتالية مثلما حدث في سنتي ١٨٠٣ ـ ١٨٠٤ وفي ١٨٣٧ ـ ١٨٣٨ وكان ضحاياها بالملايين مما أثر تأثيراً كبيراً على نمو السكان بالهند.

ولم تسلم مصر في تاريخها السكاني الطويل من المجاعات والأوبئة والتي كانت عنصراً هاماً من عناصر الوفيات، وكانت المجاعات مرتبطة بانخفاض منسوب مياه النيل وعجزها عن الوفاء باحتياجات الزراعة في البلاد، وهناك أمثلة كثيرة أبرزها ما عرف بالشدة المستنصرية التي ذكر بعض المؤرخين أنها قضت على ثلثي سكان مصر ولم يعش من بعدها سوى الثلث فقط[(١)].

ثم تلا ذلك الكارثة البشعة التي شهدها وسجلها البغدادي في أواخر الدولة الأيوبية ووصفها بما يفيد الأفناء شبه الكامل ويقول ابن أياس عنها أنها أفنت ثلثي السكان، وفي القرن الثالث عشر يذكر ابن أياس شدة أخرى مات فيها ثلث السكان أيضاً، وفي القرن الرابع عشر وفد الوباء الأسوء من أوربا وأدى إلى خسائر بشرية كبيرة في مصر (٢٠ ألف ميت في القاهرة وحدها كل يوم و٩٠٠

(١) ابن أياس بدائع الزهور ـ ج ١ ـ ص ٦١.

ألف في شهرين)[1] وأودت هذه المجاعات إلى انخفاض حاد في عدد السكان في مصر ـ حتى أن عددهم تناقص من ٩ مليون نسمة في أوائل العصر العربي إلى ٢,٥ مليون نسمة قبل الحملة الفرنسية مع ملاحظة أن هذا الرقم المنخفض لسكان مصر (٢,٥ مليون) قد تكرر مراراً على الأرجح في تاريخ مصر ـ ذلك لأنها تعرضت لكوارث سابقة أبرزها الكارثة التي وصفها (أيبوير) في الدولة القديمة والتي نتجت عن غياب النيل وأدت إلى فناء رهيب للسكان[2].

ب ـ الأمراض الوبائية:

كانت الأمراض الوبائية Infectious diseases والتي يمكن التحكم فيها اليوم من الأسباب التي أثرت في إنقاص حجم السكان في العالم من قبل وخاصة المناطق التي تميزت بارتفاع الكثافة السكانية وما يؤديه ذلك من سهولة انتقال هذه الأمراض وخاصة في الفترات التي تعقب المجاعات في المناطق الموبوءة بها، ومن أبرز تلك الأمراض التيفود والجدري والسل وغيرها، وقد استمر سكان العالم على هذه الحال حتى المائة وخمسون أو المائتي سنة الأخيرتين، فقد كان من الشائع أن ما يقرب من ربع ثلث عدد الأطفال يتعرضون للوفاة قبل إتمامهم السنة الأولى من العمر ولا يسلم الباقي منهم بعد ذلك من أمراض أخرى مثل الحصبة والسعال الديكي والحمى القرمزية والدفتريا وغيرها والتي كانت تودي بنسبة ليست صغيرة من السكان.

ولعل في بيانات الوفاة في السويد ما يدل على ارتفاع نسبة وفيات الصغار بدرجة عالية من قبل وهي تعد أوثق البيانات في منتصف القرن الثامن عشر كما أنه يمكن اعتبارها أدنى المعدلات في كل أوربا في ذلك الوقت، ومع ذلك فهي توضح مدى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال بها كما تبين الأرقام التالية التي توضح متوسط معدلات الوفيات للأطفال أقل من عشر سنوات في الفترة من

(١) المرجع السابق ـ ٩١.
(٢) جمال حمدان ـ شخصية مصر ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٧٠ ص ٣٢٨.

الوفيـــات	١٧٥١ ـ ١٧٧٠ (١)	١٩٦٠ (٢)	نسبة العمود (٢) إلى العمود٪ (١)
معدل وفيات الأطفال الرضع (دون سن الواحدة لكل ١٠٠٠ مولود).	٢١٠,٤	١,٦٥	٨,٨
معدل وفيات الأطفال من سن ١,٢ (من كل ١٠٠٠ طفل في هذا السن)	٥١,٤٢	١,٠٤	٢,٠
معدل وفيات الأطفال من سن ٣,٤ (من كل ١٠٠٠ طفل في هذا السن)	٢٧,٢٧	٠,٦٩	٢,٥
معدل وفيات الأطفال من سن ٥ ـ ٩ (من كل ١٠٠٠ طفل في هذا السن)	١٢,٨٩	٠,٤٢	٣,٢

١٧٥١ ـ ١٧٧٠ وذلك مقارنة مع مثيلتها في سنة ١٩٦٠[١] ويبدو من هذا الجدول أن من كل ١٠٠٠ مولود في السويد في الفترة من ١٧٥٠ ـ ١٧٧٠ كان ٧٩٠ منهم يكملون السنة الأولى من العمر بينما في سنة ١٩٦٠ ارتفع العدد إلى ٩٨٣ طفلاً يعيشون حتى هذه السن، وينبغي الإشارة بأن هذه المعدلات الخاصة بالسويد كانت أقل من مثيلتها في باقي أوربا وباقي أقطار العالم آنذاك، وعلى أية حال فقد يكون من المنطقي الافتراض بأنه قبل سنة ١٩٥٠ فإن حوالي نصف عدد الأطفال المولودين كانوا يموتون قبل وصولهم سن العاشرة من العمر، وكما سبق القول فإن التحكم في الأوبئة والأمراض المعدية في الطفولة المبكرة كان المسؤول الرئيسي عن انخفاض معدل الوفيات في دول العالم مما انعكس على تزايد النمو السكاني بها بدرجات متفاوتة.

(١) Thompson, W., Lewis, D. op. cit., p. 395.

وقد شهد العالم بعض الأوبئة التي كان لها أثر كبير على نمو سكانه ومن أشهرها الموت الأسود The Black Death أو مرض الطاعون الذي انتشر في الفترة ١٣٤٨ ـ ١٣٥٠ في قارة أوربا وأدى إلى تناقص عدد سكانها وخاصة في لندن والبندقية وفلورنس وباريس، ويقدر البعض هذه المدن فقدت قرابة نصف سكانها في ذلك الوقت ويعتقد أن إيطاليا فقدت حوالي نصف سكانها كذلك وإنجلترا ثلث السكان وفرنسا الثلث أيضاً، ولم تعاني دول شرق أوربا مثلماعانت دول شمالها الغربي وجنوبها من ذلك المرض وعلى مستوى القارة الأوربية فإن الاعتقاد السائد أنها فقدت قرابة ربع سكانها أي حوالي ٢٥ إلى ٣٥ مليون نسمة[١]، وفي العصر الحديث شهد العالم انتشار وباء الأنفلونزا في سنتي ١٩١٨ ـ ١٩١٩ والذي أثر في كثير من الدول ـ فقد بلغ ضحاياه في الهند على سبيل المثال حوالي ثمانية ملايين نسمة.

جـ ـ الحروب:

كان أثر الحروب في تأخير نمو السكان في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية كبيراً في المجتمعات القبلية حيث كانت تستمر بينها فترات طويلة على امتداد عدة أجيال خاصة في المجتمعات الرعوية والبدائية، وكانت هذه الحروب تتسبب في إحداث خسائر بشرية ومجاعات تؤدي إلى تزايد معدل الوفيات بدرجة ملحوظة لذلك فأن الحروب كانت في نظر مالثوس العامل الثالث مع المجاعات والأوبئة الذي كان يتحكم في حجم السكان على امتداد فترات طويلة في الماضي.

وليست هناك تقديرات عن خسائر الحروب في البشر على امتداد التاريخ، ولكن أقرب الأمثلة ما تعرض له العالم في العصر الحديث من حروب أبرزها الحرب العالمية الأولى والثانية حيث اختلف أثرهما عما عداها من حروب أخرى فيما قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر وكان أثر الحرب العالمية مباشراً على السكان ونموهم ممثلاً في معدلات المواليد والوفيات في سنوات الحرب، وكانت هذه التغيرات مرتبطة بأمرين في الحرب العالمية الأولى:

---

(١) Ibid. pp. 396 - 397.

أحدهما الخسائر في الأرواح والآخر هو الخسائر غير المباشرة الناجمة عن انخفاض معدل المواليد خلال سنوات الحرب بسبب التعبئة الضخمة للشباب في القوات المسلحة مما أدى إلى ابتعادهم عن زوجاتهم من ناحية وتأخير سن الزواج لكثير منهم من ناحية أخرى.

وكانت الخسائر العسكرية في الحرب العالمية الأولى كبيرة بسبب ضخامة القوات المحاربة، وقد قدرت الخسائر المباشرة في المعسكرين في أوربا ـ غرب روسيا ـ نحو ٦,٦ مليون نسمة والزيادة في وفيات المدنيين بحوالي ٥ ملايين نسمة كما بلغ النقص في عدد المواليد بحوالي ١٠,٥ مليون مولود، وعلى ذلك فأن النقص في عدد المواليد يمثل النسبة الكبيرة من خسائر الحرب ـ التي قدر إجمالي خسائرها البشرية بحوالي ٢٢ مليون نسمة[١].

وكانت أكبر الخسائر في الحرب من نصيب روسيا حيث يقدرها البعض بحوالي مليوني نسمة خسائر مباشرة باستثناء المدنيين والنقص في المواليد، وقد انعكس ذلك على انخفاض معدل النمو السكاني في روسيا فيما بين سنتي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦ وساعد عليه الحرب الأهلية التي أعقبت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ثم المجاعة التي شهدتها روسيا فيما بين سنتي ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ وانتشار الطاعون الذي صاحب هذه المجاعة حتى أن السكان تزايدوا من ١٤٠,٤ مليون نسمة سنة ١٩١٤ إلى ١٤٧,٠ مليون نسمة فقط في سنة ١٩٢٦ في الوقت الذي كان يتوقع فيه أن يصل عددهم إلى ١٧٥ مليون لو لم تحدث هذه الخسائر في الحروب والمجاعة، وعلى العموم فإن خسائر أوربا كلها في الحرب العالمية الأولى والفترة التي أعقبتها في روسيا قللت من معدل النمو العادي للسكان بحوالي خمسين مليون فيما بين سنتي ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠[٢].

وفي الحرب العالمية الثانية تعرضت أوربا لخسائر بشرية كبيرة سواء في

(١) تومبسون ولويس: المرجع السابق ص ٤٢٢، وانظر الشكل المبين في نفس الصفحة.
(٢) المرجع السابق ص ٤٢٤.

صفوف العسكريين أو المدنيين وإن كانت خسائر غرب أوربا أقل من خسائرها في الحرب العالمية الأولى بعكس شرق أوربا وجنوبها التي تأثرت بدرجة كبيرة من الحرب العالمية الثانية أكثر من تأثرها بالحرب الأولى حيث يقدر أن ضحايا ألمانيا مثلاً (بحدود ١٩٣٧) وصلت إلى قرابة ٥ مليون نسمة في الحرب العالمية الثانية وأن بولندا أكثر خسارة فقد فقدت من ٥ ـ ٦ مليون نسمة بنسبة ٢٠٪ من جملة سكانها فيما قبل الحرب ويوغوسلافيا حوالي ١,٦ مليون نسمة بنسبة ١٠٪ من سكانها واليونان نصف مليون نسمة بنسبة ٧٪ من السكان وذلك كله دون أن يؤخذ النقص في المواليد في الاعتبار.

ومن بين كل الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفيتي أكثرها في الخسائر البشرية حيث يقدر أن جملة خسائره في هذه الحرب بلغت ٣٧,٥ مليون نسمة منها ٧ مليون خسائر عسكرية و ١٨,٥ مليون خسائر مدنية و ١٠,٩ مليون خسائر ناتجة عن النقص في عدد المواليد و ١,٣ مليون خسائر نتجت عن الهجرة المغادرة وقد انعكست كل هذه الخسائر على نمو السكان في الاتحاد السوفيتي السابق بعد الحرب العالمية الثانية حتى أن النقص في عدد الذكور عن عدد الإناث في تعداد سنة ١٩٥٩ بلغ ٢٠,٨ مليون نسمة بالمقارنة مع نقص وصل إلى ٧,٨ مليون في تعداد ١٩٣٩ ونقص بلغ ٥,١ مليون في تعداد سنة ١٩٢٦.

وبصفة عامة فإن خسائر أوربا في الحرب العالمية الثانية لم تكن أقل من خسائرها في الحرب العالمية الأولى، ويقدرها البعض بحوالي ٥٠ مليون نسمة، وقد استمر أثرها في التركيب السكاني واضحاً في معظم دولها حتى أن النقص الكبير في عدد الذكور استمر في بعض الدول مثل ألمانيا والاتحاد السوفيتي السابق وبولندا ويوغوسلافيا وأدى ذلك بدوره إلى التأثير في معدل المواليد حتى أوائل الستينيات.

وكذلك تعرضت دول أخرى خارج أوربا لخسائر في الحرب العالمية

الثانية مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان والفلبين وميانمار والصين وتقدر هذه الخسائر بالملايين وإن لم يكن هناك رقم دقيق لتقديرها.

وبالإضافة إلى هاتين الحربين العالميتين فقد شهدت مناطق أخرى من العالم حروباً أقليمية ـ أودت بالعديد من أرواح أبنائها وخاصة الحروب الأهلية التي شهدتها بعض الدول مثل أسبانيا والصين والولايات المتحدة والمكسيك، ويوضح الجدول (رقم ٦) أبرز هذه الحروب والمنازعات وخسائرها البشرية المباشرة.

جدول رقم (٦) الخسائر البشرية المباشرة الناجمة عن الحروب والمنازعات الرئيسية في القرنين ١٩، ٢٠

الحرب	التاريخ	عدد الوفيات بالمليون
الحرب العالمية الثانية	١٩٣٩ ـ ١٩٤٥	٧,٣
الحرب العالمية الأولى	١٩١٤ ـ ١٩١٨	٧,٢
الحرب الأهلية الأسبانية	١٩٣٦ ـ ١٩٣٩	٦,٣
الحرب الشيوعية الصينية الأولى	١٩٢٧ ـ ١٩٣٦	٦,١
حرب لابلاتا	١٨٦٥ ـ ١٨٧٠	٦,٠
المنازعات الطائفية في شبه القارة الهندية	١٩٤٦ ـ ١٩٤٨	٥,٩
الحرب الأهلية الأمريكية	١٨٦١ ـ ١٨٦٥	٥,٨
الثورة البلشفية	١٩١٨ ـ ١٩٢٠	٥,٧
حرب القرم	١٨٥٣ ـ ١٨٥٦	٥,٤
الحرب الفرنسية ـ البروسية	١٨٧٠ ـ ١٨٧١	٥,٤
الثورة المكسيكية	١٩١٠ ـ ١٩٣٠	٥,٤

المصدر:

Haggett, P., Geography: A Modern Synthesis; New York, 1972, P. 172.

وتتأثر البيئة بالنمو السكاني وتزايد احتياجات البشر، ويبدو ذلك فيما تتعرض له البيئات المختلفة من تغيرات في مكوناتها وعناصرها، كالتصحر والتلوث والتغير في الخصائص الطبيعية للبيئة بما فيها التربة والمياه، ولا شك أن أعلى معدلات النمو السكاني تحدث في أفقر الأقطار وأقلها مقدرة على حماية البيئة أو توفير الخدمات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان، ويتطلب النمو السكاني تحديد سياسات عامة في مختلف الأقطار لمواجهة أخطار البيئة والتلوث وانتشار الأوبئة والأمراض مثل مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، حيث أصبح ڤيروس هذا المرض من أفريقيا أحد الأسباب الرئيسية للوفاة، وفي أقطار عديدة قضى ذلك الوباء على ما تحقق على مدار عقود من تقدم في خفض معلات وفيات الأطفال وزيادة العمر المتوقع للسكان، ففي تقرير (حالة سكان العالم ١٩٩٩) الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان ـ أنه في ٢٩ بلداً أفريقيا أصبح متوسط العمر المتوقع للإنسان يقل الآن بسبع سنوات عما كان الحال سيكون عليه لولا انتشار الفيروس.

ومع اقتران النمو السكاني بأنماط الاستهلاك غير المتوازنة، تزداد الضغوط على موارد الأرض والمياه وخاصة في المناطق الحضرية، ففي نهاية القرن العشرين، يستهلك خمس سكان العالم (الدول المتقدمة) من المواد والموارد ما يزيد بأكثر من ١٦ مرة عما يستهلكه الخمس الأكثر فقراً. وقد أدى تزايد السكان بالفعل إلى تقلص نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه سنة ١٩٥٠، كما أن ندرة المياه ونقصها تعد من الهموم الكبرى لكثير من دول العالم، فحسب ما جاء في دراسة أخيرة، يرجح أنه بحلول سنة ٢٠٥٠ سيعيش ربع سكان العالم في بلدان تواجه عجزاً مزمناً أو متكرراً في إمدادات المياه المعدنية.

ويؤثر استمرار النمو السكاني وعدم توازن الاستهلاك أيضاً على اتجاهات بيئية أخرى مثل تدهور مصائد الأسماك وتقلص الغابات وارتفاع درجات

الحرارة، وانقراض النباتات والحيوانات البرية. كذلك فإن استمرار العمران الحضري والهجرة الدولية سيشكل تحديات على صعيد السياسات العامة، فاليوم يعيش قرابة نصف مجموع السكان في المدن مقارنة بنسبة الثلث سنة ١٩٦٠، وعلى نطاق العالم بأسره، تنمو المدن بمقدار ٦٠ مليون نسمة سنوياً، ومن المتوقع بحلول سنة ٢٠٣٠ أن يعيش أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم أي خمسة مليارات في المدن، وكثير منهم في المدن العملاقة التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠ ملايين نسمة أو أكثر، وهناك اليوم ١٧ مدينة من هذه المدن العملاقة بالمقارنة بمدينتين فقط سنة ١٩٦٠[١].

(١) هيئة الأمم المتحدة ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان ـ حالة سكان العالم ١٩٩٩.

الباب الثالث

خصوبة السكان

الفصـل الأول

مقاييـس الخصوبـة

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وينبغي التمييز هنا بينها وبين لفظ القدرة على التوالد Fecundity وهي التي يقصد بها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب أو القدرة الطبيعية على حمل الأطفال، ويمكن التحقق من الخصوبة Fertility من إحصاءات المواليد، إلا أنه لا يستدل منها على مستوى القدرة على التوالد أو الخصوبة الفسيولوجية والتي لا يوجد لها قياس مباشر.

وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر كما أنها تختلف من مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، ومن هنا تكون أهمية دراستها حيث يؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة من بيئة لأخرى إلى أثر بالغ في حركات السكان وفي نواح شتى من حياتهم وخاصة بعد أن أمكن السيطرة على الوفيات إلى حد كبير.

وللخصوبة أثر عميق في تركيب السكان العمري، وذلك لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها ووجود ما يعرف بظاهرة التجديد (الإشباب) Rejuvenation ـ ويؤدي هذا بالتالي إلى انخفاض مستوى نسبة كبار السن إلى مجموع السكان، وهذا الاتساع في

القاعدة والضيق في قمة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة تنعكس على معدلات النمو السكاني في المجتمع[(١)].

وتعد الخصوبة من العناصر الرئيسية في دراسة السكان، ليس فقط لأنها غالباً ما تفوق الوفيات والهجرة وبالتالي فهي المحدد الرئيسي لنمو السكان بل لأنها أيضاً أكثر صعوبة في فهمها عن الوفيات، فبينما تتميز الوفاة بأنها حتمية بالضرورة ولا يمكن تجنبها فإن الخصوبة ليست كذلك، ومن ثم فهي أقل ثباتاً. ويمكن التنبؤ بها كما يمكن التحكم فيها، كذلك فإنها تكون أكثر تأثراً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية وغيرها، وبالإضافة إلى ذلك فإن الوفاة ـ والتي تحدث في أي عمر ـ تختلف عن الخصوبة في أن النساء يلدن في فترة زمنية محددة من أعمارهن ومن ثم فإن زيادة عدد المواليد في عام لا يعني أنه ستعقبه زيادة مماثلة في العام التالي وتبعاً لذلك فإن الخصوبة تتعرض لتغيرات على مدى قصير أكثر مما تتعرض له الوفيات.

مقاييس الخصوبة:

تقاس خصوبة السكان بعدة مقاييس حسابية تختلف فيما بينها تبعاً للعمليات الإحصائية المتبعة للحصول عليها، كما أن لكل منها مزاياه وعيوبه سواء من حيث سهولة الحصول عليه أو من حيث الدلالة التي يبرزها.

١ ـ معدل المواليد الخام Crude Birth Rate:

يعد هذا المعدل أبسط هذه المقاييس جميعاً ـ وهو عبارة عن النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في السنة وإجمالي عدد السكان في منتصف السنة، وهو معدل خام لأنه يبين الظاهرة الحيوية منسوبة إلى المجتمع ككل دون النظر إلى التركيب السكاني المبتاين من حيث العمر والنوع والنشاط والخصائص الديموغرافية الأخرى، ولذلك فإنه نظراً لبساطة هذا المعدل الخام ـ فإن له عيب جوهري هو أنه يمزج مجموعات سكانية كثيرة تختلف الخصوبة فيما بينها

---

(١) راجع فصل التركيب العمري النوعي للسكان.

اختلافاً واضحاً ولا يميز بين طبقاتها المختلفة ومدى تباينها في هذا الصدد.

وقد أصبح هذا المقياس شائعاً ومعروفاً لمناقشة المستوى العام للخصوبة وذلك لمزاياه الكثيرة رغم ذلك، منها أنه يبين مستوى الخصوبة لمجتمع بأكمله على مستوى القطر أو الإقليم، ويمكن حسابه بسهولة ويسر ولا يتطلب سوى الحد الأدنى من البيانات لحساب أي معدل حيوي.

ويكتب معدل المواليد الخام على الصورة التالية:

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء في السنة}}{\text{عدد سكان في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

مثـال:

$$\text{معدل المواليد الخام في مصر سنة ١٩٩٤} = \frac{١,٧١٩,٩٧١}{٥٧,٩١١,٠٠٠} \times ١٠٠٠$$

= ٢٩,٧ في الألف

٢ ـ معدل الخصوبة العام General Fertility Rate:

وهو عبارة عن النسبة بين العدد السنوي للمواليد إلى جملة عدد الأناث في سن الحمل والتي تقع بين فئتي العمر ١٥ ـ ٤٩ سنة، والغرض من ذلك هو تحديد مقام المعدل إلى الأناث المحتمل أن يكن أمهات باستبعاد جميع الذكور ومجموعات أخرى من الأناث خارج فترة الحمل الطبيعية.

وعلى ذلك فإن هذا المعدل يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء في السنة}}{\text{عدد الإناث في مرحلة العمر (١٥ ـ ٤٩) في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

مثال:

معدل الخصوبة في مصر سنة ١٩٩٤= $\frac{١,٧١٩,٩٧١}{١٣,٠٧٨,٠٠٠} \times ١٠٠٠$

= ١٣١,٥ في الألف

٣ ـ معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة Age-Specific Fertility Rate:

وهو النسبة بين جملة عدد المواليد لأمهات في أعمار معينة إلى عدد الأناث في كل فئة عمرية وعادة ما تكون فئة خمسية (أي كل خمس سنوات) وهو أدق من المعدلين السابقين وذلك لأن عددالمواليد يختلف باختلاف أعمار الأمهات بدرجة كبيرة.

والبيانات اللازمة لحساب هذا المعدل هي عدد المواليد المسجلين المبوبين حسب عمر الأم، وعدد السكان الأناث في كل فئة عمرية في المدى العمري ١٥ ـ ٤٩ مبوبة في نفس فئات عمر الأم وهو بذلك يأخذ الصيغة التالية:

معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة =

$$\frac{\text{عدد المواليد خلال السنة للأناث (الوالدات) في فئة عمرية}}{\text{عدد الإناث في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة في مصر ١٩٦٠ و١٩٩٢ (في الألف):

الفئة العمرية بالسنة	١٩٦٠	١٩٩٢
أقل من ٢٠	٣٢،٦	١٣،٣
٢٠ ـ ٢٤	٢١٤،٠	١٥٠،٩
٢٥ ـ ٢٩	٣٥٢،٧	٢٥٢،٩
٣٠ ـ ٣٤	٣٧٠،٢	١٨٠،٤
٣٥ ـ ٣٩	١٩٧،٤	١٢٠،٥
٤٠ ـ ٤٤	٥٦،٩	٣٩،٢
٤٥ فأكثر	١٩،٦	١٣،٦
الجملة	١٢٤٣،٤	٧٧٠،٨

المصدر:

أ ـ U.N. Demographic Yearbook, 1996, Table 11.

ب ـ فتحي أبو عيانة ـ جغرافية السكان ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٨٦، ص ١٤١.

٤ ـ معدل الخصوبة الكلية Total Fertility Rate:

ويترابط بمعدل الخصوبة الخاصة مقياس آخر هو معدل الخصوبة الكلية، وهو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة للمرأة الواحدة (أو لألف امرأة) مضروباً في ٥ (طول الفئة العمرية)، ويعني هذا المعدل في الواقع متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب، ومثال ذلك أن معدل الخصوبة الكلية في مصر يساوي:

$$\text{وفي سنة ١٩٦٠} = \frac{١٢٤٣,٤١ \times ٥}{١٠٠٠} = ٦,٢ \text{ مولوداً}$$

$$\text{وفي سنة ١٩٩٢} = \frac{٧٧٠,٨ \times ٥}{١٠٠٠} = ٣,٨ \text{ مولوداً}$$

وتعد دراسة الخصوبة الخاصة محاولة للتعمق في إظهار المستوى الحقيقي للخصوبة ومقارنته مع غيره من المقاييس، وذلك لأن معدل المواليد الخام والذي سبق الحديث عنه ليس في الواقع سوى مقياس أولي للخصوبة لأنه ينسب عدد المواليد في فترة معينة إلى عدد السكان التقديري في خلال هذه الفترة، ومن الواضح أن المواليد ليسوا نتاجاً لكل سكان المجتمع ولكنهم نتاج مجموعة سكانية لها خصائصها الديموغرافية المميزة وخاصة في مجال التركيب العمري الذي تختلف فيه كثير من المجتمعات. وليس تساوي معدلين للمواليد في مجتمعين قرينا بتساوي نمط الخصوبة بينهما، ذلك لأن التركيب السكاني له تأثير كبير، فإذا كان أحدهما يتمتع بنسبة عالية من الأناث في سن الحمل أو حتى قبيل بلوغ هذه السن فإن احتمالات الزيادة في عدد سكانه في المستقبل بسبب النسل تكون أكبر من مثيلتها في مجتمع آخر يتميز بقلة نسبة الأناث في سن الإنجاب ـ ولعل مرجع ذلك هو أن الأنثى هي المصدر الرئيسي للخصوبة والموضع الحقيقي لها، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح تام في المجتمعات التي تعرضت للهجرة وفوداً أو نزوحاً.

والغرض الأساسي من تحديد عدد المواليد في كل فئة عمرية إلى الإناث في نفس الفئة هو محاولة تحديد اختلاف إسهام الإناث في الخصوبة حسب الأعمار، وذلك لأن فترة الحمل لا تتساوى فيها قدرة المرأة على الإنجاب طوال سنوات هذه الفترة التي تبدأ في سن البلوغ وتنتهي عند سن اليأس، ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الفترة قد تتسع لمدة زمنية فيما بين الخامسة عشرة أو

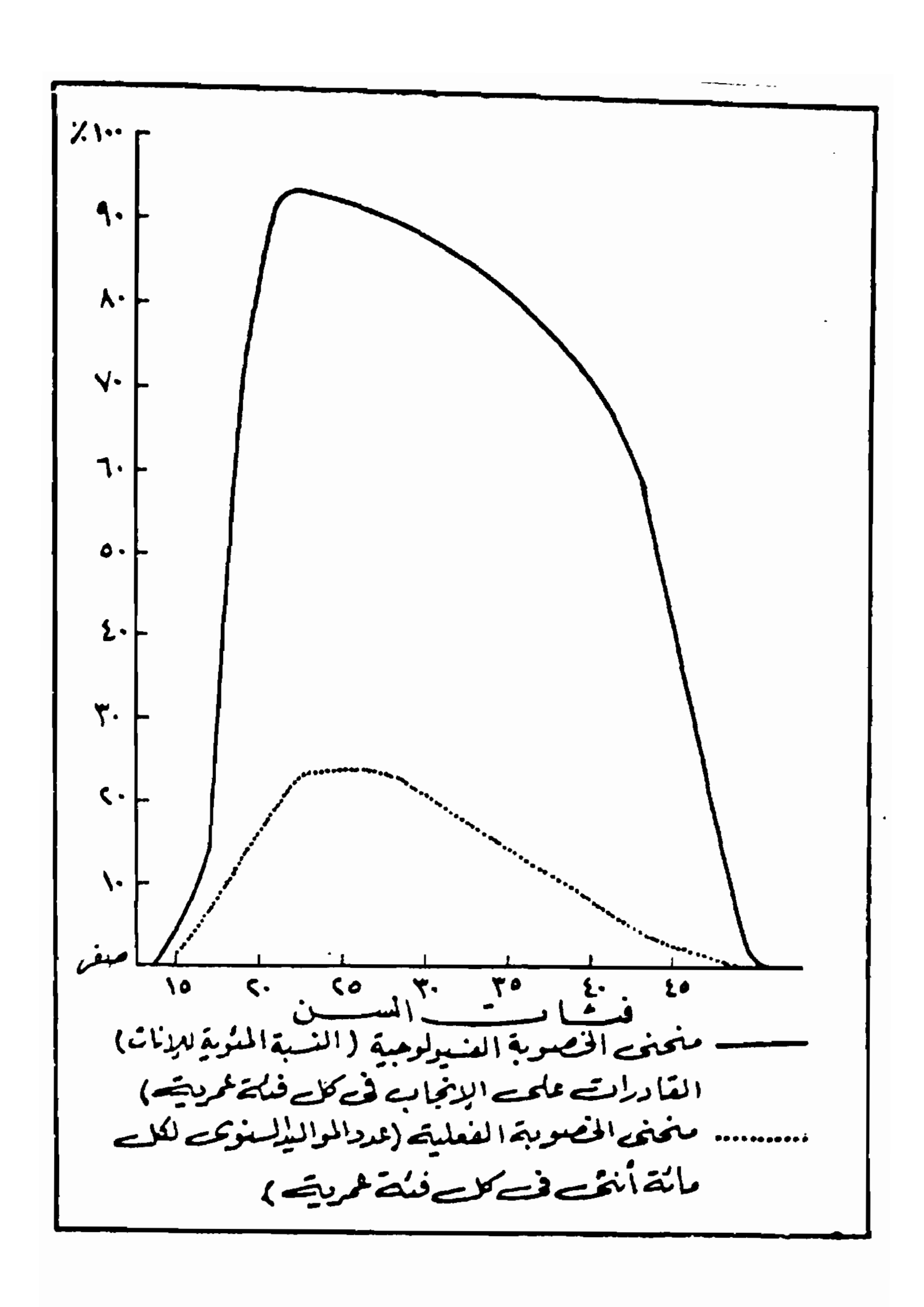
أقل قليلاً إلى سن الخمسين أو حول هذه السن وقد جرى العرف الديموغرافي على اتخاذ المدى العمري ١٥ ـ ٤٩ كمجال طبيعي للحمل ـ وذلك حسب البيانات التي تتيحها الإحصاءات الحيوية في المجتمع.

وبالرغم من أن قدرة المرأة الفسيولوجية على الإنجاب تصل إلى ٣٥ عاماً فيما بين ١٥ ـ ٤٩ سنة إلا أن هناك نسبة من الأناث عقيمات طبيعياً خلال هذه الفترة وليس من المعروف تماماً نسبة العقم الطبيعي للإناث حسب الفئات العمرية ولكن بعض الدراسات(١) استنتجت أن هناك نموذجاً افتراضياً للقدرة على الإنجاب يدل على أن نسبة الأناث القادرات على الإنجاب ترتفع من ١٪ عند سن ١٤ لتصل إلى الحد الأقصى وهو ٩٣٪ عند السن ٢٢ ثم تبدأ في الهبوط التدريجي بعد ذلك بالتقدم في العمر حتى سن ٥٠ لتصل مرة أخرى إلى ١٪ فقط (انظر الشكل رقم ٦).

أما نسبة الإنجاب لدى الإناث في كل فئة عمرية في المدى العمري المذكور والتي تعرف بمعدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة فتختلف من شعب لآخر نتيجة عدة عوامل من أبرزها متوسط السن عند الزواج للأنثى ونسبة الترمل للإناث اللائي في سن الخصوبة ومعدل زواج الأرامل منهن ثم مدى ممارسة وسائل تنظيم الإنجاب، وإذا وزعنا معدل الخصوبة العمرية النوعية على رسم بياني بحيث يكون المحور الأفقي ممثلاً للفئات العمرية للإناث والرأسي لمعدلات الخصوبة فإن المنحنى الناتج يكون على شكل ناقوس Bell Shaped curve ويعرف بالمنحنى العمري للخصوبة.

ويعد منحنى الخصوبة العمري منخفضاً عند الأعمار التي تقل عن ٢٠ سنة حيث تكون نسبة قليلة من الإناث قد بدأت الإنجاب ـ ثم يرتفع بعد ذلك ليصل إلى قمته في العشرينات من العمر (أو أوائل الثلاثينات) عندما تكون الغالبية العظمى من الإناث قد تزوجت ويكن بذلك في قمة القدرة على الخصوبة

(١) U.N., Population Bulletin of the United Nations, No. 1963, New York, 1965, p.101.



شكل (٦)

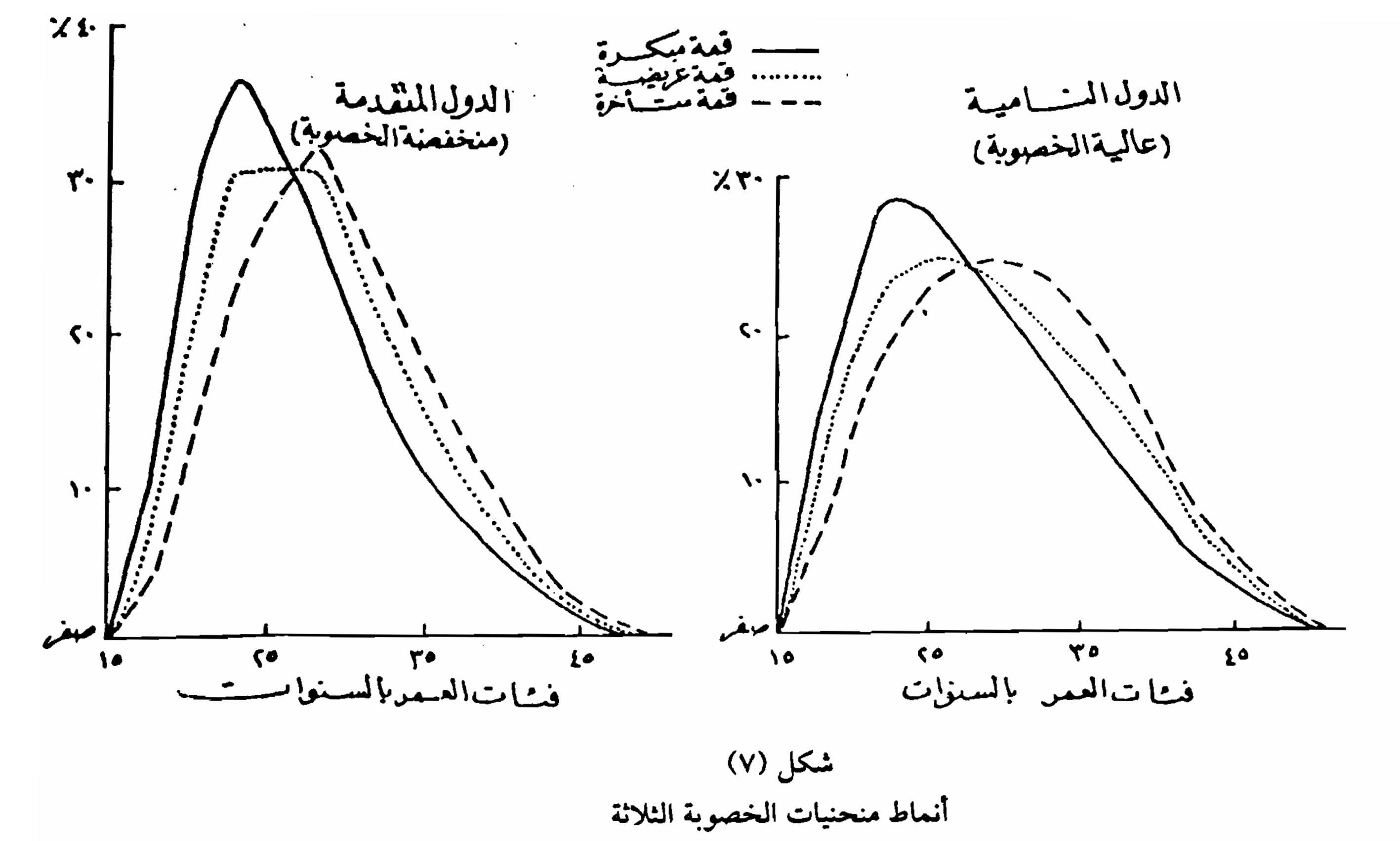
منحنى الخصوبة الطبيعية

الطبيعية، ثم ما يلبث المنحنى أن ينخفض بعد ذلك بسرعة في بعض المجتمعات وببطء في بعضها الآخر معتمداً في ذلك على معدلات العقم وممارسة وسائل تنظيم الإنجاب وغير ذلك من العوامل.

ويتباين شكل منحنى الخصوبة العمري من دولة لأخرى بل قد يتغير في المجتمع الواحد بين كل فترة زمنية وأخرى، ويعد شكل هذه المنحنيات ذا أهمية خاصة في دراسة الخصوبة حيث تدل مقارنة مقاييس الخصوبة العمرية النوعية بين الدول على اختلاف منحنى الخصوبة العمري بين الدول عالية الخصوبة من ناحية ومنخفضة الخصوبة من ناحية أخرى بل بين أقطار كل مجموعة من هذه الدول، وتبدو هذه الفروق في أمرين هما: السن الذي يصل فيه معدل المواليد العمري النوعي إلى أقصاه ثم درجة تركيز الخصوبة في فئات عمرية عند قمة المنحنى أو بالقرب منها.

ويمكن تمييز ثلاثة أنواع رئيسية من المنحنيات للسن الذي تصل فيه الخصوبة إلى قمتها، وهي نوع القمة المبكرة Early-Peak حيث تصل الخصوبة أقصاها في الفئة العمرية (٢٠ ـ ٢٤) ونوع القمة المتأخرة Late-Peak حيث يكون الحد الأقصى في الفئة (٢٥ ـ ٢٩) وأخيراً نوع القمة العريضة Broad-Peak حيث تصل معدلات المواليد أقصاها في الفئتين (٢٠ ـ ٢٤) و (٢٥ ـ ٢٩) كما يبين الشكل رقم (٧).

وليس هناك اختلاف كبير بين الدول عالية الخصوبة ومنخفضة الخصوبة في توزيع قمة الخصوبة العمرية، ولكن يلاحظ على الدول المتقدمة ذات الخصوبة المنخفضة أن فترة الإنجاب تميل إلى التركز في مدى أضيق من الأعمار أكثر من الدول النامية عالية الخصوبة، وكقاعدة عامة فإن ٧٧٪ أو أكثر من الخصوبة الكلية في الأقطار التي يقل فيها معدل التكاثر الإجمالي عن ٢،٠ تنتج عن مواليد لأناث بين ٢٠ ـ ٣٤ سنة، أما في الدول عالية الخصوبة فإن الأناث اللاتي تعدين سن ٣٥ سنة من العمر يكونون ١٥٪ أو أكثر من الخصوبة



شكل (٧)

أنماط منحنيات الخصوبة الثلاثة

الكلية، يقابل ذلك نسبة ضئيلة من هذه الأعمار في دول الخصوبة المنخفضة، كذلك فإن إسهام الأناث أقل من ٢٠ سنة يعد أكبر في الدول النامية منه في الدول المتقدمة ويعكس هذا مدى الاختلاف في متوسط السن عند الزواج.

وفي الدول منخفضة الخصوبة تسود القمة المبكرة بوضوح في معظم أجزاء وسط وجنوب أوربا وخاصة بلغاريا وألمانيا والمجر وبولنده ورومانيا ويوغسلافيا، وعموماً فإن المواليد للأمهات من ٢٠ ـ ٢٤ سنة تكون من ٣٥ ـ ٤٠٪ من الخصوبة الكلية في هذه الأقطار، ويميل العمر عند الزواج نحو التبكير في هذه الأقطار عنها أدى إلى تخفيض كبير في خصوبة الأناث الأكبر سناً، أما النمط العمري السائد في شمال وغرب أوربا وبين السكان الأوربيين فيما وراء البحار فيتميز بأنه ذو قمة عريضة، ويعد متوسط السن عند الزواج في هذه المجموعة أعلى منه لدى المجموعة الأولى ذات القمة المبكرة.

أما نمط القمة المتأخرة فيسود غالباً في جنوب أوربا (اليونان وإيطاليا وإسبانيا) دون غيرها من الدول منخفضة الخصوبة الأخرى وفي شمال غرب وسط أورباتتميز جمهورية ألمانيا وإيرلنده وهولنده وسويسرة بهذا النوع. كذلك تتميز به بعض الدول الآسيوية منخفضة الخصوبة وهي اليابان وتايوان، وقد ساعد تأخير سن الزواج على ظهور هذه القمة المتأخرة حيث أن نسبة الإناث اللائي يتزوجن قبل سن ٢٥ في هذه الأقطار تعد من أقل النسب في العالم.

أما في الدول ذات الخصوبة العالية فإن معظم البيانات تدل على قمة مبكرة مما يدل على ارتفاع الخصوبة في الأعمار ٢٠ سنة فأكثر، ويعد الزواج المبكر شائعاً في هذه الدول، فقد أجريت دراسة في غينيا أوضحت أن حوالي أربعة أخماس الأناث في الفئة العمرية (١٥ ـ ١٩ سنة) كن متزوجات[١]، وكذلك فإن الهند من أوضح الدول التي تتميز بالزواج المبكر.

أما النمط ذو القمة العريضة فيسود في أمريكا اللاتينية. كذلك بعض أقطار

(١) Ibid, p.113.

جنوب شرق آسيا. وفي موريشيوس وبين ملوني جنوب أفريقيا في القارة الأفريقية. أما القمة المتأخرة فهي واسعة الانتشار كذلك بين الدول عالية الخصوبة، وفي بعض الحالات كما في سري لانكا وتايوان وسنغافورة وشيلي فإن متوسط السن عن الزواج يعلو بكثير عن مثيله في باقي الدول النامية الأخرى، ومع ذلك فهناك قمة متأخرة في بعض الدول بالرغم من انخفاض متوسط السن عند الزواج، وهذه الحالة تنطبق على مصر ومع كل هذا فإن نمط الخصوبة العمري في الدول النامية يحتاج لدراسات تفصيلية توضح حقيقته وهل هو حقيقي كما تدل عليه البيانات أم إنه متأثر بعدم دقتها.

وعلى ذلك فإن متوسط السن عند الزواج يعد عاملاً هاماً في تحديد النمط العمري للخصوبة وبصفة عامة فإن القمة المبكرة تتفق مع الزواج المبكر بينما تتفق القمة المتأخرة مع الزواج المتأخر، ومن ناحية أخرى فإن الزواج المبكر يسود بدرجة أكبر في الدول النامية ذات الخصوبة العالية منه في الدول المتقدمة ذات الخصوبة المنخفضة.

٥ ـ معدل التكاثر الإجمالي Gross Reproduction Rate:

لما كانت الخصوبة الكلية المحسوبة من الخصوبة العمرية النوعية الخاصة تمثل عدد الأطفال الذي تنجبه الأنثى التي تمر بفترة الحمل، فإن هذا العدد يشمل المواليد الذكور والإناث، وحيث أن دراسة الخصوبة تتركز حول الإناث باعتبارهن المواطن الحقيقي للخصوبة فقد اتجهت الدراسات الديموغرافية إلى محاولة تقدير عدد أمهات المستقبل عن طريق دراسة المواليد الإناث وذلك بغية التعرف على عدد ما تنجبه الأنثى التي تجتاز فترة الحمل من إناث تمثل كل واحدة منهن حلقة في سلسلة البقاء للجنس البشري.

والمقياس المستخدم في ذلك الغرض هو **معدل التكاثر الإجمالي**، وهو تطوير بسيط لمعدل الخصوبة الكلية، والتمييز الوحيد بينهما هو أن معدل التكاثر الإجمالي يخص المواليد الإناث بدلاً من جملة المواليد، ويمكن حسابه بسهولة

للإناث حسب فئات أعمارهن وبنفس طريقة معدل الخصوبة الكلي إذا كانت البيانات تعطى للمواليد الإناث منفصلة عن الذكور حسب عمر الأم، وإذا لم تتوفر مثل هذه البيانات فمن المعتاد أن نبدأ أولاً بحساب معدل الخصوبة الكلية باستخدام جملة المواليد من النوعين ثم نضرب هذا المعدل الناتج في نسبة النوع عند المولد (وهي نسبة الذكور إلى الإناث والتي تساوي غالباً ١٠٥ ـ أي أن كل ١٠٥ من المواليد الذكور يقابلهم ١٠٠ من المواليد الإناث).

ويعبر معدل التكاثر الإجمالي عن عدد الأناث للمرأة الواحدة أي عدد الأناث اللاتي تلدهن المرأة الواحدة في المدى العمري ١٥ ـ ٤٩ سنة وذلك بافتراض بقاء هذا العدد المولود من الأناث على قيد الحياة طوال مدة الإنجاب التي تتراوح بين ٣٠ ـ ٣٥ سنة، وكذلك بفرض بقاء معدل الخصوبة العمرية الخاصة ثابتاً كما هو عليه في سنة الأساس.

مثال: معدل التكاثر الإجمالي في مصر سنة ١٩٩٢ =

معدل الخصوبة الكلية = ٣،٨ ونسبة النوع في مصر سنة ١٩٨٦ = ١٠٥.

أي: ١٠٥ مولود من الذكور مقابل كل ١٠٠ مولود من الإناث.

$$\text{معدل التكاثر الإجمالي} = \frac{٣,٨}{١٠٥ + ١٠٠} = \frac{٣,٨}{٢,٥} = ١,٥ \text{ مولودة}$$

أي أن كل امرأتين تجتازا فترة الحمل في مصر تنجبان حوالي ثلاث أناث يمكن أن يواصلن الإنجاب في المجتمع من بعدها، وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بالبلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة أواليابان حيث يصل المعدل إلى حوالي نصف مثيله في مصر.

ولكن هذا القول يكون صحيحاً إذا استطاعت كل أنثى من اللاتي سيخلفن أمهاتهن أن تجتاز فترة الحمل كلها دون أن يحدث لها وفاة، ولكن ذلك لا يحدث في الواقع لأن عامل الوفاة له أثر واضح في تقليل أعدادهن بتقدمهن في

السن أثناء هذه الفترة، لذلك فإن هناك مقياساً آخراً لتقدير عدد الأمهات في المستقبل يأخذ في الاعتبار عامل الوفاة ويعرف هذا المقياس **بمعدل التكاثر الصافي** Net Reproduction Rate وهو يحسب بطريقة خاصة تعتمد على استخدام ما يعرف بجدول الحياة Life Table، الذي يوضح كم من جيل الأناث البالغ عدده ١٠٠٠٠٠ أنثى عند المولد سيتبقى عند كل فئة عمرية من فئات الإنجاب بتأثير عامل الوفاة، وقد بلغ معدل التكاثر الصافي في مصر ٢،٣ مقابل ١،٥ في الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ ـ نسبة الأطفال إلى النساء في سن الحمل Child-Woman Ratio :

وهو مقياس شائع الاستخدام ويعتمد على بيانات التعداد السكاني حيث نحصل عليه بقسمة عدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن ٥ سنوات على عدد النساء في سن الإنجاب وهو يستخدم في حالة عدم وجود إحصاءات حيوية كاملة يمكن منها اشتقاق المعدلات السابقة، ويرتبط هذا المقياس بالتعداد السكاني كما سبق ولذلك فإن الدقة في بيانات التعداد تؤثر تأثيراً كبيراً على دقة هذا المقياس، وإن كان أبرز عيوبه هو أن البسط ـ أي عدد الأطفال دون الخامسة ـ يمثل الباقي على قيد الحياة من جملة الذين تم إنجابهم خلال الخمس سنوات السابقة على التعداد، وعلى ذلك فإن النسبة بينهم وبين النساء في سن الحمل لن تنتج مقياساً دقيقاً وتكون دلالتها في الغالب غير مباشرة وتستخدم في مقارنة مستويات الخصوبة بصفة عامة في مختلف الأقاليم على مستوى الأقليم أو القطر أو بين بعض الأقطار.

الفصل الثاني

التوزيع الجغرافي للخصوبة وتطورها

يختلف توزيع الخصوبة بين دول العالم اختلافاً كبيراً حيث يتراوح معدل المواليد بين ٩ ـ ٥٣ في الألف، وتتركز المعدلات المرتفعة للخصوبة في الدول النامية بصفة عامة مثل دول أمريكا اللاتينية باستثناء الأرجنتين وأرجواي وفي الدول الأفريقية وكذلك في قارة آسيا باستثناء اليابان وتايوان، ومن سوء الحظ فإن الدول ذات الخصوبة العالية تعاني من نقص البيانات الإحصائية الحيوية ومن ثم فإن إجراء تقدير لمعدل المواليد يكون أمراً ضرورياً وكثيراً ما تعطى البيانات المنشورة مستوى عال للخصوبة قد يشك في أمره أحياناً، فيزيد المعدل على ٥٠ في الألف في غينيا والنيجر وأنجولا، وهي أعلى دول العالم في معدل المواليد سنة ١٩٩٥[١].

ولعل أكثر العوامل أثراً في زيادة السكان في العالم على الإطلاق هو ذلك الارتفاع الكبير في مستويات الخصوبة في الدول النامية التي يكون سكانها ثلثي سكان العالم ويصل معدل المواليد في معظمها إلى ٤٠ في الألف بل ويزيد على ذلك في بعض دولها، ويبدو الاختلاف واضحاً في هذا المجال بين الدول المتقدمة والدول النامية أكثر من وضوحه في مستوى الوفيات حيث تتميز الخصوبة في الدول المتقدمة بالانخفاض وتصل إلى حوالي ١٥ في الألف ـ وتقل عن ذلك في معظم دول هذه المجموعة.

(١) U.N. Demographic Yearbook, 1996, Table 4.

ويوضح الجدول رقم (٧) مقارنة بين مناطق العالم الرئيسية في مستوى الخصوبة بين عامي ١٩٦٠، ١٩٩٥ ويبدو من أرقامه أن هناك مناطق كبيرة في العالم تتميز بارتفاع الخصوبة، وقد كان لانخفاض الوفيات الذي شهدته معظم دول العالم النامي أثره الواضح في الخصوبة ذلك لأن هذا الانخفاض قد أدى

جدول رقم (٧)

معدل المواليد الخام في أقاليم العالم في السنوات ١٩٦٠ و١٩٨٥ و١٩٩٥[١]

(المعدل بالألف):

الإقليم	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٩٥
١ ـ العالم النامي:	٤٢	٣١	٢٧
أفريقيا	٤٨	٤٥	٤١
آسيا (بدون اليابان)	٤١	٢٨	٢٤
أمريكا اللاتينية	٤١	٣١	٢٥
٢ ـ العالم المتقدم:	٢٢	١٥	١٢
أوربا	١٩	١٣	١٢
الأوقيانوسية	٢٤	٢١	١٩
الاتحاد السوفياتي السابق	٢٥	٢٠	(×)
اليابان	١٧	١٣	١٠
جملة العالم	٣٦	٢٧	٢٤

(١)
- U.N., Population Bull. No. 7.1963, p.1.
- U.S. Department of Commerce, op.cit., p.14.
- I.N.E.D., Population et Sociétés, 1985.
- U.N. Demographic yearbook, 1996, Table I.

(×) ضمن أوربا وآسيا.

إلى تزايد أعداد الأناث وإطالة أعمار من في سن الإنجاب منهن، ويعد ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة في الدول النامية في الوقت الحاضر من الأسباب الرئيسية بل الجوهرية التي أدت إلى تزايد معدل النمو السكاني بها وذلك لأن الزيادة الطبيعية ـ وهي الفرق بين المواليد والوفيات ـ يزيد حجمها ويرتفع معدلها كلما تزايد هذا الفرق بين معدل المواليد والوفيات.

وبالرغم من أن هناك قلة من الدول النامية قد شهدت انخفاضاً طفيفاً في معدل المواليد بها، إلا أن ذلك ليس بالوضوح الكامل الذي يمكن إدراكه بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة حيث هبط معدل المواليد بها هبوطاً ملموساً في العقود الزمنية القليلة الماضية، ولعل في اليابان مثل واضح على ذلك حيث هبط معدل المواليد من ٣٤ في الألف في سنة ١٩٤٧ إلى ١٧ في الألف فقط في: سنة ١٩٦٢ ثم إلى ١٠ في الألف سنة ١٩٩٥ وذلك من خلال سياسة حازمة للحد من تزايد المواليد عن طريق تنظيم الإنجاب بمختلف الوسائل.

وعلى ذلك فإن توزيع الخصوبة في العالم يمكن أن ينقسم إلى نمطين كبيرين أحدهما نمط الخصوبة المرتفعة في الدول النامية في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ـ والآخر نمط الخصوبة المنخفضة ممثلاً في الدول المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية والأقيانوسية وذلك بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي السابق كدولة أورو آسيوية واليابان. (شكل رقم ٨ ورقم ٩).

أولاً: الخصوبة في الدول النامية:

١ ـ في الدول الأفريقية:

بالرغم من أن أفريقيا ما زالت ضمن مناطق العالم التي لا تتوفر عنها بيانات ديموغرافية كاملة ـ إلا أنه يمكن رسم صورة تقريبية لمستويات الخصوبة في معظم دولها بفضل التعدادات السكانية المتوفرة لدى بعض دولها أو بفضل العينات التي تمت للسكان في البعض الآخر، وتبدو هذه الصورة في توزيع

معدل المواليد في دول القارة حسب أحدث بيانات متاحة عنها ويوضح ذلك الجدول رقم (٨)، وأبرز نتائج هذا الجدول الارتفاع الواضح في مستويات الخصوبة بالقارة من ناحية وتباين مستوى الخصوبة بين دولها من ناحية أخرى.

وفي سنة ١٩٩٥ كان بالقارة بعض أقطار ذات تسجيل حيوي مكتمل لكل سكانها ومنها مصر، وتونس، وتعد جمهورية جنوب أفريقيا ضمن الدول التي تتميز باكتمال بياناتها بالنسبة للبيض والملونين والآسيويين فقط فيما عدا البانتو الذين يكونون غالبية السكان، وعلى العموم فإن هناك بيانات متوفرة سواء كانت مكتملة أو غير مكتملة عن ٣٧ دولة أفريقية تكون ٨٥٪ من جملة سكان القارة، أما الدول التي تعاني نقصاً كبيراً في بياناتها بطريقة لا تساعد على تقدير مستوى الخصوبة بها فمنها أثيوبيا والصومال وملاوي وغينيا الاستوائية وبتسوانا وناميبيا وسوازيلاند.

ومن الملاحظ على التقديرات الحيوية المشتقة من التعداد أو المسح بالعينة في الأقطار الإفريقية أنها لا تخلو من أخطاء ولذا فإن الاعتماد عليها غير مؤكد تماماً، ومرجع ذلك إلى طبيعة البيانات الأصلية التي تحمل في ثناياها أخطاء التسجيل الحيوي أو التعدادات. ففي حالة المسح بالعينة الذي يتم في بعض الأقطار كما حدث في الكاميرون والسودان لا تمثل البيانات مستوى الخصوبة في كل أجزاء الدولة، كذلك فمن الشائع في التعدادات الإفريقية عدم انتظام التركيب العمري في معظم الأقطار بسبب الهجرة الخارجة أو الوافدة ومن ثم فإن أفريقيا تعد أقل قارات العالم قيمة في بياناتها التي يعتمد عليها لاستخراج المقاييس الحيوية[١].

ويعد شمال أفريقيا إقليماً ديموغرافياً متجانساً إلى حد كبير ويبدو ذلك في مستوى الخصوبة به وإن كانت ليبيا أعلى أقطاره خصوبة حيث يزيد معدل المواليد بها على ٤٥ في الألف[٢]، وهو يشبه في ذلك بعض دول غرب القارة

---

(١) U.N. Population Bulletin, No,7, op. cit. p.15.

(٢) U.N.Demographic yearbook, 1996, T.5.

التي يعلو المعدل بها على ٤٠ في الألف كذلك مثل كوت ديفوار وغانا والسنغال، بل إن معدل التكاثر الإجمالي في نيجيريا والذي يتراوح بين ٣،٦ و٣،٨ يعد واحداً من أعلى المعدلات في العالم.

جدول رقم (٨)
أعلى دول أفريقيا وأدناها في معدل المواليد ١٩٩٥ (في الألف)

أعلى الدول	المعدل	أدنى الدول	المعدل
النيجر	٥٢،٥	موريشيوس	١٨،٤
أنجولا	٥٠،٨	سيشل	٢١،١
أوغنده	٥٠،٨	تونس	٢٥،٦
غينيا	٥٠،٦	المغرب	٢٨،٨
الصومال	٥٠،٢	مصر	٢٩،٧

المصدر:
W.N. Demographic Year book, 1996, Table 4.
وتقع باقي دول القارة بين ٣٠ ـ ٥٠ في الألف.

ولا تختلف الصورة كثيراً في باقي القارة أي في الشرق والوسط والجنوب، ذلك لأنه بالرغم من عدم توفر بيانات عن بعض دولها إلا أن السمة الغالبة هي تزايد مستوى الخصوبة معبراً عنه بارتفاع معدل المواليد، وإن كانت هناك بعض الدول التي ينخفض فيها هذا المعدل بشكل ملحوظ مثل موريشيوس والجابون.

وتبدو صورة الخصوبة في التباين الإقليمي لها على رقعة أفريقيا المدارية، فيوجد نطاق من الخصوبة العالية في شرق القارة عبر رواندا وبورندي وأجزاء من

تنزانيا وعبر الولايات الجنوبية والشرقية لزائير وحتى زامبيا وجنوب زيمبابوي والولاية الجنوبية في موزمبيق وتصل الخصوبة الكلية في هذا الشريط الطولي إلى ٦،٥ أو أكثر، ويقابل ذلك نطاق من الخصوبة المنخفضة نسبياً على امتداد الساحل الشرقي لأفريقيا من الولاية الساحلية في كينيا حتى الجزء الشمالي من موزمبيق، أما أقل المناطق خصوبة في أفريقيا المدارية فهو ذلك الإقليم الممتد من الساحل الغربي للجابون عبر الولايات الشمالية الوسطى والشمالية الغربية من الكونغو حتى الإقليم الجنوبي الغربي للسودان، وتمتد هذه الحافة من الخصوبة المرتفعة حتى الساحل الغربي لأفريقيا عبر الولايات الجنوبية للكونغو والولايات الشمالية من أنجولا، كذلك يوجد قطاع آخر ذو خصوبة عالية غير عادية على امتداد الساحل في غرب افريقيا ممتداً من النطاق الساحلي النيجيري حتى ساحل العاج مع تفرعه شمالاً عبر الجزء الغربي من نيجيريا وفي النيجر وبوركينا فاسو[(١)].

وليس من السهل تحديد العوامل المؤثرة في التباين الإقليمي للخصوبة على مستوى القارة وذلك لنقص الدراسات بها عن أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ذلك، ولكن يبدو أن مستويات الخصوبة لا ترتبط بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية إلا ارتباطاً ضئيلاً ويبدو مدى الاختلاف فقط في هذه المؤشرات، ومنها مثلاً الفروق في نسبة الأناث المتزوجات في الفئة العمرية (١٥ ـ ١٩) والتي توضح مدى التبكير في الزواج في بعض الدول الأفريقية.

ويسود في معظم أفريقيا نظام تعدد الزوجات Polygamy، وهناك آراء ترى في هذا النظام عاملاً من عوامل انخفاض الخصوبة وذلك مرجعه انخفاض متوسط المعاشرة الزوجية للزوجات اللائي يضمهن هذا النظام أكثر من الزوج الأحادي للمرأة، ومن البديهي أن الميل نحو تخفيض الخصوبة يكون كبيراً إذا

---

(١) Coale A.J. Estimates of Fertility and mortality in Tropical Africa, in: The Population of Tropical Africa edited by Cald well J.C. and Okonjo C., London, 1968, pp. 185-186.

قلت عدد مرات المعاشرة لكل الزوجات ومن ثم يصبح احتمال الحمل والإنجاب لديهن قليلاً، وقد أظهرت بعض الدراسات في بعض مناطق أفريقيا وغيرها انخفاض منحنى الخصوبة العمرية النوعية للأناث اللائي يضمهن نظام تعدد الزوجات أكثر من اللائي يضمهن نظام الزوجة الواحدة Monogamy[1] وإن كانت هناك دراسات أخرى لم تظهر مثل هذا الفرق الجوهري بين النظامين، وعلى كل حال فإن البيانات عن نظام تعدد الزوجات في أفريقيا غير متاحة لكثير من أقطارها بطريقة تجعل الوصول إلى علاقة دقيقة بينه وبين الخصوبة أمراً صعباً.

وتتميز بعض مناطق القارة الإفريقية بهجرة مغادرة يكون لها تأثير واضح على خصوبة السكان المهاجرين وذلك لانتقال الذكور المتزوجين إلى حيث أماكن عملهم تاركين زوجاتهم في مواطنهم الأصلية وخاصة في بعض الأقطار التي تتعرض لهجرة مغادرة على نطاق واسع مثل بتسوانا التي تصل هجرة القوى العاملة بها إلى نسبة كبيرة وربما كان ذلك سبباً وراء انخفاض نسبة الخصوبة بها إذا قورنت بمعظم الأقطار الإفريقية[2].

وهناك كثير من الكتابات الأنثروبولوجية تؤكد معرفة وسائل منع الحمل والإجهاض بين الجماعات القبلية والعرقية في أفريقيا، كذلك فهناك بعض القبائل التي تهتم بتوسع الفترة الزمنية بين المواليد حيث تحتم التقاليد بأن لا يعاشر الزوج زوجته عقب الإنجاب حتى يقوى الطفل المولود ويقدر على المشي، أو بعد بلوغه سن الفطام (انقطاعه عن الرضاعة) ويكون ذلك ممكناً وشائعاً حيث تتعدد الزوجات، كذلك فمن الشائع إطالة فترة الرضاعة في كثير من أجزاء أفريقيا. وذلك بسبب النقص في الغذاء المتوفر للأطفال الرضع ويترتب على ذلك بطبيعة الحال إطالة الفترة بين مرات الحمل والإنجاب وبالتالي تقل الخصوبة، على أن هذه المحددات للإنجاب تقل عند بعض

(١) U.N. Pop. Bull Op. Cit. p.22.
(٢) Ibid, p. 22.

الشعوب الإفريقية كما في بانتو الحضر في جنوب أفريقيا، والأشانتي في شمال غانا حيث ترتفع معدلات الخصوبة بينها لقلة القيود المؤثرة في الخصوبة.

تطور الخصوبة:

يعترض دراسة تطور الخصوبة في دول أفريقيا نفس ما يعترض دراسة مستواها من مشكلات أبرزها النقص الكبير في البيانات المتاحة من ناحية، وعدم دقة أو اكتمال البيانات المتوفرة عنها من ناحية أخرى، ومن الغريب أن دولة موريشيوس الجزرية الصغيرة تعد إحدى الدول النامية القلائل التي يتوفر لديها تسجيل حيوي مكتمل للمواليد، وفي تونس لم يبدأ التسجيل الحيوي إلا حديثاً، وفي مصر فإن دراسة تطور الخصوبة يمكن أن يعتمد على مقارنة بعض المقاييس المشتقة من الإحصاءات الحيوية ومن التعدادات المتعاقبة بها وخاصة مقارنة التركيب العمري للسكان، أما بالنسبة لبقية الدول الأفريقية فإن دراسة تطور الخصوبة يعد أمراً صعباً وإن لم يكن مستحيلاً.

ولا توضح مقارنة المعدلات الحيوية في كل من الجزائر وتونس ومصر تغيراً كبيراً في مستوى الخصوبة بها خلال العقود القليلة الأخيرة وذلك بالرغم من التغير الاجتماعي والاقتصادي وانتشار المؤثرات الحضارية الأوروبية المشجعة على تنظيم النسل خاصة في مدن شمال أفريقيا، إلا أن وسائل هذا التنظيم غير مستعملة على نطاق كبير سوى لدى الطبقة الأكثر تعليماً من سكان المدن، أما في الريف فما زالت الأفكار التقليدية وأنماط السلوك الخصوبي مؤثرة في ارتفاع الخصوبة مثل نظرة الريفيين إلى الكثرة العددية ودور الصغار في النشاط الزراعي ومساعدة ذويهم.

ومع ذلك فهناك علامات تدل على تغير في الأفكار السائدة في بعض دول شمال أفريقيا وأثرها في الخصوبة منها التشريعات الاجتماعية المباشرة لرفع مكانة المرأة من خلال تنظيم الطلاق وتقييد تعدد الزوجات وتحديد سن أدنى للزواج كما هي الحال في تونس التي لوحظ أن بها تغيراً ملحوظاً في الأفكار

التقليدية المؤثرة في الخصوبة والاتجاه نحو الأسر قليلة الحجم، كما أن هناك إدراكاً لمدى خطورة التزايد السكاني والأعباء الاقتصادية التي يلقيها على عاتق حكومات القارة، ولذا فقد بدأت الحكومتان التونسية والمصرية في تبني سياسة تنظيم الأسرة لتخفيض معدل المواليد بها حيث أباحت الحكومة التونسية استخدام وسائل تنظيم النسل منذ يناير ١٩٦١ وساعدت وسائل الإعلام بها على انتشار استخدامها، أما في مصر فإنه بالرغم من ارتفاع أصوات كثيرة منذ سنة ١٩٥٣ بخطورة مشكلة السكان فلم تبدأ السياسة الرسمية لتنظيم النسل إلا في يناير سنة ١٩٦٥ بتعميم مراكز تنظيم الأسرة ونشر الأفكار والمبادىء التي تدعو لذلك.

في الدول الآسيوية:

يتباين مستوى الخصوبة في الأقطار الآسيوية تبايناً أكبر من مثيله في الدول الإفريقية، حيث يصل معدل المواليد في اليمن وأفغانستان مثلاً إلى ٤٩ في الألف وهو بذلك أعلى المعدلات في القارة بينما يصل هذا المعدل إلى ١٠ فقط في اليابان، وتعد قارة آسيا بصفة عامة ذات مستوى مرتفع من الخصوبة حيث يتجاوز معدل المواليد ٤٠ في الألف في ٦ دول من دولها الثلاث والعشرين الرئيسية ويبين ذلك الجدول رقم (٩).

وينبغي الإشارة هنا إلى ذلك النقص الكبير في بيانات السكان في آسيا وخاصة عن الدول الكبرى مثل الصين التي بلغ سكانها ١٢٥٥ مليون نسمة في سنة ١٩٩٨ بنسبة وصلت إلى قرابة ٣٥٪ من جملة سكان آسيا وكذلك مثل باكستان وأندونيسيا وبنجلاديش التي يعد معدل المواليد المقدر بها متأثراً بأخطاء التعداد وخاصة ما يرتبط منها بالتركيب العمري، كذلك فإن قلة البيانات عن الدول العربية في جنوب غرب آسيا يعد عائقاً في سبيل تحديد مستوى الخصوبة بدقة بها ذلك لأن السجلات الحيوية تعد ناقصة في كل دول هذه المنطقة باستثناء الأردن والكويت، ويتوفر في بعض الدول العربية الآسيوية عدة تعدادات ثل الكويت التي بدأت سلسلة التعدادات منذ سنة ١٩٥٧ والتي يتوفر بها نظام

جدول رقم (٩)

أعلى دول آسيا وأدناها في معدل المواليد ١٩٩٥ (في الألف)

أعلى الدول		أدنى الدول	
أفغانستان	٤٩،٧	اليابان	٩،٦
اليمن	٤٨،٦	قبرص	١٣،٥
نيبال	٣٩،٦	أرمينيا	١٣،٧
الأردن	٣٨،٨	جورجيا	١٦،٧
العراق	٣٨،٤	الصين	١٨،٣

المصدر:

U.N. Demographic yearbook, 1996, Table 4.

وتقع باقي دول قارة آسيا بين الحدود المذكورة.

دقيق للتسجيل الحيوي، كما أن بعضها الآخر لم يأخذ إلا تعداداً سكانياً واحداً مثل سلطنة عمان وبالرغم من ذلك فإن قيمة البيانات الآسيوية لاستخراج معدلات للخصوبة في آسيا تفوق مثيلتها في أفريقيا حيث يتميز عدد ليس بالقليل من الدول بالتسجيل الحيوي الكامل مثل تايوان وقبرص وماليزيا وهونج كونج وفلسطين المحتلة واليابان وسنغافورة وسريلانكا والكويت.

والملاحظ على توزيع الخصوبة في آسيا أن هناك منطقتين تتميزان بارتفاع الخصوبة، الأولى في جنوب غرب القارة وتضم العراق وسوريا والأردن والسعودية وعمان ويزيد المعدل بها عن ٣٥ في الألف وتضم إيران، ويقابل هذه المناطق أقاليم أخرى تتميز بخصوبة منخفضة أبرز أمثلتها اليابان في الشرق(١)

(١) لا تدخل اليابان في عداد الدول النامية ـ ونظراً لموقعها في القارة الآسيوية فقد شملها الحديث المقارن.

وقبرص وفلسطين المحتلة في الغرب ويصل معدل المواليد بين اليابان إلى ١٠ في الألف بينما في قبرص وفلسطين المحتلة يتراوح بين ١٣ ـ ٢١ في الألف، ويمكن القول بأن هذه الدول الثلاث قد وصلت في مستوى خصوبتها إلى مستوى كثير من الدول الأوربية والولايات المتحدة وأستراليا. أما باقي دول القارة الآسيوية فيمكن اعتبارها متوسطة الخصوبة نسبياً حيث يتراوح معدل المواليد بها من ٢٥ ـ ٣٥ في الألف.

ويرتبط الانخفاض في الخصوبة عند سكان اليابان وفلسطين المحتلة وقبرص بتقدم حضاري لسكانها يفوق كثيراً مثيله في باقي دول القارة، ويبدو ذلك من مقارنة بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل درجة التعليم ومستوى التحضر العمراني ونسبة العاملين في الحرف غير الزراعية ثم نصيب الفرد من الدخل القومي.

ومع أن هناك فوارق واضحة بين الدول في المستوى الحضاري إلا أنه يمكن القول بأن من الصعب تحديد العوامل المسؤولة عن الاختلاف في مستويات الخصوبة بينها فإذا كانت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية مثلاً ذات دور في هذه الاختلافات فإن أثرها ليس واحداً في كل الدول فعلى سبيل المثال فإن المستوى المنخفض للخصوبة حالياً في هونج كونج يمكن أن يعزى جزئياً إلى الحقيقة القائلة بأن سكانها حضريون Urban تماماً وأن اقتصادها يقوم على أساس تجاري وصناعي وليس زراعي ـ ومن ثم فإن نصيب الفرد من الدخل القومي يكون مرتفعاً عن مثيله في كثير من الأقطار الآسيوية ولكن سنغافورة ذات الاقتصاد المماثل تقريباً والتي يكون نصيب الفرد فيها أعلى من مثيله في هونج كونج تتميز بخصوبة أعلى، ومن المعروف أن هونج كونج قد أعيدت إلى الصين نهائياً سنة ١٩٩٧.

أما عن درجة التعليم فإن مستوى الخصوبة المتوسط في سري لانكا على سبيل المثال يمكن أن يفسر جزئياً بأن معظم الأناث في هذا القطر قادر على القراءة والكتابة في الوقت الذي لا يمكن فيه قول ذلك بالنسبة للفلبين وكوريا

الجنوبية وهما يتميزان بارتفاع نسبة المتعلمات بينما ترتفع الخصوبة بهما بل أن الفلبين تعد أعلى الدول في معدل التكاثر الإجمالي.

وقد يكون لتباين الكثافة السكانية أثر في مستويات الخصوبة بقارة آسيا، فمن الملاحظ أن الكثافة السكانية العالية ربما تكون مسؤولة جزئياً عن انخفاض مستوى الخصوبة باليابان ذلك لأن هذه الكثافة غالباً ما تكون مرتبطة بضغط سكاني كبير على الموارد، وعلى العموم فإن هذا القول يكون أصدق بالنسبة للدول المتقدمة واليابان منها ـ عنه في الدول النامية التي لا ترتبط الكثافة السكانية العالية بها بانخفاض الخصوبة. كذلك فإن الزواج المبكر للأناث في الدول الآسيوية وكما في الدول الأفريقية يعد من العوامل المؤثرة في تزايد الخصوبة بها.

تطور الخصوبة في آسيا:

من الملاحظ أن مستوى الخصوبة في الدول الآسيوية الثلاث: اليابان شرقاً وقبرص وفلسطين المحتلة غرباً كان منذ عدة عقود مضت أعلى مما هو عليه الآن، ففي قبرص قبل الحرب العالمية الأولى كان معدل المواليد الخام حوالي ٣٨ في الألف وانخفض بعد ذلك تدريجياً حتى الخمسينات والتي تعد فترة تميزت بتزايد في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك النمو الحضري وارتفاع مستوى المعيشة والتعليم، وقد ثبت معدل المواليد منذ سنة ١٩٥٢ عند حوالي ٢٧ في الألف (جدول رقم ١٠) وعلى العموم فإن مستوى الخصوبة القبرصي يشبه مثيله في جنوب أوربا خلال النصف الأول من هذا القرن، كذلك فإن قبرص ـ تبدو أوربية أكثر منها آسيوية في الخصائص الديوغرافية حيث تسود المؤثرات اليونانية بدرجة كبيرة بالرغم من وجود أقلية تركية بها.

أما فلسطين المحتلة فيتميز اليهود بانخفاض خصوبتهم عن العرب وقد انخفض معدل المواليد لديهم منذ العشرينيات بنسبة الثلث تقريباً ووصل إلى ٢٦

جدول رقم (١٠)

تطور معدل المواليد الخام في اليابان وقبرص وفلسطين المحتلة[1]

السنة	اليابان	قبرص	فلسطين المحتلة[2]
١٩٠٠ ـ ١٩٠٤	٣٢,٢	٢٩,٤	—
١٩٠٥ ـ ١٩٠٩	٣٢,٣	٣٠,٩	—
١٩١٠ ـ ١٩١٤	٣٣,٨	٣١,٢	—
١٩١٥ ـ ١٩١٩	٣٢,٥	٣٠,٩	—
١٩٢٠ ـ ١٩٢٤	٣٥,١	٢٧,٦	٣٤,٥
١٩٢٥ ـ ١٩٢٩	٣٤,١	٢٧,٤	٢٤,٣
١٩٣٠ ـ ١٩٣٤	٣١,٩	٢٩,٧	٣٠,٦
١٩٣٥ ـ ١٩٣٩	٢٩,٣	٣١,٨	٢٧,١
١٩٤٠ ـ ١٩٤٤	٣٠,١	٢٩,٤	٢٥,١
١٩٤٥ ـ ١٩٤٩	٣٠,١	٣١,٢	٢٩,٠
١٩٥٠ ـ ١٩٥٤	٢٣,٧	٢٧,٩	٣٠,٨
١٩٥٥ ـ ١٩٥٩	١٨,٢	٢٥,٩	٢٥,٦
١٩٦٠ ـ ١٩٦٤	١٧,٢	٢٥,٣	٢٥,٣
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	١٨,٠	٢٥,٣	٢٥,٢
١٩٨٥	١٣,٠	٢١,٠	٢٤,٠
١٩٩٥	٩,٦	١٣,٥	٢١,٠

(١) ـ المصدر :

- U.N. Pop. Bull. 1963, op. cit., p.49.
- U.N. Demographic Year Book, 1970, 1996.
- I.N.E.D. Population et Sociétés, 1985.

(٢) ـ ويلاحظ أن المعدل بالنسبة لفلسطين المحتلة هو للسكان اليهود فقط.

في الألف سنة ١٩٧٠، وكان هذا النقص راجعاً إلى التغير في التركيب العمري النوعي للسكان الناجم بدوره عن الهجرة الوافدة التي تدفقت على فلسطين، والملاحظ أن هناك تشابهاً بين خصوبة الوافدين وخصوبة الدول التي وفدوا منها وخاصة من غرب أوربا. أما خصوبة الفلسطينيين فهي مرتفعة [يصل معدل المواليد في غزة إلى ٤٦ من الألف] وتشبه مثيلتها في الأقطار العربية المجاورة.

أما اليابان فهي مثال فريد في انخفاض الخصوبة إلى مستوياتها الحالية في فترة زمنية قصيرة في التطور الديموغرافي وخاصة أنها دولة آسيوية ذات حضارة شرقية، ولقد كانت الخصوبة مرتفعة في اليابان في العشرينات من هذا القرن ثم هبطت في الثلاثينيات وبدأ الارتفاع بعد ذلك خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ـ حتى أن معدلها في سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كان في مستوى مشابه لمثيله في العشرينيات تقريباً، ثم بدأ الهبوط الحاد في سنة ١٩٥٠ واستمر حتى سنة ١٩٥٧ عندما وصل معدل التكاثر الإجمالي إلى واحد صحيح، وهو يعد واحداً من أقل المعدلات في العالم.

وكان هذا الهبوط في خصوبة اليابانيين راجعاً إلى عدة عوامل أبرزها اتباع سياسة حازمة لخفض الإنجاب، وأثناء الحرب العالمية الثانية كانت الحكومة اليابانية تشجع الإنجاب وذلك حتى سنة ١٩٤٨ عندما اتجهت نحو سياسة عكسية تماماً، فمنذ تلك السنة سنت تشريعات لمناهضة التزايد في المواليد أدت إلى نتائج إيجابية سريعة، فقد أنشأت مراكز تنظيم النسل في أنحاء البلاد وشنت حملة قومية واسعة للتعريف بطرق ومزايا تنظيم الإنجاب وأباحت الإجهاض تحت ظروف خاصة، وعملت على عدم تشجيع الزواج المبكر.

وبالإضافة إلى هذه السياسة الحكومية لتخفيض معدل المواليد فقد شهدت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً اقتصادياً واجتماعاً كبيراً أسهم في تحبيذ فكرة الأسرة صغيرة الحجم وانتشار معرفة واستخدام الوسائل المختلفة لبلوغ هذه الغاية، وقد تمثل ذلك التغير الاقتصادي والاجتماعي في ارتفاع نسبة التعليم وزيادة سكان الحضر، وزيادة قطاع العمالة غير الزراعية وارتفاع نصيب الفرد من

الدخل القومي، وقد كانت هذه الظروف مشجعة على تقبل وتطبيق أفكار تنظيم الأسرة مما أدى إلى انخفاض الخصوبة حتى ولو لم تكن هناك سياسة حكومية تتبنى ذلك.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل المتعددة عادات الشعب الياباني وحضارته وذلك لأن فكرة تحديد عدد الأطفال ليست جديدة في الفكر الياباني، لذلك فقد كانت الخصوبة دائماً في مستويات أقل من الشعوب الآسيوية الأخرى قبل الهبوط الحاد الذي طرأ عليها منذ الخمسينيات من هذا القرن. ولا ريب في أن هذه الأفكار غذاها ضغط سكاني كبير على أراضي تلك الدولة الجزرية ذات الموارد الاقتصادية المحلية المحدودة.

٣ ـ الخصوبة في دول أمريكا اللاتينية:

يوضح الجدول رقم (١١) مستوى الخصوبة في دول أمريكا اللاتينية، وجدير بالذكر أن أكثر من نصف عدد دول هذه القارة يتميز باكتمال الإحصاءات الحيوية لديه، ولذا فأنه يمكن الاعتماد عليها في حساب معدل المواليد مباشرة، وهناك منطقتان رئيسيتان في أمريكا اللاتينية تتصفان بارتفاع الخصوبة بهما إحداهما في أمريكا الوسط وتشمل جواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا وهاييتي والأخرى في أمريكا الجنوبية المدارية وتشمل بوليفيا وبيرو واكوادور وباراجواي ويصل معدل التكاثر الإجمالي في دول هاتين المنطقتين إلى ٢ أو أقل قليلاً وكذلك يلاحظ أن بوليفيا من دول الخصوبة العالية مثل الأقطار المدارية الأخرى في القارة، بالرغم من أنها تقع جغرافياً ضمن النطاق شبه المعتدل، وهي تتشابه مع تلك الأقطار في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كذلك فمن الملاحظ أن دولتين فقط من دول نطاق الخصوبة المعتدلة في أمريكا اللاتينية وهي المكسيك والبرازيل يضمان قرابة نصف سكان القارة ويصل معدل المواليد الخام في هاتين الدولتين إلى ٢٧ و٢٢ في الألف على الترتيب.

جدول رقم (١١)

أعلى دول أمريكا اللاتينية وأدناها في معدل المواليد سنة ١٩٩٥ (في الألف)

أعلى الدول	المعدل	أدنى الدول	المعدل
هندوراس	٣٧،١	كوبا	١٣،٥
جواتيمالا	٣٦،٩	المارتينيك	١٥،٦
نيكاراجوا	٣٥،٨	أرجواي	١٧،٨
بوليفيا	٣٥،٧	الأرجنتين	١٨،٩
هايتي	٣٥،٤	شيلي	١٩،٧

المصدر:

- U.N.Demographic year book, 1996, T.4.

وتقع باقي دول القارة بين الحدود المذكورة.

وتأتي الأرجنتين وأرجواي على الطرف النقيض حيث يعدان منطقة الخصوبة المنخفضة في أمريكا الجنوبية وقد وصل معدل التكاثر الإجمالي في الأرجنتين إلى ١,٤ وهي تشبه كثيراً من الدول الأوربية في ذلك، كذلك فإن نمط الخصوبة الأرجنتيني يعد مشابهاً لمثيله في أسبانيا حيث يؤدي الزواج المتأخر إلى خفض معدل المواليد، أما في أرجواي فالمستوى أقل وضوحاً ولكن التسجيل الحيوي مع تقديرات السكان المتوفرة يدل على مستوى منخفض للخصوبة يختلف عن مثيله في الأرجنتين حيث لم يزد معدل المواليد بكل بها على ١٨ في الألف.

ويرتبط انخفاض الخصوبة في الأرجنتين وأرجواي بارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدرجة يصل معها إلى مستوى بعض دول جنوب أوربا

وتأتيان بذلك في مقدمة دول أمريكا اللاتينية، فعلى سبيل المثال تعد نسبة المتعلمات ودرجة العمران الحضري ونسبة العاملين في مهن غير زراعية ـ أعلى في الأرجنتين عنها في باقي دول القارة ولا تختلف أرجواي كثيراً عن ذلك.

وتعد كوبا وشيلي من الدول ذات الخصوبة المنخفضة في حيث يتراوح معدل المواليد بها بين ١٤ ـ ٢٠ في الألف، وهي تتفوق في متوسط المؤشرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الواضح أن ما حققته هذه الدول في الماضي من تعليم وزيادة في سكان المدن ومن تصنيع وزيادة في متوسط الدخل القومي أدى إلى تخفيض مستوى الخصوبة لتصل إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر، كذلك فإن من المؤثرات الثقافية الهامة في بورتوريكو استمرار الهجرة إلى الولايات المتحدة والوفود منها مما أدى إلى سيادة مفهوم الأسرة الصغيرة وانتشار وسائل تنظيم الإنجاب.

أما بالنسبة لباقي دول القارة فليست هناك علاقة قوية بين مستويات الخصوبة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، ولكن يبدو أن هناك علاقة عكسية بين الخصوبة وكثافة السكان في الدول التي يصل فيها معدل التكاثر الإجمالي إلى ٢ فأكثر.

وقد يكون التركيب العرقي والميراث الحضاري للسكان من العوامل المؤثرة في تباين الخصوبة بين أقطار أمريكا اللاتينية، فعلى سبيل المثال تعد الخصوبة أعلى في جواتيمالا عنها في البرازيل وأكوادور وبيرو، ويمكن أن يعزى هذا الفرق جزئياً إلى السمات الحضارية التقليدية للشعوب الأصلية والتي تكون نسبة عالية من سكان هذه الدول وفي بعض الأقطار الأخرى حيث يسود اختلاط بشري بين الجماعات الوافدة والسكان الأصليين فإن خصائص الشعوب الأصلية وكذلك الحضارة الأوربية والأفريقية الوافدة تكون ذات أثر واضح على مستويات الخصوبة ويكون أحفاد الرقيق الأوائل ذوي الأصل الأفريقي أغلبية السكان في عدد من جزر البحر الكاريبي وشمال أمريكا الجنوبية مثل جواديلوب

وهايتي وجمايكا والمارتنيك وترنداد وتوباجو، كذلك فقد جلب كثير من الهنود الشرقيين إلى جويانا وترنداد للعمل بها في القرن التاسع عشر بعد إلغاء تجارة الرقيق وتتميز هذه الجماعات بارتفاع مستوى الخصوبة لديها عن باقي السكان.

تطور الخصوبة:

من الواضح أن هناك هبوطاً ملموساً في مستوى الخصوبة حدث تقريباً في فترة زمنية واحدة خلال النصف الأول من هذا القرن في بعض دول أمريكا اللاتينية وبالتحديد في الأرجنتين وشيلي وأرجواي وكوستاريكا وكولومبيا وكوبا.

ومن الملاحظ أن تطور الخصوبة في الأرجنتين وربما في أورجواي أيضاً كان مماثلاً لتطورها في كثير من الأقطار الأوربية منذ أوائل القرن العشرين، فقد هبط معدل المواليد بثبات حتى الثلاثينات ثم ارتفع قليلاً في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ثم ما لبث أن هبط بعد ذلك حتى وصل إلى مستواه الحالي وظل ثابتاً عليه في السنوات الأخيرة، وقد ارتبط ذلك باتجاه كبير نحو التنمية الاقتصادية والتعليم وتزايد سكان المدن، وكانت الأرجنتين وأورجواي أسبق دول أمريكا اللاتينية في الأخذ بهذه الأساليب، ومن المؤكد أن تدفق المهاجرين الأوربيين إلى هذه الأقطار ـ والذين كان مبدأ الأسرة الصغيرة سائداً بينهم ـ كان عاملاً إضافياً أدى إلى تخفيض الخصوبة.

كلمة أخيرة عن مستوى الخصوبة بالدول النامية:

سبق القول بأن هناك فرقاً جوهرياً في مستوى الخصوبة بين الدول النامية والدول المتقدمة، والواقع أن معدل المواليد يعد مقياساً ملائماً للتفرقة بين التقدم والتخلف ذلك لأنه قلما توجد دولة نامية بمعدل مواليد يقل عن ١٥ في الألف أو دولة متقدمة بمعدل مواليد يزيد على هذا الرقم والاستثناءات القليلة لهذه القاعدة توجد في قلة من الدول ذات نسبة من سكان الحضر وتعيش حالياً في منتصف دورة الانتقال السكاني مثل تايوان في شرق آسيا.

وهناك مؤشرات غير مباشرة في عدد من الدول النامية التي يمكن الوثوق ببياناتها تدل على هبوط معدل المواليد هبوط واضحاً ومتفاوتاً من دولة إلى أخرى، ذلك لأن نتائج تعدادات ١٩٩٠ في معظم الدول أعطت أرقاماً للسكان أقل من الرقم الذي سبق تقديره لهم في ضوء مستويات الخصوبة السائدة من قبل، مثل غانا والهند وأندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية والبرازيل وشيلي والمكسيك.

ويمكن الاستدلال على هبوط المواليد بدراسة البيانات الحيوية لعدة دول نامية تتميز بالدقة في تلك البيانات كما يبدو من الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

معدلات المواليد في بعض الدول النامية ومستوى الهبوط فيها (١٩٧٠ ـ ١٩٩٥)

(المعدل في الألف)

الدولة	١٩٧٠	١٩٩٥	نسبة الهبوط ٪
الصين	٣٣,١	١٧	٤٩
الهند	٤٢,٨	٢٩	٣٢
باكستان	٥٠,٩	٣٩	٢٣
الفلبين	٤٤,٧	٣٠	٣٣
مصر	٣٤,٩	٢٩	١٧
تونس	٣٤,٤	٢١	٣٩
البرازيل	٣٧,٨	٢٢	٤٢
شيلي	٢٧,٠	٢١	٢٢

المصدر:

Gamblin, A., Images Economiques du Monde, 1998, pp. 24-25.

والنسب من حساب المؤلف.

وكنتيجة عامة يمكن الاستنتاج أن الستينيات قد شهدت بداية انخفاض الخصوبة في العالم النامي وإن كان هذا الهبوط ليس كبيراً من ناحية وليس مؤكداً في كل الدول النامية من ناحية أخرى[1]، إلا أنه منذ السبعينات شهدت كثير من الدول النامية هبوطاً ملموساً في معدلات المواليد بها.

ويعد تنظيم الأسرة (Family Planning) من أبرز العوامل التي أدت إلى هبوط مستوى الخصوبة في الدول النامية حيث اتبعت بعض هذه الدول سياسة رسمية لتنظيم الإنجاب في السنوات الأخيرة، وذلك للحد من الارتفاع الكبير في معدلات المواليد بها وكانت هذه السياسة نابعة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها هذه الدول لتخفيض معدل النمو السكاني في فترة زمنية محددة.

وعلى العموم فإنه من بين الدول الكبرى سكانياً لا يوجد سوى عدد قليل من الدول لم تهتم بعد بسياسة تنظيم الإنجاب وعلى ذلك فإنه في أقل من عقد واحد من الزمان بدا أن هناك اتفاقاً دولياً في الرأي في الدول النامية على ضرورة الحد من تزايد عدد السكان بها ويعد ذلك تطوراً تاريخياً ضخماً رغم تفاوت تأثير برنامج تنظيم الأسرة في خفض معدلات النمو من ناحية، وقصر الفترة التي مضت بعد تطبيق هذه البرامج من ناحية أخرى مما يجعل الحكم الكامل على أثرها في النمو السكاني أمراً صعباً وإن كانت توجد شواهد على ذلك ظهرت في انخفاض معدلات المواليد في كثير من الدول النامية كما سبق القول.

الخصوبة في الدول المتقدمة:

يقصد بالدول المتقدمة تلك الدول الواقعة في أوربا وأمريكا الشمالية والأقيانوسية وذلك بالإضافة إلى اليابان، وتشترك هذه الأقاليم في ظاهرة انخفاض الخصوبة وفي ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ودرجة

---

(١) Conning, A.M., «Latin American fertility Trends and Influencing Factors, International population conference, Liege, 1973, vol. PP. 125-140.

التصنيع، وليست الأوقيانوسية متجانسة في خصوبتها ذلك لأنها تضم جزراً خارج أستراليا ونيوزيلنده ـ تتصف بانخفاض المستوى الاجتماعي وارتفاع الخصوبة، ولكن لما كانت أستراليا ونيوزيلنده تكونان أكثر من ثلاثة أرباع الأقليم فقد وضع بأكمله في مصاف الدول المتقدمة ذات الخصوبة المنخفضة، وبالإضافة إلى ذلك فهناك دول متقدمة في القارات النامية تتميز بانخفاض الخصوبة بها وبارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي مثل الأرجنتين وأرجواي في أمريكا الجنوبية واليابان وفلسطين المحتلة في آسيا وقد تناولنا الحديث عنها فيما سبق.

وبدراسة مستوى الخصوبة الحالي في القارات والدول المتقدمة (جدول رقم ١٣) يبدو أن معدل المواليد في أوربا لا يزيد على ١٥ في الألف فيما عدا ألبانيا (٢٣)، ومن النادر أن يصل التكاثر الإجمالي إلى واحد وهو معدل البانيا، وفي بعض الدول الأوربية فإن معدل المواليد يصل بالكاد إلى (١٠) في الألف ومعدل التكاثر إلى أقل من واحد صحيح.

جدول رقم (١٣)

أعلى الدول الأوربية وأدناها في معدل المواليد سنة ١٩٩٥ (في الألف)

أعلى الدول	المعدل	أدنى الدول	المعدل
النرويج	١٣,٨	جمهورية التشيك	٨,٨
يوغسلافيا	١٣,٥	روسيا	٨,٨
ايرلنده	١٣,٥	أوكرانيا	٩,١
الدنمرك	١٣,٤	اليونان	٩,٢
لكسمبرج	١٣,٢	ألمانيا	٩,٦

المصدر:

- Images Economiques du Monde, 1998, p.25.

وتختلف مناطق قارة أوربا في مستوى الخصوبة ذلك لأن متوسط معدل المواليد في شمال وغرب القارة يصل إلى ١٢ في الألف وهو أقل من مثيله في جنوب شرق أوربا الذي يصل إلى ١٣ في الألف ويرجع هذا التباين إلى عدة عوامل أبرزها الاختلاف في تركيب السكان العمري الناتج بدوره عن الهبوط المبكر لمعدلات المواليد في شمال وغرب أوربا، ويبدو ذلك واضحاً في أن نسبة الإناث في سن الإنجاب تصل إلى ٢٥٪ من جملة سكان جنوب أوربا مقابل ٢٠٪ فقط من سكان شمال وغرب أوربا.

أما في الأقاليم منخفضة الخصوبة خارج أوربا فقد تأثر معدل المواليد بها بتباين التركيب العمري والنوعي للسكان، فيصل معدل المواليد الخام إلى ١٥ في الألف في أستراليا ونيوزيلنده ورغم أثر الهجرة الوافدة للسكان في الأعمار الوسطى إلى هاتين الدولتين فإن مستوى الخصوبة يشبه كل الدول المتقدمة الأخرى، وفي روسيا كانت الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية مؤثرة في نقص عدد الذكور البالغين وانعكس ذلك بدوره على انخفاض خصوبة الإناث حتى أنها تتشابه مع الولايات المتحدة وكندا، ولكن مالت الخصوبة إلى التزايد قليلاً بعد ذلك ليصل المعدل إلى ٢٠ في الألف ثم هبطت بشدة إلى ١٣ في الألف سنة ١٩٩٠ ثم إلى ٩ في الألف سنة ١٩٩٦.

١ ـ تطور الخصوبة في الدول الأوربية:

يمكن بسهولة تتبع منحنى الخصوبة في الدول الأوربية ذات البيانات الدقيقة على امتداد فترة زمنية طويلة، وقد لوحظ أن معدل المواليد لم يطرأ عليه تغيرات كبيرة منذ القرن الثامن عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وباستثناء فرنسا التي تميزت بهبوط واضح في أوائل القرن التاسع عشر، وإيرلنده التي بدأ الهبوط بها منذ أواسط ذلك القرن، فلم يحدث هبوط مفاجيء في حركة المواليد في الأقطار الأوربية حتى بعد سنة ١٨٧٠؛ بل أن

كثيراً من الدول لم يبدأ الهبوط بها قبل سنة ١٩٠٠[١].

وقد وصل متوسط معدل المواليد في أوربا في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى ٣٩ في الألف، ثم وصل في حوالي سنة ١٨٨٠ إلى نحو ٣٥ في الألف ومعدل التكاثر الإجمالي إلى ـ،٢، وتعد هذه المعدلات عالية بالمقارنة مع المستوى الحالي للخصوبة بالقارة بالرغم من أنها تعد أقل من المعدلات السائدة حالياً في الدول المتخلفة ذلك لأن معدل المواليد الذي بلغ ٣٥ في الألف في أواخر القرن التاسع عشر يعد أقل من متوسط مثيله البالغ ٤٨ في أفريقيا و٤٢ في آسيا، و٥١ في أمريكا اللاتينية، ومن المشكوك فيه أن متوسط معدل المواليد في أوربا ككل في أي وقت منذ العصور الوسطى كان مشابهاً لمثيله في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر، بالرغم من أن هذه المعدلات كانت سائدة حتى عقود حديثة في روسيا وأجزاء من أوربا[٢]. كذلك كانت المعدلات مرتفعة في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلنده في الفترات المبكرة للاستيطان الأوربي بها.

وكان شمال وغرب أوربا أول الأقاليم التي شهدت هبوطاً في الخصوبة، ففي الفترة من ١٩٠٦ ـ ١٩٠٩ كان معدل المواليد يتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ في الألف باستثناءات قليلة ممثلة في فنلنده حيث كان المعدل ٣١ في الألف وفرنسا حيث كان يتراوح بين ١٠ ـ ٢٣ في الألف، وكان متوسط معدل المواليد آنذاك في وسط أوربا ٣٥ في الألف متراوحاً بين ٤٠ في بولنده و٢٦ فقط في سويسرا، أما في جنوب أوربا فقد تراوح المعدل من ٢٣ في الألف في اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا إلى حوالي ٤٠ في بلغاريا ورومانيا.

وعلى ذلك كان متوسط الخصوبة في أوائل هذا القرن مختلفاً في أقاليم أوربا فهو مرتفع في الجنوب ومعتدل في الوسط ومنخفض في الشمال، كذلك فقد حدث هبوط الخصوبة أولاً في شمال وغرب أوربا ثم بدأ وسط القارة التأثر

(١) The population council report on population and family planning, 1974, p.7.

(٢) U.N. pop. Bull., Ibid, op. 93.

به بينما لم ينخفض المعدل في جنوب القارة وكان حتى ذلك الوقت مماثلاً لما كان عليه من قبل.

وقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى اضطراب منحنى اتجاه الخصوبة حيث هبط هذا المنحنى في كل الدول وخاصة تلك التي اشتركت في الحرب بدرجة كبيرة وخاصة النمسا وبلجيكا فكان النقص في عدد المواليد الناجم عن الحرب قليلاً وما لبث المنحنى أن ارتفع بعد الحرب مباشرة في كل هذه الدول بالقارة.

وقد استمر معدل المواليد في الارتفاع في العشرينات حتى أن معدل التكاثر الإجمالي كان أعلى من ٢,٠ في بلغاريا وبولندا والبرتغال ورومانيا، أي في أقطار شرق وجنوب أوربا حيث بدأ التطور الصناعي متأخراً بها إذا ما قورنت بشمال وغرب القارة، ثم تعرض معدل المواليد للانخفاض في الثلاثينات متأثراً في ذلك بفترة الكساد الاقتصادي التي شهدها العالم في تلك الفترة حيث وصل المعدل إلى أدنى درجة في الفترة من ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ حيث بلغ ١٦ في الألف في شمال وغرب أوربا و ٢٠ في وسط أوربا، ٢٥ في جنوبها.

أما الحرب العالمية الثانية فقد كانت ذات تأثير مختلف على الخصوبة، فقد استمر معدل المواليد في الهبوط في جنوب أوربا ـ بينما ظل ثابتاً في شمالها وغربها، فقد شهدت ألمانيا والنمسا تزايداً متواضعاً في معدل المواليد في الثلاثينات وفي بعض الأقطار مثل جمهوريتي التشيك والسلوفاك والدانمرك والنرويج والسويد وسويسرا وكان هناك تزايد في معدل المواليد خلال الحرب بلغ نفس المستوى في سنتي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩، وشهدت الفترة التالية للحرب مباشرة ارتفاعاً في معدلات المواليد في الأقطار التي كانت المواليد منخفضة بها من قبل وبصفة عامة كانت قمة منحنى التطور في الخصوبة بعد الحرب العالمية الثانية في سنتي ١٩٤٦، ١٩٤٧ وذلك باستثناء بعض الدول مثل النمسا وألمانيا ذلك لأن خسائرهما في الحرب من الرجال واستمرار أسر أعداد من جنودهما في

الفترة التالية للحرب مباشرة أديا إلى انخفاض كبير في معدل الزواج بهما.

أما في السنوات الأخيرة فيمكن توضيح ثلاثة أنماط رئيسية من الاتجاهات في منحنى المواليد أولها أنه في شمال غرب ووسط أوربا حيث هبطت الخصوبة إلى حد منخفض في الثلاثينات فإن الاتجاه كان صاعداً وأظهر المنحنى قمة فيما بعد الحرب، وما لبث أن انخفض بعد ذلك متجهاً نحو الاستقرار والثبات. وثانياً أنه في جنوب أوربا (باستثناء البرتغال وأسبانيا) ما زال معدل المواليد مستمراً في الهبوط مع ملاحظة أن ألبانيا من دول جنوب القارة ولكن المعدل ما زال مرتفعاً بها. والأمر الثالث أن هناك أقطاراً معينة في شرق ووسط وجنوب أوربا شهدت هبوطاً في معدل المواليد حتى حوالي سنة ١٩٥٦ عندما بدأت حكوماتها في تبني سياسة لتشجيع تخفيض حجم السكان بها وذلك بسن تشريعات مختلفة لتنظيم الأسرة وتقليل حجمها.

ب ـ تطور الخصوبة في أمريكا الشمالية والأقيانوسية:

من الواضح أن اتجاه الخصوبة على المدى الطويل في المناطق التي استوطنها الأوربيون فيما وراء البحار يعد مشابهاً لمثيله في شمال غرب أوربا إلى حد كبير، ففي الولايات المتحدة بدأ الانخفاض في معدل المواليد مبكراً في القرن التاسع عشر، ففي سنة ١٨٠٠ قدر أن معدل المواليد الخام كان ٥٥ في الألف وهو يعد أعلى معدل عرف في أي قارة من قارات العالم واستمر الهبوط منذ ذلك الوقت دون أي تغيرات جوهرية حتى سنة ١٩٢٣ عندما وصل المعدل إلى ١٨ في الألف فقط، ولكن بعد فترة الكساد الاقتصادي بدأ المعدل في الارتفاع التدريجي ثم وصل هذا التزايد إلى قمته وهي ٢٥,٨ في الألف سنة ١٩٤٧ واستقر المعدل بعد ذلك على مستواه القريب من القمة التي وصل إليها حتى وصل إلى ١٥ في الألف في سنة ١٩٩٥. (جدول رقم ١٤).

وفي كندا نظراً لعدم اكتمال التسجيل الحيوي بها فيما قبل سنة ١٩٢٠ فمن المحتمل أن الخصوبة كانت مرتفعة للغاية في القرن التاسع عشر خاصة في

المناطق الناطقة بالفرنسية حتى أن معدل التكاثر الإجمالي بها وصل إلى ٣,٠، ولكن انخفض معدل المواليد بعد ذلك حتى وصل إلى ٢٨ في الألف في الفترة من ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ واستمر في هبوطه حتى وصل إلى ٢٠ في الألف سنة ١٩٣٧ وتشابه مع الولايات المتحدة بعد ذلك حتى وصل إلى قمته في السنوات القليلة التالية للحرب العالمية الثانية ثم هبط إلى ٢٨ في الألف في منتصف السبعينات واستقر على مستواه الحالي تقريباً وهو ١٣ في الألف سنة ١٩٩٥.

أما في أستراليا ونيوزيلند فقد انخفض معدل المواليد خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ثم ارتفع قليلاً ليعاود هبوطه بعد ذلك وكان تدفق موجات من المهاجرين في القرن الحالي ذا أثر كبير في رفع مستوى الخصوبة واستمر المعدل ثابتاً في أستراليا ونيوزيلنده بعد الحرب العالمية الثانية جدول رقم ١٠ حتى وصل إلى ١٤ في الألف سنة ١٩٩٥.

جـ ـ تطور الخصوبة في الاتحاد السوفيتي السابق:

ليس من السهل دراسة تطور الخصوبة في الاتحاد السوفيتي السابق فيما قبل القرن العشرين وذلك لعدم توفر بيانات يمكن الاعتماد عليها وقد قدر أن معدل المواليد وصل إلى ٥٠ في الألف خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك اعتماداً على بيانات التركيب العمري في تعداد سنة ١٨٠٧، ومن المرجح أن هذا المعدل كان كذلك في فترة زمنية طويلة من قبل حتى أنه رغم ارتفاع معدل الوفيات بالأمبراطورية الروسية فإن السكان قد تزايدوا بها بدرجة أكبر من باقي دول أوربا.

وقد هبط مستوى الخصوبة في أوائل هذا القرن حتى قدر معدل المواليد في العقد السابق على قيام الحرب العالمية الأولى بحوالي ٤٥ في الألف ثم هبط بعد ذلك نتيجة الاضطرابات السياسية والحربية التي تعرضت لها روسيا وكانت الثورة الشيوعية أبرزها، قد نتج عن ذلك هبوط المعدل إلى ٤٣ في الألف في سنة ١٩٢٧ إلا أن البيانات المنشورة عن تعداد سنة ١٩٢٠ أدت إلى الاستنتاج

جدول رقم (١٤)

تطور معدل المواليد في بعض الدول المتقدمة في القرن العشرين

السنـــة	في أوربا				الولايات المتحدة	أستراليا	الاتحاد السوفيتي السابق
	النرويج	فرنسا	المجر	إيطاليا			
١٩٠٠ ـ ١٩٠٤	٢٨,٥	٢١,٢	٣٧,٤	٣٢,٦	ـ	٢٦,٧	٤٨,٠
١٩١٥ ـ ١٩١٩	٢٤,٠	١١,٤	٢١,٩	٢٢,٧	٢٤,١	٢٥,٨	٣٢,٢
١٩٣٥ ـ ١٩٣٩	١٥,٠	١٥,٠	٢٠,١	٢٣,٢	١٧,٢	١٧,٢	٣٣,٨
١٩٥٠ ـ ١٩٥٤	١٨,٧	١٩,٤	٢١,١	١٨,٣	٢٤,٥	٢٣,٠	٢٦,٤
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	١٨,١	١٧,٨	١٤,٦	١٨,٠	٢٣,٥	٢٢,٣	٢٥,٢
١٩٩٠ ـ ١٩٩٥	١٣,٨	١٢,٦	١٠,٤	٩,١	١٤,٨	١٤,٢	(٨,٨)(*)

المصدر :

1. I.N.E.D., Population et Sociètés, 1985.
2. U.N. Population Bulletin, op. cit., pp 90 - 91.
3. Images Economiqus du Monde 1998, PP. 24 - 25.

(*) روسيا فقط

بأن معدل المواليد كان ٣٠ في الألف في الثلاثينات وهبوط حاد إذا ما قورن بالمعدل السابق لسنوات قليلة سابقة فقط وكانت تلك السنوات فترة تحول كبير في توزيع السكان والتجميع الزراعي والتصنيع وما ترتب عليها من انتقال أعداد كبيرة من السكان، كذلك حدثت تغيرات اجتماعية جذرية أثرت في انخفاض مستوى الخصوبة، وبالرغم من أن الحكومة السوفيتية أصدرت في سنة ١٩٣٦ عدة تشريعات رعاية الأمومة والطفولة والأسرة وغير ذلك من العوامل التي شجعت على تزايد الإنجاب، فإن الاتجاه نحو الأسر الصغيرة بدأ يسود نتيجة عوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي ممثلة في التصنيع والتحضر العمراني واتساع قاعدة التعليم وارتفاع مكانة المرأة.

إلا أن التعبئة العسكرية في الحرب العالمية الثانية وإزاحة السكان من مساحات كبيرة والصعاب والخسائر الناجمة عن الحرب أدت إلى انخفاض في معدل المواليد ـ وقد انعكس ذلك على نقص عدد السكان في الفئات العمرية (١٥ ـ ١٩) في تعداد ١٩٥٠، وقد قدر أن معدل المواليد وصل إلى ٢٧ في الألف سنة ١٩٥٠ ثم هبط إلى ٢٥ في الألف سنة ١٩٦٠ واستقر على مستواه المتوسط وهو ٢٠ في الألف سنة ١٩٨٥، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية ١٩٩١ أصبحت دوله السابقة مقسمة بين قارتي أوربا وآسيا، وأكبر روسيا التي بلغ معدل المواليد فيها ٩ في الألف فقط سنة ١٩٩٦. (جدول رقم ١٤).

أهم العوامل المؤثرة في خصوبة السكان:

سبق القول بأن الخصوبة من أهم الظاهرات الديموغرافية التي تؤثر في هيكل السكان بالتزايد كما تؤثر فيه الوفيات بالتناقص، وإذا كانت الظاهرات الديموغرافية تتأثر بصفة عامة بمجموعة من العوامل المتشابكة والتي لا يمكن الفصل بين بعضها البعض واعتبار أحدها العامل الأوحد في التأثير عليها، فإن الخصوبة تعد من الظاهرات الهامة التي أولاها الباحثون عناية كبيرة في دراستها وتحليلها وتوضح العوامل المتشابكة والمعقدة التيت تؤثر فيها وتتأثر بها.

ولعل من أبرز الدراسات في هذا المجال ما قام به «دافيزوبليك Davis and Blake» حيث رأيا أن التغيرات التي تحدثها العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الخصوبة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق ما تحدثه من أثر على أحد أو بعض ـ ما أسماه الباحثان ـ بالعوامل الوسيطة Intermediate variables والتي تؤثر بالتالي تأثيراً مباشراً على الإنجاب.

وتنقسم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات رئيسية تضم كل منها عاملين أو أكثر وذلك على النحو التالي:

أولاً ـ عوامل تؤثر في العلاقة الجنسية وهذه يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ ـ عوامل تتحكم في حدوث أو عدم حدوث الأخصاب في فترة القدرة على الإنجاب وهي تشمل:

١ ـ سن الزواج.
٢ ـ نسبة النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج.
٣ ـ المدة التي تقضيها المرأة في سن الإنجاب خارج الحياة الزوجية وذلك بسبب الطلاق أو الانفصال أو الترمل.

ب ـ عوامل تؤثر في العلاقة الجنسية أثناء الزواج:

١ ـ الإبالة التطوعية.
٢ ـ الإبالة غير التطوعية ـ الناتجة عن مرض أو انفصال مؤقت بين الزوجين لظروف خاصة.
٣ ـ عدد مرات الاتصال الجنسي (فيما عدا فترات الإبالة).

ثانياً ـ عوامل تتحكم في التعرض للحمل:

أ ـ القدرة على الإنجاب أو عدم القدرة عليه نتيجة أسباب مقصورة أو غير مقصودة.

ثالثاً ـ عوامل تحكم في حياة الجنين:

أ ـ وفاة الجنين نتيجة أسباب غير مقصودة.

ب ـ وفاة الجنين نتيجة أسباب مقصودة.

ومن الواضح أن الارتباط بين هذه العوامل في المجتمعات البشرية يؤدي إلى وجود مستويات متباينة للخصوبة بها، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات ـ أو المجموعات السكانية المختلفة والتي تتباين فيها مستويات الخصوبة تبايناً واضحاً ـ قد يكون لبعض هذه العوامل الوسيطة أثر واضح بها بسبب اختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل الاختلاف بين خصوبة الريف والحضر وبين البيض والزنوج وبين العمال وأصحاب المهن الفنية العلمية وبين الأميين والمتعلمين.

وقد أبرزت الدراسات عن الخصوبة أن العوامل المؤثرة فيها تختلف في الدول المتقدمة ذات الخصوبة المنخفضة عن الدول النامية ذات الخصوبة المرتفعة، فمن العوامل التي أدت إلى انخفاض مستويات الخصوبة في الدول المتقدمة الميراث الحضاري ومظاهره المتعددة والتصنيع والتحضر وارتفاع نسبة المتعلمين وكذلك ارتفاع مستويات المعيشة وتكاليف تربية الأطفال وتغير دور الأسرة وتزايد الحراك الاجتماعي والتغير في الأفكار والقيم وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة انخفاض المواليد أما في الدول النامية المرتفعة الخصوبة فقد تكون الأحوال الاجتماعية والاقتصادية عكس ذلك في معظم الأحوال، ثم هناك الميراث الحضاري والأفكار والقيم السائدة ودور الأطفال في المناطق الريفية ومركز المرأة الاجتماعي وانخفاض النسب عند الزواج وارتفاع نسبة خاصة بين الإناث.

وعموماً فإن العلاقة بين مستوى الخصوبة ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي تبدو في مقارنة معدل التكاثر الإجمالي ببعض المؤشرات الهامة مثل نصيب الفرد من الدخل القومي ومن الطاقة المستهلكة وبنسبة الأيدي العاملة في الحرف غير الزراعية ودرجة التحضر العمراني ونسبة الأمية لدى الإناث وغير ذلك.

وقد أوضحت نتائج هذه المقارنة أن مستويات الخصوبة العالية تتمشى مع انخفاض درجة التقدم الاقتصادي الاجتماعي والعكس، حتى أنه يمكن تقسيم دول العالم بصفة عامة إلى مجموعتين كبيرتين إحداهما تتميز بخصوبة مرتفعة وتقدم اقتصادي واجتماعي منخفض ـ وهي مجموعة الدول النامية وتمثلها الهند والأخرى على النقيض من ذلك حيث تنخفض الخصوبة ويرتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ـ وهي مجموعة الدول المتقدمة وتمثلها الولايات المتحدة الأمريكية (جدول رقم ١٥).

جدول رقم (١٥)

الخصوبة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة والدول النامية ١٩٩٥

(نموذج الولايات المتحدة والهند)

المؤشــــر	الولايات المتحدة	الهند
مؤشرات اقتصادية:		
ـ نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار	٢٦٩٨٠	٣٤٠
ـ نسبة سكان المدن (٪)	٩٧	٣٨
ـ نسبة العاملين في الزراعة (٪)	٣	٦٢
مؤشرات صحية وثقافية:		
ـ معدل المواليد في الألف	١٥	١٩
ـ معدل وفيات الأطفال الرضع	٧	٧٥
ـ أمد الحياة عند المولد بالسنة	٧٩	٥٩
ـ نسبة التعليم (٪)	٩٩	٥٢

المصدر:

Images Economiques du Monde, 1998, PP. 176, 197.

وقد حسب معامل الارتباط Coefficient of correlation بين الخصوبة وهذه المؤشرات وتأكدت بموجبه العلاقة القوية بين الخصوبة وكل من هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن نربط بين هذه النتيجة ونظرية التحول الديموغرافي وتطبيقها في إمكان التنبؤ باتجاهات الخصوبة ونمو السكان في الدول النامية في المستقبل، وتقوم هذه النظرية على أساس العلاقة بين المواليد والوفيات وبأن الارتفاع الملموس في مستوى الخصوبة في المجتمعات ما قبل الصناعية كان مرتبطاً بمستويات حضارية منخفضة وكلما اتجهت هذه المجتمعات نحو التصنيع وما يرتبط به من تنمية اقتصادية وتغير اجتماعي فإنها تتجه نحو انخفاض الخصوبة بدرجة قليلة في بادىء الأمر ثم بدرجة كبيرة بعد ذلك حتى تثبت عند مستوى منخفض بوصول المجتمع إلى مستوى مرتفع من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الملاحظ أن النتائج السابقة تؤكد هذه النظرية وخاصة عند تطبيقها على الدول الصناعية الحالية كذلك يؤكد هذا القول أيضاً أنه بالرغم من أن بعض الدول قد شهدت تنمية اقتصادية واجتماعية في العقود الأخيرة ألا أن الخصوبة لم تهبط بها بعد هبوطاً ملموساً وإن كان منحناها يأخذ اتجاهاً هابطاً.

وتذكر بعض الدراسات الجارية عن المشكلات السكانية أو معظم سكان الدول النامية يتكاثرون بمعدلات تقترب من حدود القدرة الفسيولوجية لهم دون أن يكون هناك تأثير واضح بدرجة أو بأخرى على الإنجاب ـ إلا أخيراً جداً بعد اتباع بعض الدول لسياسة تنظيم النسل ـ وكانت الخصوبة الطبيعية العالية قاعدة عامة مميزة لكل المجتمعات البشرية في العالم كله في الماضي وقبل بدء الثورة الصناعية وبدء تنظيم الإنجاب في الغرب ـ ورغم ذلك فقد كانت هناك فوارق إقليمية سبق الحديث عنها.

وقد سبق القول بأن مستوى الخصوبة يتأثر بالعوامل الوسيطة والتي تعد بدورها انعكاساً للظروف البيئية والحضارية مثل التقاليد السائدة في المجتمعات

النامية والتركيب الأسرى بها والنظرة إلى الكثرة العددية في البيئات الزراعية واختلافها عن البيئات الحضرية ولذلك فإن ـ هناك فوارق جوهرية في مستوى الخصوبة بين البيئة الزراعية التي يرتفع فيها معدل المواليد والبيئة الحضرية التي ينخفض فيها هذا المعدل.

ومن الواضح أن وسائل التحكم في مستوى الخصوبة السائد في المجتمعات المتقدمة مثل تأخير سن الزواج بل وعدم الزواج إطلاقاً ـ وكذلك استخدام وسائل منع الحمل ـ تعد عوامل أساسية في انخفاض معدل المواليد بهذه الدول، ولكن هذه العوامل ليست سائدة بنفس الدرجة في الدول النامية مما يجعلها تعيش في مرحلة الخصوبة الطبيعية Natural fertility ـ وإن كان بعضها قد بدأ يأخذ بأسباب التحكم في الخصوبة منذ عقود قليلة. ومالت معدلات المواليد فيها إلى الانخفاض بشكل واضح وارتبط ذلك في معظم الأحوال بعمليات التغير الاجتماعي الاقتصادي في هذه الأقطار، واستشعرت كثير من هذه الدول خطورة التضخم السكاني على خطط التنمية بها وما يلقيه من أعباء على كاهل المجتمع خاصة في توفير الغذاء والخدمات وكذلك رفع مستوى العيش للسكان.

البـــاب الرابـــع

الـوفيـات

الفصل الأول

مقاييس الوفيات

تعد الوفيات عنصراً هاماً من عناصر تغير السكان حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك كما أنها تتناقض مع الخصوبة في أنها أكثر ثباتاً ويمكن التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي تركيبهم ذلك، خاصة التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائماً بمستوى التعمر «Ageing» ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولاً أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة.

وقد شهدت معظم دول العالم انخفاضاً في مستوى الوفاة بين سكانها في السنين الأخيرة سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التقدم الطبي الذي بدأ في أجزاء قليلة من العالم، ثم ما لبث أن انتشر إلى أقاليم أوسع في القارات المختلفة، وبعد الهبوط في الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة الانفجار السكاني (population explosion) والتي تعد أهم ملامح التاريخ البشري الحديث وخاصة في الدول النامية حيث يمثل تحدياً ضخماً لمواردها.

ويهتم الجغرافي في مجال دراسة الوفيات بأنماط التوزيع السكاني لها والأسباب الرئيسية المسببة للوفاة وارتباطها بالظروف البيئية السائدة، معتمداً في

ذلك على مقاييس الوفاة التي تعد مؤشرات للأحوال الصحية السائدة، ولكن يعوق من اتساع مجالات البحث قلة البيانات عن أسباب الوفيات في البيئات المختلفة بالعالم وخاصة في البيئات النامية أما الدول المتقدمة فقد بدأ التسجيل مبكراً بها، ففي بريطانيا على سبيل المثال بدأ جون جرونت John Graunt تسجيل الوفيات في لندن في القرن السابع عشر. كذلك فإن تسجيل وفيات الأطفال الرضع يعد من المشكلات الرئيسية في بيانات الوفيات وتمييزها عن وفيات الأجنة (foetal deaths) ولذلك فإن بيانات الوفيات تشير دائماً إلى وفيات الأطفال الذين ولدوا أحياء ويستبعد من ذلك المواليد موتى (Stillbirths) أو وفيات الأجنة.

وتعتمد كثير من دراسات الوفيات حسب العمر والنوع على ما يعرف بجدول الحياة Life table وهو جدول إحصائي ينشأ على أساس الظروف السائدة للوفاة حيث يبين مستواها عند أي فئة عمرية خلال فترة أساس معينة وتوقع الحياة عند هذه الفئة أو ما يعرف بأمد الحياة، والغرض من هذه الجداول هو حساب عدد الوفيات لكل فئة عمرية وعدد الباقين على قيد الحياة ومتوسط عدد السنوات التي يحتمل أن يعيشها كل منهم، وتعتمد دقة هذه الجداول على الدقة في الإحصاءات الحيوية والتعدادات السكانية ومن ثم فإنه من السهل إنشاؤها في الدول المتقدمة وبالرغم من ذلك فإن جانباً كبيراً من تحليل الوفاة يتم دون الرجوع إليها.

مقاييس الوفـاة:

يمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في المجتمع عن طريق بعض المقاييس المرتبطة به والتي تتمثل في معدل الوفيات الخام، ومعدل الوفيات العمري النوعي، ومعدل وفيات الأطفال الرضع ثم معدل الوفيات السببي.

١ ـ معدل الوفيات الخام: Crude death Rate

وهو أكثر المقاييس شيوعاً حيث يمثل نسبة جميع الوفيات المسجلة

خلال سنة معينة إلى عدد السكان الكلي مضروباً في ١٠٠٠ ويكتب على الصورة التالية:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

مثال: معدل الوفيات في مصر سنة ١٩٩٤ =

$$\frac{٤١٤٦٤٣}{٥٧,٩١١,٠٠٠} \times ١٠٠٠ = ٧,٢ \text{ في الألف}$$

ولهذا المعدل مزايا من أهمها أنه يبين مستوى الوفاة لمجتمع بأكمله في سنة ما، إلا أن أبرز عيوبه أنه يمزج مجموعات سكانية كثيرة تختلف الوفيات فيما بينها اختلافاً واضحاً حيث يمزج هذه العناصر دون تمييز، ومن الخطورة الوصول إلى استنتاجات محددة على أساس دلالة المعدل الخام للوفاة فقط، لذلك فإن الدراسة المتعمقة للوفاة تمتد إلى بعض المعدلات الأخرى والتي تعتبر أكثر دقة وتفصيلاً عن معدل الوفيات الخام.

٢ ـ معدل الوفيات حسب العمر: Age-Specific Death Rate

وهو معدل خاص بكل فئة عمرية حيث ينسب عدد الوفيات التي حدثت في كل فئة إلى جملة السكان في نفس الفئة مضروباً في ١٠٠٠، ومن المفيد أن تحسب هذه المعدلات للذكور والإناث وبذلك تصبح معدلات عمرية نوعية وهذه المعدلات العمرية تعد أساسية في المقارنة بين المجتمعات بعضها وبعض أو بين طوائف السكان في داخل المجتمع الواحد، وتعد الفئات العمرية ذات الخمس سنوات الصورة الشائعة في حساب معدلات الوفيات الخاصة بالعمر وهي توضح الأنماط الرئيسية لتغير مستوى الوفاة حسب العمر وفي العادة لا تكون البيانات على درجة كافية من الدقة بحيث تبرر استخدام فئات أصغر.

وتتأثر الوفيات بعامل السن والنوع تأثراً كبيراً كذلك فإن هناك اعتبارات أخرى تؤثر في الوفاة بالإضافة إلى هذين العاملين البيولوجيين كنمط الحياة في الريف والحضر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين المجموعات السكانية في البيئة الواحدة.

وبدراسة العلاقة بين الوفاة العمرية ـ أو ما يسمى بالمعدلات العمرية للوفاة ـ يلاحظ أن منحنى هذه المعدلات له نمط معروف تبدأ قمته بعد المولد مباشرة ثم يهبط إلى حده الأدنى في الفترة من ٥ ـ ١٥ سنة وما يلبث أن يرتفع ببطء بعد ذلك حتى بداية الأعمار المتقدمة ويصل بذلك إلى نهايته متخذاً بذلك شكل حرف U المعروف وذلك فيما بعد الخامسة والستين أو السبعين ويوضح الجدول رقم (١٦) هذه الحقيقة.

وقد تقسم معدلات الوفيات العمرية هذه إلى أربع فترات من فترات العمر وهي فترة الرضاعة وفترة الطفولة وفترة العمل والإنجاب ثم الكهولة والشيخوخة.

٣ ـ معدل وفيات الرضع: Infant Mortality Rate

وهو معدل يختلف في حسابه عن المعدلين السابقين حيث نحصل عليه بقسمة عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة على مجموع عدد الوفيات أحياء الوفيات أحياء خلال نفس السنة مضروباً في ١٠٠٠ ويكون هذا المعدل مرتفعاً دائماً عن معدل الوفيات الخام ـ ويعكس مدى ما تقدمه الدولة من خدمات صحية لمواطنيها، ويكون هبوطه أول خطوة في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع، وفي كثير من الدول يأتي معدل وفيات الأطفال في فئة السن ١ ـ ٤ سنوات بعد معدل وفيات الرضع مباشرة ـ حتى أنه في معظم الدول النامية يكون أكثر من نصف عدد الوفيات بها في أي سنة ـ لأعمار تقل عن ٥ سنوات، وعلى ذلك فإن صيغة معدل وفيات الرضع تكون على النحو التالي:

جدول رقم (١٦) معدل الوفيات العمري النوعي في مصر سنة ١٩٩٢
(في الألف)[١]

فئات السن	ذكور	إناث
أقل من ١	٣٤,٠	٣٣,٨
١ ـ ٤	٤,٣	٤,٧
٥ ـ ٩	١,٣	١,٢
١٠ ـ ١٤	١,١	١,٠
١٥ ـ ١٩	١,٤	١,٢
٢٠ ـ ٢٤	١,٣	١,١
٢٥ ـ ٢٩	١,٧	١,٥
٣٠ ـ ٣٤	٢,٣	١,٦
٣٥ ـ ٣٩	٣,٨	٢,٦
٤٠ ـ ٤٤	٥,١	٢,٩
٤٥ ـ ٤٩	٧,١	٤,٥
٥٠ ـ ٥٤	١١,٥	٧,٦
٥٥ ـ ٥٩	١٧,٥	١٠,١
٦٠ ـ ٦٤	٢٨,٧	١٩,٨
٦٥ فأكثر	٩٧,٥	١٠٦,٩
جميع الأعمار	٧,٦	٧,٢

(١) U.N. Demographic Yearbook, 1996, Table, 26.

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات الوفاة للأطفال أقل من سنة}}{\text{مجموع عدد المواليد الأحياء في نفس السنة}} \times ١٠٠٠$$

مثال: معدل وفيات الرضع في مصر سنة ١٩٩٢ =

$$\frac{٥٤٣٩٢}{١٤٩٨٤٠٢} \times ١٠٠٠ = ٣٦,٣ \text{ في الألف}$$

ويرتبط بهذا المعدل معدلات فرعية أخرى لتحليل الجوانب المنفصلة للوفاة في السنة الأولى من العمر، ذلك لأن جزءاً من وفاة الرضع يتأثر بظروف الميلاد لأنها تبدأ مباشرة بعد وقت الولادة ويسمى هذا الجزء بوفاة المواليد المبكرة وجرى العرف على قياسه بمعدلات الوفيات للشهر الأول من العمر، ويعد ذلك أمراً هاماً في دراسة وفيات الرضع لأنه يمثل نسبة كبيرة منها.

وينبغي الإشارة إلى أن دقة هذه المعدلات ترتبط بدقة الإحصاءات الحيوية وتدل الشواهد في كل مكان تقريباً على أن تسجيل وفيات الرضع يكون أقل من الواقع وبذلك يكون ناقصاً ـ ويتزايد هذا النقص حيثما كانت وفيات الرضع مرتفعة ويكون أكثر شيوعاً بين الوفيات في الساعات والأيام الأولى من العمر، ونتيجة ذلك فإن بيانات وفيات الأطفال المبكرة تعد أقل البيانات ثقة على الإطلاق[١].

٤ ـ معدل الوفيات حسب السبب:

وهو من المعدلات المستخدمة في دراسة الوفيات في المجتمعات المختلفة حيث يبين مستوى الصحة العامة والأمراض السائدة وتفاوت دورها في الوفيات التي تحدث للأفراد، وتصنف الوفيات في كثير من الأقطار حسب

(١) جورج و. باركلي ـ أساليب تحليل البيانات السكانية ـ (مترجم) ـ القاهرة ١٩٦٨ ـ ص ٢١٤.

الأسباب التي أدت إليها وتعد هذه المعدلات أساساً هاماً لمقارنة الدول حسب مستواها الصحي السائد.

وتحسب معدلات الوفيات حسب السبب عن طريق نسبة عدد الوفيات في سنة ما الناجمة عن سبب ما إلى جملة سكان منتصف السنة مضروباً في ١٠٠٠٠ أو ١٠٠٠٠٠، وغالباً ما تحسب هذه المعدلات لكل فئة عمرية باستخدام نفس الصيغة لكل فئة من الفئات وتكون حينئذٍ معدلات وفيات عمرية سببية.

وعلى ذلك تكون صيغة هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل الوفيات حسب السبب} = \frac{\text{عدد الوفيات الناتجة عن سبب ما في سنة معينة}}{\text{جملة عدد السكان في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠٠٠$$

مثال:

معدل وفيات أمراض الجهاز الدوري الدموي من فرنسا سنة ١٩٩٤ =

$$\frac{\text{حالات الوفيات الناتجة عن أمراض الجهاز الدوري الدموي}}{\text{جملة عدد سكان فرنسا في منتصف ١٩٩٤}} \times ١٠٠٠٠٠$$

$$= \frac{٦٩,٤٩٨}{٥٧,٩١٥,٠٠٠} \times ١٠٠,٠٠٠ = ١٢٠$$

ويلاحظ أن مجموع معدلات الوفيات الخاصة بالسبب في المجتمع يساوي معدل الوفيات به، وهو في تلك الحالة يكون لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة.

وبالرغم من أهمية المعدلات الخاصة بالسبب إلا أن البيانات اللازمة لحسابها لا تخلو من أخطاء أبرزها عدم الدقة في تشخيص سبب الوفاة، ذلك لأن هذا الأمر يرجع إلى حكم شخصي مباشر، ولذا تتأثر بيانات أسباب الوفاة بتفاوت المهارات الطبية والتوزيع الجغرافي للخدمات الطبية في داخل القطر الواحد أو بين الأقطار بعضها وبعض. ولذلك فإن معدلات الوفيات الخاصة

بالسبب غالباً ما تحسب لفئات عريضة من الأسباب حيث يمكن تمييز مجموعات رئيسية من الأمراض المسببة للوفاة مثل الأمراض المعدية والطفيلية وأمراض الجهاز الهضمي وأمراض الجهاز التنفسي وأمراض الجهاز الدموي وأمراض الشيخوخة والحوادث.

٥ ـ معدلات الوفيات حسب المهنة والحالة الاجتماعية والاقتصادية:

بالإضافة إلى المعدلات السابقة يمكن حساب معدل وفيات خاص بمجموعات سكانية محددة حسب نشاطها الاقتصادي ـ أو حسب المهن التي يمارسها الأفراد ولا تختلف في طريقة حسابها عن المعدل الخام أو العمري النوعي حيث يكون عدد الأفراد في كل مهنة في سنة معينة مقاماً للصيغة الحسابية وعدد الوفيات من هؤلاء الأفراد في نفس المهنة بسطاً لها وعلى ذلك فإن صيغته تكون على الوجه التالي:

$$\text{معدل الوفيات حسب المهنة} = \frac{\text{عدد الوفيات في مهنة معينة في سنة ما}}{\text{عدد السكان في نفس المهنة ونفس السنة}} \times ١٠٠٠$$

ويكون من الضروري في أغلب الأحيان حساب معدلات الوفيات الخاصة بالمه لكل فئة عمرية للذكور والإناث كل على حدة.

وترجع أهمية معدل الوفيات المهني إلى تحديد مخاطر الوفاة المرتبطة بالمهن المتعددة التي يشملها النشاط الاقتصادي في المجتمع، فالتعدين والعمل في المحاجر والصناعات الكيماوية أكثر خطورة من العمل الكتابي أو التجاري ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الوفيات المهنية ليست ناجمة بأكملها عن ظروف العمل المختلفة بل ترتبط باختلاف المهنة ومستوى الدخل والحالة التعليمية والمستوى الحضاري بصفة عامة، كذلك فإن من الأمور الهامة في معدلات الوفيات المهنية أن تكون خاصة بالعمر والنوع وذلك لاختلاف المهن اختلافاً كبيراً في التركيب العمري النوعي للعاملين بها.

ومن الواضح أن معدلات الوفيات تختلف في داخل المجتمع الواحد مرتبطة في ذلك بتباين التركيب العمري والنوعي ـ ولعل من مظاهر ذلك ارتفاع معدل الوفيات للذكور عن الإناث في كل الأعمار وفي معظم الأقطار بالعالم كما أن الفجوة بين منحنى الوفيات العمري الخاص بالذكور، والخاص بالإناث تتسع بالتقدم في العمر، ويرتبط ذلك بعوامل بيولوجية أساساً.

إلا أن تباين الوفيات بين الجماعات العرقية مثل الزنوج والبيض في الولايات المتحدة والماوري والأوربيين في نيوزيلنده يدل على أن العوامل البيولوجية ليست هي الأسباب الرئيسية الاختلافات الوفاة بين تلك الجماعات، في الوقت الذي تعد فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مسؤولة عن ذلك إلى حد كبير، ولعل أبرز دليل على صحة القول هو هبوط معدل الوفيات في اليابان ـ وهي دولة آسيوية ـ إلى نفس مستوى مثيله في الدول الأوربية.

وتعد الفوارق الحضرية الريفية ظاهرة هامة في اختلاف مستوى الوفيات، ففي بعض الفترات كانت المدن الكبرى في إنجلترا أقل في مستواها الصحي عن الريف الإنجليزي وعانت كثيراً من ارتفاع الوفيات بها، إلا أن هذه الفوارق قد انتهت في السنوات الأخيرة نتيجة التقدم الطبي وتحسين ظروف العيش في المدن وتركز المستشفيات والأطباء بها، وقد أصبح هذا العامل الأخير سبباً في خفض معدلات الوفيات بالمدن عنها في الريف في الوقت الحاضر ويبدو ذلك بوضوح في الدول النامية التي يقل فيها معدل الوفيات في الحضر عنه في الريف، ومع ذلك فليست هذه هي القاعدة العامة في تباين الوفيات الحضري الريفي ذلك لأن التناقض بينهما يكون كبيراً فقط في وفيات الأطفال الرضع.

الفصل الثاني

تطور الوفيات وأسبابها

شهد العالم بمختلف قاراته هبوطاً في مستوى الوفيات في العصر الحديث عما كان عليه من قبل وكان هذا الهبوط سابقاً عن انخفاض الخصوبة في دول العالم وارتبط في ذلك بمظاهر التقدم الحضاري الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في الدول المتقدمة، وبالرغم من أن الوفيات قد انخفضت في القارات المتقدمة (أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا) مبكراً، إلا أنها استمرت في الانخفاض التدريجي بنسبة أقل من القارات النامية حتى الستينات من هذا القرن كما يبدو من مقارنة الأرقام: الواردة في الجدول رقم (١٧).

ويمكن تقسيم اتجاه الوفيات في العالم إلى نمطين رئيسيين: نمط الهبوط في العالم المتقدم، والآخر في العالم النامي، وقد حدث الأول منذ فترة مبكرة في بعض الدول المتقدمة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل العشرين كما في أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وقد شهدت الدول الأسكندينافية هبوط الوفيات بها في القرن الثامن عشر، وشهد معظم باقي قارة أوربا ذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وما زال الهبوط مستمراً في معدلات وفيات الرضع وإن كانت قد وصلت إلى مرحلة استقرار في الوقت الحاضر كما وصل معدل الوفيات الخام إلى نفس المرحلة، ولم تعد مشكلة هذه الدول مرتبطة بتخفيض وفيات الرضع ولكن محاولة تخفيض معدل وفيات المسنين عن طريق مقاومة الأمراض التي تؤدي إلى ذلك مثل أمراض الجهاز الدوري الدموي

والسرطان حيث شهدت بعض الدول المتقدمة تزايداً في الوفيات بين كبار السن من هذه الأمراض وغيرها، ولا شك أن تزايد معدل الوفيات بالتقدم في السن أمر حتمي ـ ناتج عن انخفاض الوفيات في الأعمار المبكرة.

وكانت دول شمال أوربا أولى دول العالم التي شهدت هبوطاً في معدل الوفيات، حيث انخفض من ٣٠ في الألف في المتوسط في بداية القرن التاسع عشر إلى ١٨ في الألف سنة ١٩٠٠ ثم إلى ١٠ في الألف في الوقت الحاضر، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب المتشابكة من أبرزها الاكتشافات العلمية الحديثة في مقاومة الأمراض وتحسين مستويات العيش، وقبل سنة ١٧٥٠ لم يكن للرعاية الطبية أثر في المستوى الصحي العام للشعوب، ثم أدخلت بعد ذلك دراسات طبية مثل الجراحة والتشريح وغيرها مما كان له أثر في معرفة وبفضل أبحاث جنر (Jenner) بدأ التطعيم ضد الجدري وأصبح معروفاً بعد ذلك، مما أدى إلى خفض معدلات الوفيات الناتجة عن هذا المرض والذي كان مسؤولاً عن حوالي ١٠٪ من جملة الوفيات وحوالي ٣٠٪ من وفيات الأطفال أقل من ٤ سنوات[١].

وقد واكب الاكتشافات الطبية لمقاومة الأمراض تقدم اقتصادي في نفس الفترة شمل تطوراً كبيراً في وسائل النقل وثورة في الصناعة وما ترتب على ذلك من تزايد في علاقات الشعوب ترتب عليها أيضاً انتشار الاكتشافات الطبية خارج القارة الأوربية، كذلك فقد أسهم التقدم الزراعي في توفير الغذاء لعدد أكبر من السكان.

وقد انخفض منحنى الوفيات في كثير من دول غرب أوربا انخفاضاً ملموساً في القرن التاسع عشر، وكان لتصدير الخبرة الأوربية إلى خارج أوربا أثر كبير في تخفيض معدلات الوفيات في فترة أسرع من مثيلتها في الدول الأوربية، ففي الوقت الذي استغرق فيه المعدل قرناً من الزمان لكي يهبط من

(١) Beaujeu - Garnier, J., Geography of Population, op. cit., P. 88.

٢٣,٣ في الألف سنة ١٨٥٠ إلى ١١,٦ في الألف سنة ١٩٦٠ في بعض الدول الأوربية، نجد أن ذلك لم يستغرق أكثر من ثلاثين عاماً فقط في اليابان، حيث انخفض المعدل بها من ٢٣ في الألف سنة ١٩٢٠ إلى ١١,٦ في الألف سنة ١٩٤٩، وقد شهدت الأقطار الأخرى خارج أوربا والتي يسكنها سكان من أصل أوربي هبوطاً مماثلاً كما هي الحال في كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا ثم تبعتها بعد ذلك دول أخرى، كثيرة في باقي العام.

جدول رقم (١٧) تطور معدل الوفيات في العالم[١]

المنطقـــة	معدل الوفيات الخام حوالي ١٩٣٧	معدل الوفيات الخام سنة ١٩٩٥
إفريقيا	٣٠ ـ ٣٥	١٤
آسيا	٣٠ ـ ٣٥	٨
أمريكا اللاتينية	٢٠ ـ ٢٥	٧
أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا	١٣	٨
العالم	٢٤ ـ ٢٧	٩

وعلى النقيض من ذلك فإن الهبوط في الوفيات في الدول النامية لم يحدث إلا في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وأدى ذلك الهبوط في الوفيات مع استمرار معدلات الخصوبة على وضعها بعض أسباب الوفاة ومقاومة بعض الأوبئة والأمراض المعدية، فبعد سنة ١٧٩٦

(١) أ ـ United Nations, World Population Trends, 1920 - 1947. population Studies, N°. 3 (1949) and Demographic Year book 1971.
ب ـ U.N. Demographic Year book, 1996, Table, 26.

الطبيعي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بهذه الدول، وقد انعكس ذلك على تزايد الفئات العمرية الصغرى بها، وقد كان هذا الهبوط في مستوى الوفيات ناتجاً عن اعتماد هذه الدول النامية على الأسباب والوسائل الطبية الحديثة التي استوردتها من الدول المتقدمة مما أدى في النهاية إلى استمرار تزايد أمد الحياة
استوردتها من الدول المتقدمة مما أدى في النهاية إلى استمرار تزايد أمد الحياة
(Life expectancy) حتى بدون أن يرتبط ذلك بتقدم اقتصادي كبير في هذه الدول.

ومع ذلك فإن الدول النامية لم تشهد كلها هبوطاً في الوفيات بدرجة متساوية حيث كان الهبوط ضئيلاً في بعضها مثل الهند والبرازيل ـ وكثيراً في البعض الآخر مثل تايوان وسيلان وفنزويلا، وعلى العموم فأن التباين في مستوى الوفيات يكون بصورة أوضح بين الدول النامية أكثر منه بين الدول المتقدمة وخاصة عندما يكون هذا التباين مرتبطاً بالمهنة أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي مثل الفئات المهنية والمجموعات العرقية وبين المجتمعات الحضرية والريفية.

المستوى الحالي للوفيات في العالم:

تقدر الأمم المتحدة معدل الوفيات في العالم سنة ١٩٩٥ بحوالي ٩ في الألف وتتباين أقاليم العالم في هذا المعدل تبايناً كبيراً حيث يتراوح مداه بين ٧ إلى ١٤ في الألف (جدول رقم ١٢ وشكل رقم ١٠) ويعد المستوى الحالي للوفاة نتاجاً لجهود الدول في الفترات السابقة في محاولة تخفيض وفيات سكانها بشتى الوسائل كما سبق القول فقد انخفض المعدل في الدول المتقدمة على امتداد فترة طويلة، ولا شك أن نسبة الانخفاض في هذا المعدل ستكون ضئيلة إن حدث هبوط بعد ذلك كما هو ظاهر في معظم الدول الأوربية وأمريكا الشمالية وأستراليا واليابان وروسيا.

وقد تميز الاتحاد السوفيتي السابق بجهود كبيرة في سبيل رفع المستوى

الصحي لسكانه، فقد كان هناك طبيب واحد لكل ١٦٥٠ نسمة في سنة ١٩٣٧ انخفضت هذه النسبة إلى طبيب لكل ٦٦٦ نسمة سنة ١٩٥٦، وقد استطاع السوفيت التغلب على كثير من الأمراض مثل الجدري والدفتريا والتيفود وغيرها من الأمراض المعدية، كذلك انخفضت حالات الدرن إلى عشر أو أقل مما كانت عليه من قبل وأنشئت كثير من المستشفيات التي أسهمت في رفع المستوى الصحي.

أما الدول النامية والتي شهدت هبوطاً كبيراً في مستوى الوفيات، فما زال المعدل بها أعلى من مثيله في الدول المتقدمة ويعد ذلك ناتجاً عن عدد من العوامل المتشابكة أهمها تخلف هذه الأقطار الاقتصادي والاجتماعي وفقر البيئة المحلية، وكثير من الدول تعوزه الأرقام الدقيقة عن المستوى العام للوفاة بها وتعتمد في ذلك على تقديرات لمعدلات الوفاة أجريت في هذه الدول أو باستخدام أرقام التعدادات بها، وهذه الأقطار تقع في النطاق المداري في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، بالرغم من أن كثيراً من دول هذا النطاق قد خطا نحو رفع المستوى الصحي خطوات ملحوظة وخاصة في المدن إلا أن كثيراً من قطاعات السكان ما زال في مستوى صحي متخلف وخاصة في المناطق الريفية.

ويبدو من جدول رقم (١٧) أن قارة إفريقيا تعد أعلى القارات في مستوى الوفيات حتى أن معدل الوفيات الختام بها يصل إلى ضعف مثيله في العالم المتقدم وأكثر من الضعف في أمريكا اللاتينية، ومن الملاحظ أن مستوى الوفاة في قارتي آسيا وإفريقيا هو الذي يحدد معدل الوفيات في الدول النامية بصفة عامة ذلك لأن هاتين القارتين تحويان أكثر من ٨٥٪ من سكان العالم النامي، كذلك يوضع الجدول مدى التجانس في مستوى الوفاة بين أقاليم العالم المتقدم والتباين في الأقاليم النامية والتي يختلف المعدل بها من ٨ إلى ١٤ في الألف.

تطور وفيات الرضع:

سبق القول بأن معدل وفيات الأطفال الرضع يبين عدد الوفيات من الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة وذلك من بين كل ١٠٠٠ مولود حي في السنة نفسها، وتلقى دراسة وفيات الرضع أهمية خاصة في الحديث عن الوفيات في أي مجتمع حيث يرتفع معدلات الوفيات في هذه المرحلة العمرية ارتفاعاً ملموساً وبالتالي فأنها تشكل جزءاً كبيراً من مجموع الوفيات حيث يكون الأطفال القاعدة العريضة للهرم السكاني بصفة عامة.

ولقد سبق الحديث عن مشكلات دراسة وفيات الرضع وخاصة أن إحصاءاتهم الحيوية تكون مبهمة وغير موثوق بها تماماً فهناك مثلاً مشكلة الأطفال الذين يموتون بعد مولدهم بقليل حيث أنهم قد لا يقيدون ضمن المواليد أو الوفيات، ويضاف إلى ذلك أن تعريف المولود الحي «Live birth» يعد مشكلة أخرى حيث يختلف الرأي حول تحديد هذا التعريف حتى بين الأطباء أنفسهم وليس بين الديموغرافيين فقط الذين يختلط عليهم الأمر أحياناً في تحديد وفيات الرضع أو المولودين موتى أو حالات الإجهاض.

ولقد كانت معدلات وفيات الأطفال الرضع مرتفعة بدرجة ملحوظة في معظم دول العالم، فيقدربل جون جرونت (John Graunt) أنه في حوالي سنة ١٦٦٢ لم يكن يعش من بين كل ١٠٠٠ طفل يولدون في لندن سوى ٦٤٠ فقط حتى سن السادسة وكذلك بالنسبة لفرنسا حيث قدر دوبريه دي سان مور (Duprés de St. Maur) أنه من بين كل ١٠٠٠ طفل يولد لم يعش إلى سن الخامسة سوى ٥٤٠ طفلاً، وفي السويد في نهاية القرن الثامن عشر كان يموت دون السنة الواحدة من العمر ٢٠٠ طفلاً من بين كل ١٠٠٠ مولود خلال نفس السنة. وتوضح هذه الأرقام أن وفيات الأطفال في السنوات القليلة الأولى من أعمارهم كانت مرتفعة للغاية في أوربا قبل أن يصبح للثورتين الصناعية والزراعية تأثير كبير في اقتصاد دولها، ومع ذلك فقد بدأت هذه المعدلات في

التناقص في بعض هذه الدول منذ نهاية القرن الثامن عشر.

ويبين الجدول رقم (١٨) تطور معدل الوفيات للأطفال الرضع منذ أوائل القرن العشرين في بعض الدول وتبدو منه حقيقتان هامتان. الأولى الانخفاض الكبير الذي شهدته كل الدول دون استثناء وإن كان هذا الهبوط بنسب متفاوتة، والحقيقة الثانية أن مستوى وفيات الرضع في الدول النامية في الوقت الحاضر يتشابه إلى حد كبير مع نفس المستوى للدول المتقدمة في أوائل هذا القرن وبفارق زمني يصل إلى ستين عاماً. شكل رقم (١١).

جدول رقم (١٨)
تطور وفيات الرضع في بعض الدول[(١)]

الدولة	١٨٩٨ ـ ١٩٠٢	١٩١٨ ـ ١٩٢٢	١٩٣٨ ـ ١٩٤٢	١٩٤٨ ـ ١٩٥٢	١٩٥٦ ١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٩٦
السويد	٩٨	٦٥	٣٨	٢٢	١٧	٧	٤
بريطانيا	١٥٢	٨٥	٥٤	٣١	٢٣	١٠	٦
فرنسا	١٥٤	١١٢	٧٣	٥٣	٣٢	٩	٥
الهند	*[(٢)]	٢١٢	١٥٩	١٢٤	٩٨	١١٨	٧٥
مصر	*	*	١٦٠	١٣٢	١١٧	٨٠	٦٢
سيراليون	*	*	*	*	*	٢٠٠	١٩٥

(١) أ ـ تومبسون و. لويس د. ـ مشكلات السكان ـ ترجمة راشد البراوي ـ مكتبة الإنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٦٨ ـ ص ٥٥٠.
(٢) ب ـ * بيانات غير متوفرة.
جـ ـ I.N.E.D., Population et Sociètés, 1985.
د ـ U.N. Demographic Year book, 1996, T. 20.
هـ ـ Images Economiques du Monde 1998, PP. 128 - 129.

وتتأثر وفيات الرضع بمجموعة من العوامل أهمها العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بل وكذلك الظروف المناخية السائدة، ذلك لأن ظروف البيئة المحلية التي يولد فيها الطفل تكون ذات أثر فعال في حياته، وقد أثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين معدلات وفيات الأطفال الرضع والحالة الاجتماعية والاقتصادية، ففي فرنسا وجد أن متوسط وفيات الرضع في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ يصل إلى ٢٠ في الألف ولكن هذا المعدل يختلف فيما بين الطبقات الاجتماعية حيث يصل إلى ١٢ عند الطبقات الاجتماعية العليا و ١٧ عند الطبقات الوسطى وأغلب أفرادها من التجار المهنيين الموسرين و ٢٤ في الألف بين العمال الزراعيين و ٢٨ بين العمال الحرفيين ومن على شاكلتهم[١] وذلك كله لأن حياة الرضيع تتأثر في أيامها المبكرة بالظروف المحيطة به إلى حد كبير ومدى ما توفره له من أسباب الرعاية الصحية والتغذية السليمة.

كذلك يبدو أثر الظروف المناخية في تباين معدلات وفيات الرضع، ذلك لأن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر في انتقال الأمراض المعدية بينما يؤثر انخفاضها في الجهاز التنفسي للأطفال والذين يكونون أكثر حساسية للتغيرات المناخية وظروف الطقس.

وتختلف أسباب وفاة الرضع حسب العمر اختلافاً جوهرياً فهي ترتفع ارتفاعاً واضحاً في الأيام الأولى، ففي خلال الشهر الأول تكون أسباب الوفاة داخلية، كامنة يولد الطفل بها في الغالب، أو ترتبط بعملية الميلاد ذاتها، وهي تمثل نسبة عالية من مجموع وفيات الرضع حتى في البلاد المتقدمة والتي تنخفض فيها معدلات الوفيات انخفاضاً ملحوظاً.

وليست هناك فوارق جوهرية في معدل الوفيات لأقل من شهر بين الدول كما هي الحال في الفوارق السائدة في المعدل السنوي لأقل من سنة، وذلك لأن

(١) Gerard. M. et Henry, La Mortalité Infantile en France Suivant le Mélieu Social, International Population Conference Liege. 1973. Vol. 3. PP. 171 - 183.

الوفيات خلال الشهر الأول تكون لأسباب كامنة ـ كما سبق القول وليست بيئية في الغالب، ولكن على العكس من ذلك تبدو في الأحد عشر شهراً التالية الفوارق الجوهرية بين الدول، ذلك لأن الأسباب في خلال هذه الشهور تكون ناتجة عن ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية مما يمكن تسميته بالأسباب الخارجية، وهي تشمل الأمراض المعدية التي تساعد ظروف البيئة من انتشارها، ومن الثابت أنه في دولة مثل فرنسا فأن نصف وفيات الرضع تنتج خلال هذه الفترة عن أسباب اجتماعية تتعلق بظروف الإسكان والمستوى الاجتماعي للأفراد.

ويمكن القول بأن الأسباب الخارجية المؤثرة في وفيات الرضع هي التي يمكن التحكم فيها إلى درجة كبيرة وهي التي تؤثر في انخفاض معدلات الوفيات العامة على مستوى الدولة، أما الأسباب الكامنة فمن الصعب التحكم فيها وقلما يكون هناك تأثير واضح لها على مستوى الوفاة في الدولة كلها، ففي اليابان مثلاً هبط معدل الوفيات للأطفال الرضع من ٦١,٧ في سنة ١٩٤٨ إلى ٣٩,٨ في سنة ١٩٥٥، ورغم ذلك فأن معدلات الوفيات للأسبوع الأول بعد الولادة ظلت ثابتة ولم يهبط معدل الشهر الأول إلا بمقدار ٦ وحدات فقط (من ٢٨,٢ إلى ٢٢,٤ في الألف) بينما بلغ الهبوط في معدل الأحد عشر شهراً الأخيرة ١٦ وحدة (من ٣٣,٥ إلى ١٧,٥ في الألف).

أسباب الوفيات:

سبق القول بأن بيانات أسباب الوفاة تتأثر ببعض العوامل منها تفاوت المهارة الطبية والتوزيع الجغرافي للخدمات الصحية ومن ثم لا تصبح المقارنات الأقليمية على مستوى واحد من الدقة في حساب معدلات الوفيات، وفضلاً عن ذلك فقد يكون هناك سببان أو أكثر مؤديان إلى الوفاة دون وجود أساس واضح للاختيار بينهما، وحتى يمكن تجنب أخطاء البيانات فإنه يمكن حساب معدلات الوفيات الخاصة بالسبب لفئات عريضة من الأسباب، ويمكن تمييز فئات رئيسية

معينة من الأمراض المعدية وربما الملاريا وأمراض الجهاز التنفسي والهضمي والحوادث ببعض الوضوح، وحتى مع وجود مستوى عال للدقة فأن هذه المعلومات من الأهمية بدرجة يجوز معها التجاوز عن بعض أخطاء التشخيص بها[1].

كذلك فقد سبق القول بأن هناك مجموعتين من الأسباب المؤدية للوفاة أحداهما مجموعة الأسباب الكامنة Endogenetic والثانية مجموعة الأسباب الخارجية Exogenentic وتعد المجموعة الأخيرة نتاجاً من نتائج البيئة الجغرافية، وتشمل الأمراض الطفيلية والمعدية وأمراض الجهاز الهضمي، وهذه ترتبط أساساً بالميكروبات وبالظروف المناخية وموارد الغذاء وأحوال المعيشة، وعلى العكس من ذلك فأن الأسباب الكامنة تعد في معظمها بيولوجية وهي في ذلك ترجع إلى أسباب خلقية Congenital أو راجعة إلى تغير سريع في التركيب الوظيفي للجسم، وتعتبر العوامل المؤدية إلى وفاة الرضع في الأيام الأولى من حياتهم وكذلك الأورام الخبيثة وأمراض الجهاز الدوري الدموي ضمن هذه الأسباب الكامنة.

ويبدو الفرق بين المجموعتين الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى الوفاة في تلك الدول المتقدمة ذات التطور الديموغرافي الطويل، فقد هبط معدل الوفيات بها هبوطاً كبيراً كان مرجعه بالدرجة الأولى التغلب على الأسباب الخارحية المؤدية للوفاة وبقيت الأسباب الكامنة دون هبوط ـ بل أن بعضها قد زادت نسبته، وقد قلت الوفيات الناتجة عن الأمراض المعدية للتقدم الكبير في استخدام المضادات الحيوية في العالم.

وليس الأمر كذلك في الأمراض الكامنة التي ارتفع معدل الوفيات بها ارتفاعاً ملحوظاً، ويعد السرطان وهو أحدها في تزايد مستمر بل يقدر أن نسبة الإصابة به قد تضاعفت حوالي ١٥ مرة ـ ويعزو بعض الباحثين ذلك إلى إنه

(١) باركلي ـ المرجع السابق ـ ص ص ٢٢٩ ـ ٣٣١.

يصيب السكان في الأعمار المتقدمة في معظم الأحوال ولما كان أمد الحياة في تزايد مستمر وبالتالي يتزايد عدد السكان في الأعمار الكبيرة فأن حالات الوفاة تكون كثيرة بينهم ومن أسبابها هذا المرض الذي بدأ تشخيصه ومحاولة التصدي له يحظى باهتمام كبير في دول العالم.

ويبدو من مقارنة معدلات الوفيات حسب الأسباب في الدول المتقدمة كما تمثلها فرنسا والدول النامية كما تمثلها مصر في الجدول رقم (١٩) أنه الوفيات لبعض الأسباب في كلا النمطين من الدول، نجد أن هناك أسباباً أخرى

جدول رقم (١٩)
معدل الوفيات حسب الأسباب الرئيسية في مصر وفرنسا
(المعدل لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)
(١٩٨٧ و١٩٩٤ على الترتيب)

الأسباب الرئيسية للوفاة	مصر	فرنسا
ـ أمراض الطفولة المبكرة وما قبل الولادة	٦٣٩,٥	١٨٨,٠
ـ أمراض الجهاز الدوري الدموي (بما فيها أمراض القلب والأوعية الدموية)	٢٩٥,٤	٢٨٥,٢
ـ الأمراض المعدية	٨٢,٠	١,٠
ـ أمراض الجهاز التنفسي	٨٢,٨	٣٩,٤
ـ الأورام	١٤,٦	١٣٧,٥
ـ الحوادث	١٠,٥	٢٠,٦
ـ الانتحار	صفر	٢٠,٨
ـ أسباب أخرى	٣٢٩,٦	١٨٤,٦

المصدر:

U.N. Demographic Yearbook, 1996, Table, 29.

تزايد معدلها مثل السرطان وأمراض الجهاز العصبي، إلا أن أبرز فوارق بين الدول المتقدمة والنامية أن الدول الأولى تتميز بانخفاض معدل الوفيات الخام ـ إلا أن أسباب الوفيات الرئيسية بها مختلفة حيث تسهم الأسباب الداخلية بنسبة عالية في الوقت الذي يقل فيه دور الأسباب الخارجية، وعلى العموم فإن دول شمال غرب أوربا والولايات المتحدة تتصف بأعلى نسبة في وفيات الأمراض الكامنة الداخلية حيث تصل هذه النسبة إلى ٨٠٪ في السويد و ٧٢٪ في المملكة المتحدة، بل أن ثلثي الأسباب الداخلية في الدولة الأخيرة يتعلق بأمراض الدورة الدموية، أما السرطان فأن تزايد أمد الحياة وتعمر السكان كانا من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبته في السنوات الأخيرة.

أما الدول النامية فأنها تتميز بارتفاع نسبة الوفيات الناتجة عن الأسباب الخارجية مثل الأمراض المعدية والطفيلية وأمراض الجهاز الهضمي ـ بالرغم من هبوط معدلات الوفيات الناتجة عن هذه الأسباب بينما معدلات الوفيات الناتجة عن الأسباب الكامنة ما زالت ثابتة بل أن بعضها قد أصابه التزايد مثل السرطان وإن كانت الوفيات الناتجة عن هذه الأسباب الكامنة ما زالت أقل بدرجة ملحوظة عن مثيلتها في الدول المتقدمة.

أمد الحياة: Expectation of Life

كان لاستمرار انخفاض معدل الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة أثره الواضح في ارتفاع متوسط طول عمر الفرد مما أدى إلى تزايد عدد السكان الذين يصلون إلى أعمار متقدمة فوق الستين أو الخامسة والستين، ولقد تزايد متوسط العمر عند الوفاة في إحدى المناطق بفرنسا من ٢٦ سنة في سنة ١٧٢٧ إلى ٣٣ سنة في سنة ١٧٩٦ ثم إلى ٣٨ سنة في سنة ١٨٢٠ و ٥٢ سنة في نهاية القرن التاسع عشر حتى وصل إلى ٥٧ سنة عند مشارف الحرب العالمية الثانية، ويعد هذا النمط المتزايد هو المميز لكثير من دول العالم في الوقت الحاضر.

ويقاس أمد الحياة باستخدام أساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة

ويحسب دائماً عند الميلاد أو عند أي فئة عمرية، وهو ببساطة عبارة عن عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سن معلومة، وهو يحسب باستمرار للذكور والإناث كل على حدة، فطبقاً لاحتمالات الوفاة في الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ فأن توقع الحياة للذكور عند المولد يصل إلى ٧٣ سنة والإناث ٧٩ سنة وكذلك الحال عند أي فئة عمرية تالية ـ ففي سن ٤٥ كان في إمكان الرجل في الولايات المتحدة أيضاً أن يتوقع أن يعيش ٣٢,٠ سنة.

ومن الملاحظ أن توقع الحياة يكون بالنسبة للإناث أكبر منه كثيراً بالنسبة إلى الذكور في كل الفئات العمرية وذلك لما تتصف به الإناث من إمكانية البقاء على قيدة الحياة لفترة أطول منها عند الذكور ويفسر ذلك إلى حد بعيد الزيادة الكبيرة في عدد الأرامل من الإناث عنها في الذكور وذلك في المراحل المتأخرة من العمر.

كذلك فإن من الملاحظ على منحنى توقع الحياة العمري أنه يكون في سن الواحد من العمر بالضبط أعلى منه عند الميلاد بالنسبة لكل من الذكور والإناث ويرجع ذلك بوجه عام إلى أن وفيات الأطفال الرضع تمثل خطراً كبيراً يتعرض له المولودون حديثاً وبذا يكون احتمال الوفاة لديهم أكبر بكثير منه لدى جميع الأطفال والبالغين في أي سن ابتداء من سن الواحدة حتى سن الخمسين، ومع هذا فأن الانخفاض الكبير في وفيات الأطفال هو الذي يفسر معظم الزيادة في توقع الحياة منذ القرن الماضي وبقية هذه الزيادة يفسرها النقص في معدلات الوفيات بالنسبة إلى الأطفال من ١ ـ ١٤ والشباب من ١٥ ـ ٢٥ سنة.

ومما له أهمية كبيرة في دراسة أمد الحياة، مقارنته على امتداد فترة زمنية طويلة لدراسة مدى التغير الذي اعتراه وما يعكسه ذلك من تطور صحي واجتماعي واقتصادي ولعل في مقارنة تطور توقع الحياة في السويد ما يدل على ذلك (جدول رقم ٢٠) حيث ارتفع أمد الحياة بمقدار ثلاثين عاماً لكلا الجنسين على امتداد فترة تزيد على ١٢٠ سنة.

جدول رقم (٢٠) تطور أمد الحياة عند المولد
في السويد في الفترة ١٨١٦ ـ ١٩٩٧

السنة	ذكور	إناث
١٨١٦ ـ ١٨٤٠	٣٩,٥	٤٣,٦
١٩٥٩	٧١,٧	٧٥,٢
١٩٩٧	٧٦,٠	٨١,٠

المصدر:

أ ـ طومبسون ولويس ـ مشكلات السكان ـ ص ٥٣٩.

ب ـ Images Economiques du Monde, 1998, P. 23.

ويرجع هذا الارتفاع في متوسط أمد الحياة إلى مجموعة من العوامل أبرزها التقدم السريع الذي أحرزته البشرية وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية في مجال مقاومة الأمراض وخاصة المعدية منها وذلك فيما يعرف بالمضادات الحيوية وغيرها، وقد استفادت دول كثيرة ومنها الدول النامية بطبيعة الحال من هذا التقدم الطبي مما أنعكس على تزايد أمد الحياة لسكانها في مختلف الأعمار ولعل في مصر مثل واضح على ذلك فيما تبينه الأرقام التالية.

تطور أمد الحياة عند المولد في مصر
في الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٩٧

السنــة	ذكور	إناث
١٩٣٧	٣٥,٧	٤٨,١
١٩٦٠	٥١,٦	٥٣,٨
١٩٩٧	٦٢,٠	٦٥,٠

المصدر:
ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ مجموعة الإحصاءات الحيوية ـ المرجع السابق ـ ص ٨١.
- Images Economiques du Monde, 1998, P. 23.

وتختلف دول العالم في أمد الحياة لسكانها اختلافاً كبيراً مثل اختلافها في كثير من المقاييس الحيوية الأخرى. ويمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية حسب توقع الحياة عند المولد (شكل رقم ١٢)، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وهي التي يقل أمد الحياة بها عن ٤٥ سنة وهذه تشمل بعض دول إفريقيا المدارية (وعند كثير من الجماعات البدائية في البيئات المختلفة).

المجموعة الثانية: ويتراوح متوسط أمد الحياة بها بين ٤٥ ـ ٦٥ سنة وتشمل الغالبية العظمى من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا.

المجموعة الثالثة: وهي التي يزيد أمد الحياة بدولها على ٦٥ سنة وهي تشمل الدول المتقدمة في العالم سواء في أوربا أو أمريكا الشمالية أو أمريكا اللاتينية المعتدلة وأستراليا بالإضافة إلى اليابان، وهذه الدول قد حققت تقدماً كبيراً في العقود الأخيرة، وبين دول هذه المجموعة ما يربو أمد الحياة بها على

٧٠ سنة لكلا النوعين من الذكور والإناث مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والدول الإسكندينافية وهولندا.

ويوضع الجدول رقم (٢١) مقارنة بين نمطي توقع الحياة للسكان الذكور والإناث في الدول المتقدمة والدول النامية. وتبدو منهما الحقيقة السابقة وهي أن توقع الحياة في الدول النامية أقل بصفة عامة عن مثيله في الدول المتقدمة ويظهر ذلك بوضوح وبفارق كبير بينهما بين دول غرب أوربا ودول غرب إفريقيا.

جدول (٢١)

أعلى الدول وأدناها في أمد الحياة (عند المولد بالسنة)

١٩٩٧

الـــدول	ذكور	إناث
١ ـ أعلى الدول:		
اليابان	٧٧	٨٣
أيسلند	٧٧	٨١
السويد	٧٦	٨١
سويسرا	٧٥	٨١
٢ ـ أدنى الدول:		
غامبيا	٤٣	٤٧
مالي	٤٤	٤٨
أثيوبيا	٤٦	٤٨
السنغال	٤٨	٥٠
الكونغو (زائير)	٥٠	٥٤

المصدر:

Images Economiques du Monde 1998, P. 23.

الباب الخامس

الهجرات السكانية

الفصل الأول
أنماط الهجرات السكانية

تعد الهجرة عنصراً رئيسياً من عناصر الدراسة السكانية ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغير حجم السكان، ومع هذا فإن دراستها ليست ميسرة مثل دراسة المواليد والوفيات وذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافاً جوهرياً، وإذا كانت الهجرة عاملاً مؤثراً في نمو السكان فإنها تؤثر بالتالي في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية، حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلاً نتاجاً هاماً من نتائج الهجرة من الإقليم أو إليه، ولما كان صافي الهجرة يعني انتقال السكان من مكان لآخر فإن ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة وما يترتب عليه من نتائج إيجابية كتوفر الأيدي العاملة وزيادة فرص الحصول على المدرب منها، أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشكلات السكانية والإسكانية في المناطق المهاجر إليها.

والهجرة ظاهرة جغرافية تميز بها السكان على مر العصور، وتماماً كما يهتم دارس النبات والحيوان بتوزيع وهجرة أنواع الحياتين النباتية والحيوانية فإن دارس جغرافية السكان يهتم هو الآخر بالحركة الجغرافية للبشر، وتعكس معظم الحركات السكانية رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما تصعب معيشته بها إلى منطقة أخرى يعتقد في إمكان العيش بها بصورة أفضل وأحسن، وليس ذلك في الهجرات الدولية فقط بل في الهجرات المحلية كذلك، مثل انتقال الأيدي

العاملة من مكان لآخر والانتقال سكان الريف للعيش في المدن وانتقال السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاماً وهكذا.

وعلى ذلك فإن الدوافع للهجرة قد تكون واحدة في الغالب والعامل المشترك الأعظم بينها هو عدم الرضا Dissatisfaction عن البيئة الأصلية للمهاجرين مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملائمة. وتشترك معظم الهجرات في ذلك ابتداء من الانتقال الموسمي للعمال الزراعيين مثلاً إلى موجات الهجرة الضخمة لتعمير مناطق حديثة العهد بالاستيطان ـ مثل الخروج الأوربي العظيم نحو العالم الجديد.

وللهجرة أنماط متعددة ويتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة وإن كان يقصد بها عموماً الانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى وهي تنقسم إلى قسمين من حيث الاستمرار والدوام وهما: الهجرة الدائمة Life-time migration والهجرة المؤقتة Temporary Migration، ولسهولة الدراسة فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية من حيث المدى والاتجاه وهي:

١ ـ الهجرات الدولية وتتمثل في الانتقال السكاني عبر حدود الدول ـ أي من دولة لأخرى.

٢ ـ الهجرة الداخلية، أو المحلية وهي تتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة.

٣ ـ الهجرة الدورية Rhythmic Migrations أو المؤقتة: وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك وأبرز أمثلتها هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان.

ويلاحظ أن النوع الثالث من الهجرات السكانية قد يندرج جزئياً تحت واحد من النوعين السابقين، فقد تضم الهجرة الدولية مثلاً هجرة للأيدي العاملة من دولة لأخرى لفترات محددة وتعرف بهجرة عمال الأهداف Target Workers

كما في أفريقيا المدارية مثلاً، كذلك فقد تضم الهجرات الداخلية نفس الظاهرة أي انتقال الأيدي العاملة من مكان لآخر داخل الدولة الواحدة لفترات محددة، كذلك فقد تضم هجرات لجماعات سكانية Trans humance وفي مسالك محددة كانتقال رعاة الجبال إلى السهول أو الانتقال من مناطق الحشائش الفقيرة إلى تلك المناطق الغنية بمراعيها.

الهجرة الدولية:

يشمل هذا النوع من الهجرات الانتقال السكاني عبر حدود الدول ليس فقط الدول المتجاورة بل ومن قارة إلى أخرى، وليست المسافة ذات اعتبار كبير في تعريف هذه النوع من الهجرة ذلك لأن الروس الذي ينتقل مثلاً للعمل في فلاديفوستك يقطع مسافة أكبر بكثير من البولندي الذي يهاجر للعمل في فرنسا بالرغم من أن الأول يتحرك داخلياً عبر حدود دولة واحدة بينما انتقل الثاني عبر حدود أكثر من دولة ومن ثم يدخل في عداد الهجرة الدولية.

وعلى ذلك فإن دراسة الهجرة الدولية تبدو سهلة في ضوء هذا التعريف البسيط لها واعتماداً على سجلات الهجرة عند حدود الدول، ولكن ما ينبغي ملاحظته هو أن الاعتماد على هذه السجلات لا يؤدي إلى دراسة دقيقة، ذلك لأنها قد لا تحوى كل الحقائق عن المهاجرين من ناحية كما أنها سجلات لحظية من ناحية أخرى تسجل حالة المهاجر وقت عبور الحدود دون اعتبار للتغيير الوظيفي والاجتماعي الذي سيطر عليه في دولة المهجر بعد ذلك، كذلك قد لا تتوافق بيانات الهجرة للدولة الموفدة مع بيانات الدولة المستقبلة، فعلى سبيل المثال لا تتفق البيانات التي تنشرها ألمانيا عن المهاجرين الألمان إلى الأرجنتين مع تلك التي تنشرها الأرجنتين عن هؤلاء الأشخاص الوافدين إليها.

ولا تعنى الهجرة الدولية الانتقال الجغرافي عبر الحدود السياسية بقصد الاستقرار الدائم في المهجر فقط بل أنها تضم أنواعاً أخرى أهمها الهجرة المؤقتة لبعض السكان، ويرتبط ذلك بمغادرة بعض المهاجرين لمواطنهم

الأصلية في دولهم للعمل فترة من الزمن في دولة أخرى ثم ما يلبثوا أن يعودوا لدولهم مرة أخرى بعد أن يكونوا قد كونوا ثروة تساعدهم على العيش في مستوى أعلى مما كانوا عليه قبل الهجرة، وتسود هذه الظاهرة في كثير من المناطق مثل صقلية في جنوب إيطاليا واليونان وبعض مناطق جنوب شرق أوربا مثل ألبانيا أو بلغاريا حيث يتميز المهاجرون العائدون من الأمريكتين إلى وطنهم بمستوى معيشي مرتفع وفضلوا العودة لقضاء بقية حياتهم في موطنهم الأصلي، ولقد كانت الهجرة المؤقتة سمة هامة لحركة الهجرة نحو أمريكا الجنوبية، ذلك أنه في الأرجنتين مثلاً فيما بين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٥٠ لم يستقر بها من جملة المهاجرين إليها وعددهم ١٤،١٥٩،٨٧٦ مهاجراً سوى ٢،٣١٨،٤٢٢ مهاجراً فقط استوطنوها بصفة دائمة[(١)].

وتعكس هذه الظاهرة مدى التلاؤم مع العيش في البيئة الجديدة التي يهاجر إليها الفرد وعودته إلى موطنه الأصلي نتيجة عدم قدرته على التكيف الدائم مع المهجر وإن كان كثير من أبناء هؤلاء المهاجرين وأحفادهم يستمرون في دولة المهجر مكونين بذلك جيلاً من المهاجرين الدائمين أكثر ارتباطاً بالمهجر من ارتباطهم بالوطن الأم.

وتشمل الهجرة المؤقتة كذلك الانتقال السكاني لمدة محددة وقصيرة، مثل هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا الذين يتركون أسرهم في الجزائر ويتجهون إلى فرنسا للعمل بضع شهور أو بضع سنوات فقط وذلك حتى يتمكنوا من تحقيق بعض طموحهم، ويبلغ عدد الجزائريين العاملين في فرنسا قرابة ٥٠٠،٠٠٠ جزائري، وقد جاء معظمهم من المناطق الجبلية في الجزائر، وليسوا في غالبيتهم من العمال المدربين بل يمارسون أعمالاً بسيطة أو يدوية لا تتطلب خبرة فنية، ويسهم الكثير من العمال الجزائريين في أعمال البناء والتشييد وفي المناجم والزراعة ولا يهمهم التلاؤم مع البيئة الجديدة بطبيعة الحال ـ طالما

(١) Béaujeu-Granier, J., op. cit., p. 171.

أن وجودهم بها مؤقت ومن ثم لا يتركون بصمات قوية وراءهم في الخصائص الديموغرافية لسكان المهجر.

الهجرات الإجبارية وتبادل السكان:

شهد العالم ـ بالإضافة إلى الهجرات الدولية الاختيارية هجرة من نوع آخر ـ وهي التهجير الإجباري وإزاحة السكان من مكان لآخر، وكانت تجارة الرقيق في الماضي أبرز الأمثلة على ذلك. فقد نشط البرتغاليون منذ سنة ١٤٢٢ في جلب الزنوج من أفريقيا للعمل في شبه جزيرة ايبيريا. ولكن منذ سنة ١٥١٧ زادت تجارتهم في الرقيق لإمداد أمريكا بهم ثم نافسهم الإنجليز في ذلك حتى أصبحوا هم الآخرين من أعظم صيادي الزنوج في أوائل القرن السابع عشر وأسسوا مراكز لذلك على ساحل أفريقيا، وبالرغم من إلغاء هذه التجارة رسمياً في سنة ١٨٠٧ فقد استمرت في الواقع حتى سنة ١٨٥٠ وهناك تقديرات مختلفة لأعداد الزنوج الذي أجبروا على ترك أفريقيا على يد البيض ومنها ما يذكر أن عددهم بلغ حوالي ٢٠ مليون زنجي اتجهوا نحو الأمريكتين، وقد ترتب على ذلك استنزاف مبكر للموارد البشرية في أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أدت الحروب الدولية إلى حدوث هجرة بعضها اختياري والآخر إجباري. فطبقاً لمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ حدث تبادل إجباري للسكان بين مليون نسمة من اليونانيين الذين كانوا يعيشون في مدن آسيا الصغرى الساحلية وأعيدوا إلى اليونان مقابل ٣٠٠،٠٠٠ تركي أعيدوا من اليونان إلى تركيا، وقد نشطت ألمانيا في سياسة ضم السكان قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية من الدول المجاورة التي تعيش بها أقليات ألمانية حتى بلغ عدد اللاجئين الألمان في سنة ١٩٥٦ حوالي ١٥،٥ مليون لاجيء منهم ١١،٢ مليون في ألمانيا وبعضهم في النمسا. كذلك فقد أعقب استقلال الهند والباكستان في سنة ١٩٤٧ تبادل سكاني بينهما شمل ١٧ مليون نسمة، حتى أنه في سنة ١٩٥٧ بلغ عدد اللاجئين في الباكستان ٨،٤ مليون لاجيء وفي الهند ٨،٨٥ مليون، وبنسبة تصل إلى ١٠٪ من سكان الباكستان و٢٪ من سكان الهند.

وبصفة عامة فقد قدر أن عدد الذين هاجروا أو هجروا في خلال الخمس والعشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية ـ ونتيجة حركات التحرر التي تبعتها ـ يصل إلى حوالي ١٠٠ مليون نسمة وهو عدد ضخم ولا شك[١].

ورغم أن التحركات السكانية ظاهرة قديمة، فإنها تحدث الآن على نطاق واسع أكثر بكثير جداً عما كانت عليه في الماضي، وأصبحت تتعدى كل الحدود السياسية وتشمل فئات متباينة من البشر، وتعاظم دورها في العقود الأخيرة حتى أصبحت مساوية للترفقات الهجرية من أوربا إلى العالم الجديد في القرن التاسع عشر، وقد ساعد على ذلك ظهور مناطق جديدة للجذب السكاني مثل منطقة الخليج العربي وغرب أوربا واستمرار الهجرة على الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. إضافة إلى ذلك كله ما شهدته خريطة العالم السياسية من تغيرات ترتب عليها تهجير لعدد كبير من السكان لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو غيرها.

(١) Ibid. p. 175.

الفصل الثاني

الهجرة الدولية الأوربية

أسهمت قارة أوربا الصغيرة المساحة والواقعة في أقصى الطرف الشمالي الغربي من العالم القديم ـ أكثر من أي قارة أخرى في العالم في الهجرة الدولية، فقد شهدت هجرة مغادرة ضخمة في المائة وخمسين سنة الأخيرة حتى أنه يقدر بأن عدد الأولين الذين غادروا قارتهم إلى باقي أقاليم العالم يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ مليون نسمة اتجه أكثر من نصفهم إلى أمريكا الشمالية، وقد قدر معدل الهجرة الدولية الخارجة من أوربا فيما بين سنتي ١٨٤٦ ـ ١٩٣١ بنحو ٣ في الألف سنوياً من مجموع السكان الأوربيين.

ولم يكن الخروج الأوربي ـ جديداً ـ بل جاء في أعقاب حركة الكشوف الجغرافية على أكتاف الرواد الأوربيين الأوائل، وقد تمثل هذا الخروج المبكر في هجرة أعداد من الفرنسيين والإنجليز والهولنديين والبرتغاليين والأسبان منذ القرن السادس عشر نحو جزر الهند الغربية وسواحل الأمريكتين وإفريقيا والهند، ولكن الهجرة الضخمة ذات الأعداد الكبيرة ارتبطت بتزايد سكاني كبير شهدته أوربا وواكبه تطور في وسائل النقل وكذلك تزايد في الثروات المكتشفة في العالم الجديد مما شجع الكثيرين على الهجرة إلى أقطار هذا العالم وإلى بعض مناطق العالم القديم أيضاً.

ويمكن أن تنقسم قصة الهجرة الأوربية الضخمة إلى مراحل عديدة: فقد

عبرت أولى موجاتها المحيط الأطلسي فيما بين سنتي ١٨٥٠ ـ ١٨٥٥ والثانية نحو سنة ١٨٧٥ والثالثة فيما بين سنتي ١٨٨٥، ١٨٩٠ والرابعة وهي الأكثر أهمية فيما بين سنتي ١٩٠٥ ـ ١٩١٣ والخامسة في سنة ١٩٢٥ والسادسة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ولقد شهدت سنة ١٩١٣ أكبر عدد من المهاجرين يغادر القارة في أي سنة من السنوات حيث بلغ ١،٥٢٧،٠٠٠ نسمة منهم ٥٦٥،٠٠٠ إيطالي و٣٨٩،٠٠٠ بريطاني و٢٠٦،٠٠٠ إسباني و١٩٤،٠٠٠ نمساوي، وكان شمال غرب أوربا أكثر أقاليم القارة دفعاً بأبنائه للهجرة عبر المحيط وأسهمت بعض أقطاره بنسبة عالية من المهاجرين فقد أرسلت الجزر البريطانية واسكنديناوه وبلجيكا وهولنده بما يقرب من ٢٥ مليون مهاجر ـ ثلثا هذا العدد من البريطانيين وحدهم وقد اتجه ٥٦٪ من هؤلاء إلى الولايات المتحدة و١٥٪ إلى كندا و٥٪ إلى أستراليا و٥٪ إلى جنوب أفريقيا.

وقد بدأت أقطار أوربية أخرى في الإسهام بعدد من المهاجرين فقد خرج من ألمانيا نحو ٧ مليون مهاجر في الفترة من ١٨٧٨ ـ ١٨٩٢ وكذلك فيما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما هاجر حوالي ١٠ مليون إيطالي خاصة بعد سنة ١٨٨٥، ذهب ٤٢٪ منهم إلى الولايات المتحدة و٢١٪ إلى البرازيل و٢٠٪ إلى الأرجنتين و١٠٪ إلى فرنسا، وإن كان الكثيرون منهم قد عادوا إلى الوطن الأم لقضاء بقية عمرهم به. ومنذ بداية القرن العشرين بدأت دول وسط وشرق أوربا في الإسهام في حركة الهجرة الخارجة نحو العالم الجديد، وقد بلغ عدد المهاجرين ٢٠ مليون من النمسا والمجر و٣ مليون من شبه جزيرة ايبيريا و٧٠٠،٠٠٠ من اليونان ومثلهم من الروس والبولنديين.

الهجرة الأوربية فيما وراء البحار:

تعد الهجرة التي خرجت من أوربا أكبر حركة هجرة سكانية في التاريخ، وقد بدأ تيار الهجرة عبر المحيط قبل القرن التاسع عشر عقب اكتشاف

الأمريكتين واستعمارها على يد الإسبان، ولكن قدر أنه في الفترة من سنة ١٨٢١ حتى سنة ١٩١٠ غادر أوربا ٢٦ مليون مهاجر على الأقل نحو الولايات المتحدة وحدها. وقد تباينت أجزاء القارة في تيارات الهجرة الخارجة منها، ولكن من المؤكد أن كل دول القارة الأوربية قد أسهمت في حركة الهجرة حتى أصبحت المهاجر البعيدة تضم خليطاً متميزاً بخصائص الشعوب الأوربية مجتمعة، وكانت دوافع الهجرة مشتركة بين كل الأقطار الأوربية فأحياناً كانت تبدو ذات تأثير جماعي وأحياناً أخرى يبدو تأثيرها انفرادياً حسب فترة التطور الاقتصادي ومستواه السائد.

وقد عانت أوربا من التضخم السكاني مبكراً ـ أي أن مواردها كانت غير كافية لأعداد السكان المتزايدين بها، فالاقتصاد الزراعي تعرض لإجهاد التربة باستمرار الزراعة الكثيفة وتزايد احتياجاتها للتسميد المستمر وزيادة الضغط السكاني على الأرض حتى أصبح كثير من المزارعين بدون أراضي ومن ثم أصبحت روابطهم بالأرض معدومة، ثم جاءت ميكنة الزراعة وجعلت الهجرة أمراً ضرورياً ملحاً، وقد تحققت الرغبة في الهجرة عندما اكتشفت أراضي واسعة في العالم الجديد، وفي عروض ملائمة مناخاً لاستيطان الأوربيين، وعندما أصبحت وسائل النقل الحديثة قادرة على نقل أعداد ضخمة من المهاجرين عبر المحيط.

وفي القرن السادس عشر غادر ثلاثة ملايين إسباني بلادهم نحو أمريكا وتوالى تيار الهجرة الأوربية بعد ذلك ووصل إلى ذروته في فترات محددة خاصة بين سنة ١٨٥٠ وسنة ١٨٥٩ وبين ١٨٨٠، ١٨٨٩ ثم في أوائل القرن العشرين، ومن ناحية أخرى هبط منحنى الهجرة الأوربية الخارجة هبوطاً حاداً عقب الحرب العالمية الأولى وذلك لفرض الولايات المتحدة قيوداً على الهجرة إليها ـ واتجاه كثير من الدول الأوربية إلى الإصلاح الزراعي ومحاولة بعضها الحد من هجرة الأيدي العاملة بها.

ولم تؤثر الهجرة الأوربية المغادرة في كل الدول الأوربية في وقت واحد، فقد بدأت مبكرة للغاية في إسبانيا والبرتغال، وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت تتضمن أساساً الإنجليز والإسكتلنديين والإيرلنديين والألمان والفرنسيين، وعندما وفرت الملاحة البخارية وسيلة سريعة نسبياً ورخيصة للنقل بدأت حركة الهجرة تتنوع وتسابقت دول القارة نحو الهجرة خارجها. وبدأت الحركة أولاً من أقطار شمال وشمال غرب أوربا خاصة إنجلترا واسكتلنده وإيرلنده والدول الإسكندنافية وألمانيا. ثم جاء بعد ذلك الإسبان والأيطاليون من الجنوب ـ ثم تلاهم السلاف من شرق أوربا.

وكان العالم الجديد هو المهجر الرئيسي للمهاجرين من أوربا فقد اتجه تيار الهجرة الرئيسي حتى سنة ١٩١٤ نحو الولايات المتحدة وبلغ أقصاه في فترات زمنية سابقة كما حدث في الفترة من سنة ١٨٥١ ـ ١٨٦٠ و١٨١ ـ ١٨٩٠ و١٩٠٠ ـ ١٩١٤، وفي بعض الفترات كان عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة أكثر من مليون مهاجر أوربي في السنة الواحدة، وتتمشى الفترات الثلاث لتدفق المهاجرين بمعدلات عالية مع ثلاثة دوافع ريسية فالأولى تمشت مع الضغط الديموغرافي في القارة الأوربية والثانية تمشت مع الزيادة السريعة في استعمار الغرب الأمريكي والتصنيع في الشمال الشرقي من الولايات المتحدة والثالثة كانت مواكبة للنمو الاقتصادي الصناعي فيها بصفة عامة.

ولكن تيار الهجرة الأوربية للولايات المتحدة تعرض لتقلص جوهري في حجمه وذلك بسبب القانون الذي أصدرته في سنة ١٩٢١ والخاص بتحديد حصص المهاجرين إليها وكان الدافع وراء هذا القانون هو رغبة الطبقة العاملة الأمريكية في المحافظة على مستوى معيشتها المرتفع، كذلك رغبة الأمة الأمريكية كلها في المحافظة على تجانسها كدولة أنجلو ساكسونية، وكان لذلك تأثير جذري على التدفق الأوربي نحو أمريكا الشمالية حيث قل حجمه إليها بدرجة كبيرة.

وقد اتجهت تيارات هجرة نحو أقطار الكمنولث، ولكنها كانت مقيدة بتشريعات خاصة لتحديد عدد المهاجرين غير البريطانيين إلى هذه الأقطار بل ولحماية الطبقة العاملة في الدول المستقبلة من منافسة العمال الوافدين حتى العمال البريطانيين ذاتهم. وليس هناك دولة من دول الكمنولث أسهمت بدور كبير في استقبال المهاجرين مثلما أسهمت أستراليا، وبالرغم من أن كندا لعبت دوراً هاماً كذلك فإنها فرضت قيوداً حادة وطبقت مفهوم الانتقاء الهجري الوظيفي فكانت تفضل هجرة الفنيين والزراع والعمال الذين تحتاجهم البلاد.

وقد حاول الكثير من دول أمريكا الجنوبية جذب المهاجرين من أوربا حتى عندما حدت الدول الأنجلو ساكسونية من حركة الهجرة إليها، ومن الطبيعي أن تيار الهجرة إلى أمريكا الجنوبية تدفق من دول البحر المتوسط حيث تتشابه الظروف الحضارية مع مثيلتها في هذه القارة ولذا فإنه فيما بين عامي ١٨٢٠ ـ ١٩١٠ استقبلت البرازيل حوالي ٢،٨٥٠،٠٠٠ مهاجراً، ٤٣٪ منهم من الإيطاليين و٣٨٪ من البرتغاليين والإسبان، وما زالت الشعوب اللاتينية تكون العنصر السائد من المهاجرين نحو أمريكا الجنوبية حتى الوقت الحاضر.

كذلك استقبلت الأرجنتين في الفترة من سنة ١٨٥٧ ـ ١٩١٠ قرابة ٥،٧٠٠،٠٠٠ مهاجراً وكان تيار الهجرة يتكون في المتوسط من ٥٠٪ إسبان و٢٥٪ إيطاليين. وما زالت بيرو وكولومبيا وفنزويلا من المهاجر التي يتجه إليها بعض المهاجرين من شعوب البحر المتوسط وخاصة أسبانيا.

الهجرة الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية:

كانت أبرز المشكلات السكانية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية مشكلة الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين طردوا من مواطنهم ولجأوا إلى مناطق أخرى، ففي العشر سنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، كانت هناك هجرة خارجة صافية Net out-migration تقدر بحوالي أربعة ملايين ونصف مليون نسمة، ومن هذا العدد كان هناك مليون مهاجر من الدول

الشيوعية آنذاك، وأما الثلاثة ملايين ونصف الباقية فكانت من غرب وجنوب أوربا، وقد استوعبت الولايات المتحدة أعداداً كبيرة من هؤلاء المهاجرين.

وفي ضوء حجم السكان، كان جنوب أوربا أكثر المناطق إسهاماً بالمهاجرين بالنسبة لعدد سكانه الإجمالي، فقد بلغ نصيب إيطاليا وحدها قرابة مليون مهاجر بينما أسهمت البرتغال بهجرة صافية قدرها ٣٠٠،٠٠٠ مهاجر من جملة سكانها البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة في منتصف الستينات، أما إسبانيا فإنه بالرغم من أن الهجرة منها كانت كبيرة هي الأخرى فإنها كانت قليلة بالنسبة لعدد سكانها.

وقد اتجهت الهجرة الأوربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة من شمال وغرب القارة إلى كندا أو الولايات المتحدة والأوقيانوسية، وأقل من ١٠٠،٠٠٠ مهاجر اتجهوا إلى أمريكا اللاتينية، أما جنوب أوربا فقد تميزت الهجرة المغادرة منه باتجاهها في معظمها إلى أمريكا اللاتينية حيث تتشابه اللغات والعادات والديانة، وقد اتجه أكثر من نصف المهاجرين من جنوب أوربا إلى هذه القارة واتجه الإسبان إلى الدول الناطقة باللغة الاسبانية بينما اتجه البرتغاليون إلى البرازيل. (شكل رقم ١٣).

وهكذا لعبت الهجرة الأوربية دوراً هاماً في خريطة العالم السكانية والاقتصادية، فقد ترتب عليها نتائج بارزة وعميقة في كل مظاهر الحضارة خاصة في العالم الجديد، فقد أدخلت حاصلات زراعية جديدة وحيوانات مستأنسة وخلقت تيارات ضخمة للتجارة بين العالم الجديد والعالم القديم حتى أن التأثير الأوربي في العالم ـ أو ما يعرف بأوربة العالم Europeanization كان من أبرز معالم التاريخ البشري الحديث في كل مجالات الحضارة وأن نظرة واحدة للعالم اليوم تبين لنا مدى الدور الذي لعبته الهجرة الأوربية في العصر الحديث، ولنا أن نتصور العالم الجديد (الأمريكتين وأستراليا) مثلاً إذا لم يتدفق عليه الأوربيون ويجعلوه امتداداً بشرياً حضارياً لقارتهم الأصلية.

الهجرة من الجزر البريطانية:

كان البريطانيون أسبق الشعوب الأوربية نحو الهجرة عبر المحيط، فقد بدأت هجرتهم إلى العالم الجديد واستوطنوا بعض مناطقه في القرن السابع عشر، ففي سنة ١٦٤٣ أنشئت مستعمرات دائمة في بلايموث Plymouth في ماساشوستس وكذلك في نيوهافن Nwehaven في كونكتيت، وما إن وافى عام ١٦٨٨ حتى كانت مراكز الاستيطان الإنجليزية على ساحل المحيط الأطلسي في أمريكا الشمالية تحوي أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ نسمة[١].

وتمثل الهجرة التي خرجت من الجزر البريطانية أضخم حركة هجرة عابرة للمحيطات شهدها الجنس البشري، فقد بلغ حجم الهجرة من هذه الجزر قرابة ١٧ مليون نسمة فيما بين سنتين ١٨١٥ ـ ١٩٢٦، وقد هبط عدد المهاجرين بحدة بعد سنة ١٩٢٠ ولم يتعد ٣٠٠،٠٠٠ نسمة في السنة فقط بل أن ٤٠٪ منهم عاد إلى بريطانيا بعد عدة سنوات من هجرته.

ولم تؤد الهجرة المستمرة من بريطانيا إلى نقص حاد في عدد سكانها، ذلك لأن الزيادة الطبيعية تولت سد النقص الناتج عن الهجرة. وقد تزايد السكان بها من ٢٧،٥٠٠،٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٥٣ إلى ٤٠،٥٠٠،٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٥٨،٢٠٠،٠٠٠ سنة ١٩٩٨.

وبالإضافة إلى أمريكا الشمالية التي كان بها ٢ مليون بريطاني في سنة ١٧٦٠، فقد اتجه المهاجرون الإنجليز إلى الأراضي المعتدلة في نصف الكرة الجنوبي، وقد نقلوا إلى هذه الأراضي نفس المحاصيل والحيوانات المستأنسة التي كانت سائدة في الوطن الأصلي وقد توفرت بعض العوامل التي جذبت مهاجرين بريطانيين آخرين إلى تلك الأقطار الجديدة كتعدين الذهب في كاليفورنيا سنة ١٨٤٨ وأستراليا في سنة ١٨٥١ ونيوزيلند في سنة ١٨٦١ وجنوب أفريقيا سنة ١٨٨٨.

(١) Perpillou, A.V., Ibid, p. 380.

وقد أسهمت الهجرة البريطانية في تعمير أربع مناطق ضخمة في العالم هي الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا.

الولايات المتحدة:

كان عدد سكان الولايات المتحدة ٢،٣١٢،٠٠٠ نسمة هم جملة سكان المستعمرات الإنجليزية في سنة ١٧٧٠ والتي كانت تتوزع على ساحل المحيط الأطلسي ويفصلها عن الداخل حاجز من المرتفعات الجبلية (الابلاش)، وقد أدت الهجرة البريطانية إلى زيادة عدد سكان هذه المستعمرات وتقوية الرغبة في الاتجاه عبر هذه الحواجز نحو الغرب، وفيما بين سنتي ١٨٢٠ و١٨٧٠ كان أكثر من نصف عدد المهاجرين وافدين من بريطانيا، وفيما بين ١٨٧٠ و١٩٠٠ كان أكثر من ثلث القادمين الجدد إلى الولايات المتحدة من الجزر البريطانية أيضاً، وبعد ذلك بدأ العنصر الأنجلو ـ ساكسوني يفقد نقاءه الخالص نتيجة هجرة عناصر أخرى من جنوب وشرق أوربا، ومع ذلك فقد ظل العنصر الأول هو السائد حتى استطاعت الأمة الأمريكية استيعاب العناصر الأخرى بسهولة بفضل المقومات البشرية للعنصر الأنجلو ساكسوني وسيادة اللغة الإنجليزية.

كنـدا:

أما كندا فقد كان تعميرها بالمهاجرين الإنجليز متأخراً وذلك بسبب مناخها وإمكانياتها الأقل من الولايات المتحدة، وقد ارتفع عدد سكانها من ٥٨٢,٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٥٢ إلى ١،٨٤٠,٠٠٠ نسمة في منتصف القرن التاسع ثم إلى ٨,٤٠٠,٠٠٠ في سنة ١٥٢٠ وإلى ١٨,٠٨٠,٠٠٠ في سنة ١٩٦١.

ولم تبدأ الهجرة الحقيقية لكندا إلا قرب نهاية القرن التاسع عشر، وبعد التطور الذي شهدته الملاحة البخارية والسكك الحديدية وبعد زراعة أراضي الحبوب الشاسعة في الغرب الكندي والشروط الميسرة لمنح الأراضي واستغلالها، وقد استقبلت كندا ٦٠،٠٠٠ مهاجراً في سنة ١٨٨١، وأكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مهاجر في سنة ١٩١٢، ويقدر أنه في أقل من عشر سنوات استوطن

٦٠٠,٠٠٠ بريطاني الغرب الكندي الأقصى.

أستراليا:

عزفت الهجرة في بداية الأمر عن **أستراليا** بسبب بعدها وتطرفها من ناحية واستيعاب الأمريكتين لمعظم تيارات الهجرة من ناحية أخرى، ولكن تطور وسائل النقل منذ منتصف القرن التاسع عشر واكتشاف الذهب بهذه القارة أدى إلى موجات مندفعة نحوها، ففيما بين عامي ١٨٥١ و١٨٦١ هاجر إليها قرابة ٥١٠،٠٠٠ مهاجر بريطاني بالرغم من بعدها عن بلادهم، ولكن فترت حركة الهجرة بعد ذلك عندما جاء حزب العمل الاسترالي إلى السلطة وقيد حركة الهجرة بطريقة استمرت آثارها مدة طويلة.

وقد تزايدت الهجرة إلى استراليا قليلاً بعد سنة ١٩٠٥، ولكن بقي بعد القارة وتطرفها عاملاً في قلة أعداد المهاجرين، واليوم يصل عدد سكان هذه القارة إلى ١٢،٧ مليون نسمة، وهي حسب التقديرات المتواضعة يمكن أن تستوعب ٢٠ مليوناً أخرى لتصل إلى حالة التوازن المثالي بين السكان والموارد. ومعظم سكانها من أصل بريطاني ذلك لأنها حتى وقت قريب لم تعاني من اختلاط العناصر المختلفة كما في الولايات المتحدة وكندا وجنوب أفريقيا بسبب سياستها المعروفة بالسياسة الأسترالية البيضاء التي تمنع هجرة العناصر غير البيضاء إليها.

أما في جنوب أفريقيا: فقد وقف عائقان بشريان أمام الهجرة البريطانية وهما البوير Boers والزنوج Negroes ولذا وفدت الهجرة البريطانية ببطء شديد إلى هذا الجزء من القارة، وفي الوقت الحاضر فإن عدد السكان قد بلغ ٤١ مليون نسمة يمثل السود منهم ٧٥٪ والأوربيون ١٤٪ والمختلطون ٩٪ و ٣٪ من الهند.

والبوير ـ ويعرفون اليوم بالأفريكان Afrikaners يتكونون من أحفاد المستوطنين الهولنديين الأوائل، وقد كانوا بالبلاد قبل مجيء البريطانيين إليها

ويتكونون أساساً من الهولنديين وإن كانوا قد اختلطوا ببعض البولنديين والسويسريين والإسكندنافيين، وقد استوطنوا جنوب أفريقيا في بداية فترة الاستعمار الهولندي ولاقوا صعوبات جمة في المحافظة على شخصيتهم الأصلية ومن ذلك محاولتهم الاحتفاظ بلغتهم الهولندية التي اختلطت مع الإنجليزية ولغة البانتو وأصبحت تكون لغة تعرف بالأفريكانز Afrikaans وتتحدث بها الغالبية العظمى من السكان.

ويتكون السكان الريفيون أساساً من البوير الذين لا يسهمون إلا قليلاً في الإدارة ـ والأعمال أو التعدين وهما الحرفتان الرئيسيتان اللتان جلبتا الثروة للمستوطنين البريطانيين، ونظراً لأنهم ينتجون الصوف والحبوب والمحاصيل الزراعية فإن البوير كثيراً ما عانوا من الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها هذه الموارد والتي تودي بقطعانهم وتقضي على الكثير من محاصيلهم وكذلك من الكساد الاقتصادي الذي يؤثر في أسعار الصوف والقمح، ويكون الأفريكان الغالبية العظمى من البيض الفقراء Poor Whites الذين يعملون في حرف يدوية وكعمال من ذوي الدخول المنخفضة، أما البريطانيون فيكونون معظم سكان المدن ويعملون في الحرف التجارية ويديرون المشروعات التعدينية والصناعية كما يشغلون المناصب العليا في البلاد.

الهجرة من ألمانيا:

كانت ألمانيا مصدراً لهجرة خارجة على نطاق كبير استمرت طوال العصور الوسطى في داخل القارة الأوربية فقط وأسهمت بدرجة كبيرة في استيطان وتعمير وسط أوربا، ولم تبدأ الهجرة الألمانية عبر المحيط، إلا في القرن السابع عشر، وكان المستعمرون الألمان من أوائل الذين استوطنوا منطقة نهر هدسن Hudson وديلاوير Delaware في أمريكا الشمالية، ومنذ سنة ١٨٥٠ فصاعداً عظم تيار الهجرة الألمانية نتيجة فقر الريف وانخفاض مستوى العيش به، وقد اتجهت الهجرة إلى بعض الأراضي المجاورة ولكن معظمها اتجه نازلاً مع نهر الراين عبر

المحيط الأطلسي في سفن هولندية وإنجليزية. ويقدر أنه فيما بين عامي ١٧٢٧ و١٧٧٥ هاجر حوالي ٧٠،٠٠٠ ألماني إلى أمريكا واستوطنوا أساساً في مقاطعة لانكاستر Lancaster في بنسلفانيا حيث عمروا منطقة الوادي الكبير Great Valley، وكان معظمهم من الفلاحين الأقوياء، وفي سنة ١٧٦٦ كان هناك ما يزيد على ٢٠٠،٠٠٠ ألماني في المستعمرات الأمريكية.

وقد استمر تيار الهجرة الألماني مقصوراً في معظمه على الفلاحين الألمان وذلك على امتداد القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٠٠ تقريباً، وقد هاجروا مع أسرهم من عدة مناطق ألمانية أبرزها بافاريا وهانوفر ومليكنبرج Mecklenburg ونادراً ما كان تيار الهجرة يضم عمالاً صناعيين فيما قبل القرن العشرين، ولكن عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة هاجر كثير منهم مع بعض العلماء والمهندسين في وقت عانى فيه الاقتصاد الألماني الكثير من المصاعب، ثم عجل نظام الحكم النازي بهجرة الكثيرين مثل اليهود والشيوعيين وغيرهم.

وبصفة عامة ـ فإن تيار الهجرة عبر المحيط الذي خرج من ألمانيا كان منتظماً حتى حوالي سنة ١٨٥٠ وإن كان عدد المهاجرين قليلاً بلغ في المتوسط ٢٠،٠٠٠ مهاجراً سنوياً، وكانت هناك ثلاث موجات كبرى بين سنتي ١٨٥٠ ـ ١٨٥٤ (٦٥٤٠٠٠ مهاجر) وبين سنتي ١٨٦٥ ـ ١٨٦٩ (٥٨٠٠٠٠) وبين ١٨٨٠ ـ ١٨٨٤ (٨٦٤٠٠٠) وعلى العكس من ذلك فإنه بعد سنة ١٨٩٠ قل تيار الهجرة قلة واضحة حيث قامت المراكز الصناعية الألمانية بدور هام في تقليل حجم المهاجرين وتحويلهم إلى هجرة داخلية وخاصة من المقاطعات الشرقية نحو نطاق الراين ووستفاليا.

وقد بلغ حجم الهجرة الألمانية إلى الولايات المتحدة من ٦ إلى ٧ مليون نسمة، وحتى الوقت الحاضر فإن أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين من ألمانيا يتجهون إلى الولايات المتحدة، وقد لعب الفنيون الألمان دوراً هاماً في تطوير

الصناعات الأمريكية الثقيلة وحديثاً جداً أصبح بعضهم من الدعائم الهامة في البحوث الذرية وفي محاولات غزو الفضاء.

وقد اتجه عدد كبير من المهاجرين الألمان إلى البرازيل واستوطنوا الولايات الجنوبية ذات المناخ الأكثر اعتدالاً وأسسوا بها مجتمعاً ألمانياً في سانتا كاتارينا Santa Catarina وريو جراند دوصول Rio Grande dosol وبعكس المهاجرين البريطانيين فإن الألمان دائماً يتجمعون في مستعمرات استيطانية، ولكن كقاعدة عامة فإنهم كثيراً ما يندمجون مع شعب المهجر في الموطن الجديد بالرغم من جهود الحكومات الألمانية للاحتفاظ بالجنسية الأصلية لهم، كذلك فإنه رغم قلة عدد الألمان المهاجرين بالمقارنة مع الإنجليز إلا أنهم كانوا من أسباب ازدهار مواني بريمن Bremen وهمبورج Hamburg حيث تركزت حركة المهاجرين ذهاباً وأياباً وأنشئت وكالات الهجرة المتخصصة التي تخدم ملايين الأوربيين من وسط وشرق القارة الأوربية.

الهجرة في إيطاليا:

تكونت الهجرة الإيطالية نحو الخارج من العمال الزراعيين الذين وفدوا من مناطق مكتظة بالسكان بسبب ارتفاع معدل المواليد، ففي كثير من مناطق إيطاليا يتزاد السكان بمعدل مرتفع يجعل حجم السكان أكثر من الموارد الاقتصادية بدرجة كبيرة، وفي الجنوب على وجه الخصوص جعلت الظروف المناخية إنتاج الغذاء مهدداً باستمرار وبالتالي فإن التضخم السكاني بها مشكلة مزمنة، ونظراً لأن القمح هو المحصول الرئيسي في هذا النطاق ويعتمد في زراعته على الأمطار التي يتذبذب معها الإنتاج المحصولي بدرجة تهدد بحدوث الأزمات الاقتصادية في بعض السنوات، ويساعد النظام الزراعي السائد على تزايد كثافة السكان، ففي المناطق التي تقل فيها أحجام الملكيات الزراعية بصورة كبيرة كما في النطاق الشمالي خاصة في تسكانيا Tuscany حيث تنقسم إلى مزارع تتراوح بين ٢،٥، ٢٧ فداناً يتركز السكان بدرجة واضحة وينخفض

مستوى معيشتهم وتفشى البطالة بينهم وتؤدي هذه الظروف مجتمعة إلى التفكير في الهجرة نحو الخارج.

وقد قلت الهجرة الإيطالية فيما وراء البحار قلة شديدة بعد سنة ١٩٢١ بسبب القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الهجرة إليها، ففي سنة ١٩٢٠ لم يغادر إيطاليا سوى ٢١١٠٠٠ مهاجر وأقل من ١٣٥٠٠٠ مهاجر في سنة ١٩٢٧، ولم يتزايد تيار الهجرة الإيطالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد اتجهت الهجرة الإيطالية في تيارين رئيسيين أحدهما نحو الولايات المتحدة والآخر إلى أمريكا الجنوبية مع اختلاف كل منهما عن الآخر في فترات زمنية معينة، ففي سنة ١٨٨٢ اتجه ١٢٪ إلى الولايات المتحدة، ٢٣٪ إلى البرازيل و٢٣٪ إلى الأرجنتين أما في سنة ١٩٢٧ فقد كانت النسبة ٢٨٪ إلى الولايات المتحدة و٥٢٪ إلى الأرجنتين.

وقد بلغ عدد المهاجرين الإيطاليين إلى الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٨٨٠ ـ ١٩١٤ قرابة ٤ مليون مهاجر استقروا في المدن الشرقية حيث عملوا في بعض الحرف اليدوية والأعمال المكتبية، وقد حدد قانون الهجرة إلى الولايات المتحدة عدد المهاجرين الإيطاليين سنوياً إليها بعدد يتراوح بين ٤٠,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ مهاجر سنوياً منذ سنة ١٨٨٠ دخل الأرجنتين قرابة ٢,٥٠٠,٠٠٠ إيطالي حيث عمل معظمهم في الزراعة واتجه قرابة ١,٥٠٠,٠٠٠ إيطالي إلى البرازيل واستوطنوا ولايات ميناس جيراس Minas Geraes وريودي جانيرو وساوباولو وعملوا في الزراعة أيضاً.

وتقدر الهجرة الإيطالية فيما وراء البحار بصفة عامة بنحو ١٠ مليون مهاجر اتجه منهم تسعة ملايين إلى الأمريكتين، وتتميز هذه الهجرة بأن الكثيرين يفدون للمهجر لفترات قصيرة يدخرون فيها بعض المال ثم ما يلبثوا أن يعودوا إلى إيطاليا، ولذا فإن عدد المهاجرين الإيطاليين يتعرض للتجدد المستمر في أفراده ومن ثم فإنها تعد هجرة اقتصادية بحتة Target Migration للبحث عن

العمل وليس لاستيطان مناطق جديدة أو تكوين مستوطنات إيطالية ـ وذلك بعكس الهجرتين البريطانية والألمانية.

الهجرة نحو أوربا:

لم يقتصر دور أوربا في الهجرات السكانية على إرسال المهاجرين فقط بل أنها استقبلت أعداداً من المهاجرين إليها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما قدر عددهم بنحو ٢,٥ مليون مهاجر معظمهم مهاجرون عائدون سبق أن غادروا أوربا في وقت سابق ثم عادوا إلى وطنهم الأصلي، وأبرز الأمثلة على ذلك العائدون الإيطاليون الذين تشيع هذه الظاهرة بينهم.

وتعد فرنسا من أكثر دول أوربا استيعاباً للمهاجرين الوافدين، وقد بدأت الهجرة نحوها تأخذ أهمية واضحة منذ منتصف القرن التاسع عشر فقد تزايد عدد الأجانب بها من ٣٧٩٠٠٠ نسمة في تعداد سنة ١٨٥١ إلى ١١٣٠٠٠٠ نسمة في تعداد ١٨٩١، كما بلغ صافي الهجرة الوافدة أكثر قليلاً من ٣٠٠٠٠ نسمة سنوياً في الفترة من ١٨٨١ ـ ١٩١١، وفي خلال هذه الفترة التي تميزت بالركود الديموغرافي كانت الهجرة الوافدة تمثل قرابة نصف مجموع الزيادة الكلية للشعب الفرنسي.

وفيما بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت الهجرة الوافدة إلى فرنسا ضخمة في حجمها حيث تعدى صافي الهجرة ٢٠٠،٠٠٠ نسمة سنوياً في الفترة من ١٩٢١ ـ ١٩٢٦، ويعد ذلك في الواقع أعلى رقم شهدته فرنسا سنوياً في حركة الهجرة الوافدة حتى في خلال فترة الهجرة القوية التي تدفقت عليها في خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠).

ولكن الهجرة الصافية هبط معدلها في الفترة من ١٩٢٦ ـ ١٩٣١ وإن كان حجمها قد بقي أعلى من ١٠٠٠٠٠ مهاجر سنوياً ولكن ما لبثت حركة الهجرة أن شهدت هبوطاً حاداً في الفترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية

وزاد عدد المغادرين على عدد الوافدين وأصبحت الهجرة الصافية بالسالب ووصلت إلى ٢٦٠٠٠ سنوياً.

وبعد الحرب العالمية الثانية تزايدت الهجرة إلى فرنسا بثبات وبلغت أقصاها في الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ واستمرت مرتفعة بعد ذلك وهي تمثل منذ قرابة عشرين عاماً حوالي ٤٠٪ من جملة الزيادة السكانية، وقد بلغ صافي الهجرة فيما بين تعدادي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨ قرابة ٨٠٠٠٠٠ مهاجر (بلغ عدد الوافدين في هذه الفترة ٢،٥ مليون وافد والمغادرون ١،٧ مليون) ويشمل هذا الرقم العمال الدائمين وأسرهم والعمال المؤقتين الذين يفدون لفترات محددة ويعملون في الزراعة والتعدين والبناء وغير ذلك.

وتستقبل فرنسا المهاجرين من منطقتين رئيسيتين الأولى: من دول جنوب أوربا، والثانية من دول المغرب العربي خاصة الجزائر، وقد كان العمال الإيطاليون يمثلون حتى سنة ١٩٥٨ أكثر من نصف عدد المهاجرين إلى فرنسا، ولكن هبط عددهم بحدة منذ سنة ١٩٥٩ وبدأت الهجرة الأسبانية ثم البرتغالية في التفوق عليها، ويتمشى ذلك في الواقع مع التطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد الأصلية للمهاجرين وما يتطلبه ذلك من توفير الأيدي العاملة وقد بدأت الهجرة البرتغالية تمثل أكبر نسبة من عدد المهاجرين إلى فرنسا منذ سنة ١٩٧٠ وأصبحت تمثل ٣١٪ من هذا العدد وتمثل ست جنسيات أخرى ٥٩٪ من الوافدين وهي الجنسيات الإسبانية والإيطالية والمغربية والتونسية والتركية واليوغسلافية[1].

وفي سنة ١٩٩٠ قدر عدد الأجانب المقيمين في أقطار غرب أوربا بنحو ١٦,٦ مليون نسمة يتركز حوالي ثلثهم في ألمانيا وخمسهم في فرنسا وعشرهم في بريطانيا، وكذلك في سويسرا، أي أن هذه الدول الأربع تستأثر بنحو ٧١٪ من المهاجرين إلى أوربا، وتتوزع النسبة الباقية على باقي دول القارة كما يبين الجدول رقم (٢٢).

(١) Ibid, p. 376.

جدول رقم (٢٢)
عدد المقيمين الأجانب في أقطار غرب أوربا ١٩٩٠
(٪ من سكان الدولة)

القطر	العدد	٪ من سكان الدولة
ألمانيا	٥,٢٤٢,٠٠٠	٨,٢
فرنسا	٣,٦٠٨,٠٠٠	٦,٤
بريطانيا	١,٨٧٥,٠٠٠	٣,٣
سويسره	١,١٠٠,٠٠٠	١٦,٣
بلجيكا	٩٠٥,٠٠٠	٩,١
إيطاليا	٧٨١,٠٠٠	١,٤
هولنده	٦٩٢,٠٠٠	٤,٦
النمسا	٥١٢,٠٠٠	٦,٦
أسبانيا	٤١٥,٠٠٠	١,١
السويد	٤٨٤,٠٠٠	٥,٦
الدانمرك	١٦١,٠٠٠	٣,١
النرويج	١٤٣,٠٠٠	٣,٤
لكسمبرج	١٠٩,٠٠٠	٢٨,٠
البرتغال	١٠٨,٠٠٠	١,٠
إيرلنده	٩٠,٠٠٠	٢,٥
اليونان	٧٠,٠٠٠	٠,٩
فنلنده	٣٥,٠٠٠	٠,٩
الجملة	١٦,٦٠٠,٠٠٠	٤,٥

المصدر:

Fassman H. and Munz R., «International Migration in Western Europe», Population and Develepment Review, Vol. 18, No 3, September 1992, p.460.

ومن الواضح أن معظم المهاجرين الذين وفدوا إلى أوربا حتى سنة ١٩٩٠ قد جاءوا من معظم أقطار العالم بدون استثناء. جذبتهم فرص العمل وظروف الحياة والحرية السياسية في دول غرب أوربا، ويبين الجدول رقم (٢٣) أن

جدول رقم (٢٣)

عدد المقيمين الأجانب في غرب أوربا حسب أقطارهم الأصلية ١٩٩٠:

القطر الأصلي	عدد المقيمين	٪
تركيا	٢,٢٥٥,٠٠٠	١٨,٩
إيطاليا	١،٤٥٢,٠٠٠	١٢,١
المغرب	٩٥١,٠٠٠	٨,٠
يوغسلافيا	٩٠٥,٠٠٠	٧,٦
البرتغال	٨٤١,٠٠٠	٧,٠
الجزائر	٦٣٧,٠٠٠	٥,٣
أسبانيا	٥٣٩,٠٠٠	٤,١
شرق أوربا	٤٢١,٠٠٠	٣,٥
اليونان	٣٥٥,٠٠٠	٣,٠
تونس	٢٤٢,٠٠٠	٢,٠
النمسا	٢١٣,٠٠٠	١,٨
دول أخرى	٣,٢٢١,٠٠٠	٢٦,٧
الجملة	١٢,٠٣٢,٠٠٠	١٠,٠

المصدر:

Fassman H. and Munz R., «International Migration in Western Europe», Population and Develepment Review, Vol. 18, No 3, p.463.

ويلاحظ أن هذه الأرقام تمثل عدد المهاجرين من ست دول فقط من دول غرب أوربا وهي بلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولنده والسويد وسويسره.

المهاجرين نحو أكثر الدول المستقبلة للهجرة في أوربا هم من الأتراك والإيطاليين والمغاربة واليوغسلافيين والبرتغاليين والجزائريين، وقد شكلوا أكثر من نصف عدد المهاجرين أي أن معظم المهاجرين إلى غرب أوربا يفدون من جنوب القارة ومن دول حوض البحر المتوسط، وتزداد نسبة هؤلاء المهاجرين على سكان الدول المستقبلة لهم بشكل كبير.

الفصل الثالث

الهجرة الداخلية

تعد الهجرة الداخلية من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الأقليم أو القطر، ومن الصعب قياسها على المستوى القومي إلا إذا تضمنت التعدادات بيانات عن المهاجرين ومواطنهم الأصلية وتواريخ قدومهم إلى أماكن العد، وتختلف عوامل الجذب والطرد للمهاجرين من بيئة لأخرى بطريقة تجعل تيارات الهجرة تأخذ اتجاهات مختلفة على رقعة الدولة وينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة جذباً وطرداً وكذلك فإن العوامل الديموغرافية التي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الضغط البشري على الموارد الاقتصادية تؤثر هي الأخرى في طرد كثير من السكان من تلك البيئات التي تتميز بهذه المعدلات العالية، وعموماً فإنه في دراسة دوافع الهجرة يكون الفصل بين عامل وآخر صعباً وذلك للترابط الكبير بينها وبين تفاوت الأهمية النسبية لعامل عن الآخر ومن بيئة لأخرى.

وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر Rural-Urban Migration أهم مظاهر الهجرة الداخلية وخاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية حديثاً أثر في تقدمها الاقتصادي وارتفاع دخول أفرادها في القطاعات المرتبطة بالصناعة، ودفع بأعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالباً ما تكون مراكز رئيسية للصناعة.

وتكون الهجرة عاملاً هاماً من عوامل المراكز الحضرية وتختلف درجة أسبابها في هذا النمو باختلاف العوامل الكامنة في تلك المراكز وقدرتها على جذب مهاجرين إليها ويقابل ذلك بطبيعة الحال وجود عوامل طرد في البيئات الأصلية للمهاجرين تحفزهم على الهجرة وتتفق معظم دول العالم النامي في تلك الظاهرة والتي تجلت في تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بتلك المدن ارتفاعاً يفوق متوسط معدل النمو في القطر كله، ولعل في مصر مثل واضح على ذلك حيث يبدو التفاوت الشديد في معدل الزيادة السكانية السنوية في المحافظات الحضرية والمحافظات الريفية فالأولى يصل معدل النمو السنوي بها إلى أكثر من ٣٪ أما الثانية فهي أقل من ذلك حيث يتراوح هذا المعدل بها بين ١،٥٪ و٢،٥٪ سنوياً.

وكما سبق ـ فليست هذه الظاهرة في نمو المدن وقفاً على مصر وحدها بل أنها عالمية وخاصة في الدول النامية، فالملاحظ أن المناطق الريفية يزداد فيها ضغط السكان على الأرض الزراعية مما يدفع بالكثير من سكانها إلى التفكير في الهجرة وخاصة إذا كان هذا الضغط السكاني مرتبطاً بانخفاض المستوى المعيشي ـ وبديهي أن عوامل الطرد في أماكن المغادرة يقابلها عوامل جذب في أماكن الوفود، وأبرز عوامل الجذب الحضري وجود فرص العمل وتوفر الخدمات المتعددة وتسهم وسائل المواصلات وخاصة السكك الحديدية في إيجاد تيارات هجرة على امتدادها.

مقياس الهجرة الداخلية:

تعتمد دراسة الهجرة الداخلية على بيانات التعداد السكاني أو الاستقصاءات والمسح بالعينة وذلك لاستخراج بعض المقاييس التي تعرف غالباً بنسب أو بمعدلات الهجرة Rates of Migration وتعد هذه المقاييس أساساً للحكم على حجم الهجرة في المنطقة المهاجر منها (مكان الأصل Place of

Origin) أو المنطقة المهاجر إليها (مكان الوصول Place of Destination). ومن الواضح أن المقام المستخدم في كل المقاييس هو إجمالي عدد السكان في كل من المنطقتين كما تبين الصيغ التالية لحساب هذه المقاييس:

١ ـ معدل الهجرة الوافدة = $\frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$

٢ ـ معدل الهجرة المغادرة = $\frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$

٣ ـ معدل الهجرة الصافية =

$$\frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة ـ عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

وبمعنى آخر، فإن معدل الهجرة الصافية يمثل الفرق بين المعدلين الأول والثاني ويوضح مدى ما كسبته المنطقة من المهاجرين إذا كان الفرق موجباً ومدى ما خسرته منهم إذا كان سالباً، وبديهي أنه على رقعة الدولة الواحدة فإن معدل الهجرة الداخلية الوافدة يساوي معدل الهجرة الداخلية المغادرة وبالتالي فإن معدل الهجرة الصافية يساوي صفراً، ولكن أهمية هذا المعدل الأخير تبدو في توضيح الفروق الإقليمية بين مناطق الجذب ومناطق الطرد داخل الدولة حيث تبدو مناطق الجذب ذات هجرة صافية موجبة بينما تبدو مناطق الطرد ذات هجرة صافية سالبة وقد توجد مناطق تتعادل فيها الهجرة الوافدة مع الهجرة المغادرة وبالتالي فإنها مناطق استقرار سكاني.

٤ ـ معدل الهجرة الكلية =

$$\frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة + عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

وبالإضافة إلى هذه المعدلات العامة فهناك معدلات نوعية ترتبط بأعمار المهاجرين ونوعهم ولذا تعرف بالمعدلات العمرية النوعية ويتم حسابها على أساس قسمة عدد المهاجرين في فئة عمرية معينة على جملة عدد السكان في هذه الفئة ويكون ذلك بالنسبة للذكور والإناث كل على حدة.

طرق تقدير حجم الهجرة الداخلية:

هناك ثلاث طرق يمكن بواسطتها تقدير حجم الهجرة الداخلية واتجاهاتها وتعتمد هذه الطرق على مصدرين رئيسين هما التعداد والإحصاءات الحيوية، وتعد بيانات التعداد من أهم هذه المصادر في الواقع وذلك لأنه يمكن الحصول مباشرة على حجم الهجرة الداخلية وتوزيعها عن طريق توزيع السكان حسب محال الميلاد أو حسب مكان الإقامة المعتادة أو مدة الإقامة في مكان العد كما يمكن الحصول على بعض خصائص المهاجرين بطريقة غير مباشرة باستخدام بيانات التعداد وإجراء بعض العمليات الإحصائية عليها.

والطرق الثلاث لتقدير حجم الهجرة الداخلية هي الطرق الآتية:

١ ـ طريقة محل الميلاد:

تعتمد دراسة تيارات الهجرة على مصدر إحصائي واحد هو تعداد السكان وتستخدم جداول محال الميلاد مقارنة بمكان الإقامة وقت التعداد، فالذين عدوا في المنطقة الإدارية (أ) مثلاً (قد تكون مقاطعة أو محافظة أو قسم إداري) وليسوا من مواليدها فإنهم يعتبرون مهاجرين من الجهات التي ولدوا فيها إلى هذه المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن الذين عدوا في مناطق أخرى وكان من مواليد المنطقة (أ) هذه فإنهم يعتبرون أيضاً مهاجرين منها إلى المناطق الأخرى التي عدوا فيها.

وباستخدام هذه الطريقة في عدة تعدادات متعاقبة فإنه يمكن معرفة تطور حركة الهجرة الداخلية في البلاد، ولعل في مصر مثال على ذلك كما يبدو من الجدول رقم (٢٥) حيث ينتقل بين ظهرانيها قرابة ٨٪ من جملة السكان هاجروا

من محافظاتهم الأصلية وأقاموا في محافظات أخرى.

جدول رقم (٢٥)
تطور عدد المهاجرين ونسبتهم في مصر
١٩٢٧ ـ ١٩٨٦[١]

السنة	عدد السكان بالمليون	عدد المهاجرين بالمليون	٪
١٩٢٧	١٤,٢	١,٠	٧
١٩٣٧	١٥,٩	١,١	٧
١٩٤٧	١٩,٠	١,٧	٩
١٩٦٠	٢٦,١	٣,٠	١١,٥
١٩٦٦	٣٠,١	٢,٧	٩
١٩٧٦	٣٦,٦	٣,٦	١٠
١٩٨٦	٤٨,٠	٣,٦	٨

المصدر:

أ ـ Abou Aiana, F. «Internal Migration in Egypt 1927-1966». Bull, de Socs de Gegr, d'Egypte, 1973.

ب ـ حسن أنور خليل ـ قياس الهجرة الداخلية في ج.م.ع. ٧٦ ـ ١٩٨٦، رسالة ماجستير غير منشورة ـ الجامعة الأردنية ـ يونيه ١٩٩١، ص ٥٦.

ويمكن الاستدلال بهذه الطريقة على حركة تبادل المهاجرين بين المناطق الإدارية في الدولة وتحديد تيارات الهجرة وكثافتها واتجاهها، كذلك يمكن معرفة أصول المهاجرين ونسبتهم إلى جملة سكان المهجر، فعلى سبيل المثال أظهرت بيانات تعداد السكان سنة ١٩٩٦ في مصر أن نسبة كبيرة من سكان

القاهرة وسكان الإسكندرية قد ولدوا خارج هاتين المدينتن وأن المهاجرين طبعوا أحياء معينة بطابع مواطنهم الأصلية.

على أنه ينبغي الإشارة إلى أن طريقة محال الميلاد في دراسة الهجرة الداخلية لا تخلو من عيوب، ذلك لأنه ليس من المتوقع أن يحظى سؤال بسيط عن محل الميلاد بإجابات دقيقة من كل السكان، فمن المحتمل حدوث خطأ في ذكر هذا المكان خاصة بين المهاجرين الذين قضوا فترة طويلة في المهجر أي بين المسنين من المهاجرين، ولما كان جامعوا بيانات التعداد يسألون رب الأسرة مباشرة عن بقية أفراد الأسرة فقد لا يعير أماكن ولادة هؤلاء الأفراد اهتماماً كبيراً.

كذلك فقد تؤدي التغيرات المستمرة في الحدود الإدارية إلى عدم الدقة في بيانات محال الميلاد، فالسكان لا يهتمون كثيراً بالتغيرات الإدارية التي تحدث في موطنهم الأصلي بعد هجرتهم منه ويدلون ببيانات محل الميلاد حسب حدوده السابقة عندما كانوا مقيمين به وربما أصبح هذا المحل ضمن إقليم إداري آخر في الوقت الحاضر.

وتعد طريقة إجراء التعداد ذاتها على جانب كبير من الأهمية في تحديد قيمة بيانات محل الميلاد في الهجرة فقد تختلف التعدادات المتعاقبة في طريقة إجرائها مثل طريقة العد الفعلي De Facto أو حسب مكان الإقامة المعتاد De Jure ومن ثم يصعب مقارنة تطور حركة الهجرة، ولما كانت طريقة العد الفعلي تقوم على أساس عد السكان حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد فإنها قد تسجل البعض على أنهم مهاجرون ظاهرياً بالرغم من أنهم ليسوا كذلك.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بيانات مكان المولد لا تبين سوى الفرق بين مكان المولد ومكان الإقامة وبالتالي لا تبين عدد الأشخاص الذين هاجروا في فترة زمنية معينة ولما كانت هذه البيانات لا توضح إلا الحركة المباشرة بين مكان المولد ومكان الإقامة فإنها لا تبين التحركات المتعددة لنفس الأفراد (سواء كان

المهاجرون قد تحركوا أكثر من مرة قبل مجيئهم إلى مكان العد ـ أو هاجروا إلى أماكن أخرى ثم عادوا إلى مواطنهم الأصلية).

٢ ـ طريقة معادلة الموازنة:

يعتمد تحديد دور الهجرة في نمو السكان على طريقة تعرف بمعادلة الموازنة، وهي تعتمد على الإحصاءات الحيوية من ناحية وبيانات التعداد العام للسكان من ناحية أخرى حيث يكون من السهل تقدير الزيادة الطبيعية بين التعدادين ومقارنتها بالزيادة الكلية في الفترة التعدادية، ويمثل الفرق بينهما الهجرة الصافية سواء كانت موجبة أو سالبة ـ أي سواء كانت هجرة وافدة أو مغادرة في المكان الواحد، ومن الواضح أنه لا يمكن استنتاج مكان القدوم أو الوصول لأي فئة من المهاجرين حسب هذه الطريقة كما أنها تتطلب توفر تعدادين لا يفصلهما عدد كبير من السنوات وأن تكون البيانات قابلة للمقارنة من حيث المجال والدقة والأقسام الجغرافية، وبديهي أن أخطاء الإحصاءات الحيوية تنتقل مباشرة إلى تقديرات الهجرة.

ويمكن وضع معادلة الموازنة على الصورة التالية:

الهجرة الصافية = (ك$_{٢}$ ـ ك$_{١}$) ـ (ليد$_{(١ - ٢)}$ ـ في$_{(١ - ٢)}$)

حيث:

ك$_{١}$ = عدد السكان في التعداد الأول.

ك$_{٢}$ = عدد السكان في التعداد الثاني.

والفرق بينهما يمثل الزيادة الكلية في السكان بين التعدادين.

ليد$_{(١ - ٢)}$ = عدد المواليد في الفترة التعدادية؛ أي بين التعداد الأول والثاني.

في$_{(١ - ٢)}$ = عدد الوفيات في الفترة التعدادية؛ أي بين التعداد الأول والثاني.

والفرق بينهما يمثل الزيادة الطبيعية في الفترة التعدادية.

٣ ـ طريقة نسبة البقاء Surival Ratio Method:

بالإضافة إلى الطريقتين السابقتين هناك طريقة ثالثة لدراسة خصائص المهاجرين مثل العمر والنوع وتعتمد على ما يعرف بنسب البقاء (Surival ratio) أي احتمال البقاء لفوج من السكان في فئة عمرية في تعداد معين (ت) إلى التعداد التالي (ت + ن)، والبيانات المطلوبة حينئذ هي عدد الأشخاص حسب العمر والنوع في تعدادين متتالين ثم مجموعة من نسب البقاء التعدادية في كل فئة عمرية والتي يمكن تطبيقها على السكان في التعداد الأول حتى يمكن اشتقاق تقدير لعدد السكان المتوقع أن يظل على قيد الحياة في التعداد التالي والفرق بين هذا العدد التقديري المتوقع وعدد السكان الذي أورده التعداد التالي يكون هو الهجرة الصافية المقدرة وتتميز هذه الطريقة مثل طريقة الإحصاءات الحيوية السابقة بإعطائها نتائج جيدة عن الهجرة الداخلية وذلك باستخدام الصيغة التالية:

الهجرة الصافية في الفئة العمرية (ع) = $\text{ك}_{(\text{ع} + \text{ن})}$ ـ (نسبة البقاء × $\text{ك}_{\text{ع}}$)

حيث أن:

$\text{ك}_{(\text{ع})}$ = الفئة العمرية في التعداد الأول والتي عمرها ع من السنوات.

$\text{ك}_{(\text{ع} + \text{ن})}$ = الفئة العمرية في التعداد الثاني والتي عمرها ع + ن من السنوات.

ن = عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين.

نسبة البقاء = نسبة البقاء التعدادية القومية، أو نسبة البقاء المشتقة من جدول الحياة[١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن تطبيق هذه الطريقة، انظر: فتحي محمد أبو عيانة ـ سكان الإسكندرية: دراسة جغرافية وديموغرافية ـ رسالة دكتوراه منشورة ـ الإسكندرية ١٩٧٠، ص ٣٨٤.

تيارات الهجرة الداخلية:

ليست هناك دولة في العالم إلا وشهدت حركة سكانية داخلية على رقعتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وتتميز بعض الشعوب بحركتها القوية وعدم الاستقرار الدائم مثل الشعوب السلافية التي شهدت أوربا وآسيا حركة دائمة لها ويبدو تأثير هؤلاء الشعوب واضحاً في أوراسيا خاصة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

وتعد الولايات المتحدة من أكبر دول العالم في حركة السكان الداخلية ويقدر أن خمس سكانها على الأقل ينتقلون بين ظهرانيها كل عام، وقد ظل هذا النمط في الهجرة الداخلية بها ثابتاً على امتداد قرن من الزمان[١]. ومنذ الحرب العالمية الثانية فإن عدداً يتراوح بين ٣٣,٣٠ مليون نسمة قد غيروا من أماكن إقامتهم كل عام، ومن هؤلاء ٥ ملايين عبروا حدود الولايات المتحدة[٢].

وترجع زيادة حركة الهجرة الداخلية في الولايات المتحدة إلى ضخامة الدولة واتساعها وتباين أقاليمها الطبيعية والاقتصادية التي تفصلها حدود سياسية تعوق الهجرة، وكذلك الحال بالنسبة لكندا وإن كانت نسبة الهجرة الداخلية بها تقل عن نصف مثيلتها في الولايات المتحدة وتصل هذه النسبة في ألمانيا إلى ٦,٢٪ وتنشط الهجرة الداخلية بها في المسافات القصيرة وفي مصر بلغت هذه النسبة ٨٪ في تعداد ١٩٨٦.

تيارات الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية:

اتجهت تيارات الهجرة الداخلية في معظم دول العالم إلى المناطق الزراعية لتعميرها واستغلالها، وارتبطت هذه التيارات بمراحل تعمير الأرض البكر في العالم الجديد وفي بعض مناطق العالم القديم، فكانت حركة انتقال السكان في أمريكا الشمالية تتجه باستمرار نحو الغرب عبر ذلك النطاق الشاسع

---

(١) Beaujeu-Garnier, op.cit, p.187.

(٢) George M.V., Internal Migration in Canada, Ottawa, 1970, p.90.

في الغرب الأوسط (Middle West)، وقد أضيف للولايات الثلاث عشر الأصلية التي كانت نواة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية سبع ولايات أخرى شرق نهر المسيسبي في الفترة من ١٧٨٣ ـ ١٨٢٠ بالإضافة إلى لويزيانا كما أضيفت الولايات الأخرى المجاورة للبحيرات العظمى وولايات السهول الوسطى فيما بين عامي ١٨٢٠ ـ ١٨٦٠، وما أن وافى عام ١٨٥٠ حتى كان ٤٥٪ من جملة سكان الولايات المتحدة يعيشون إلى الغرب من جبال الأبلاش، وقد أدى إنشاء السكك الحديدية والتسهيلات المختلفة لمنح الأراضي إلى خلق ولايات جديدة واتجاه السكان نحو تعمير ساحل المحيط الهادي، ففي سنة ١٩١٠ تضاعف عدد سكان جبال الروكي وولايات ساحل المحيط الهادي عما كان عليه سنة ١٨٦٠، وبجانب هذا الاتجاه الاستيطاني لتيارات الهجرة نحو غرب الولايات المتحدة فقد صحبها تغير كبير في طرق الزراعة والمحاصل المزروعة وذلك لتتلاءم مع ظروف الجفاف السائدة في الغرب ولذا سادت الزراعة الجافة والرعي التجاري الواسع وانتقلت المراكز التجارية الرئيسية (خاصة مراكز تجارة القمح وطحن الدقيق) نحو الغرب مواكبة حركة السكان الجغرافية ومناطق زراعة الحبوب ـ.

وفي أمريكا اللاتينية ـ فإن أبرز المناطق الزراعية التي جذبت تيارات هجرة نحوها هي ولاية ساوباولو ـ حيث ارتبطت مشروعات التوسع الزراعي بزراعة محصول البن، وقد اتجه التوسع نحو الغرب بادئاً من كامبيناس Campinas حوالي سنة ١٨٥٠ وامتدت مزارع البن اليوم خارج حدود ساوباولو ووصلت إلى شمال بارانا وجنوب ميناس جيراس وقد اشترك في هذا التوسع ـ مهاجرون من شمال شرق البرازيل وبعض المهاجرين الجدد.

وتبدو تيارات الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية في آسيا واضحة في عدة دول من دول هذه القارة، وحتى في اليابان المعروفة بضغط سكانها على أرضها فإن هناك مناطق داخلية بها جذبت إليها المهاجرين من المناطق المزدحمة بهذه الجزر، وقد ارتبط ذلك باستصلاح أراضي هذه المناطق وزراعتها، وقد أثر ذلك على انتقال مركز الجاذبية السكاني من شرق كيوتو

Kyoto في سنة ١٨٩٨ إلى نقطة تقع إلى الشمال من إقليم Gifu في سنة ١٩٤٧ وكان الهدف الأساسي لإعادة توزيع السكان في الجزر اليابانية هو تعمير جزيرة هوكايدو والتي ظلت لعدة قرون موطناً قاصراً على شعب الأينو Ainus الذي ناصب المستوطنين اليابانيين العداء. ففي سنة ١٨٠٠ كانت هوكايدو لا تحوى سوى ٢٠،٠٠٠ من أفراد الأينو و٣٠،٠٠٠ ياباني فقط، وظل هذا الرقم متواضعاً ولم يزد على ٦٠,٠٠٠ نسمة في نهاية القرن التاسع عشر، وتركز هؤلاء اليابانيين في جنوب غرب الجزيرة بالقرب من بقية الجزر اليابانية.

وقد بدأت اليابان في الاتجاه نحو تعمير واستيطان هوكايدو منذ سنة ١٨٧٥ ، فأنشأت طرقاً للسكك الحديدية أسهمت في التنمية الاقتصادية بالجزيرة حتى أصبح عدد سكانها مليون نسمة في سنة ١٩٠١ ، وتزايد سكانها بعد ذلك حتى وصل إلى أكثر من ٥ مليون نسمة في الوقت الحاضر وتعد الزراعة الحرفة الرئيسية لسكانها خاصة زراعة الأرز التقليدية.

أما في قارة آسيا فقد شهد وسطها حركة هجرة داخلية ضخمة في روسيا الآسيوية وفي الصين، وقد تميزت روسيا بتيارات هجرة ضخمة متجهة من الغرب نحو الشرق لاستغلال الأراضي الشاسعة في آسيا وأدى ذلك إلى زيادة الرقعة الزراعية الشاسعة من ٢٩١ مليون فدان في سنة ١٩١٣ إلى ٣٧٠ مليون في سنة ١٩٤٠ ، وتربو على ٥٠٠ مليون في الستينات. وقد كانت هناك حركة هجرة وتوسع زراعي نحو الشمال فيالنطاق الغابي الأوربي أيضاً، وقد خرجت الهجرات نحو آسيا الوسطى من نطاق التربة السوداء في روسيا الأوربية في اتجاه الأراضي شبه الجافة إلى الشرق من بحر قزوين وكان أكبر توسع زراعي في جمهورية كازاخستان حيث زادت الأرض الزراعية بنسبة ٤١٢٪ في الفترة من ١٩١٣ ـ ١٩٥٥ ، كما كان بها أكبر نسبة لزيادة السكان ووصلت إلى ٥١،٤٪ بين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٦٠ ، وكان هذا التوسع الزراعي قائماً على أساسين إحداهما سكاني والآخر تقني، وذلك بفضل الحركة والهجرة الضخمة نحو تلك الأراضي.

وقد شهدت الصين نمطاً مماثلاً من أنماط الهجرة الداخلية نحو الأراضي الزراعية الحديثة، فقد بدأت الهجرة الصينية نحو منشوريا في القرن الثامن عشر، وكان المحصول الذي جذب المهاجرين هو الأفيون وليس الذهب كما شهدت معظم مناطق العالم الأخرى، وكانت الهجرة بطيئة للغاية حتى لم يكن عدد المهاجرين الذين استوطنوا هذا الأقليم أكثر من ١١٥،٠٠٠ مهاجراً سنوياً حتى سنة ١٩٢٥ ولكن في سنة ١٩٢٨ ارتفع الرقع إلى نصف مليون مهاجر.

كذلك فقد اتجه الصينيون نحو الأقاليم الغربية في منغوليا الداخلية حيث اتجهت هجرتهم إلى مقاطعات سي كيانج Si-Kiang والتبت، والمهاجرون هنا من العمال والمتخصصين الذين يقومون بإعداد وتجهيز العناصر الضرورية للبناء الاقتصادي مثل مد الطرق والإنشاءات المختلفة، وزراعة الأراضي الصالحة، وتتولى الحكومة نفقات النقل إلى هذه المناطق النائية وتؤمن السكن للمهاجرين الجدد، ويتكون معظم المهاجرين من المزارعين والفقراء الذين يفدون من الأقاليم المزدحمة بالسكان مثل هوبي Hopei وشانتنج Shantung وينتقل معهم العديد من المهاجرين الشبان من كل مناطق الصين وهؤلاء يساعدون في عمليات إعداد الأرض والفلاحة.

وقد تدفق السكان المهاجرون بأعداد ضخمة نحو الأقاليم السابقة في العقود القليلة الماضية كما أنها لا تزال مستمرة في الوقت الحاضر، وتسهم كلها في توسيع النطاق المعمور في هذه الأقاليم، وقد حدثت هذه الهجرة بأعداد ضخمة نحو المناطق الخالية من السكان أو التي يسكنها عدد قليل منهم ويتناثر على رقعتها، ويشبه ذلك استمرار تدفق المهاجرين من مناطق الكوارث في شمال شرق البرازيل إلى النطاق الجنوبي المعتدل أو ـ المناطق الزراعية في الغرب وفي كل هذه الأقاليم فإن المهاجرين يكونون في الغالب من الفلاحين الذين يمارسون حرفتهم في الأراضي الجديدة بنفس الأفكار والأساليب والمحاصيل التي تعودوا عليها.

وتعد مصر من دول شمال أفريقيا التي هجرت عدداً من سكانها الزراعيين إلى المناطق المستصلحة حديثاً بها في شمال الدلتا وغربها واتجهت تيارات الهجرة إلى هذه المناطق من المحافظات المزدحمة بالسكان في جنوب الدلتا وإن كانت بأعداد قليلة، وفي أفريقيا المدارية وضعت الخطط لاستصلاح السهول الساحلية في ساحل غينيا لزراعة الأرز لجذب أعداد من السكان الزائدين لزراعتها وهناك العديد من الأمثلة على ذلك في العالم سواء في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية.

تيارات الهجرة الداخلية نحو المدن:

تعد المدن من أقوى مراكز الجذب لتيارات الهجرة الداخلية في العصر الحديث، وقد بدأت تمارس هذا الدور منذ قرن مضى، مواكبة لنمو وسائل النقل الحديثة التي حملت إليها أفواج المهاجرين من أماكن بعيدة وأسهمت بذلك في تضخم الكثير من المدن وتعدد وظائفها وظهورها كمراكز هامة في بيئاتها.

ويبدو أنه ليست هناك حدود للنمو الحضري حيث تتفاوت نسبة سكان المدن من دولة لأخرى (شكل رقم ٢٤) فقد وصلت هذه النسبة إلى ٧٧٪ من جملة سكان المملكة المتحدة و٧٦٪ في ألمانيا و٧٥٪ في الولايات المتحدة وارتفعت هذه النسبة في فرنسا من ٤٦٪ سنة ١٩٢١ إلى ٧٣٪ سنة ١٩٧٥، وتنمو هذه النسبة لسكان الحضر بسرعة أكبر في الدول التي تتميز بالتطور الاقتصادي السريع كما في روسيا وجنوب أفريقيا (٢٥٪ سنة ١٩٢١، ٥٣٪ سنة ١٩٨٠) واليابان (٢٢٪ سنة ١٩٢٥ و٧٦٪ سنة ١٩٧٥). وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الزيادة في معدل النمو تعد قليلة في الدول التي بلغت شأناً كبيراً في التحضر حيث كانت النسبة في إنجلترا وويلز ٧٢٪ سنة ١٩٠١ وارتفعت بالكاد إلى ٧٧٪ سنة ١٩٧١ ثم إلى ٨٩٪ سنة ١٩٩٨.

وقد ارتبطت حركت الهجرة الداخلية في مراحلها المبكرة بالتحول الكبير

في وظائف المدن واتجاهها نحو الصناعة الحديثة التي بدأت مع الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، وقد اعتمدت في ذلك على استغلال حقول الفحم والتطور في استخدام الآلات التي حلت محل العمل اليدوي وقامت المدن الصناعية بدور هام في جذب الأيدي العاملة من الأقاليم الريفية المجاورة ومن ثم أدى ذلك إلى تجمع عدد كبير من السكان في المراكز العمرانية الحضرية وظهور مدن متخصصة تحوي كل منها رقعة عمرانية تشغلها مساكن العاملين وهي سمة تميز نمط العمران في المناطق الصناعية القديمة في أوربا.

وقد أدى ظهور المواصلات الحديثة إلى تقوية دور المدن في جذب المهاجرين من مناطق بعيدة وترتب على ذلك نمو المناطق الصناعية سواء من الهجرة الداخلية من المناطق الأخرى في القطر أو من الهجرة الدولية الوافدة من وراء السياسية، وتتمثل هذه المناطق الحضرية في الدول الصناعية في مراكز التعدين والصناعات القائمة بها وكذلك في المدن الصناعية المتخصصة كصناعة الغزل والنسج في لانكشير ويوركشير في إنجلترا وفي نيوانجلند في شمال شرق الولايات المتخدة، وتندر هذه الظاهرة في الدول النامية حيث تقوم المراكز التعدينية بدور هام في جذب المهاجرين من المناطق المجاورة في هضبة جوس حيث يعدن القصدير منذ سنة ١٩٠٥ ـ والذي جذب عدداً من السكان بلغت نحو نصف سكان الإقليم.

خصائص تيارات الهجرة:

هناك عدة خصائص تربط بتيارات الهجرة وديناميكيتها حددها «إيفريت لي Everett Lee» في مقاله المشهور عن نظرية الهجرة على النحو التالي[(١)]:

١ ـ **«أن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماماً»**، فمن الملاحظات الشائعة أن المهاجرين يسلكون طرقاً محددة بوضوح فيما بين أماكن الأصل والوصول معتمدين في ذلك على طرق النقل الممكنة، وغالباً ما يؤدي

(١) Evertt, S. Lee, «Theory of Migration» in, Population Geography A Reader, edited by Denko; G., Ro H. and Schnell. G., Mc Graw-Hill New York, 1970, pp. 188-298.

تغلب المهاجرين الأوائل على العوائق المتداخلة بين هذه الأماكن إلى تذليل صعاب الطريق أمام المهاجرين الجدد.

وعلى ذلك فإن عملية الاستيطان الناجمة عن الهجرة تميل للحدوث على هيئة وثبات Leapfrogging Operation، حيث تكون المراكز العسكرية أو التجارية بؤرات لتيارات الهجرة ويتم استكمال بقية المراكز على هذا الطريق في مراحل تالية، وقد كان ذلك مظهراً هاماً من مظاهر الهجرة والاستيطان في الغرب الأمريكي.

وفي كثير من الحالات تحدث حركات ضخمة على شكل تيارات نوعية إلى حد كبير بين منطقتي الأصل والوصول للمهاجرين، فعلى سبيل المثال هاجر الإيطاليون من صقلية وجنوب إيطاليا إلى عدة مدن في شمال الولايات المتحدة الأمريكية، بينما هاجرت أعداد كبيرة من الإيطاليين في لمبارديا وتساكنيا إلى أمريكا الجنوبية وخاصة بيونس أيرس، وهناك أمثلة كثيرة على تيارات هجرة نوعية مماثلة.

٢ - **«إنه ينشأ لكل تيار هجرة رئيسي تيار مقابل في الاتجاه العكسي»** وينشأ التيار المقابل لأسباب عديدة منها اختفاء أو ضعف عوامل الطرد في الموطن الأصلي أو تناقص عوامل الجذب في مكان الوصل مما يحفز عدداً من المهاجرين إلى العودة إلى مواطنهم الأصلية أو البحث عن مهجر ملائم آخر، ولا شك أن تيار الهجرة يخلق اتصالات بين منطقتي الأصل والوصول وتساعد بدورها على إمكان العودة إلى المنطقة الأصلية أو المساعدة على جذب عدد من سكان منطقة الوصول إليها لأسباب مختلفة ويصبح المهاجرون حينذاك أكثر اهتماماً بالفرص في مكان الأصل والتي لم تكن مستغلة من قبل، أو قد يستفيدون من اتصالهم بالمنطقة الجديدة لإقامة أعمال في المنطقة الأصلية وبالإضافة إلى ذلك فإن المهاجرين لا يبقون بأكملهم في مكان الوصول، وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من المهاجرين الإيطاليين الوافدين للولايات المتحدة يستمرون أطول فترة ممكنة يستطيعون خلالها تكوين ثروة تعينهم على العيش

بعد ذلك في إيطاليا ـ موطنهم الأصلي ـ بعد عودتهم إليها.

٣ ـ «أن كفاءة تيار الهجرة (نسبة التيار إلى التيار المقابل ـ أو صافي إعادة توزيع السكان الذي يتأثر بالهجرات العكسية) والتيار المقابل تميل إلى الانخفاض إذا كان مكانا الآصل والوصول متشابهين».

وفي هذه الحالة فإن الأفراد الذين يتحركون في اتجاهات عكسية يتحركون بأعداد كبيرة لنفس الأسباب، والواقع أن الحركة تكون متساوية (أي أن الهجرة الصافية تميل إلى الصفر).

٤ ـ «أن كفاءة تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة كبيرة»[(١)] وذلك لأن المهاجرين الذين يتغلبون على مجموعة كبيرة من العوائق المتداخلة الوسيطة يفعلون ذلك تحت ظروف قهرية، ولما كانت العوائق في التيار والتيار المقابل واحدة ـ فإن المهاجرين العائدين سيواجهون بها ولذلك فإنها إذا كانت عوائق متعددة فستجعل كثيراً من المهاجرين يترددون في العودة، وعلى سبيل المثال فإن المهاجرين من بنسلفانيا إلى كاليفورنيا يمتنعون عن العودة بسبب التكاليف الباهظة لرحلة العودة.

٥ ـ «أن كفاءة تيار الهجرة تتمشى مع الظروف الاقتصادية فتكون عالية في أوقات الرخاء ومنخفضة في أوقات الشدة».

ذلك لأنه في أوقات الرواج الاقتصادي المفاجىء فإن المناطق العادية لوصول المهاجرين أي المراكز الكبرى للتجارة والصناعة ـ تتوسع بسرعة تجذب مهاجرين إليها بمعدل مرتفع ولا يكون هناك تيار عائد إلا بأعداد قليلة، أما في أوقات الكساد فإن حجم التيار العائد يتزايد إلى منطقة الأصل، ويبدو ذلك بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أو الأقاليم الزراعية والأقاليم الصناعية.

---

(١) ذكر (إيفريت لي) أن عوامل الطرد والجذب في منطقتي الأصل والوصول تتأثر بالعوائق المتداخلة بين المنطقتين وأبرزها المسافة وتكاليف الانتقال وسنشير إلى ذلك في الفصل التالي مباشرة.

الفصل الرابع

أسباب الهجرة ونتائجها

أولاً: أسباب الهجرة:

تختلف أسباب الهجرة السكانية اختلافاً واضحاً وإن كانت معظم الدوافع متشابهة في أغلب الأحيان سواء في الهجرات طويلة المسافة أو قصيرتها، وسواء كانت تياراتها تشمل عدة مئات أو عدة ملايين من المهاجرين والتي تنتهي في كل الحالات بتغيير الموطن الأصلي والاستقرار في أقليم المهجر، بل قد تنتهي في بعضها إلى تغيير نمط الحياة ذاته.

ولا شك أن العامل المشترك الأعظم في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق (Absolute Poverty) ـ وهو الذي يدفع كثيراً من المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة أملاً في تحسين مستوى العيش كهدف أساسي.

وتتعدد أسباب الطرد Push وأسباب الجذب Pull في مجال الهجرة، وقد حدد «بوج Bouge» ـ ٢٥ عاملاً مؤثراً في الهجرة منها ١٥ عاملاً مرتبطاً باختيار مكان الهجرة و١٠ عوامل اجتماعية اقتصادية[١]. ونذكر من هذه العوامل المختلفة فرص العمل المتاحة والمهارات الفردية والأجور المنخفضة في المكان الأصلي وكذلك يتأثر اختيار مكان الهجرة بتكاليف الانتقال ووجود أقارب أو

---

(١) Bogue, D.J. «Internal Migration» in Hauser P.M. and Duncan, O.K., eds. The Study of Population, Chicage: The University of Chicage Press 1959.

معارف في المهجر والبيئة الطبيعية والتركيب السكاني وإمكانيات العمل ومدى تمشيها مع مهنة المهاجر وكذا المساعدات الخاصة ونقص المهاجر الأخرى التي يمكن الاتجاه إليها، ومن بين العوامل الاقتصادية الأخرى الاستثمارات الرئيسية لرأس المال والتغير التكنولوجي والتنظيم الاقتصادي والمساعدات التي تقدمها المهاجر والإمكانيات المحلية والنظم المؤثرة فيها وأحوال المعيشة ومستوياتها ثم بعد ذلك كله سياسة الدولة في انتقال السكان وهجرتهم محلياً ودولياً.

ويضاف إلى العوامل السابقة عوامل أخرى من بينها العوامل السياسية والدينية والضغط السكاني ومعدلات النمو في الدولة وإمكانيات الحصول على أراضي زراعية في أماكن الوفود أو النزوح وإمكانيات النقل المتاحة والحروب والاختلافات الحضارية، ويضيف البعض عوامل أخرى منها ما هو مناخي أو حرفي وكذلك الحجم الكلي للدولة حيث تشجع الدول الكبرى حركة الهجرة داخل أقاليمها بينما تقل هذه الحركة في الدول الصغرى، وأيضاً قد يميز البيئة الطبيعية للدولة من ظاهرات قد تقف عقبة في سبيل الانتقال السكاني من إقليم لآخر كالمرتفعات الجبلية أو الصحاري وغيرها.

وقد سبق القول بأن الهجرة عنصر من العناصر المؤثرة في نمو سكان المدن، كما أنها تؤثر أيضاً في تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية من حيث التركيب النوعي والعمري للسكان وحالتهم الزواجية والتعليمية ومستوى العمال والتوزيع المهني وأعباء الإعالة ومستوى الخصوبة وغير ذلك.

وقد يكون للهجرة نتائج اجتماعية واقتصادية وإيجابية على المجتمع المرسل أو المستقبل أو كليهما معاً، ويتوقف ذلك على خصاص السكان في كل من المجتمعين وعلى خصائص المهاجرين، فقد ينتج عن الهجرة مثلاً حالة التوازن لقوة العمل في مجموعها لكل من المجتمعين وسد احتياجات المجتمع المستقبل من فسات مهنية معينة قد تكون زائدة عن حاجة المجتمع المرسل وهكذا.

ومن ناحية أخرى فقد تترتب على الهجرة نتائج سلبية ترتبط بانتقال سكان الريف إلى الحضر وما ينتج عن ذلك من زيادة الأعباء على البيئة المستقبلة من إنشاء المساكن الكافية والخدمات التعليمية والصحية ووسائل النقل وغير ذلك، وأهم هذه المشاكل على وجه التحديد إيجاد الفرص الكافية في سوق العمل للقادمين الجدد وخاصة إذا لم تكن لديهم الخبرة الكافية التي تتطلبها الأعمال في البيئة الجديدة.

وقد حاول «إيفريت لي Everett Lee» في مقاله الذي سبق الإشارة إليه عن نظرية الهجرة (Theory of Migration) أن يحدد العوامل التي تحفز الهجرة وتؤثر في تياراتها فقسمها إلى الفئات الأربع التالية:

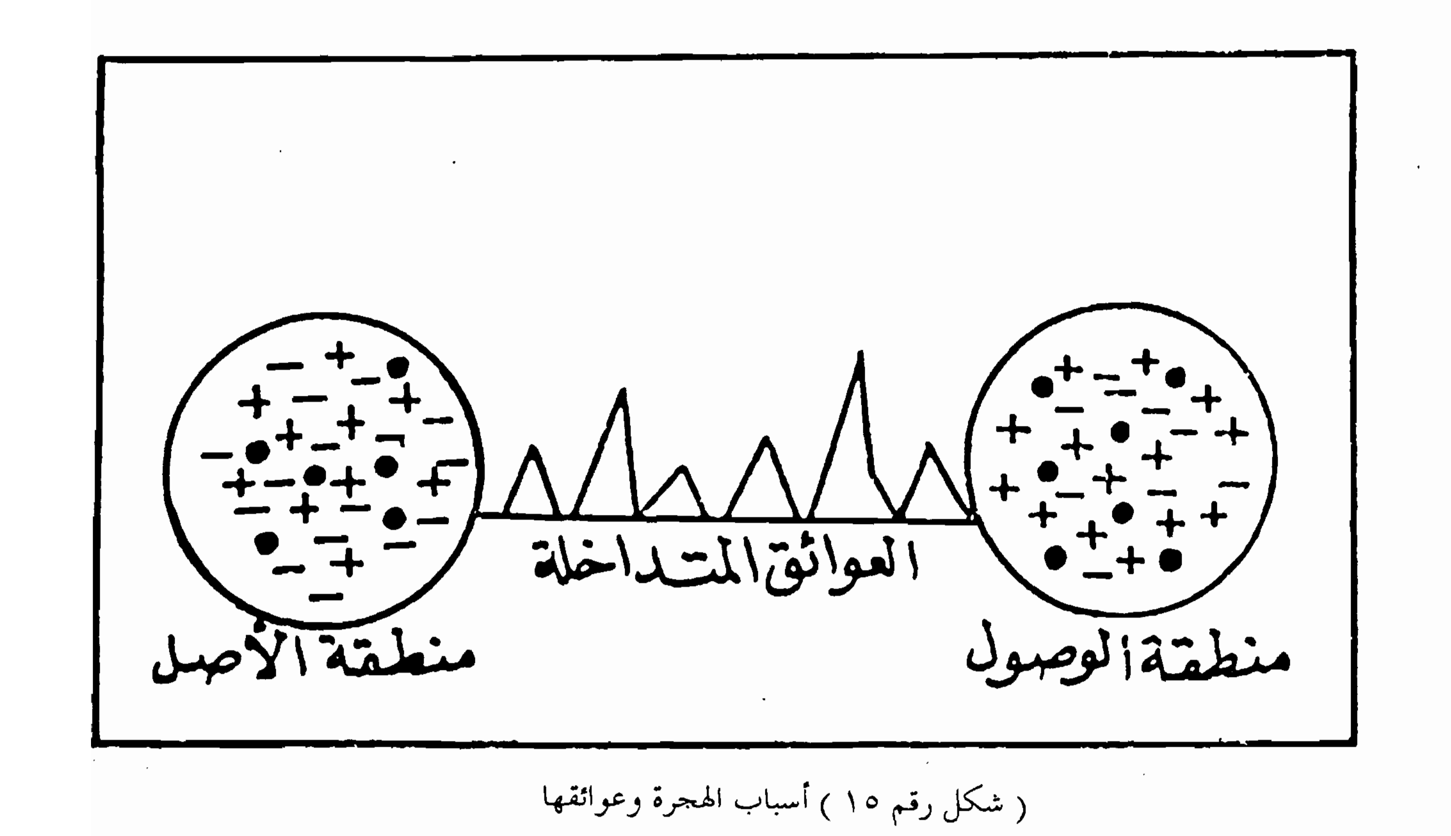
١ ـ عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل Aera of origin).

٢ ـ عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول Area of destination).

٣ ـ العوائق المتداخلة بين المنطقتين Inter vening obstacles.

٤ ـ العوامل الشخصية Personal Factors.

ويبين الشكل رقم (١٥) العناصر الثلاثة الأولى، ففي كل منطقة يوجد عدد كبير من العوامل التي تدعو السكان إلى التمسك بالبقاء فيها، كما أنها تجذب إليها سكاناً آخرين ويقابل ذلك عوامل أخرى تدفع عدد من السكان إلى الهجرة خارجها، وتبدو هذه العوامل في الرسم التوضيحي على هيئة علامات (+) الموجبة وعلامات (ـ) السالبة، وبالإضافة إلى ذلك فهناك عوامل أخرى تبينها العلامات (٠) والتي توضح أن هناك قطاعاً من السكان لا يتأثر بعوامل الجذب أو الطرد، وهم السكان الأصليون في هذه الحالة والعازفون عن الهجرة، وبعض هذه العوامل ذو تأثير جماعي على كل السكان مثل المناخ المعتدل الذي يعد عامل جذب إيجابي والمناخ السيء الذي يعد عامل طرد



(شكل رقم ١٥) أسباب الهجرة وعوائقها

سلبي بينما هناك عوامل أخرى تختلف فيتأثيرها مثل النظم الاقتصادية والاجتماعية والنقل وغير ذلك.

وبطبيعة الحال فإن عوامل الجذب (+) والطرد (ـ) في كل من منطقتي الأصل والوصول تتباين لكل مهاجر أو من ينوي الهجرة، وهناك اختلافات جوهرية وهامة بين العوامل المرتبطة بمنطقة الأصل وتلك المرتبطة بمناطق الوصول، فالسكان الذين يعيشون في منطقة ما يتمتعون بمعرفة مباشرة وطويلة بظروف منطقتهم ويستطيعون الحكم على مقوماتها الذاتية وليس ذلك القول صحيحاً بالنسبة للعوامل المرتبطة بمنطقة الوصول ذلك لأن معرفة المهاجرين لمقومات هذه المنطقة قلما تكون دقيقة، كما أن مزايا أو مساوىء العيش بها أمر نسبي إلى حد كبير.

وبالإضافة إلى ما سبق، توجد مجموعة من العوائق المتداخلة بين كل منطقتين من مناطق الأصل والوصول، وقد تكون هذه العوائق بسيطة حيناً أو يصعب التغلب عليها حيناً آخر، وتعد المسافة Distance أبرز هذه العوائق وأكثرها أثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الانتقال وغير ذلك، كما أن هناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة أو العزوف عنها.

وفي ضوء العوامل المؤثرة في أماكن الأصل والوصول للمهاجرين حاول «ايفريت لي» أن يقنن ظاهرة الهجرة، وصاغ هذه العلاقات بين عوامل الجذب والطرد فيما يمكن تسميته بقوانين الهجرة، وقد خلص بعدة حقائق أبرزها:

١ ـ **«إن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجات الاختلافات البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة»** فإذا كانت الهجرة كما سبق القول تنتج عن عوامل إيجابية وسلبية في منطقتي الأصل والوصول، فإن تزايد الاختلافات بين الأقاليم والمساحات التي تتألف منها ستؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة، ويبدو ذلك بوضوح في الأقطار التي عمرت حديثاً كما في الولايات المتحدة في القرن

التاسع عشر وسيبيريا في القرن العشرين، وفي ظل هذه الظروف تظهر الفرص الكامنة لجذب المهاجرين نحو بعض الأقاليم لتعميرها، وقد يظهر جذب قوي مفاجىء كاكتشاف الذهب في كاليفورنيا أو الفضة في كلورادو أو اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي.

ويساعد على حركة الهجرة توفر النقل وتأمين الاحتياجات والخدمات الأخرى اللازمة لخلق المراكز العمرانية ومن ثم يقوم الرواد والمستوطنون الأوائل الذين تحملهم أولى موجات الاستيطان بتأسيس مراكز وعقد عمرانية مركزية، ولا تعني نهاية الاستيطان بالضرورة تناقص التباين المساحي بل على العكس فإن التصنيع الذي يعقب الاستيطان عادة يعد خلاقاً لاختلافات بيئية أخرى تمارس دورها في توجيه حركة الهجرة إليها.

٢ ـ **«إن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم»**: ويعني ذلك ببساطة أنه كلما كان هناك تشابه كبير بين السكان سواء في الأصول العرقية أو المستوى التعليمي أو الدخل أو العادات أو الدين فإننا يمكن أن نتوقع معدلاً أقل للهجرة عما إذا كان هناك تنوع كبير، ذلك لأن هذا التنوع يساعد على وجود مجموعات من السكان تكمن لديها حوافز الهجرة مثل بعض الجماعات ذات المهنة الواحدة أو التركيب العرقي أو اللغوي أو الديني الواحد.

٣ ـ **«إن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة على تخطي العوائق المختلفة فيما بين منطقتي الأصل والوصول»**، وتلك حقيقة هامة في اتخاذ قرار الهجرة والتغلب على العوائق التي تحول دون ذلك، فليس من السهل مثلاً حفر نفق أسفل الحدود السياسية للهجرة ولا عبور الأطلسي إلى الأمريكتين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولذا فإن إزالة قيود الهجرة تؤدي إلى تشجيعها بدرجة كبيرة. كما حدث مثلاً بين دول السوق الأوربية المشتركة حيث انتقلت بينها أعداد ضخمة من العمال المهاجرين. وهناك أمثلة أخرى عبر التاريخ توضح أن إزالة العوائق بين مكاني الأصل والوصول قد أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من

المهاجرين، ومن ناحية أخرى فقد أدى فرض قيود بين المكانين إلى نقص حاد في حركة الهجرة.

٤ ـ **«إن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية إلى حد كبير»**: وتلك حقيقة بديهية يمكن استنتاجها من تتبع تطور حركة الهجرة العالمية ذلك أن الدورات الاقتصادية تؤثر في حجم الهجرة وفي اتجاه تياراتها، ففي أثناء فترات التوسع الاقتصادي تنشأ صناعات جديدة وتتزايد فرص العمل أمام المهاجرين ـ وإن كانت أجزاء الدولة تختلف في هذا الصدد حيث لا تتوزع فيها مشروعات التنمية بالتساوي ومن ثم فإنه في الوقت الذي تزداد فيه قدرة بعض المناطق على جذب المهاجرين ـ تبقى مناطق أخرى راكدة نسبياً ويزداد التناقض بين العوامل الإيجابية في منطقتي الأصل والوصول. وتصبح العوامل السلبية في منطقة الأصل أكثر سوءاً. وفي فترات الكساد الاقتصادي تفشل بعض المشروعات حديثة النشأة ويتوقف البعض الآخر عن التوسع وتصبح العوامل السلبية في مناطق الأصل أقل تأثيراً في دفع السكان للهجرة.

٥ ـ **«إنه إذا لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرة فإن حجمها ومعدلها يميلان للتزايد بمضي الزمن»**: وذلك لأن تزايد حجم الهجرة بمضي الزمن ينتج عن عدة أسباب أبرزها تزايد الفوارق البيئية وتقليل تأثير العوائق المتداخلة، وكما سبق القول فإن التصنيع والأخذ بأسباب الحضارة الغربية Westernization والخطط الموضوعية في كثير من الدول تزيد من التباينات الإقليمية، ومن الحقائق المعروفة في كل من الدول النامية والمتقدمة أن الفوارق بين البيئات المختلفة سواء في النواحي الاقتصادية أو العوامل المشجعة على الجذب الهجري تتزايد بوضوح بين الأقاليم ـ وعلى المستوى العالمي فإن الفوارق الاقتصادية بين الدولة النامية والدول المتقدمة تتزايد بمضي الزمن ـ حتى الآن ـ ولا تتناقص، كما أنه على مستوى الدولة الواحدة فإن الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية تتزايد هي الأخرى.

ويرتبط بهذه الحقيقة السابقة تزايد الفوارق بين السكان، ففي المجتمع

البدائي أو المجتمعات الزراعية التقليدية يعد التخصص محدوداً كما أن تنمية الموارد البشرية ليس مشجعاً، بينما التخصص في المجتمعات الصناعية والمتقدمة يتزايد بشكل يسمح بتأهيل الأفراد المهاجرين للعمل في المهجر بسهولة.

ويلعب التقدم التقني دوراً هاماً في تقليل العوائق المتداخلة البينية حيث تصبح المواصلات سهلة وتكلفة النقل أرخص بالنسبة لمتوسط الدخل مما يساعد على تزايد حجم الهجرة، كذلك فإن من العوامل التي تزيد من الهجرة ـ عامل الهجرة ذاتها ـ ذلك لأن الشخص الذي هاجر مرة وقطع أسباب اتصاله بموطنه الأصلي يكون من السهل عليه أن يهاجر مرة أخرى، أكثر من الشخص الذي لم يسبق له أن هاجر من قبل.

ومن البديهي أن حجم الهجرة ومعدلها يتأثران بمستوى التقدم في القطر أو المنطقة تأثراً جذرياً، ذلك لأن الهجرة تعني الحياة والتقدم بينما الاستقرار ضرب من ضروب الركود والخمول، ويرتبط ذلك بالحقيقة السابقة بطبيعة الحال، ففي الدول المتقدمة تنعكس الفوارق بين الأقاليم في مجال التنمية الصناعية والزراعية والتعليمية بين السكان، كذلك فإن العوائق المتداخلة في الهجرة تقل بالتقدم التقني والاقتصادي، وعلى ذلك فمن المتوقع أن نجد تيارات هجرة وافدة كبيرة للدول المتقدمة حيثما كان مسموحاً بها، كما يوجد في مثل هذه الدول حركة هجرة داخلية كبيرة، ففي الولايات المتحدة يغير فرد من كل خمسة أفراد مكان إقامته كل عام وتتكرر هذه الظاهرة في دول متقدمة أخرى، أما الدول النامية فتتميز بنسبة عالية من السكان المستقرين حيث يكون تغيير موطن الإقامة أمراً صعباً وغالباً ما يكون إجبارياً وجماعياً أكثر منه اختيارياً وفردياً، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن المستوى المرتفع للتقدم يستتبع أن يكون السكان في حالة تحرك وتغير متواصلين ويستجيبون بسرعة للفرص الجديدة للعمل في الأقاليم المختلفة ـ كما أنهم يتأثرون بالتناقص في هذه الفرص بصورة أوضح من الدول النامية.

ثانياً: نتائج الهجرة:

للهجرة نتائج واضحة في حجم وتوزيع وتركيب السكان في منطقتي الأصل والوصول، ويمكن أن تتحدد أهم هذه النتائج في النواحي التالية:

١ ـ تغير حجم السكان.
٢ ـ تغير التركيب العمري والنوعي للسكان.
٣ ـ مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر.
٤ ـ النتائج الاقتصادية.

١ ـ تغير حجم السكان:

يعد تغير حجم السكان من أبرز نتائج الهجرة، وتتحدد ملامح هذا التغير في اتجاهين عكسيين أحدهما يتمثل في زيادة السكان في المناطق المستقبلة سواء كانت مدناً أو مناطق زراعية حديثة العهد بالاستيطان ـ والآخر يتمثل في تناقص عدد السكان في المناطق المرسلة (مناطق الأصل) خاصة الريف الذي يتعرض باستمرار لتناقص سكاني Depopulation بسبب الهجرة المغادرة.

وتبدو هذه الظاهرة بجلاء في الهجرة الدولية بين مناطق الطرد ومناطق الجذب ولعل في ايرلنده والولايات المتحدة ما يدل على ذلك خاصة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ففي سنة ١٨١٩ كان عدد سكان الولايات المتحدة ٥,٨ مليون نسمة ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ٧٦ مليون نسمة في أوائل القرن العشرين ثم إلى ٢٧٠ مليون نسمة في أواخره ١٩٩٩. ويرجع هذا النمو السكاني الكبير إلى الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة، (جدول رقم ٢٦) والواقع أن دور الهجرة في هذه الزيادة كان كبيراً تراوح بين ٣٠ ـ ٤٠٪ من مجموع الزيادة الكلية للسكان على امتداد القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين، ثم انخفضت النسبة بعد ذلك إلى قرابة ٥٪ فقط من الزيادة الكلية.

جدول رقم (٢٦)

تطور عدد المهاجرين للولايات المتحدة منذ عام ١٨٢١ حتى ١٩٨٩ .

الفترة	عدد المهاجرين بالألف
١٨٢١ ـ ١٨٣٠	١٥٢
١٨٣١ ـ ١٨٤٠	٥٩٩
١٨٤١ ـ ١٨٥٠	١٧١٣
١٨٥١ ـ ١٨٦٠	٢٥٩٨
١٨٦١ ـ ١٨٧٠	٢٣١٥
١٨٧١ ـ ١٨٨٠	٢٨١٢
١٨٨١ ـ ١٨٩٠	٥٢٤٧
١٨٩١ ـ ١٩٠٠	٣٦٨٨
١٩٠١ ـ ١٩١٠	٨٧٩٥
١٩١١ ـ ١٩٢٠	٥٧٣٦
١٩٢١ ـ ١٩٣٠	٤١٠٧
١٩٣١ ـ ١٩٤٠	٥٢٨
١٩٤١ ـ ١٩٥٠	١٠٣٥
١٩٥١ ـ ١٩٦٠	٢٥١٥
١٩٦١ ـ ١٩٧٠	٣٣٢٢
١٩٧١ ـ ١٩٨٠	٤٤٩٣
١٩٨١ ـ ١٩٨٩	٥٣٢٣

المصدر :

Rubensteir, J. An Introducation to Human Geography, Mamillan, N.Y., 1992, p.104.

وقد قابل هذا التزايد السكاني في الولايات المتحدة تناقص سكاني في أوربا بطبيعة الحال والتي كانت القارة الرئيسية التي أوفدت المهاجرين إلى العالم الجديد، ففيما بين سنتي ١٨٢٠ و١٩٤٣ هاجر ٧٪ من سكان سويسره و١١٪ من سكان إيطاليا إلى الأمريكتين ـ ولكن من كل دول القارة تبقى إيرلنده خير دليل على الأثر الذي أحدثته الهجرة في تناقص عدد السكان، فقد استقبلت الولايات المتحدة ثلاثة أخماس المهاجرين الأيرلنديين في القرن التاسع عشر، ولكن بعد ذلك وفي الفترة من سنة ١٩٠٠ ـ ١٩٢٤ اتجه الايرلنديون إلى أقاليم الدومينيون، ومنذ سنة ١٩٣١ استقبلت إنجلترا حوالي ٨٠٪ من المهاجرين الأيرلنديين وتعرض سكان ايرلنده للنقص الكبير في حجمهم نتيجة هذه الهجرة المغادرة بمعدلات كبيرة.

الهجرة والنمو الحضري:

يعد النمو الحضري الذي شهده العالم في المائة سنة الأخيرة من السمات البارزة في نمط توزيع السكان، وقد أسهمت الهجرة إلى المراكز الحضرية بدور كبير في هذا النمو وخاصة هجرة السكان الريفيين التي أدت إلى خلل شديد في توازن توزيع السكان بين الحضر والريف، فقد كانت نسبة سكان المدن في العالم ١٤٪ سنة ١٩٠٠ قفزت إلى ٣٠٪ سنة ١٩٥٠ ثم إلى ٤٧٪ سنة ١٩٩٩.

وقد نشأت المدن الكبرى منذ عهود بعيدة حتى بالرغم من عدم توفر وسائل نقل بدرجة كافية تربطها بأقاليمها المجاورة، ومع ذلك فقد بلغت أحجام بعضها حداً كبيراً نسبياً، فمدينة باريس مثلاً بلغ عدد سكانها ٤٩٨,٠٠٠ نسمة في عهد لويس الثالث عشر و٥١٨,٠٠٠ في عهد نابليون الأول، ولكن بعد ذلك بخمسين عاماً فقط تعدت المليون نسمة وذلك في سنة ١٨٦٠ م ثم وصلت ٦,٧ مليون نسمة سنة ١٩٥٠، وفي نفس الفترة فإن لندن التي لم يزد عدد سكانها على نصف مليون نسمة في نهاية القرن السابع عشر ـ نمت وتضخمت حتى

وصلت إلى قرابة المليون نسمة في سنة ١٨٠١، ثم وصلت إلى ٢,٣٦٢,٠٠٠ نسمة بعد ذلك بستين عاماً فقط في سنة ١٨٦١ ـ وتزايد عدد سكانها بمعدل كبير حتى وصل إلى قرابة ١١ مليون نسمة ١٩٥٠. وتتعدد الأمثلة على النمو الحضري الكبير في دول العالم مثلما يبدو في مدن الراين ـ الرهر وفي موسكو ونيويورك وطوكيو كما تبين الأرقام التالية[(١)]:

المدينـــة	عدد السكان حوالي سنة ١٨٠٠	عدد السكان حوالي ١٩٦٠	حوالي ١٩٩٨
لندن	٨٥٠,٠٠٠	١١,٥٤٧,٠٠٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠
باريس	٥٤٧,٠٠٠	٧,٨٠١,٠٠٠	٩,٤٦٩,٠٠٠
موسكو	٣٦٠,٠٠٠	٧,٨٨٤,٠٠٠	٩,٢٣٣,٠٠٠
نيويورك ومجمعتها	٦٠,٠٠٠	١٣,٦٢٨,٠٠٠	٢٨,٧٣٦,٠٠٠
طوكيو ـ يوكوهاما	١,٤٠٠,٠٠٠	١٣,٦٢٨,٠٠٠	٢٨,٧٣٦,٠٠٠
القاهرة الكبرى	٢٥٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٩،٥٦٠,٠٠٠

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن القرنين التاسع عشر والعشرين قد شهدا توسعاً ضخماً في العمران الحضري، ويمكن الاستنتاج مباشرة أن جذور هذا التوسع الكبير ترجع إلى عدة عوامل أبرزها استيعاب نسبة المهاجرين الذين لفظتهم المناطق الريفية لعوامل الطرد الكامنة فيها.

وتتميز المدن بانخفاض معدل الزيادة الطبيعية إذا قورنت بالريف ـ كقاعدة عامة ـ ولذا فإن نسبة كبيرة من نموها السكاني ترجع إلى تدفق تيارات الهجرة المستمرة نحوها، وتتعدد الأمثلة في دول العالم على ذلك، ففي البرازيل مثلاً كانت نسبة الزيادة الطبيعية في ثمان مدن رئيسية بها أقل من نصف الزيادة

(١) أ ـ Hall, P. The World Citiers, World University Library London, 1972, p.23.

ب ـ Images Economiques du Monde 1998.

الناجمة عن الهجرة (في الفترة من عام ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠)، وفي فرنسا نمت باريس في العقدين الأخيرين بمعدل يصل إلى ضعف مثيله على مستوى القطر كله. وفي مصر فإن معدل النمو السكاني لمدينة القاهرة يصل إلى أكثر من ضعف مثيله على مستوى الجمهورية.

وقد أدت هذه الهجرات إلى زيادة سكان الحضر كما سبق القول بدرجة أوصلت نسبتهم إلى أكثر من أربعة أخماس سكان المملكة المتحدة وأكثر من نصف سكان ألمانيا والدانمرك وأستراليا وفلسطين المحتلة وأكثر من نصف سكان الولايات المتحدة وبلجيكا والأرجنتين وكندا ونيوزيلنده وإسبانيا والسويد وهولنده وفرنسا وشيلي والنرويج وفنزويلا والنمسا (شكل رقم ١٤).

ويرتبط نمو المدن بمعدلات الهجرة إليها والتي تؤدي إلى تزايد سكان المدينة الأصلية أو التوابع التي تنشأ وتتضخم حولها، وتعد هذه الظاهرة سمة واضحة في المدن الكبرى في العالم. فالإقليم الحضري Urban Region لنيويورك مثلاً يحوي ١٥ مليون نسمة، وتزايد بنحو ثلاثة ملايين نسمة في العشرين سنة الواقعة بين ١٩٤٠ ـ ١٩٦٠. وكذلك فإن عدد سكان مجمعة طوكيو الكبرى (طوكيو ـ يوكوهاما) يصل إلى ٢٦,٨ مليون نسمة، ولندن الكبرى يسكنها ١٣,٥ مليون نسمة وهكذا.

ولا تختلف المدن المتوسطة الحجم عن المدن العملاقة في دورها في جذب تيارات الهجرة، وإن كانت معدلات الهجرة تختلف من مدينة لأخرى حسب عوامل الجذب والطرد الكامنة في هذه المدن وفي مناطق إرسال المهاجرين.

وقد بلغ عدد سكان المدن التي يزيد حجم كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ١٤١٣ مدينة في العالم (في الستينات). وتتميز بأن عددها يتزايد بسرعة مذهلة، ففي الولايات المتحدة مثلاً كان عدد هذه المدن ٦٨ مدينة في سنة ١٩٢٠ ولكنه ارتفع إلى ١٢٠ مدينة سنة ١٩٦٠، وفي فرنسا تزايد هذا العدد من ١٥ مدينة إلى

٣٤ مدينة في هذين التاريخين على الترتيب، ويتزايد مع هذا العدد بطبيعة الحال نسبة سكان الحضر إلى جملة سكان القطر بصورة مطردة.

ومن الأمثلة الجيدة والحديثة على قوة الجذب للمهاجرين ـ مدينة برازيليا Brasilia العاصمة الجديدة للبرازيل والتي اندفعت نحوها تيارات هجرة قوية من كل مناطق البرازيل، ففي نهاية سنة ١٩٥٦ لم يكن بها بعد إنشائها سوى ٦٠٠٠ نسمة فقط. ولكن بعد أربع سنوات فقط وفي سنة ١٩٦٠ أصبح عدد سكانها ١٤١,٧٤٢ نسمة بعد أن كانت قبل ذلك بعشر سنوات منطقة خالية من السكان تماماً. وقد وفد إليها المهاجرون من كل أرجاء البرازيل وبمختلف وسائل النقل عبر الغابات والاستبس، وإن كان ٣٣٪ منهم من مقاطعة جوياز Goiaz، و٢٠٪ من مقاطعة ميناس جيراس المجاورة، ولكن قرابة ربع المهاجرين وفدوا من منطقة شمال شرق البرازيل وبقية البلاد وحتى من منطقة ساوباولو الغنية[١]. وقد قفز عدد سكانها قفزات كبيرة بعد سنة ١٩٦٠ أوصلتهم إلى ١،٨ مليون نسمة سنة ١٩٩٨.

وترتبط الهجرة الريفية ـ الحضرية بتوطن الصناعة الحديثة ارتباطاً وثيقاً ولذلك فقد أصبحت المدن مراكز توطن صناعي وجذب سكاني بمعدلات تفوق متوسط معدل النمو في الدولة مرتبطة في ذلك بخطط التنمية الصناعية حتى أصبحت ظاهرة النمو الحضري في الأقطار النامية الآخذة بأسباب التصنيع أبرز السمات الديموغرافية في حركة السكان وتوزيعهم.

غير أن أخطر نتائج الهجرة إلى المدن من الأقطار النامية ذلك النمو المتصاعد للأحياء غير المخططة ـ أو العشوائية ـ على أطراف المدن الكبرى بها وقد كون سكان هذه الأحياء بنسبة كبيرة من سكان المدينة بلغت ٨٥٪ في أديس أبابا (١,٧ مليون نسمة) و٦٠٪ في دار السلام تنزانيا (١,٠ مليون و٥١٪ في أنقرة (٢,١ مليون) و٣٧٪ في كراتشي بالباكستان و٣٢٪ في ساوباولو بالبرازيل

(١) Beaujeu, Garnier, Geography of Population, op. cit., pp- 204-205.

(١,٣ مليون) وتكاد تقرب من هذه النسبة في القاهرة والإسكندرية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن قوة جذب المدن تكون انتقائية (Selective) بالنسبة للمكان المهاجر منه كما يبدو ذلك في توزيع المهاجرين إلى الحضر حسب مكان المولد ومع ذلك فقد لا يقيم المهاجرون إلى المدينة بصفة دائمة بها بل أن هناك حركة عودة دائمة لبعض الأفراد إلى المناطق الريفية أو إلى مدن أخرى صغيرة أو كبيرة حسب عوامل الطرد والجذب وتأثيرها المختلف على المهاجرين.

٢ ـ تغير التركيب العمري والنوعي:

سبق القول بأن الهجرة تتميز ببعض الخصائص الديموغرافية سواء في التركيب العمري أو النوعي أو الاقتصادي للمهاجرين، ومن أبرز الخصائص ظاهرة الانتقاء الهجري Migration Selectivity، أي اختيار المهاجرين ونوعيتهم، وانعكاس ذلك على خصائص السكاني في مكاني الأصل والوصول، ويعني ذلك ببساطة أن المهاجرين ليسوا عينة عشوائية من السكان في مكان الأصل ذلك لأن الأشخاص الذين يستجيبون إلى مجموعة من العوامل الإيجابية والسلبية في كلا المكانين لهم قدرات مختلفة للتغلب على العوائق الوسيطة ـ ولذا فإن أبرز سمات الهجرة ـ هي الشباب ـ والذكور منهم على وجه الخصوص، وتؤدي حركة الهجرة لهذه الفئة العمرية إلى تغير في التركيب السكاني في المجتمع المهاجر منه والمجتمع المهاجر إليه ويبدو ذلك بمقارنة الأهرام العمرية النوعية للسكان في كلا المجتمعين.

ومن الظاهرات الأخرى المتعلقة بالهجرة أن خصائص المهاجرين تميل إلى أن تكون وسطاً بين خصائص السكان في مكاني الأصل والوصول، وذلك لأن الأشخاص المهاجرين لا يفقدون خصائصهم الأصلية كلية بعد الهجرة كما أنهم يبدأون في اكتساب خصائص أخرى في مجتمعهم الجديد، وقد أوضحت كثير من الدراسات هذه الظاهرة، فخصوبة المهاجرين على سبيل المثال تعد

وسطاً بين خصوبة السكان في الموطن الأصلي وفي المهجر.

وتنعكس نتائج الهجرة على التركيب العمري النوعي في المدن بوضوح حيث يكون الذكور في أعمار العمل الصغرى هم الغالبية في المراحل المبكرة للنمو الحضري، وحينما يصل المجتمع إلى درجة عالية من التحضر تصبح الهجرة متنوعة في طبيعتها وتكون غالبية التحركات من مدينة إلى أخرى، ولا تقتصر تيارات الهجرة على العلاقة بين الريف والحضر فقط بل بين المدن بعضها وبعض.

وكانت ظاهرة الانتقاء الهجري العمري النوعي واضحة بصورة ملفتة للنظر في المراحل الأولى لحركات الهجرة الضخمة نحو العالم الجديد، حيث كانت الغالبية العظمى من المهاجرين من الذكور مما أدى إلى تزايد اختلاطهم بسكان المهجر، فقد اختلط الأيبيريون الأوائل الذين استوطنوا أمريكا اللاتينية بالهنود الحمر وتزوج كثير من المهاجرين بإناث هنديات، وقد تكررت هذه الظاهرة مع مهاجرين آخرين كما حدث في جنوب أفريقيا وفي جنوب شرق آسيا حيث كان الهنود والصينيون أقليات مهاجرة كلها من الذكور.

وفي فترات الهجرة العظمى إلى الولايات المتحدة ـ كانت غالبية المهاجرين من الذكور (١٢٩ من الذكور مقابل ١٠٠ من الإناث سنة ١٩١٠)، وقد تميزت بعض طوائف المهاجرين بزيادة نسبة النوع لديها بدرجة كبيرة مثل الصينيين (١٩٠) والفلبينيين (٢٩٧) في سنة ١٩٥٠. والهنود الآسيويين (٣٩٣) في سنة ١٩٤٠، ولذلك فإن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في الولايات المتحدة باستمرار وظل هذا الوضع قائماً حتى سنة ١٩٥٠ عندما بدأت الهجرة تشهد تعادلاً بين الجنسين كما بدأ حجمها يتقلص بدرجة ملحوظة.

وتبدو ظاهرة الانتقاء الهجري العمري النوعي في داخل الدولة الواحدة بين الحضر والريف. ولكن نسبة النوع تختلف بتباين مرحلة النمو التقني والاقتصادي، ففي الدول المتخلفة كما في أفريقيا تتميز الهجرة بزيادة نسبة النوع

حيث يهاجر الذكور إلى المدن تاركين زوجاتهم في القرى ومن ثم تتأثر الزراعة بفقدان هذه الأيدي العاملة ويؤدي ذلك إلى مشكلات اجتماعية خطيرة في المدن أبرزها تزايد معدلات الطلاق وانتشار البغاء.

أما في الدول المتقدمة حيث تتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية عن الدول النامية فإن الانتقاء العمري النوعي يختلف هو الآخر، ذلك لأن كلا من الذكور والأناث يهاجر إلى المدن، ولذا فإن كثيراً من القرى لا يعيش به الا عدد قليل من السكان أغلبهم من المسنين ومن ثم لا يبدو الاختلاف كبيراً في نسبة النوع بين الحضر والريف.

وتؤدي هجرة الشباب نحو المدن إلى تزايد نسبة الأعمار الوسطى بها، بعكس مناطق إرسال المهاجرين، ولعل أبرز الأمثلة تتمثل في الولايات المتحدة حيث كان ٦٤٪ من سكان المدن بها يتراوح عمرهم بين ١٨ ـ ٦٥ سنة وذلك مقابل ٥٣٪ فقط من سكان الريف، كذلك فإن تدفق الشباب إلى المدن يتزايد في الدول التي ينمو فيها العمران الحضري بمعدل كبير وهناك أمثلة عديدة أبرزها المدن في روسيا الآسيوية حيث يكون متوسط السن ٦٠٪ من جملة السكان بها.

ويمكن ملاحظة أثر الهجرة في زيادة نسبة الذكور بالمدن في كثير من الدول النامية، وهناك أمثلة متعددة أبرزها مدينة كوناكري في غينيا التي أجريت بها دراسة تفصيلية أظهرت أنها مركز جذب قوي للشباب من الذكور خاصة في هضبة فوتاجالون المزدحمة بالسكان، وبمقارنة أرقام المنطقتين (كوناكري والهضبة) يبدو الفارق جوهرياً في التركيب العمري، فتزداد نسبة الأطفال والأناث والشيوخ في الهضبة بينما ترتفع نسبة متوسطي العمر في المدينة[١].

(١) Ibid, p. 226.

٣ ـ مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر:

لعل أبرز النتائج المترتبة على الهجرة اختلاط العناصر السكانية في المهجر مع ما يترتب على ذلك الاختلاط من مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء بالنسبة للسكان المهاجرين أو السكان الأصليين، ولا تخلو خريطة العالم السكانية من مثل هذه المشكلات التي تبرز بوضوح في المهاجر الكبرى مثل أمريكا الشمالية والجنوبية وجنوب أفريقيا وأستراليا.

وقد سبق القول بأن مناطق استقبال المهاجرين في العالم شهدت اختلاطاً عرقياً كبيراً لعل في أمريكا الجنوبية المدارية مثل واضح عليه. وبالرغم من أن المهاجرين إليها قد انصهروا في بوتقة بشرية واحدة ولا توجد بينهم نزعات التفرقة العنصرية كما هي الحال في أمريكا الشمالية، فإن هناك نزعات قومية لدى بعض جماعات المهاجرين حديثاً للتركيز في مناطق منفصلة عن الجماعات الأخرى ويبدو ذلك بوضوح في المهاجرين الإيطاليين أو الألمان في جنوب البرازيل.

وتظهر المشكلات العرقية بوضوح في المناطق التي هاجرت إليها العناصر الأوربية الإنجلو ساكسونية كما هي الحال في أمريكا الشمالية ـ أو جنوب أفريقيا، أما في استراليا ونيوزيلند فلم تظهر هذه المشكلات لقلة عدد السكان الأصليين وأن سكان الموري (Maoris) ـ قد تزايد عددهم من ٤٠,٠٠٠ نسمة عند بداية القرن العشرين إلى قرابة ٢٤٠,٠٠٠ نسمة في الوقت الحاضر. وقد هاجر الكثير منهم تاركاً المعازل الوطنية متجهاً إلى المدن حيث يعملون في الحرف الشاقة ويعيشون في الأحياء السيئة، أما في الولايات المتحدة فإن مشكلة الحاجز اللوني متأصلة في العلاقات الاجتماعية بها لدرجة يصعب حلها خاصة في الولايات المتحدة الجنوبية حيث يكون الزنوج قرابة ربع عدد السكان، بل تزداد نسبتهم إلى ٤٠٪ من سكان بعض الولايات مثل ولاية المسيسبي.

أما الاختلافات اللغوية فقد تؤدي إلى مشكلات للسكان في المهجر كذلك، فحتى بين المهاجرين الذين عاشوا متجاورين مدة طويلة من الزمن مثل الإنجليز والفرنسيين في كندا، والبوير والإنجليز في جنوب أفريقيا فإن كلاً منهما يحاول المحافظة على لغته وتقاليده وشخصيته، ففي كندا مثلاً - بالرغم من أن السكان ذوي الأصل الإنجليزي يكونون ٥٠٪ من السكان فإن ٥٧٪ من السكان يعتبرون الإنجليزية لغتهم الأصلية كما أن أربعة أخماس السكان يتحدثون بها، وتعد اللغة الفرنسية لغة رسمية في البلاد جنباً إلى جنب مع الإنجليزية ويمثل الناطقون بالفرنسية نحو ربع سكان البلاد البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٨.

وتظل اللغة الأصلية سائدة لدى المهاجرين، ولا تهمل إلا عند الجيل الثاني أو الثالث خاصة بين الذكور الذين يدخلون سوق العمل ويضطرون إلى التحدث بلغة المهجر السائدة حتى يتمكنوا من كسب عيشهم، وعلى أية حال فإن المهاجرين الذين يفدون في جماعات كبيرة يحافظون على لغتهم الأصلية كما تفعل الأسر البولندية التي وصلت إلى فرنسا في العشرينيات من هذا القرن وفي بعض مناطق البرازيل والأرجنتين ما زالت بعض الجماعات تتحدث الإيطالية - وحتى الفرنسية بدرجة أكبر من اللغة القومية وهي البرتغالية.

وعلى النقيض مما سبق فإن الهجرات الاستعمارية التي أدت إلى انتشار المؤشرات الثقافية كان لها تأثير عكسي، فقد أدخلت اللغات الأوربية إلى مناطق واسعة من العالم وأصبحت هذه اللغات الدخيلة أهم وسائل الاتصال والتفاهم بسهولة بين السكان، ويبدو ذلك بوضوح في كثير من الدول التي استعمرتها بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص والتي كانت تزخر بالعديد من اللغات المحلية ثم اتخذت لغة المستعمر لغة رسمية لها.

٤ ـ النتائج الاقتصادية للهجرة

تتمثل النتائج الاقتصادية للهجرة في عدة وجوه أبرزها انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة وغير المبارة، وذلك لأن المهاجرين يدخلون أموالاً إلى المهجر عند انتقالهم إليه، كذلك فإن المهاجر لا ينقطع عن وطنه الأصلي، وتقدر الإحصاءات في الولايات المتحدة أنه عند قيام الحرب العالمية الأولى كان المهاجر الإيطالي يرسل إلى أسرته بإيطاليا أربعة أمثال ما يرسله المهاجر الإنجليزي لأسرته بإنجلترا، كما كان المهاجر اليوناني يرسل عشرة أمثال المهاجر الألماني، وذلك لفقر دول جنوب أوربا، ولذا فقد كان دخل إيطاليا من أموال المهاجرين الإيطاليين في الخارج يوازي نصف دخلها من السياحة، كما كانت هذه الأموال في اليونان تساوي جملة الدخل من السياحة والملاحة البحرية معاً، وبالمثل فقد كانت الأموال التي يرسلها المهاجرون الجزائريون العاملون في فرنسا كبيرة، ويقدر أنها بلغت في سنة ١٩٥٥ ما يعادل دخل الإنتاج الزراعي للجزائر في تلك السنة، كذلك تسهم تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة هامة في الدخل القومي المصري تشبه نسبة ما تسهم به قناة السويس مثلاً.

وبالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال من المهجر إلى الوطن الأصلي للمهاجرين فإن الهجرة تكلف مناطق الاستقبال وتزيد من أعبائها الاقتصادية، فبالإضافة إلى ما تتحمله الدولة المستقلة من أجور الانتقال (كأستراليا مثلاً التي تتولى نقل المهاجرين إليها على نفقتها) فإن هناك أعباء أخرى تتمثل في تجهيز المساكن والأراضي والخدمات المتعددة للمهاجرين الجدد.

وتبدو الأعباء الاقتصادية في مناطق استقبال المهاجرين الداخليين كذلك خاصة في المدن، ففي فرنسا مثلاً قدر أن كل أسرة ريفية تهاجر من الريف إلى مدينة كبرى تكلف الدولة على الأقل ٢٠،٠٠٠ فرنك فرنسي نظير الخدمات الإضافية التي توفرها كالمدارس والمستشفيات ووسائل النقل والخدمات

الاجتماعية الأخرى، وبالمقابل فإن الخدمات في المناطق الأصلية تكون أكثر من احتياجات السكان في هذه الحالة[1].

وإلى جانب هذه النواحي المالية المترتبة على الهجرة فإن هناك نتائج اقتصادية أخرى في منطقتي الأصل والوصول، فتحظى المناطق الأخيرة بالعناصر الشابة القادرة على العمل والتي تستنزفها من مناطق الطرد ـ وغالباً ما تكون هذه العناصر أكثر فئات السكان حركة ويدعمها تدريب ومستوى أعلى من باقي السكان خاصة المستوى التعليمي والمهني (تعرف باستنزاف العقول Brain drain)، وهكذا تفقد تلك المناطق ثمرة غرسها باستمرار وتتعرض للفقر السكاني وفقدان العمالة المتقدمة والماهرة.

غير أن الهجرة ليست في كل الأحوال ذات نتائج سلبية على سكان المنطقة الأصلية بل قد تكون ذات فوائد أخرى مثل رفع مستوى المعيشة بهذه المنطقة حيث يقل الضغط السكاني على الموارد المحلية والخدمات المتوفرة، كما قد يظهر في الريف عمالة ناقصة Under employment وتختفي البطالة في المناطق الصناعية بل قد تتعرض لعمالة زائدة Over employment في بعض الأحيان.

ومن أبرز النتائج السيئة التي تترتب على الهجرة أن هناك قطاعاً كبيراً من سكان المناطق المختلفة يهاجرون بدافع الفقر الشديد في بيئاتهم ويؤدي ذلك إلى نتائج وخيمة حيث يكونون عبئاً ثقيلاً على المنطقة المستقبلة كما هي الحال في الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر في الدول النامية حيث تعجز هذه المدن عن توفير العمالة أو الخدمات المختلفة لجموع المهاجرين. وهذه هي حال مدن الدول النامية التي يفد إليها المهاجرون غير المدربين والذين تلفظهم بيئاتهم القاسية في الريف ويعيشون في المدينة في مستوى منخفض ويكونون قطاعاً هامشياً من سكانها ويترتب على وجوههم الكثير من المشكلات

(١) Beaujeu-Garnier, J: op.cit., p.234.

الاجتماعية، ففي مدن الهند مثلاً تنام جموع المهاجرين في الشوارع ويهيمون على وجوههم متضورين جوعاً كما في شوارع بمباي - ولا تختلف معظم مدن الدول النامية عن ذلك كثيراً، كما يبين الجدول رقم (٢٧).

جدول رقم (٢٧)
سكان الأحياء العشوائية في بعض المدن الكبرى
بالدول النامية (١٩٨٧)[1]

المدينـة	عدد السكان بالألف	سكان العشوائيات	٪
أديس أبابا - أثيوبيا	١٦٦٨	١٤١٨	٨٥
لواندا - أنجولا	٩٥٩	٦٧١	٧٠
دار السلام - تنزانيا	١٠٧٥	٦٤٥	٦٠
بوجوتا - كولومبيا	٥٤٩٣	٣٢٤١	٥٩
أنقرة - تركيا	٢١٦٤	١١٠٤	٥١
لوزاكا - زامبيا	٧٩١	٣٩٦	٥٠
تونس	١٠٤٦	٤٧١	٤٥
مانيلا - الفلبين	٥٦٦٤	٢٢٦٦	٤٠
مكسيكو سيتي	١٥٠٣٢	٦٠١٣	٤٠
كراتشي - باكستان	٥٠٠٥	١٨٥٢	٣٧
نيروبي - كينيا	١٢٧٥	١٠٥٢	٣٤

(١) Rubenstein, J. Introduction to Human Geography, N.Y. 1992, p.495.

الباب السادس

أنماط التركيب السكاني

مقدمـــة

يعد التركيب السكاني مظهراً هاماً من المظاهر الديموغرافية ذلك لأنه نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه وتتأثر به، ويعني التركيب السكاني الخصائص الكمية Qunatitative للسكان التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد، وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي، والحالة المدنية وحجم وتكوين الأسر، والتركيب الاقتصادي والتركيب العرقي واللغوي والديني، ومن الواضح أن بعض هذه الخصائص بيولوجي مثل النوع والسن والسلالة وبعضها الآخر مكتسب مثل الحالة المدنية واللغة والدين والمهنة.

ويهتم الجغرافي بدراسة التركيب السكاني لتوضيح ملامح التباين الإقليمي بين الدول والأقاليم وبين الحضر والريف، وبين المجموعات العرقية المختلفة في الدولة الواحدة، ثم دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر في هذا التباين ومدى ارتباطها بالظروف الديموغرافية الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك فإن دراسة ترتيب السكان تفيد في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

وتفيد بيانات التركيب السكاني في نواح ديموغرافية أخرى حيث تصف المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والنوع والحالة المدنية وغيرها. وتلك المتغيرات تعد أساساً لتحليل العمليات الديموغرافية الكبرى مثل الخصوبة (المواليد) والوفيات والهجرة والنمو، كذلك فإنه في حالة عدم توفر بيانات دقيقة عن العمليات الحيوية فإن بيانات التركيب ـ خاصة العمري والنوعي ـ

تهيىء وسيلة غير مباشرة لتقدير مستويات الخصوبة والوفاة ومدى تأثيرها على حركة السكان في المستقبل[1].

وسنقسم أنماط التركيب السكاني في هذا الباب إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي ثم يتطرق الحديث عن أنماط أخرى من التركيب السكاني.

---

(١) Hawley, A.H. «Population Composition», The study of population, ed. by Philip M. Hauser and Otis Dudley Duncan, the University Press, Chicago, 1950, p.361.

الفصل الأول

التركيب العمري والنوعي للسكان

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي Age-Sex composition على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً وتحدد الفئات لمنتجة فيه والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده، كذلك فإن التركيب لعمري والنوعي نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وه جرة والتي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر بل يؤدي أي تغير في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخرين، ولذا فإن دراسة التركيب العمري تساعد على فهم دور هذه العوامل في النمو واتجاهها، وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والتعليمي وغير ذلك.

أولاً ـ التركيب العمري:

تعد بيانات السن كما أوردتها التعدادات السكانية المصدر الرئيسي لدراسة التركيب العمري، غير أن هذه البيانات لا تمثل الحقيقة كاملة وذلك راجع للخطأ في ذكر الأعمار بدقة عند إجراء التعداد وهذا الخطأ بدوره ناتج عن بعض العوامل أهمها:

١ ـ جاذبية بعض الأرقام في ذكر الأعمار مثل الأرقام الزوجية أو المنتهية بالصفر أو بالخمسة في الغالب، وكذلك محاولة التقريب في الأعمار ويؤدي

ذلك إلى ما يعرف بالتراكم في فئة عمرية معينة أو تضخمها تضخماً أكثر من الواقع بالمقارنة مع الفئات السابقة لها أو اللاحقة عليها.

ففي تعداد السكان في مصر سنة ١٩٦٠ على سبيل المثال بلغت نسبة الذين أدلوا بأعمار تنتهي بالصفر ٢١٪ من جملة السكان وبرقم (خمسة) ١٨٪ وبرقم (اثنين) ١١٪، أي أن هذه الأرقام الثلاثة قد جذبت نصف السكان تماماً عند الإدلاء بأعمارهم في هذا التعداد.

٢ ـ أن هناك سبباً نفسياً يكاد يكون عالمياً وهو أن كثيراً من الأناث الشابات يملن إلى الإدلاء بأعمار تقل عن الحقيقة ولذلك فإن أعدادهن قد تكون أقل من الواقع في بعض فئات العمر الوسطى (أو أكثر من الواقع في بعضها).

٣ ـ هناك ميل عام إلى عدم ذكر الأطفال الرضع في التعدادات، وهذا يؤدي إلى نقص واضح في فئة السن أقل من سنة أو أقل من خمس سنوات، ويبدو ذلك إذا ما قورن عدد المواليد خلال سنة بالذين سجلهم التعداد في فئة السن أقل من سنة ـ مع الأخذ في الاعتبار عامل الوفاة بالنسبة لهم واعتباره العامل الرئيسي الذي يؤثر في عددهم.

ومن ذلك يبدو أن بيانات السن المستقاة من التعدادات السكانية لا تخلو من أخطاء التبليغ عن العمر، وينعكس ذلك على حجم كل فئة عمرية زيادة أو نقصاناً عما هو واقع، ولا شك أن لذلك أثره الذي لا يستهان به في بعض المقاييس الديموغرافية النوعية مثل معدلات المواليد أوالوفيات أو الهجرة حيث تتخذ من أعداد أفراد كل فئة مقاماً تنسب إليه وكثيراً ما ينتج عن ذلك ارتفاع أو انخفاض غير حقيقيين في هذه المعدلات.

وإزاء ذلك فإن بيانات السن في التعدادات المختلفة يجب أن تعامل بشيء من الحذر وإن كان ذلك لا يحول دون تحليل تلك البيانات حيث تحتوي على حقائق هامة، ويمكن أن يتم تجنب أخطاء التبليغ عن العمر إذا ما قسمت فئات السن إلى فئات عريضة تختفي في ثناياها أخطاء التبليغ عن العمر الحقيقي، وقد

تكون هذه الفئات خمسية أو عشرية أو أكثر حسب طبيعة العنصر الديموغرافي المراد دراسته.

وينقسم السكان إلى ثلاث فئات عمرية عريضة سواء كانت أرقاماً مطلقة أو نسباً مئوية من جملة السكان، وهذه الفئات هي:

١ ـ صغار السن (صفر ـ ١٤ سنة):

وهذه الفئة تمثل قاعدة الهرم السكاني الذي سنشير إليه فيما بعد، وتتصف بأنها غير منتجة، كما أنها أكثر الفئات تأثراً بعاملي المواليد والوفيات. وذلك لأن الوفيات ترتفع نسبتها بين صغار السن وخاصة في الأعمار المبكرة كما سبق القول، وتميل نسبة صغار السن إلى التناقص في المجتمعات المتقدمة بينما تتزايد بصورة واضحة في الدول النامية كما يبين الجدول رقم (٢٨) والخريطة رقم (١٦) حيث تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٤٠٪ من جملة سكان معظم الدول النامية مثل نيجيريا ٤٥٪ بنجلاديش ٤١٪ والسودان ٤٠٪ وباكستان ٤٣٪. بينما تنخفض في الدول المتقدمة إلى ما دون ذلك بكثير حيث تصل إلى ١٩٪ في السويد و١٩٪ في بريطانيا و١٧٪ في سويسره ـ وتقل عن ٢٠٪ في معظم دول أوربا بصفة عامة.

ب ـ متوسطو السن (١٥ ـ ٦٤):

وهي الفئة المنتجة في المجتمع ـ كما أنها الفئة التي تسهم في نمو السكان وتعتمد عليها الفئتان الأخريان ـ هذه الفئة هي الأكثر قدرة على الحركة والهجرة، وفي الدول المتقدمة حيث تنخفض معدلات المواليد والوفيات، فإن نسبة متوسطي السن تتزايد ببطء وذلك لاستمرار تزايد نسبة المسنين من ناحية وتناقص نسبة الصغار من ناحية أخرى، وعموماً فإن نسبة متوسطي السن أكبر بكثير من الفئتين الأخريين، وتزداد النسبة بصورة أكبر في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين ذوي الأعمار المتوسطة، ويمكن أن تنقسم هذه الفئة في بعض الدراسات إلى فئتين ثانويتين هما: البالغون الصغار Young Adults (من

١٥ ـ ٤٤) والبالغون الكبار Old Adults (من سن ٤٥ ـ ٦٤). كذلك فإن بعض الدراسات تحدد المجال العمري لمتوسطي السن أحياناً فيما بين سن ١٥ ـ ٥٩ فقط.

ومن مقارنة النسب المئوية لهذه الفئة السابقة (١٥ ـ ٦٤) بقسميها تبدو حقيقة هامة وهي أن البالغين الصغار (١٥ ـ ٤٤) لا تختلف نسبتهم بين دول العالم اختلافاً جوهرياً بل تتشابه مع بعضها البعض إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفئة هي أقل الفئات العمرية تأثراً بعامل الوفاة ولذا فإن الفارق في مستوى الوفيات بين الدول النامية والمتقدمة لا ينعكس عليها مثل انعكاسه على الفئات الأصغر (الأطفال) أو الأكبر (المسنين). ولكن الفارق بين الدول في الأعمار الوسطى يبدو واضحاً في فئة البالغين الكبار (٤٥ ـ ٦٤) حيث تصل نسبتها في المملكة المتحدة مثلاً إلى ضعف مثيلتها في الهند أو البرازيل وذلك لأن الفرق بين مستويات الوفاة بين الدول ينعكس على هذه الفئة وما ينتج عنه من ارتفاع أمد الحياة في المجتمعات المتقدمة وانخفاضه في النامية والمتخلفة[١].

كبار السن (المسنون) (٦٥ +):

وهي لا تعد فئة منتجة، وتشمل أعداداً كبيرة من الأناث والأرامل، وهي الأخرى تعد انعكاساً لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن وبالتالي ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان والعكس، ويبدو ذلك بوضوح في مقارنة المجتمعات النامية بمثيلتها المتقدمة.

وإذا كان الاختلاف النسبي لمجموعات أعمار الكبار والصغار بالنسبة لجملة السكان هو الذي يحدد ملامح المجتمع، فإن دراسة النسبة المئوية لكبار

(١) تتراوح نسبة البالغين الصغار في الدول النامية المتقدمة بين ٤٠ ـ ٤٤٪ بفارق ضئيل بينهما، بينما تتراوح نسبة البالغين الكبار بين ١٠ ـ ١٤٪ في الدول النامية و١٥ ـ ٢٥٪ في الدول المتقدمة.

جدول رقم (٢٨)

النسبة المئوية للفئات العمرية الكبرى في بعض الدول حوالي ١٩٩٨

(جملة السكان)

الدولـــة	فئات السن			الجملة ٪
	٠ ـ ١٤	١٥ ـ ٦٤	٦٤ +	
دول نامية:				
مصر	٣٧	٥٩	٤	١٠٠
الهند	٣٥	٦٠	٥	١٠٠
البرازيل	٣١	٦٤	٥	١٠٠
دول متقدمة:				
اليابان	١٥	٦٩	١٦	١٠٠
الولايات المتحدة	٢٢	٦٦	١٢	١٠٠
السويد	١٩	٦٤	١٧	١٠٠

المصدر:

Le Nouvel Observateur, Atlaseco, Atlas Economique Mondial, 2000.

السن (٦٥ +) ذات أهمية خاصة لأنها تعد نتاجاً للعوامل الديموغرافية في المجتمع، ويمكن في ضوء نسبة هذه الفئة أن نذكر بأن السكان صغار السن إذا كان بينهم أقل من ٤٪ فوق سن الرابعة والستين وبأنهم ناضجون إذا تراوحت النسبة المشار إليها بين ٤ ـ ٧٪، وبأنهم مسنون إذا تجاوزت هذه النسبة ٧٪[١]، ويرتبط ذلك بالقاعدة المعروفة من أن التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني Rejuvenation يؤدي إلى قلة التعمر Ageing في قمته، وبمعنى آخر فإن ما

(١) Le Nouvel observateur, Ahaseco, Atlas économique mondial, 2000.

يضاف إلى فئة الصغار سنوياً من أطفال يزيد من نسبتهم في المجتمع ويقال بالتالي من نسبة الكبار ومتوسطي السن مما ينعكس على حجم الفئات العمرية للذكور وللإناث كما في حالة مصر (جدول رقم ٢٩).

جدول رقم (٢٩)
التوزيع النسبي لسكان مصر حسب السن والنوع

فئات السن	ذكور	إناث	الجملة ٪
أقل من ٥	٦,٩	٦,٩	١٣,٨
٥ ـ ٩	٦,٣	٦,٥	١٢,٨
١٠ ـ ١٤	٦,٥	٦,٩	١٣,٤
٢٠ ـ ٢٤	٤,٤	٤,١	٨,٤
٢٥ ـ ٢٩	٣,٨	٣,٦	٧,٣
٣٠ ـ ٣٤	٣,٠	٢,٨	٥,٨
٣٥ ـ ٣٩	٢,٩	٢,٨	٥,٦
٤٠ ـ ٤٤	٢,٦	٢,٥	٥,١
٤٥ ـ ٤٩	٢,٠	٢,١	٤,٢
٥٠ ـ ٥٤	٢,٠	٢,٠	٤,٠
٥٥ ـ ٥٩	١,٤	١,٣	٢,٤
٦٠ ـ ٦٤	١,٤	١,٣	٢,٦
٧٠ ـ ٧٤	٠,٦	٠,٥	١,٢
٧٥ فأكثر	٠,٥	٠,٤	١,٠
العمر بالوسيط بالسنة	١٩,٢	١٨,١	١٨,٦

المصدر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦، نقلاً عن كتاب الإحصاءات السنوي ٥٢ ـ ٨٦ القاهرة ١٩٨٧، ص ١٦.

العمر الوسيط للسكان Median Age:

يمكن الحكم إحصائياً على توزيع السكان حسب فئات السن باستخدام ما يعرف بالسن الوسيط أي السن التي تقسم السكان إلى جزئين متساويين أحدهما فوقه والآخر دونه(١)، ويمكن معرفة اتجاه تقدم سكان بلد ما في العمر بمقارنة السن الوسيط في تعدادات متعاقبة كما يبدو من الأرقام التالية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٨٢٠ و١٩٦٠(٢).

ومن هذه الأرقام يبدو أن نصف سكان الولايات المتحدة في سنة ١٨٢٠ كان أقل من سن ١٧، ومنذ ذلك الوقت ارتفع العمر الوسيط بدون توقف حتى وصل إلى ٢٩,٥ في سنة ١٩٦٠، أي أن نصف السكان كانت أعمارهم تزيد على هذا القدر من السنين.

ويعزى التزايد في العمر الوسيط لعدة أسباب ديموغرافية واقتصادية واجتماعية ولكن يمكن القول بصفة عامة أنه ينتج بالدرجة الأولى عن تناقص معدل الوفيات ومعدل المواليد الخام، وعلى العكس من ذلك فقد يؤدي ارتفاع معدل الوفيات ومعدل المواليد إلى هبوط في هذه السن الوسيطة، أما تأثير الهجرة على هذه السن فيتوقف على ما إذا كان البلد أصلاً يرسل المهاجرين أو يستقبلهم وعلى حجم الهجرة بنوعيها وعلى أعمار المهاجرين بطبيعة الحال.

وتتفاوت الأعمار الوسيطة في دول العالم تفاوتاً بالغاً فهي تتراوح بين حد

---

(١) هيئة الأمم المتحدة ـ تعمر السكان ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية ـ ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة ـ القاهرة ١٩٦٧ ـ ص ١٦ ـ ١٨.

(٢) الوسيط لمجموعة من القيم هو القيمة التي تقسم المجموعة بحيث يكون عدد القيم الأكبر منها مساوياً تماماً لعدد القيم الأصغر منها، ويتميز الوسيط بتحرره من عيوب الوسيط الحسابي والتي منها التحيز الشديد للقيم المتطرفة كبراً أو صغراً أما الوسيط فهو غير مضلل في حالة وجود قيم قليلة متطرفة وذلك لأن قيمته لا تتعين بإضافة كل القيم إلى بعضها البعض بل أنه يتعين بموضعه كما أنه لا يصعب إيجاده في الجداول ذات الفئات المفتوحة ومعظم جداول السكان من هذا النوع.

أدنى قدره ١٨ سنة في دول غرب أفريقيا وحد أعلى قدره ٣٨ سنة في السويد، وبصفة عامة فإن المجتمعات النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هي الأصغر سناً في حين أن المجتمعات المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية واليابان هي الأكبر سناً إضافة إلى حقيقة هامة أخرى هي أنه لا توجد دولة نامية تزيد فيها الأعمار الوسيطة على أدنى عمر وسيط في أوربا، وعند مقارنة الدول بعضها وبعض في السن الوسيطة ومعدلات المواليد والوفيات من ناحية أخرى نجد ارتباطاً عكسياً قوياً بين هذين المتغيرين (السن الوسيطة والمعدلات الحيوية) فكلما ارتفعت معدلات المواليد والوفيات قل سن السكان وكلما انخفضت هذه المعدلات ارتفع سنهم».

نسبة الإعالة Dependency Ratio:

ترتبط نسبة الإعالة بالتركيب العمري للسكان، وتقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، أما المنتجون فهم بعض أفراده فقط، فالقطر الذي تزيد فيه نسبة السكان المنتجين للسلع والخدمات أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية من قطر تقل فيه هذه النسبة وذلك بافتراض تساوي الظروف الاجتماعية والديموغرافية الأخرى في القطرين.

وتختلف دول العالم في نسبة الأفراد المنتجين بها اختلافاً كبيراً، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أن صغار السن من الأناث والذكور في بعض الدول وخاصة النامية ـ يدخلون سوق العمل مبكراً ـ وذلك بعكس الحال في دول أخرى يلتحق الصغار بها بالمدارس حتى بلوغهم أواخر العقد الثاني من العمر، كذلك فإن هناك مجتمعات يستمر المسنون في الإنتاج بها بينما يحرمون من ذلك في مجتمعات أخرى.

وتتفق معظم الدراسات السكانية على اعتبار من تقل سنهم عن الخامسة عشر «معولين صغار» ومن تزيد أعمارهم على الستين «بالمعولين الكبار أو المسنين»، أما قطاع السكان الباقي الذي يتراوح عمر أفراده بين ١٥ ـ ٥٩

فيمثلون القطاع النشيط اقتصادياً من السكان والذي تقع عليه عبء إعالة المجتمع.

وتحسب نسبة إعالة الصغار بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{عدد السكان أقل من ١٥ سنة}}{\text{عدد السكان في المدى العمري (١٥ ـ ٥٩)}} \times ١٠٠$$

فالقطر الذي تصل نسبة الإعالة به إلى ٤٥ مثلاً، فإن به ٤٥ نسمة دون سن ١٥ سنة بالنسبة لكل ١٠٠ نسمة في سن الإنتاج ١٥ ـ ٥٩؛ وبنفس الطريقة تحسب نسبة إعالة الكبار على النحو التالي:

$$\frac{\text{عدد السكان سن ٦٠ سنة فأكثر}}{\text{عدد السكان في المدى العمري (١٥ ـ ٥٩)}} \times ١٠٠$$

فإذا كانت نسبة المعولين للكبار في مجتمع ما هي ١٠ مثلاً فمعنى ذلك أن هناك ١٠ أفراد في سن ٦٠ فأكثر لكل مائة فرد في سن الإنتاج (١٥ ـ ٥٩).

وبديهي أن نسبة الإعالة الكلية Total dependency ratio هي مجموع نسبة إعالة الصغار ونسبة إعالة الكبار. فالقطر الذي يضم كلتا النسبتين السابقتين تكون نسبة الإعالة الكلية به ٥٥ أي أن هناك ٥٥ نسمة دون سن ١٥ وأكثر من ٦٠ لكل ١٠٠ نسمة في سن الإنتاج (١٥ ـ ٥٩)[١].

ويبدو من مقارنة أرقام معدلات الإعالة مدى التفاوت الشديد بين دول العالم في نسب الإعالة. وكما هو متوقع فإن هناك ارتباطاً سلبياً بين نسب إعالة الصغار والعمر الوسيط الذين سبق الحديث عنه، بمعنى أنهما يسيران في اتجاهين متضادين، فالبلاد التي ترتفع فيها نسبة إعالة الصغار (٦٥ فأكثر) تتوزع

---

(١) تومبسون ولويس ـ المرجع السابق. وسنة ١٩٩٠ تقديري حسب بيانات المعهد الديموغرافي الفرنسي.

في كل قارات العالم باستثناء أوربا كما أنها تزداد في قارات أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ذات المعدل العالي من المواليد والعمر الوسيط المنخفض، وبصفة عامة فإن نسبة إعالة الصغار تنخفض في الدول المتقدمة.

وتبدو العلاقة بين العمر الوسيط ونسبة إعالة الكبار علاقة إيجابية - أي عكس العلاقة بين العمر الوسيط ونسبة إعالة الصغار، ففي كل البلاد الأوربية ترتفع الأعمار الوسيطة وتنخفض نسبة إعالة الصغار وترتفع نسبة إعالة الكبار، ويصدق العكس على البلاد النامية التي لم تصل فيها الحياة الحضرية والصناعية إلى مستوى عال بعد.

ومن الحقائق الهامة الأخرى التي يمكن استنتاجها أن العلاقة بين فئتي نسبة إعالة الصغار والكبار من ناحية، ونسبة الإعالة الكلية من ناحية أخرى ليست واحدة في كل الدول. فيبدو كقاعدة عامة أن نسبة إعالة الصغار تفوق نسبة الكبار، وهي بذلك تكون العنصر الأكبر من عنصري الإعالة الكلية، بل أنها في بعض الأقطار تكاد تشمل نسبة الإعالة الكلية بأكملها كما في سريلانكا مثلاً التي بلغت فيها النسبة الأخيرة ٧٩ منها ٧٣ نسبة إعالة الصغار و٦ فقط نسبة إعالة الكبار. ومعنى ذلك ببساطة أن ارتفاع نسبة الإعالة الكلية معناه أن نسبة كبيرة من السكان هي دون سن ١٥ وأن نسبة المسنين قليلة.

ولكن ينبغي القول بأن نسب الإعالة والتي تتحدد فقط بحدود الفئات العمرية هي في الواقع نسب خام Crude لأنها تعتبر كل السكان (١٥ - ٥٩) منتجين ومن عداهم مستهلكين، ولكن ذلك يتنافى مع التركيب الاقتصادي الفعلي للسكان ذلك لأن قوة العمل تشمل الأفراد الذين يسهمون مباشرة في إنتاج السلع والخدمات في الفئات العمرية المختلفة من الذكور والإناث، أما السكان الخارجون على قوة العمل فهم الذين لا يسهمون في هذا الإنتاج وبالتالي فأنهم معولون بواسطة الأفراد الداخلين في هذه القوة - ولذلك فإن نسبة الإعالة الحقيقية يقصد بها نسبة عدد الأشخاص الذين لا تضمهم القوة العاملة

لكل مائة من أفراد هذه القوة، ويتم حسابها بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة الإعالة الحقيقية} = \frac{\text{عدد السكان المعولين (كل السكان غير العاملين)}}{\text{جملة عدد السكان العاملين}} \times ١٠٠$$

ومن الملاحظ أن عدد المعولين لا يشكل عبء الإعالة فقط، بل أن توزيعهم العمري النوعي له أهميته هو الآخر، حيث يتأثر هذا العبء بسن التعليم وسن الزواج للإناث وعدد المتعلمين ونسبة الزواج وكذلك ما يتطلبه المعولون من الشباب من رعاية صحية واجتماعية وإسكانية وغيرها في الوقت الذي يكونون فيه خارج القوة العاملة، وينبغي على المجتمع أن يوفر لهم هذه الخدمات حتى دخول معظمهم في عداد المنتجين فيه.

بيد أن نسبة الإعالة كقاعدة عامة ـ تعد نتاجاً للتركيب العمري للسكان كما أنها يمكن أن تكون مقياساً من مقاييس التفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ومن المفارقات العجيبة أن الدول النامية التي تبذل جهوداً ضخمة في سبيل زيادة إنتاجها ورفع مستوى معيشتها هي الدول التي تعاني من زيادة عبء الإعالة الكلية، أما الدول المتقدمة ذات المستويات العالية المعيشة فهي التي تنخفض فيها نسب الإعالة بصورة ملموسة، ولا ريب في أن ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية يزيد بدوره من أعباء الإعالة الواقعة على عاتق الفئات المنتجة بها.

ثانياً: التركيب النوعي:

بالرغم من أن أعداد الذكور والإناث ليست متباينة تبايناً واسعاً في المجتمعات المختلفة فإن دراسة التركيب النوعي هامة في دراسة السكان وذلك لما لهذا التركيب من نتائج على دراسة العمالة والهجرة. ولا تخضع بيانات النوع لما تخضع له بيانات السن من أخطاء عند ذكرها، فالخطأ محتمل الوقوع عند ذكر العمر وليس الأمر كذلك عند ذكر النوع بطبيعة الحال.

ويمكن حساب نسبة النوع Sex Ratio أو ما تسمى أحياناً بنسبة الذكورة ـ على أساس قسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب النتائج في مائة. وبمعنى آخر فهي عدد الذكور لكل مائة من الإناث أو قد تحسب على أساس النسبة المئوية لجملة عدد الذكور (أو الإناث) من إجمالي عدد السكان.

وتتراوح نسبة النوع عند المولود بين ١٠٤ و١٠٦ أي أن عدد المواليد من الذكور يزيد على مثلهم من الإناث[١]، إلا أن هذه النسبة تبدأ في التناقص بعد ذلك بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور عن الإناث، وهذه ظاهرة ديموغرافية تعرفها كل المجتمعات ويبدو أنها مرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة بالمقارنة مع الإناث، ولذا فإن الزيادة العددية المبدئية في الذكور تهبط باطراد إلى أن يزيد عدد الإناث على عدد الذكور في الأعمار المتقدمة وبهذا فإن نسبة النوع في معظم الشعوب التي لا تتأثر بعمليات الهجرة المغادرة أو الوافدة تقرب من ١٠٠ أو تقل عنها قلة طفيفة.

وتتأثر نسبة النوع في المجتمعات زيادة ونقصاناً ببعض العوامل التي أهمها:

أ ـ الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور والإناث.

ب ـ تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة.

جـ ـ الأخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الإناث.

د ـ الحروب التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في وفيات الذكور.

وقد سبق القول بأن الهجرة ذات أثر فعال في نسبة النوع ذلك لأن الهجرة

---

(١) تزيد أعداد المواليد الذكور على المواليد الإناث كظاهرة طبيعية في معظم الحيوانات الثديية والإنسان من بينها. ومن المؤكد أن معدلات وفيات الرضع والمواليد موتى من الذكور تفوق مثيلتها لدى الإناث.

بطبيعتها كما هو معروف ظاهرة نوعية انتخابية (Selective)، ومنذ القدم كان الذكور أكثر قدرة على الهجرة من الإناث، ولكن بتقدم وسائل المواصلات أصبحت الهجرة تشمل كلا النوعين بل أنه في بعض الدول مثل المملكة المتحدة تتفوق أعداد المهاجرات الإناث على أعداد المهاجرين الذكور من المملكة المتحدة وإليها، وتلك سمة حديثة للغاية في نمط الهجرة الدولية وذلك لأن بريطانيا حتى سنة ١٩٣١ كانت تعاني من خسارة صافية في عدد الذكور بسبب الهجرة الخارجة منها إلى باقي أقاليم الامبراطورية أو إلى العالم الجديد وقد عانت دول أوربية أخرى من نفس الظاهرة التي ما زال تأثيرها واضحاً حتى السنوات الأخيرة.

وقد انعكست الصورة في دول المهجر التي استقبلت أعداداً كبيرة من الذكور تفوق أعداد الإناث حتى الحرب العالمية الأولى وبدأ التوازن النوعي للسكان بعد ذلك، وعلى سبيل المثال كانت نسبة النوع في أستراليا في أوائل هذا القرن ١١٠ من الذكور مقابل ١٠٠ من الإناث ولكنها أصبحت في الوقت الحاضر ١٠٢ : ١٠٠ وكذلك الحال في كندا وبعض دول أمريكا اللاتينية.

وبالرغم من أن الهجرة الداخلية تعد هجرة نوعية انتخابية هي الأخرى إلا أن عدد الإناث بدأ يتزايد في هذا النوع من الهجرة أكثر مما كان عليه من قبل، وأصبحت سمة ديموغرافية كما في بريطانيا مثلاً حيث تهاجر الإناث من الريف إلى المدن في الصناعات الخفيفة والخدمات لدرجة أن بعض الدراسات أظهرت أن عدد الإناث في الريف الإنجليزي يقل عن عدد الذكور في الفئات العمرية من ٤٠ ـ ٤٩ سنة مما كان له أثر كبير على مستوى الخصوبة والعمالة[١].

وفي كثير من الدول النامية ما زال الذكور يكونون النسبة الأكبر من المهاجرين إلى المدن، ويبدو ذلك بوضوح في الفئات العمرية الوسطى، ففي مصر مثلاً ترتفع نسبة الذكور على الإناث في المدن الكبرى كالقاهرة

(١) Clarke, J. Population Geography, op.cit, p.75.

والإسكندرية حيث يعدان مهجراً هاماً يفد إليه عدد كبير من باقي محافظات الجمهورية.

الهرم العمري النوعي للسكان Age-Sex Population Pyramid :

يعد الهرم العمري النوعي للسكان أسهل أنواع التمثيل البياني فهما لاختلافات التركيب العمري النوعي بين المجموعات السكانية في الدولة الواحدة أو بين الدول بعضها وبعض، فعندما ترسم الفئات العمرية النوعية رسماً بيانياً تكون النتيجة هرماً قاعدته العريضة تمثل أصغر الأعمار وتميل الجوانب بالتدريج صوب نقطة البداية الرأسية ممثلة النقص الناتج عن الوفيات في كل مجموعة عمرية الواحدة تلو الأخرى، وقد يرسم الهرم السكاني على أساس توضيح الأعداد المطلقة أو على أساس النسب المئوية معتمداً في ذلك على الهدف من الدراسة، ولكن ينبغي ملاحظة أن الأهرام المبنية على الأعداد تكون مفيدة بدرجة أكبر عند إجراء المقارنة بين سكان مجتمعين من نفس الحجم حيث تبين بشكل واضح مدى التغير المطلق وتوزيعه بين مختلف المجموعات العمرية والنوعية خلال سنوات محددة.

إلا أن استخدام النسب في رسم الأهرام السكانية يكون ذا فائدة أكبر، ذلك لأنه باستخدامها تتساوى مساحة جميع الأهرام حتى لو اختلف حجم السكان بين الدول أو الجماعات المراد مقارنتها، وتبين هذه الأهرام مدى الاختلاف العمري النوعي النسبي دون النظر إلى الحجم الكلي للسكان وذلك لأن الأهرام ستكون مختلفة من حيث الشكل ولكنها متماثلة في المساحات، ورغم أنها توضع جنباً إلى جنب لتوضيح الفوارق العمرية النوعية، فإنها تكون أكثر جذباً للانتباه عندما يوضع كل منهما فوق الآخر، كذلك فإنه رغم استخدام السنوات الفردية أحياناً فإن الشائع هو استخدام فئات العمر الخمسية.

وقد جرى العرف في رسم الأهرام السكانية أن يمثل المحور الرأسي فئات السن، بينما توضح الأعداد المطلقة أو النسب المئوية لكل فئة إلى جملة السكان

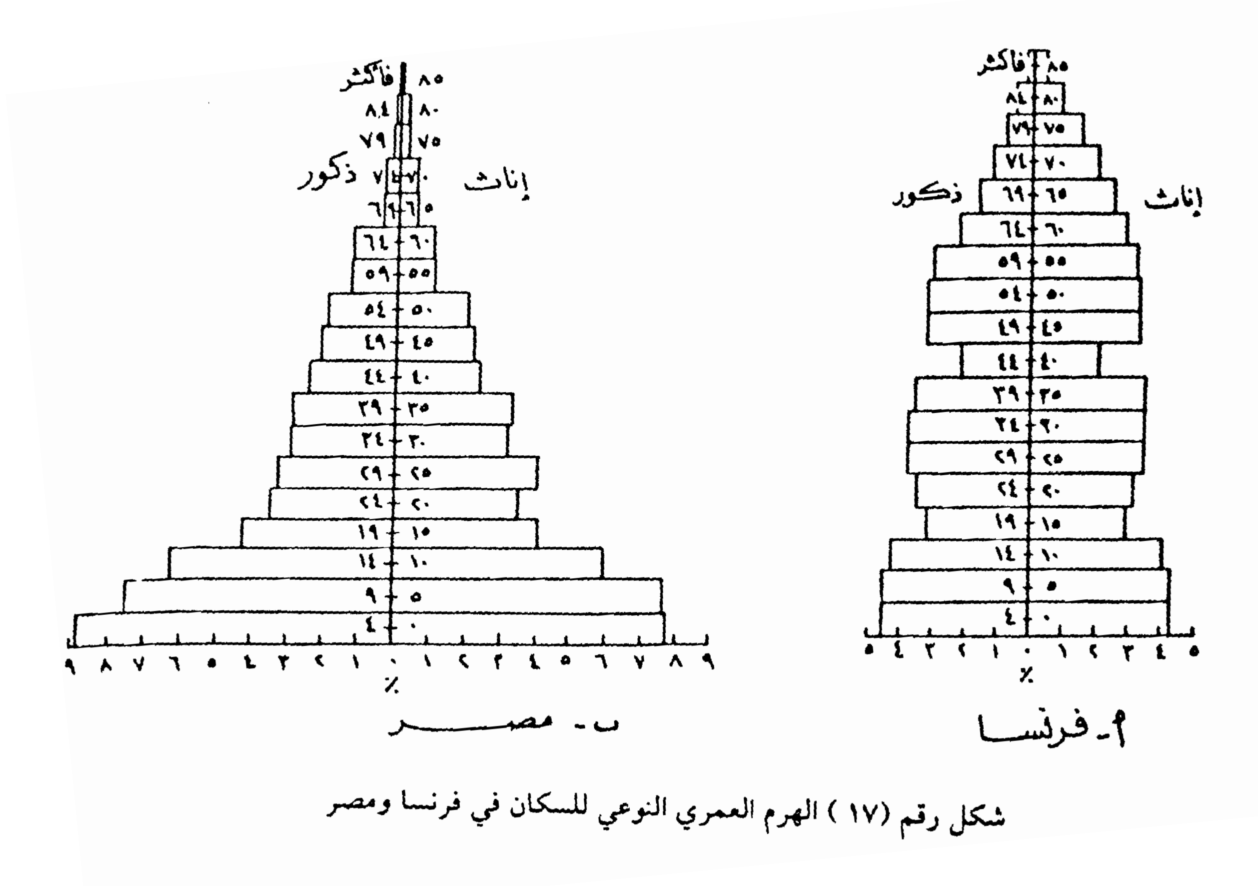
على المحور الأفقي كما يوضع الذكور إلى يسار الخط الرأسي، والإناث إلى يمينه، ومعنى ذلك أن الهرم ليس إلا رسمين بيانيين موضوعين على جوانبهما وظهر كل منهما للآخر وخط المركز الرأسي يمثل الصفر، وعند رسم الهرم باستخدام النسب المئوية فإن مجموع طول جميع الأعمدة (بما في ذلك جانباً الذكور والإناث) يكون دائماً ١٠٠٪، ففي الرسم رقم (١٧ ـ أ) نستنتج من العامود الأسفل على اليسار أن الذكور في مصر حتى سن الرابعة يصلون إلى حوالي ٩٪ من مجموع السكان، وبمقارنته بالرسم (١٧ ـ ب) نجد أنهما يختلفان في الشكل وتبدو الفوارق بينهما في التوزيع النسبي للمجموعات العمرية والنوعية وذلك لأن الحجم النسبي لكل مجموعة عمرية ونوعية في هرم مصر يمكن مقارنته على نحو مباشر مع المجموعات العمرية والنوعية في هرم فرنسا ومثال ذلك أن عدد الذين هم دون سن العشرين أكثر في مصر منه في فرنسا وهكذا.

ومن الحقائق الهامة التي ينبغي إدراكها في الحديث عن الأهرام السكانية أن السكان في أي مجتمع يتغيرون باستمرار حيث تتغير نسب الفئات العمرية والنوعية بفعل العوامل الديموغرافية كالوفيات والإنجاب والهجرة وفوداً أو نزوحاً، ولما كان الهرم صورة ساكنة فإنه يجمد الحركة السكانية في لحظة زمنية معينة هي تاريخ إجراء التعداد الذي رسم الهرم على أساس بياناته، ولذا فإن البعض يذكر بأنه يمكن النظر إلى الهرم السكاني على أنه صورة تاريخ ديموغرافي لمجتمع ما ـ أي نتيجة مائة عام تقريباً من المواليد والوفيات والهجرة الوافدة أو النازحة[١].

The Pyramid can be viewed as a picture of the «biological» history of a population-the result of 100 years of births, deaths, and migration.

ويتأثر شكل الهرم السكاني بارتفاع أو انخفاض كل من المواليد والوفيات

(١) Thompson. W.S. Lewis D.T. Population Problem, op.cit. p.102.



شكل رقم (١٧) الهرم العمري النوعي للسكان في فرنسا ومصر

والهجرة في فترات سابقة ويبدو ذلك في نسب كل فئة عمرية لمجموع السكان من ناحية وعلاقتها بالفئات الأدنى والأعلى من ناحية أخرى، فإن هبط معدل المواليد في قطر ما ثم ارتفع فإن ذلك يؤدي إلى تموجات تسري في الفئات العمرية بالهرم التي تتناقص بمدى التقدم في العمر حتى يموت كل السكان الذين تمثلهم الأعمدة ـ وذلك بافتراض عدم حدوث هجرة وافدة أو نازحة.

ولعل في دراسة الهرم السكاني لفرنسا سنة ١٩٥٩ مثل واضح على ما يمثله من حقائق ديموغرافية أثرت في تحديد شكله، ففي الشكل رقم (٢٧ ـ ب) يبدو التقلص الواضح الذي يبدو على هيئة فجوة عميقة في الهرم سببها الحجم الصغير نسبياً للفئة العمرية (٤٠ ـ ٤٤)، وباستقراء التاريخ الديموغرافي لفرنسا فإنه يبدو مباشرة أن هذه الفئة العمرية تمثل الأفراد الذين ولدوا أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان معدل المواليد في فرنسا أثناء سنوات تلك الحرب منخفضاً عنه في السنوات السابقة على الحرب أو اللاحقة عليها، ولذا فقد كانت الفئة العمرية (٠ ـ ٤) صغيرة نسبياً في سنة ١٩٢٠، ونظراً لأن معدل المواليد قد عاد بعد الحرب إلى مستواه العادي فإن الجيل الذي ولد أثناء الحرب أصبح يمثل فجوة دائمة في الهرم السكاني للبلاد وبمرور السنين انتقل إلى أعلى عبر الفئات العمرية المتعاقبة إلى أن جاءت سنة ١٩٥٩ فأصبح في الفئة العمرية (٤٠ ـ ٤٤).

أما الفجوة الأخرى في الهرم السكاني لفرنسا فقد نتجت عن عوامل مشابهة للفجوة السابقة، وتبدو في قلة نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤) وهي تمثل الجيل الذي ولد خلال سنوات هبوط معدل المواليد بسبب الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية ـ أي فيما بين عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٤٤، ويضاف إلى ذلك عامل آخر هو أن جزءاً من الهبوط في معدل المواليد فيما بين سنتي ١٩٣٤ و١٩٤٤ كان مرجعه أيضاً إلى أن الفوج الذي ولد خلال الحرب العالمية الأولى كان يعد آنذاك في أوائل سنوات الإنجاب حيث كان عمره يتراوح بين ١٥ ـ ١٩ سنة في عام ١٩٢٤ وبين ٢٥ ـ ٢٩ في عام ١٩٤٤، وبذلك ساعد

انخفاض معدل المواليد في الحرب العالمية الأولى على خفض معدل المواليد خلال الفترة من ١٩٣٤ ـ ١٩٤٤.

وعلى النقيض من الهرم الفرنسي يبدو هرم السكان في مصر مختلفاً في الشكل وخاصة في اتساع القاعدة وضيق القمة، ولكن لا تبدو فيه نواحي تفاوت وشذوذ ظاهرة، وأبرز السمات أن تزايد القاعدة في الفئات أقل من ١٥ سنة ناتج عن ارتفاع معدل المواليد في خلال الخمس عشرة سنة السابقة على سنة التعداد وهم بالتحديد نتاج الزيادة الطبيعية فيما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بارتفاع معدلها بسبب انخفاض معدل الوفيات للأطفال الرضع واستمرار مستوى الخصوبة مرتفعاً، أما ضيق القمة فهو دليل ارتفاع معدلات الوفيات في الأجيال السابقة ـ وعموماً فإن هرم مصر السكاني يعد نمطاً مميزاً للأهرام السكانية في الدول النامية ـ فهو دليل على مجتمع ذي معدلات مواليد ووفيات عالية، فالقاعدة العريضة تعكس ارتفاع معدل الخصوبة، والتدرج الكبير النسبي بين مجموعات السن الكبيرة المتعاقبة يعكس ارتفاع معدل الوفاة ولم يتعرض المجتمع لتقلبات كبيرة في المعدلات الحيوية لزمن طويل، ومن ثم يبدو التدرج كبيراً حتى سن الستين.

وينبغي الإشارة إلى أن اتساع قاعدة الأهرام السكانية في الدول النامية وليد العقود الأخيرة وبالتحديد فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن النجاح الكبير في خفض معدلات الوفيات في الأعمار الصغرى (خاصة الأطفال الرضع) مع ثبات مستويات الخصوبة ـ أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بهذه الدول وبالتالي إلى زيادة التراكم في قاعدة الهرم السكاني، ولا ريب في أن الدول ذات الأهرام عريضة القاعدة ـ تسير في طريق النمو السكاني بدرجة أسرع من الدول ذات القاعدة الضيقة في أهرامها السكانية. وكذلك فإن هذه الدول تتصف بارتفاع نسبة الإعالة وبانخفاض السن الوسيطة.

وترتبط دورة النمو السكاني بالهرم العمري النوعي للسكان ارتباطاً كبيراً، فالتناقض في معدلات الخصوبة والوفيات يؤدي إلى تزايد أمد الحياة وينعكس

ذلك على فئات العمر المختلفة سواء في قاعدة الهرم السكاني أو في قمته ولعل في الدنمرك وشيلي والولايات المتحدة ما يدل على ذلك (أشكال رقم ١٨، ١٩، ٢٠).

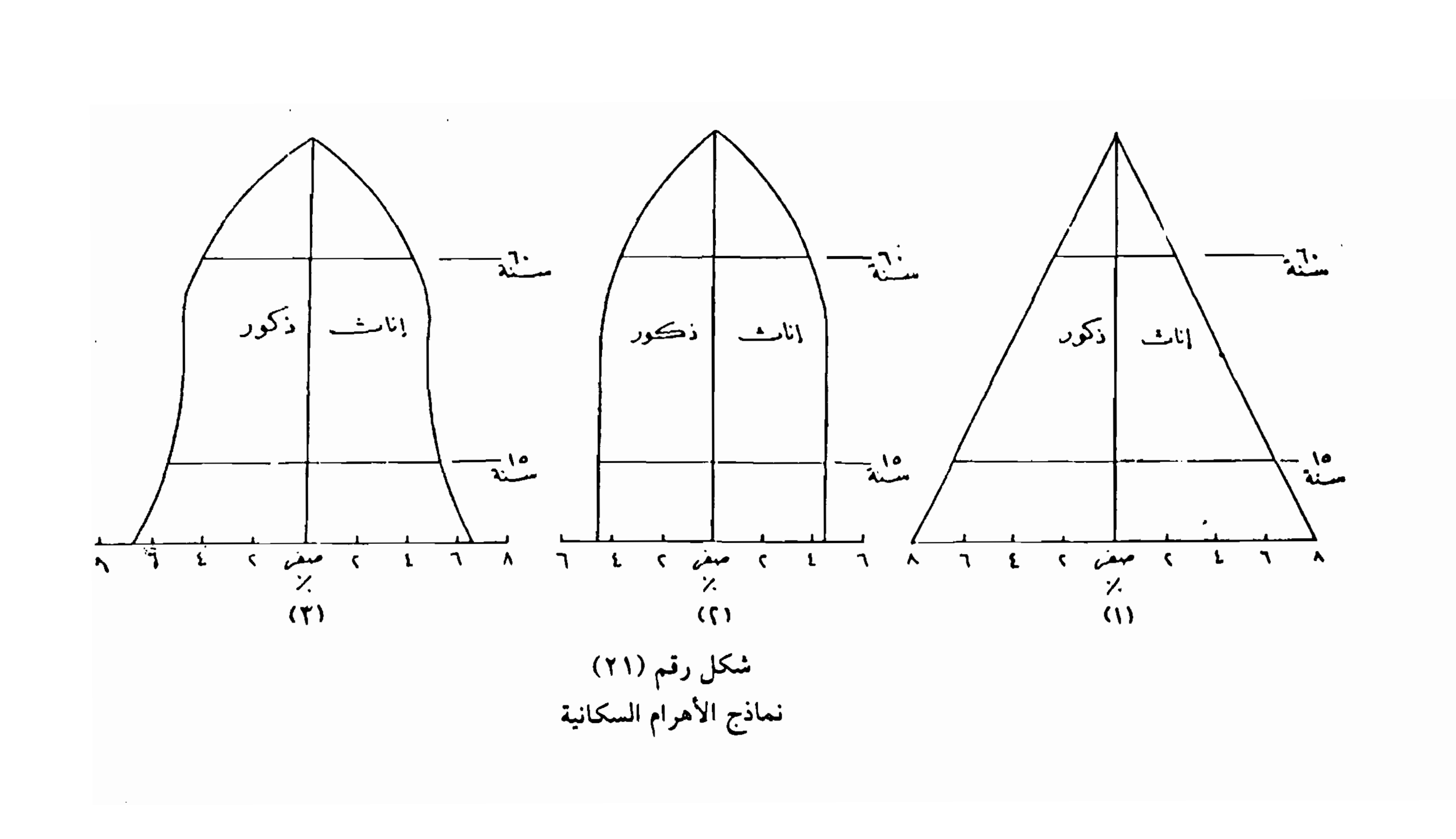
تصنيف الأهرام السكانية:

هناك ثلاث صور من الأهرام السكانية تكشف عن الجوانب الديموغرافية في المجتمع، وهذه الصور يبينها الشكل رقم (٢١) وهي:

١ ـ الهرم ذو القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق نحو القمة، تبعاً للأعداد السابقة للمواليد والوفيات التي أسهمت في تحديد شكله وهذا الهرم يمثل البلاد التي ينمو فيها السكان بمعدل كبير نتيجة انخفاض وفيات الأطفال ولم تخفض من معدل المواليد لديها، وفي أمثال هذه البلاد يتزايد السكان بسرعة وتقل الأعمار الوسيطة وتصبح نسبة الإعالة الكلية بها أعلى النسب في العالم ـ وقد يعرف المجتمع حينذاك بأنه مجتمع شاب أو تقدمي Progressive وينبىء بتزايد سريع متوسع في عدد السكان وما يترتب ذلك من انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويتمثل هذا الهرم في الدول النامية بصفة عامة في قارات أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

٢ ـ الهرم ذو القاعدة الضيقة والقمة المحدبة، وهو يشبه خلية نحل من الطراز القديم ويمثل البلاد التي تتميز بانخفاض معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، ويعرف المجتمع الذي يمثله هذا الهرم بالمجتمع المسن أو الهرم أو التأخري Regressive حيث يرتفع السن الوسيط وتنخفض نسبة الإعالة الكلية إلى حدودها الدنيا في العالم وترتفع نسبة المسنين في المجتمع.

ويتمثل هذا النمط من الأهرام السكانية في معظم دول أوربا وخاصة في شمالها الغربي حيث تتمثل بارتفاع متوسط أمد الحياة وانخفاض معدل النمو السكاني وارتفاع المستوى الاقتصادي والصحي، ويجدر بالذكر أن هذه الدول قد مرت بالهرم الفتي في القرن التاسع عشر.



شكل رقم (٢١)
نماذج الأهرام السكانية

٣ ـ الهرم ذو القاعدة المتوسط وهو وسط بين الهرمين الفتي والمسن، وإن كان شبيهاً بالجرس Bell-Shaped ويتمثل في الدول التي حدث لتركيبها السكاني تغير واضح كما هي الحال في الولايات المتحدة وكندا، ويمثل هذا النمط جماعة سكانية ذات نسبة كبيرة من السكان في الأعمار الوسطى مع ضيق أو توسط في القاعدة وتفلطح في القمة، ويرتبط ذلك بمجموعة من العوامل الديموغرافية ومن أهمها التحكم في معدلات المواليد وتدفق أعداد من المهاجرين في الأعمار الوسطى إلى بعض الدول المتقدمة ما يزيد أعداد السكان في هذه الفئات العمرية كما في الحال في أستراليا.

وأخيراً يلاحظ أن الدول التي تتميز بأهرام سكانية ضيقة القاعدة قد مرت في تاريخها الديموغرافي بمراحل نمو عالية تمثلت في أهرام سكانية عريضة القاعدة، ويوضح شكل رقم (٢١) ذلك مطبقاً على فرنسا وبريطانيا والسويد في خلال مائة سنة؛ فقد تميزت هذه الدول في منتصف القرن التاسع عشر بأهرام سكانية عمرية نوعية منتظمة الأشكال للغاية ومرتكزة على قواعد عريضة، ومع ذلك فبالنسبة لفرنسا خاصة كانت قاعدة الهرم أقل اتساعاً مشيرة بذلك إلى أن عملية التعمير Ageing في هذا البلد قد بدأت في فترة أسبق من الدولتين الأخريين، وخلال النصف الثاني من القرن الماضي حدث تغير قليل نسبياً، ولو أن النسبة المئوية للأطفال قد هبطت هبوطاً طفيفاً في الدول الثلاث ولكن تميزت السويد باتساع مساحة قمة الهرم العمري، وبحلول عام ١٩٥٠ تغيرت أشكال الأهرام العمرية تماماً إلى درجة أن كلاً منها أصبح أكثر شبهة بصورة البرميل المرتكز على قاعدة منه بصورة الهرم وتلك سمة مميزة لظاهرة تعمر السكان التي يعكسها النسبة المتزايدة من عدد البالغين وكذلك نسبة عدد كبار السن.

الفصل الثاني
التركيب الاقتصادي للسكان

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية كذلك يمكن الوقوف على نسب العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات التعطل وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة وغير ذلك، كما أن دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان.

تعريـف:

بالرغم من أن المفهوم الأساسي الذي يحدد النشاط الاقتصادي لا يختلف كثيراً من تعداد لآخر ـ فإن السكان ذوي النشاط الاقتصادي Economically Active Population يمكن تعريفهم بوجه عام بأنهم «الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات ويتضمن ذلك ليس فقط العاملين وقت إجراء التعداد ـ بل كذلك المتعطلين أي القادرين على العمل والباحثين عنه، وإذا وجد فرد يسهم بطريقة أو بأخرى بمجهود إنتاجي للمجتمع

فإنه يمكن تصنيفه ضمن الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي وإلا اعتبر ضمن الأفراد المعولين»[1].

وعلى ذلك فإن القوة البشرية في المجتمع يمكن أن تنقسم إلى قسمين:

١ ـ أفراد داخلون في القوة العاملة:

وهم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أن عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات سواء كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر أو لحسابهم الخاص أو أصحاب أعمال، كما تشمل المتعطلين وهم القادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه.

ب ـ الأفراد الخارجون عن القوة العاملة:

وهم الأفراد الذين يقومون بأعمال لا تسهم مباشرة في إنتاج السلع والخدمات. وتشمل هذه الفئة ربات البيوت والطلبة، كما يدخل في عدادها غير القادرين على العمل مثل العجزة الذين لا يمكنهم أداء عمل مثمر بسبب عاهة مقعدة أو مرض مزمن أو غير ذلك، كما يدخل في عدادها الأطفال دون سن السادسة، والمحالين إلى المعاش وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على الخامسة والستين ما داموا لا يمارسون عملاً مثمراً[2].

ويعد معدل النشاط الاقتصادي الخام Crude Activity Rate أسهل المقاييس لمقارنة مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي في المجتمع، ويقصد بهذا المعدل النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي من جملة السكان في جميع الأعمار ولما كان هذا المعدل عبارة عن نسبة بسطها العاملون

---

(١) الأمم المتحدة ـ العوامل الديموغرافية والقوة البشرية ـ التقرير الأول: الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي (ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة ١٩٦٧)، ص ٦.

(٢) U.N., Methods of Analysing Census Data on Economic Activities of the Population, New York, 1968, pp.2-5.

من السكان ومقامها جملتهم فإنه لا يعبر بدقة عن الإسهام الاقتصادي النوعي لهم حيث يتأثر تأثراً كبيراً ـ مثل سائر المعدلات الخام الأخرى ـ بارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاضها وما تحدثه من اتساع أو ضيق في قاعدة الهرم السكاني.

ومحاولة للوصول إلى معدلات أكثر دقة من المعدل الخام فإن الأمر يتطلب معرفة نسبة العاملين إلى جملة السكان حسب كل فئة عمرية نوعية، وهذا ما يعرف بمعدل النشاط الاقتصادي العمري النوعي، وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في فئة عمرية معينة، ومن الطبيعي أن التركيب العمري يعد أهم عامل في تحديد هذه المعدلات حيث يختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى، ويقل جداً عدد الذين يدخلون ضمن ذوي النشاط الاقتصادي من بين السكان تحت سن عشر سنوات ولكن يرتفع معدل الإسهام في هذا النشاط للبالغين وعلى وجه الخصوص في أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين عندما يفرغ الشباب من التعليم، ويصبح مؤهلاً للدخول في قوة العمل في هذه السن ثم ما يلبث أن يهبط معدل النشاط الاقتصادي عند بلوغ سن التقاعد ومعنى ذلك أن منحنى المعدل ينخفض بحدة على طرفيه بنما يصل إلى أقصاه في فئات العمر الوسطى.

العمالة والتركيب العمري:

يعتمد حجم القوة العاملة في المجتمع على العوامل الديموغرافية والاجتماعية وليس من شك في أن ذلك يرتبط بحجم السكان ككل، إلا أن التركيب العمري يعد من أبرز العوامل الديموغرافية المؤثرة في القوة العاملة، ففي المجتمعات النامية ذات النمو السكاني المرتفع تميل نسبة السكان العاملين إلى الانخفاض وبالتالي فإن هناك تزايداً في أعباء الإعالة لأفرادها لارتفاع نسبة الأطفال، ولكن من الملاحظ أن الصغار وكبار السن يسهمون في الدول النامية

بدور كبير في النشاط الاقتصادي بل أن الأناث يشتركون في ذلك حيث يعملن في الزراعة مع أزواجهن - بل بدلاً منهم في بعض المجتمعات الأفريقية ومن ثم ترتفع نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي لأنها تشمل الأطفال والأناث والمسنين.

أما الدول المتقدمة فهي على النقيض من ذلك حيث تنخفض بها أعباء الإعالة لانخفاض مستوى الخصوبة وقلة عدد الأطفال الصغار (أقل من ١٥ سنة) وبالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يكون إجبارياً فيها للسكان حتى سن معينة ومن ثم يكون كل الأطفال خلال هذه السن خارج نطاق القوة العاملة (في فرنسا مثلاً هناك شخص من كل أربعة أشخاص يتلقى التعليم بصورة من الصور ذلك لأن سن الإلزام قد رفعته من ١٢ إلى ١٤ وحتى إلى ١٦ سنة) وفي مثل هذه الأقطار تتوفر التشريعات التي تتضمن معاشات للمسنين ومساعدات العجزة، ولذلك كله تنخفض نسبة الصغار في القوة العاملة بدرجة ملحوظة بالمقارنة بالدول شبه المتقدمة أو الدول النامية.

وليست هناك اختلافات بارزة في معدلات النشاط الاقتصادي للمجموعات الثلاث من البلاد التي تعيش في مستويات مختلفة من التنمية وذلك الفئات العمرية بين ٢٠ سنة إلى ٥٥ سنة، ثم يعود النمط المعتاد للاختلافات بين البلاد الصناعية والزراعية إلى الظهور عند الطرف الأعلى المنحنى العمري حيث تبلغ نسبة العاملين من بين الذكور في فئة العمر (٥٥ ـ ٦٤ سنة) ٩٢٪ في البلاد الأقل تقدماً مقابل ٨٥٪ في البلاد الأكثر تقدماً، وتبدو اختلافات أكثر وضوحاً عند أي فئة عمرية أخرى بالنسبة لمعدلات النشاط الاقتصادي بين الدول الصناعية والدول النامية للرجال البالغين من العمر ٦٥ سنة فأكثر، وتدل نسبة العاملين في هذه الأعمار بمختلف الدول على مدى الأهمية التي تلعبها الزراعة في اقتصادياتها حيث أن العمل الزراعي يمكن أن يستمر إلى سن متأخرة عن غيره من أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى ويتجه السكان إلى العمل ما داموا قادرين على ذلك جسمانياً، ويبدو الفارق بوضوح بين الدول في نسبة العاملين

في السن ٦٥ فأكثر حيث تصل هذه النسبة إلى ٧٠٪ في المتوسط في الدول النامية مقابل ٣٨٪ فقط في الدول الصناعية ولا تسمح أنماط النشاط الصناعي بالعمل لكبار السن بمعدل كبير، في الوقت الذي تساعد فيه مشروعات الضمان الاجتماعي القائمة والادخار في كثير من الدول الصناعية على التقاعد في سن مبكرة(١).

معدلات النشاط الاقتصادي للأناث:

من المعتاد في تعدادات السكان أن تصنف الأناث ضمن القوى العاملة طالما أنهن يمارسن عملاً خارج المنزل، ومع ذلك فإن هناك اختلافاً بين الدول في التعريف وفي درجة الشمول وخاصة في الدول النامية مما يصعب معه عقد مقارنة دقيقة بين درجة إسهام الأناث في النشاط الاقتصادي بين الدول، ذلك لأن هناك بعض الدول تدخل الأناث العاملات في الزراعة ضمن قوة العمل والبعض الآخر يستثنيهن في ذلك.

ومع ذلك فإن هناك سمات عامة تميز معدلات إسهام الأناث في النشاط الاقتصادي في الدول النامية أو المتقدمة، وبمقارنة هذين النمطين من الدول يلاحظ أن هناك فرقاً كبيراً بين نسبة الأناث العاملات في فئات السن المختلفة ويبدو هذا الفارق بوضوح في معدلات النشاط الاقتصادي للأناث من سن ١٥ إلى سن ٢٥ سنة، ومن المعتاد في البلاد المتقدمة صناعياً أن تدخل أعداد كبيرة من الفتيات في القوة العاملة عندما يتجاوزن سن الخامسة عشرة ويواصلن ممارسة العمل حتى الزواج ويلاحظ عادة انخفاض حاد في معدلات نشاطهن بعد سن ٢٠ سنة أو ٢٥ سنة كذلك ينخفض المعدل بعد سن ٥٥ سنة، ويواصل عدد قليل جداً من الأناث في هذه البلاد العمل بعد بلوغ سن ٦٥ سنة.

أما بالنسبة للدول الزراعية (النامية) فليس هناك اختلاف كبير في المعدل بين الأعمار القريبة من ٢٥ ـ ٥٥ سنة، وفي معظم هذه البلاد فإن سوق العمل ما

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦.

زال تقليدياً ولم يتطور بالمعنى المعروف في الدول الصناعية، وكما هي الحال في معدلات نشاط الذكور فإن معدلات الأناث في الأعمار الأصغر والأكبر تبدو أكثر ارتفاعاً في البلاد النامية عنها في البلاد الصناعية ولا ريب في أن ذلك يرجع إلى نفس الأسباب السابقة.

ويتأثر دخول المرأة لسوق العمل بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة في ذلك بمدى مكانة المرأة في المجتمع ومستويات التعليم التي وصلت إليها والدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي. وفي معظم المجتمعات يكون للحالة المدنية للمرأة علاقة هامة في احتمال إسهامها في النشاط الاقتصادي، فعند تساوي العوامل الأخرى فإن احتمال دخول المرأة المتزوجة مجال القوة العاملة يكون أقل من المرأة التي لم يسبق لها الزواج أو الأرملة أو المطلقة التي تعتبر العمل بالنسبة لها ضرورة اقتصادية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك عوامل ديموغرافية تؤثر في إسهام المرأة في القوة العاملة حيث يكون للتغيرات في متوسط عمر المرأة عند الزواج دور كبير في تحديد حجم وهيكل قوة العمل النسائية ذلك لأن هذه الخصائص تتأثر كذلك بالنواحي الديموغرافية الأخرى مثل معدلات زواج الإناث، انخفاض مستوى الوفيات مما يحد من ظاهرة الترمل ومعدلات الطلاق ومستوى الخصوبة، كذلك فإن العوامل غير الديموغرافية كالحالة الاقتصادية والاتجاه إلى تحديد أو تشجيع تعليم المرأة وتشغيلها لها دور هام في تحديد مدى إسهام الإناث طبقاً لاختلاف حالاتهن المدنية في قوة العمل.

أنماط التركيب الاقتصادي:

تعد أنماط التركيب الاقتصادي مكملة في دراستها لتحليل حجم القوة العاملة واختلافاتها العمرية النوعية، ويقصد بأنماط التركيب الاقتصادي للقوة العاملة تقسيمها إلى فئاتها الرئيسية الثلاث وهي النشاط الاقتصادي

Industry or Economic Activity والمهنة Occupation والحالة العملية Employment status.

تصنيف النشاط الاقتصادي Industry or Economic Activity:

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد ـ أو هو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع، ويبين توزيع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع، وقد حددت الأمم المتحدة (مكتب العمل الدولي International Labour Office I.L.O) أنواع هذا النشاط في تصنيف خاص ـ يسمى «التقسيم الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي أو التصنيف الصناعي International Standrad Industcrial Classification وأتبعته معظم دول العالم ومن بينها مصر ـ في تعداد السكان.

ويبين هذا التصنيف عشرة مجموعات كبرى للنشاط بها فيها مجموعة «ليس لهم نشاط» أما المجموعات التسع الرئيسية:

صفر: الزراعة والغابات وصيد البر والبحر.

١ ـ المناجم والمحاجر (النشاط الاستخراجي).

٢ ـ الصناعات التحويلية.

٣ ـ التشييد والبناء.

٤ ـ الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الصحية.

٥ ـ التجارة والبنوك والتأمين.

٦ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٧ ـ الخدمات.

٨ ـ أنشطة غير واضحة.

وهناك تصنيف أعم من التصنيف السابق يجعل هذه الأقسام التسعة في ثلاث مجموعات رئيسية كبرى هي:

١ ـ مجموعة الأنشطة الأولية Primary Group:

وتشمل قطاع الزراعة والري والغابات وصيد البر والبحر.

٢ ـ مجموعة الأنشطة الثانوية Secondary Group:

وتشمل قطاع المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والتشييد.

٣ ـ مجموعة الأنشطة الثالثة Tertiary Group:

وتشمل القطاعات الأخرى ـ أي الكهرباء والغاز والمياه والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات وغيرها.

٤ ـ مجموعة الأنشطة الرابعة Quaternary Group:

وتشمل تكنولوجيا المعلومات خاصة الحساب الآلي وما يرتبط به من تقنيات معلوماتية مختلفة.

ويمكن بسهولة في ضوء هذه المجموعات الأربع مقارنة أوجه النشاط الاقتصادي في أقاليم العالم المختلفة، ذلك لأن المجموعة الأولى تشمل كل فروع النشاط المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية الحيوية، أما المجموعة الثانوية فتضم كل الأنشطة التي تتمثل في تحويل هذه الموارد للاستخدام، أما المجموعة الثالثة فتشمل أنشطة خدمات متعددة ولا ترتبط بإنتاج السلع المادية، وتعكس الرابعة مدى الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية. وتتبين الأهمية بالنسبة لهذه المجموعات الأربع مستوى التنمية الاقتصادية في العالم بصورة عامة.

التركيب المهني Occupation:

في محاولة لتحليل مكونات التركيب الاقتصادي ـ أو فرع منه ـ فإنه يمكن تصنيف الفروع المختلفة المكونة له فيما يعرف بالتصنيف الاجتماعي المهنيSocio professional والذي يهتم فقط بالحرفة ـ أي نوع العمل الذي يمارسه الفرد ـ فقد تتوزع الواحدة في أكثر من نشاط اقتصادي، ويتحدد التركيب

المهني في عشر مجموعات هو الآخر على النحو التالي:

١ ـ أصحاب المهن الفنية والعلمية.

٢ ـ المديرون.

٣ ـ المشتغلون بالأعمال الكتابية.

٤ ـ المشتغلون بأعمال البيع.

٥ ـ المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد وقطع الأشجار.

٦ ـ المشتغلون بالمناجم والمحاجر.

٧ ـ المشتغلون بالنقل والمواصلات.

٨ ـ أصحاب الحرف والصناع والعمال والفعلة ومن إليهم.

٩ ـ المشتغلون بالخدمات الرياضية والترفيهية وغيرها.

١٠ ـ عمال غير مصنفين في حرف أخرى.

وغالباً ما تتحدد هذه المهن الرئيسية المذكورة للأفراد الذين بلغوا من العمر ١٥ سنة فأكثر، بعكس النشاط الاقتصادي الذي قد يتحدد بسن السادسة كحد أدنى ومن الطبيعي أن التركيب المهني يتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وغيرها سواء كانت مجتمعات زراعية أو صناعية.

الحالة العملية Employment Status:

ويقصد بها حالة الفرد في العمل الذي يمارسه وهل هو صاحبه أو يعمل بأجر نقدي أو متعطل عن العمل وغير ذلك وتنقسم الحالة العملية للأفراد إلى سبع فئات رئيسية هي:

١ ـ صاحب عمل ويديره.

٢ ـ يعمل لحسابه ولا يستخدم أحداً.

٣ ـ يعمل بأجر نقدي.

٤ ـ يعمل لدى ذويه بدون أجر نقدي.

٥ ـ يعمل لدى الغير بدون أجر نقدي.

٦ ـ متعطل (قادر على العمل ويبحث عنه).

٧ ـ غير قادر على العمل.

وقد يضاف أحياناً السكان الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، ومن النتائج الهامة في دراسة الحالة العملية تحديد خصائص هيكل العمالة وحساب معدلات التعطل سواء على مستوى أقاليم الدولة أو بين الدول المختلفة وهذه يمكن أن تكون مؤشراً هاماً للكثير من الملامح الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المجتمع مثل الحالة التعليمية والتركيب العمري والنوعي وغير ذلك.

وتظهر بيانات التعداد لمعظم الدول هذه التقسيمات الثلاثة للتركيب الاقتصادي موزعة حسب العمر والنوع والحالة التعليمية ومن ثم يمكن استنتاج الكثير من الحقائق في دراسة العلاقة بين المهن والمتغيرات المذكورة وكذلك خصائص العمالة العمرية والتعليمية وغير ذلك، وستظهر المجموعة الرابعة في التعدادات القادمة حيث يتزايد العاملون بها تزايداً كبيراً كما هي الحال في الدول الغربية واليابان.

تطور مجموعات الأنشطة الرئيسية:

أن المتتبع لتطور النشاط الاقتصادي في الدول المختلفة يلمس تغيراً بارزاً في الأهمية النسبية لقطاعات هذا النشاط من تعداد لآخر في فترة زمنية طويلة، فعلى سبيل المثال هبطت نسبة العاملين في المهن الصناعية في كندا من ٤٣٪ سنة ١٩٦٢ إلى ٢٣٪ ١٩٩٧، وفي ألمانيا هبطت نسبة العاملين في مهن المجموعة الأولية من ٣٣,٢٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٣٪ سنة ١٩٩٧. وتظهر دراسة التطور على مدى زمني طويل ظاهرات ثابتة محددة، فهناك تناقص عام في المجموعة الأولية وتزايد وتنوع في المجموعة الثانوية وتباين في المجموعة الثالثة زيادة ونقصاناً، وتبين الأرقام التالية التباين في الأهمية

النسبية للمجموعات الثلاث في دول مختارة[١].

النسبة المئوية للعاملين في مجموعات
الأنشطة الرئيسية في بعض الدول (حوالي ١٩٩٧):

	المجموعة الأولية (الزارعة)	المجموعة الثانوية (الصناعة)	المجموعة الثالثة (الخدمات)
دول نامية:			
مصر	٤٢	٢١	٣٧
غانا (١٩٩٢)	٥٩	١١	٣٠
أندونيسيا	٥٦	١٤	٣٠
دول متقدمة:			
اليابان	٧	٣٤	٥٩
أستراليا	٦	٢٤	٧٠
إنجلترا وويلز	٢	٢٨	٧٠

مجموعة الأنشطة الأولية The Primary Group:

سبق القول بأن المجموعة الأولية تشمل أنشطة مختلفة أهمها على الإطلاق حرفة الزراعة، وتختلف هذه الحرفة اختلافاً جذرياً من بيئة لأخرى، فهناك الزراعة التجارية الواسعة في أمريكا الشمالية وأستراليا والتي يعد الربح المادي الحافز الرئيسي لها وتستخدم الآلات بكثافة وتتميز بإنتاجية عالية، ثم الزراعة الأوربية الكثيفة الآلية أيضاً وذات الإنتاجية العالية كذلك، ويقابل ذلك زراعة الدول النامية والتي تعد زراعة معاشية في المقام الأول وتعتمد على

(١) Images Economiques du Mande, 1998.

وسائل متخلفة وعلى أيد عاملة كثيفة أكثر من اعتمادها على الآلات.

ويتمشى مع هذه الأنواع الرئيسية للزراعة تباين اجتماعي كبير في الحياة الريفية، فهناك بعض المزارعين يملكون الأرض التي يفلحونها وآخرون يستأجرون الأرض، وقطاع ثالث يجمع بين النظامين ـ وتعتمد هذه الزراعات على عمال زراعيين سواء أفراد الأسرة الواحدة أو عمال مستخدمين بأجر مدفوع نقدي أو عيني، وقد يكونوا عمالاً دائمين أو موسميين، وليست هناك بيانات دقيقة لهذه الأنواع من العمالة الزراعية يمكن مقارنتها في دول العالم، وإن كانت بيانات الأمم المتحدة توضح نسبة العاملين في الزراعة من جملة السكان كما توضح الخريطة رقم (٣٥).

ومن هذه الخريطة يبدو أن ما يزيد على ثلثي العاملين في أفريقيا وآسيا (باستثناء روسيا واليابان) يعملون بالزراعة وتتراوح النسبة بين نصف وثلثي السكان في أقطار أمريكا اللاتينية (باستثناء الأرجنتين وأرجواي وشيلي)، وتقل نسبة العاملين بالزراعة بشكل واضح في بقية دول العالم وخاصة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلند وهي مناطق تعتمد فيها الزراعة على الآلات أكثر من اعتمادها على البشر.

تدهور مجموعة الأنشطة الأولية:

لما كانت المجموعة الأولية تشمل أنشطة حيوية غير متقدمة في معظمها، فمن الطبيعي أن التقدم الاقتصادي سيؤدي إلى تدهورها وقلة نسبة العاملين بها، ولكن لا يعني هذا الهبوط في النسبة تناقصاً بالضرورة في أعداد العاملين بالزراعة ذلك لأن هناك دولاً هبطت نسبة العاملين في الأنشطة الأولية بها ولكن في نفس الوقت شهدت تزايداً في عدد العاملين بالزراعة، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تزايد أعداد العاملين في قطاعات النشاط الثانوية والثالثة الأخرى، ومن الطبيعي أن دول العالم تتباين فيما بينها في اتجاه هبوط نسبة السكان

العاملين في الأنشطة الأولية وذلك راجع إلى ظروفها المحلية التي تؤثر في إيقاع المنحنى الاقتصادي بها.

وتعد المملكة المتحدة مثالاً فريداً على الدول التي تدهورت فيها نسبة العاملين بالحرف الأولية بشكل واضح وقد نتج انخفاض نسبة السكان الزراعيين بها عن عوامل أبرزها علاقاتها التجارية الحرة وواردات الغذاء من أقاليم ما وراء البحار منذ وقت مبكر، فمنذ سنة ١٨٨١ تناقص عدد السكان الزراعيين سواء في العدد المطلق أو في النسبة، التي أصبحت حالياً منخفضة بشكل كبير حتى وصلت إلى قرابة ٢٪ فقط من جملة السكان العاملين سنة ١٩٩٧.

وفي معظم الدول الأخرى المتقدمة اقتصادياً تزايدت أعداد السكان الزراعيين حتى حوالي سنة ١٩٣٠ م ثم بدأت في التناقص، بالرغم من أن نسبتهم إلى جملة القوى العاملة تناقصت ببطء منذ حوالي نهاية القرن الماضي أو في أوائل القرن العشرين ثم بسرعة في خلال العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة، وينطبق ذلك بوضوح على الولايات المتحدة والتي بلغت القوى العاملة الزراعية بها أقصاها في سنة ١٩١٠ وفي كندا (حيث كان الحد الأقصى في ١٩٣١) وفي الدول الإسكندنافية وألمانيا وإيطاليا، على أن هذه الدول لم تصل بعد إلى مستوى واحد. ففي كندا مثلاً تصل نسبة السكان الزراعيين ١/٢٠ من العاملين وتقل عن ذلك في الولايات المتحدة. بينما في إيطاليا ما تزال النسبة حوالي عشر عدد العاملين في النشاط الاقتصادي (٩٪).

وقد شهدت بعض أقطار أوربا هبوطاً مماثلاً، ففي فرنسا مثلاً حيث لا يتزايد السكان إلا بنسبة ضئيلة، تناقص عدد العمال الزراعيين منذ سنة ١٩٢١ ولكن مع ذلك بقيت النسبة مرتفعة، ففي تلك السنة كانت النسبة ٤٠٪ من القوى العاملة هبطت في سنة ١٩٥٤ إلى الربع، ثم في سنة ١٩٦٢ إلى الخمس ثم إلى ٦٪ سنة ١٩٩٧.

أما في الدول الشيوعية السابقة فإن الهبوط في نسبة العاملين في الأنشطة

الأولية كان مخططاً ومنظماً من قبل الدولة، ذلك لأن من الضروري إحداث تغييرات في التركيب الاقتصادي ونمو الصناعة والأنشطة الثالثة، وقد ساعد على ذلك عدة إجراءات من أبرزها الميكنة الزراعية التي تسمح بتحول عدد كبير من سكان الريف إلى حرف أخرى غير زراعية.

أما في الدول النامية فإن تطور الحرف الأولية يبدو أقل ارتباطاً بالتطور الاقتصادي العام بها، وإن كانت بعض هذه الدول قد شهد طفرة اقتصادية غيرت من نمط التنمية به نتيجة اكتشاف واستغلال الثروات البترولية كما في فنزويلا والعراق. ففي فنزويلا فيما بين سنتي ١٩٤١ و١٩٥٠ هبطت نسبة السكان العاملين في الزراعة من ٥١٪ إلى ٤١٪ وكان معدل الخروج الريفي (الهجرة من الريف) في هذه الدولة أعلى من أي دولة أخرى في أمريكا اللاتينية، كما يعد واحداً من أعلى المعدلات في العالم، وتتجه كل الاستثمارات تقريباً نحو استخراج الثروة المعدنية (البترول والحديد والمنجنيز) بينما لا تحظى الزراعة إلا بنسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات (٤٪ فقط) ويعيش سكان الريف في مستوى معيشي منخفض للغاية.

ويمكن اتخاذ البرازيل مثلاً آخراً، حيث تتزايد التنمية الاقتصادية بها باستمرار، وحيث توجد أقاليم ومدن في الجنوب تتميز بالثراء وارتفاع مستوى العيش بها مثل ساوباولو وريودي جانيرو ومن ثم تجذب أعداداً كبيرة من المهاجرين من المناطق الريفية. بينما المراكز العمرانية الحضرية في الشمال الشرقي عاجزة عن استيعاب المهاجرين إليها وعلى أي حال فقد هبطت نسبة العاملين في الزراعة بالبرازيل بين عامي ١٩٤٠، ١٩٥٠ من ٦٤٪ إلى ٥٨٪ رغم أن الأعداد المطلقة زادت تزايداً بطيئاً، وتصل نسبتهم إلى ٢٥٪ سنة ١٩٩٧.

أما الهند فهي في موقف مختلف، فقد تزايدت أعداد العاملين بالزراعة بها وكذلك نسبتهم إلى جملة العاملين. ففي الفترة من ١٩٤١ ـ ١٩٥٩ استوعبت الزراعة ٧٠٪ من العمال الجدد الذين قدر عددهم بنحو ٢٠ مليون عامل وتوضح

بيانات سنة ١٩٩٧ أن الزراعة ما زالت تستوعب ٦٢٪ من جملة القوى العاملة بالهند وهي نسبة أعلى بقليل عما كانت عليه في بداية هذا القرن.

مجموعة الأنشطة الثانوية The Secondary Group:

تشمل هذه المجموعة أنشطة متعددة تتفق في أنها تسهم في إنتاج السلع المادية، فهي تضم الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والبناء والتشييد ويتباين التركيب المهني في هذه المجموعة بدرجة أكبر من مثله في الزراعة فهناك فئة المديرين والفنيين والإداريين والعمال المهرة وغير المهرة وغيرهم.

وتعد المجموعة الثانوية ضخمة ومتشعبة، ذلك لأنها ذات علاقات قوية بالمجموعة الأولية والمجموعة الثالثة خاصة التجارة أو النقل وهما عصبا الإنتاج الصناعي دون شك، ولذلك فإن الدراسة التفصيلية للمجموعة الثانية تتطلب بحث كل نوع من أنواع النشاط بها على حدة حتى يمكن إجراء تقسيم أفقي للعاملين اليدويين وغير اليدويين مثلاً أو عمال مهرة وغير مهرة وهكذا.

وتحظى أنشطة المجموعة الثانوية بأهمية كبرى في اقتصاديات دول العالم، وقد شهد نمواً كبيراً في معظم الدول ارتبط بالتنمية الاقتصادية بها ولا ريب في أن موجة التصنيع التي تسود العالم تعد مظهراً هاماً من مميزات العصر الحديث.

وقد بدأ النمو الصناعي منذ نهاية القرن السابع عشر في أوربا وتطور بصورة واضحة في القرن التاسع عشر عقب الثورة الصناعية التي كانت الآلة والفحم دعامتين رئيسيتين لها، والواقع أن غرب أوربا كان مهد هذه الثورة حيث شهد اكتشافات واختراعات متعددة حتى ليمكن القول بأن هذا الأقليم كان معمل العالم الحديث World Laboratory الذي خرجت منه أساليب النهضة التي شهدتها الصناعات التحويلية في بقية أقاليم العالم.

وقد اتجهت حركة التصنيع من غرب أوربا إلى الولايات المتحدة، وإلى

جيوب منعزلة في بقية أوربا وفي روسيا، وفي هذه الأقطار الرائدة كانت المجموعة الثانوية من النشاط الاقتصادي ذات أهمية بارزة في بداية القرن العشرين حتى وصلت إلى ٤٥٪ في سويسرة وبلجيكا و٤١٪ في المملكة المتحدة و٤٠٪ في ألمانيا و٣٠٪ في الولايات المتحدة و٢٩٪ في فرنسا وكنذا و٢٦٪ في أستراليا ولكن ما زالت هذه النسبة منخفضة في الدول النامية على وجه العموم إذا ما قورنت بالدول المتقدمة كما يبدو من الشكل رقم (٣٦).

ومن الصعب كما هو معروف ـ أن تظل التنمية الاقتصادية في دول معينة أسيرة حدودها السياسية، فالصناعات التحويلية الضخمة تحتاج موارد أولية وخاصة موارد الثروة المعدنية التي ترد إليها من الخارج، ومن ناحية أخرى فإن الدول الصناعية الغنية تستثمر جزءاً من فائض أموالها في الدول الأجنبية ومثال ذلك أن مصانع السيارات الأوربية الكبرى لها فروع لصناعة السيارات وتجميعها في بعض دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ولذلك فقد ظهرت خارج أوربا صناعات تنافس مثيلتها الأوربية، وشجع على تطور هذه الصناعات الظروف التي شهدتها أوربا في الحربين العالميتين والتي أدت إلى إخلال جذري بنظم الإنتاج والتجارة، وفي الوقت الحاضر فإن عدداً كبيراً من الدول النامية قد حصل على استقلاله وأخذ بناصية التصنيع ووضع الخطط لتحقيق ذلك اعتماداً على رؤوس أموال أجنبية أو قروض لإنشاء المصانع والطرق.

وقد شهد الكثير من دول العالم تبايناً في نسبة العاملين بأنشطة المجموعة الثانوية، فقد ارتفعت هذه النسبة في أستراليا مثلاً من ٢٦٪ في أوائل هذا القرن إلى ٣٢٪ في سنة ١٩٣٢ ثم انخفضت إلى ٢٤٪ في الوقت الحاضر، وفي اليابان تزايدت النسبة من ٢٢٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٣٤٪ سنة ١٩٩٧. ونفس الاتجاه يمكن ملاحظته في الدول النامية، ففي كولومبيا ارتفعت النسبة من ١٣٪ سنة ١٩٣٨ إلى ٢٤٪ سنة ١٩٩٧، وفي باكستان من ٧٪ سنة ١٩٥١ إلى ١٣٪ سنة ١٩٦١، ثم إلى ٢٠٪ سنة ١٩٩٧.

وفي الدول الشيوعية السابقة كان التصنيع ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية وقد وضعت الخطط المختلفة للإسراع بعملية التصنيع بكل السبل الممكنة بما في ذلك تكريس استثمارات ضخمة وتدريب الأيدي العاملة واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة وقد كان لذلك أثره الكبير في تزايد نسبة العاملين بالصناعة، ففي المجر مثلاً تزايدت نسبة العاملين في المجموعة الثانوية من ٢٧،٧٪ قبيل الحرب العالمية الثانية إلى ٣١٪ سنة ١٩٩٧ وفي روسيا من ٢٤٪ إلى ٤٦٪ سبنة ١٩٩٧.

ولا شك في أن التصنيع رمز حقيقي للتحول الاقتصادي ولا يبدو أثره في زيادة الدخل القومي فقط، بل بتزايد القدرة على الإنتاج والاستهلاك معاً، وغالباً ما تكون الصناعات الثقيلة هي أولى مراحل التصنيع كأساس للصناعات الأخرى، وأبرز الأمثلة إنشاء مصانع الحديد والصلب كما في حلوان مصر ومنطقة فولتا ريدندا Volta Redonda في البرازيل، وقد تبعتها دول أخرى مثل المكسيك وشيلي وبيرو.

كذلك فمن المعروف أن إنشاء صناعة ما يعقبه بالتداعي إنشاء صناعات أخرى ذلك لأن الصناعة تجذب الصناعة كقاعدة عامة ويؤدي ذلك بدوره إلى جذب أيدٍ عاملة جديدة تزيد من أعداد العاملين في قطاع المجموعة. فبعد الوصول إلى مستوى معين تصبح المجموعة الثانوية متشبعة تماماً ومن المحتمل أن دولة مثل المملكة المتحدة قد وصلت إلى هذه المرحلة، ذلك لأن ٤٣٪ من جملة القوى العاملة بها كان في هذه المجموعة سنة ١٩١١ ولم يحدث إلا تزايد ضئيل للغاية منذ ذلك التاريخ، ووصلت النسبة إلى ٤٧٪ سنة ١٩٦١، ثم هبطت بعد ذلك إلى ٢٨٪ سنة ١٩٩٧.

ومن المسلم به أيضاً أنه كلما تزايدت أعداد العاملين في مهن المجموعة الثانوية فإن ذلك يتبعه تغيرات في خصائص هذه المهن فتقوم الصناعات الاستخراجية في البداية معتمدة على استغلال موارد الثروة المعدنية التي تتباين

نسبتها معتمدة على الموارد المتاحة في القطر والفئة الثانية في هذه المجموعة هي الصناعات الغذائية التي تنمو بسرعة يساعدها في ذلك تزايد إنتاج المواد الأولية والاستهلاك ثم صناعة الغزل والنسيج التي قد تقوم لسد الحاجة المحلية أو التصدير.

وإذا تتبعنا النمو الصناعي في دولة ما نلاحظ أنه يبدأ بصناعات بسيطة ثم ما تلبث أن تعقبها صناعات أخرى متقدمة بما فيها الصناعات الثقيلة ويصدق ذلك على الدول المتقدمة والدول النامية ـ وكذلك على الدول الشيوعية. وغالباً ما تتطور الصناعات القائمة وتتسع ويزداد تعقيدها، ففي الصناعات الغذائية مثلاً تلمس مظاهر حديثة مثل التجميد العميق والهدرجة Hydration وغير ذلك وتكون النتيجة في النهاية تنوع كبير في عناصر حرف المجموعة الثانوية مع اختلافات بارزة من قطر لآخر في الأهمية النسبية لهذه العناصر.

مجموعة الأنشطة الثالثة Tertiary Group:

تعد هذه المجموعة أكثر تعقيداً من المجموعتين السابقتين، ولذا فإن تحليل بياناتها كما وردت في التعداد يتطلب حذراً كبيراً، وهي تشمل كل الأنشطة التي لا تسهم في إنتاج السلع المادية ومن ثم يدخل في عدادها النقل والتجارة وأعمال البنوك والتأمين والخدمات العامة والخاصة، ويبدو بوضوح أن أعمال البنوك من ناحية والخدمات الشخصية الخاصة من ناحية أخرى على طرفي نقيض، فالأول تعبير عن تنظيم مالي واجتماعي دقيق يؤثر بعمق في الشؤون القومية بينما الثاني مهنة أولية للغاية توجد حتى في أكثر الشعوب تخلفاً.

ويعد التعليم ذا أثر بالغ في تركيب أنشطة المجموعة الثالثة، ومن ثم يبدو الفارق كبيراً بين الحرف التي تضمها، فهناك بعض المهن التي تتطلب مستوى تعليمياً عالياً نتيجة دراسة تبلغ ١٦ سنة ثلثها في التعليم الجامعي مثلاً ومهن أخرى خاصة الخدمات الشخصية لا تتطلب شهادات دراسية على الإطلاق.

ويبدو الفارق واضحاً في الدول النامية حيث يتطلب إعداد الطبيب أو رجل القانون أو المعلم أو المهندس مدة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ سنة في الدراسة، بينما الخادم المنزلي مثلاً قد يكون قادماً لتوه من مناطق متخلفة ولا يقدر على القراءة والكتابة.

وتتطلب مقارنة مهن المجموعة الثالثة تصنيفها حسب نوعياتها كما هي الحال في المجموعتين الأولية والثانوية من حيث المستوى المهني مثل العمال اليدويين الذين يعرفون في الولايات المتحدة مثلاً بأصحاب الياقات الزرقاء Blue collar workers تميزاً لهم عن أصحاب المهن غير اليدوية الذين يعرفون بأصحاب الياقات البيضاء White collar workers وتتفاوت نسبتهم المئوية تفاوتاً كبيراً من فرع لآخر من فروع الأنشطة التي تضمها المجموعة.

وباستثناء المهن البدائية في هذه المجموعة الثالثة مثل الخدمات الشخصية أو بعض أنواع التجارة خاصة تجارة التجزئة فإن هذه المجموعة تشمل مهناً متطورة متمثلة في أعمال البنوك والتأمين والتجارة الحديثة خاصة تجارة الجملة، وقد تزايدت أهمية هذه المهن في السنين الأخيرة تطوراً كبيراً وتشعبت إلى فروع كثيرة.

وقد تميزت أنشطة هذه المجموعة بالتطور في نواح ثلاث هي:

أ ـ التحسن في الخدمات الأساسية للنقل والإمدادات بالمياه والكهرباء والتي تسمح بتطور الصناعة وتنمية الموارد واستغلالها.

ب ـ التقدم في التجارة وأعمال البنوك استجابة للتطور في الإنتاج والاستهلاك والعرض والطلب مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة.

جـ ـ توسيع نطاق الخدمات العامة وذلك نتيجة لجهود الحكومات لتحقيق الرفاهية لمواطنيها.

وبمقارنة نسبة العاملين في حرف المجموعة الثالثة فإنه يمكن تحديد مدى التقدم والتخلف في دول العالم شكل رقم (٣٧) وتملك الولايات المتحدة أعلى

نسبة في هذا المجال حيث يعمل قرابة ٧٢٪ من جملة القوى العاملة بها في قطاع المجموعة الثالثة. ولأول مرة في تاريخ الإحصاءات الاقتصادية لأية دولة يمثل العاملون في مهن غير إنتاجية أكثر من ٥٠٪ من السكان العاملين، ويعكس ذلك مباشرة الأهمية الكبرى للأعمال الإدارية والإشرافية والتجارية التي تتمثل في هذه الدولة وكذلك لوصول الحياة الاقتصادية بها إلى مرحلة آلية معقدة تستوعب أعداداً كبيرة من العاملين.

وفي الدول المتقدمة الأخرى تقترب نسبة العاملين في مهن المجموعة الثالثة من نسبة الولايات المتحدة، فقد بلغت ٧٠٪ في بريطانيا، و٦٥٪ في فرنسا و٥٩٪ في اليابان، وتنخفض في الدول النامية لتصل إلى ٣٠٪ في أندونيسيا ومثلها في غانا و٣٧٪ في مصر سنة ١٩٩٧.

الفصل الثالث

أنماط أخرى من التركيب السكاني

بالإضافة إلى أنماط التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي التي سبق الحديث عنها في الفصلين السابقين، فإن هناك أنماطاً أخرى للتركيب السكاني أهمها تركيب السكان حسب الحالة المدنية (الزواجية) والتركيب اللغوي والتعليمي والتركيب الديني، ثم تركيب السكان حسب الجنسية وحسب نمط السكن ريفياً كان أو حضرياً.

١ ـ الحالة المدنية (الزواجية) Marital Status:

تعني الحالة المدنية (أو الزواجية) التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجون والسكان المترملون ثم السكان المطلقون ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيراً مباشراً على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربع كما تسهم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها ولذلك فإن الحالة المدنية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق بل دائمة التغير وهي تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصادياً واجتماعياً.

ودراسة معدلات الزواج والطلاق لها أهمية كبرى في التحليل الديموغرافي، وكذلك التوزيعات النسبية لحالات الزواج حسب الأعمار حيث يرتبط ذلك ارتباطاً كبيراً بأعداد المواليد سنوياً وما ينتج عنها من نتائج مباشرة في النمو السكاني وللأعباء الاقتصادية التي يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه، وإلى

جانب ذلك فإن ظاهرة الطلاق تعد من الظاهرات الاجتماعية التي تستوجب التحديد والحصر بقدر الإمكان لما لها من نتائج على أحوال السكان.

والأرقام المطلقة لعدد عقود الزواج التي تتم سنوياً لها دلالتها في التعبير عن حجم العبء الذي يقع على عاتق الإسكان سنوياً، كما أن الأسر المستجدة تسهم بلا شك في زيادة المواليد في الأمد القريب وتتزايد تبعاً لذلك الأعباء على قطاعات الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم والمواصلات والتموين وغير ذلك.

وتنقسم الحالة المدنية ـ كما سبق القول ـ إلى الأقسام التالية:

أ ـ السكان الذين لم يسبق لهم الزواج:

ويمكن تقسيم هذه الفئة بدورها إلى مجموعتين: الأشخاص الذين يقل عمرهم عن السن القانونية ثم فئة الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية أو تعدوها ولكن لم يتزوجوا بعد، وتتباين أعداد السكان في كلتا المجموعتين في دول العالم تبايناً كبيراً تبعاً للظروف الاجتماعية والعادات والدين والأحوال الاقتصادية.

وتوضح التعدادات السكانية لكثير من البلاد ـ ومصر من بينها ـ توزيع هذه الفئة عمرياً ونوعية السكان الذين تعدوا السن القانونية للزواج، وتعد دراسة هذا التوزيع هامة في بحوث السكان للاعتماد عليها كمؤشرات للتغير الاجتماعي للسكان على مدى فترة زمنية معقولة.

ب ـ السكان المتزوجون:

الزواج ـ ظاهرة شرعية قانونية وليس ظاهرة حيوية مثل المواليد والوفيات، ولذلك فإن مقارنته على مستوى الدول تعترضها مشكلة التباين في الأنظمة المحددة له ذلك لأن هناك ثلاثة أنواع من الزواج:

١ ـ الزواج الأحادي Monogamy وهو زواج رجل واحد بامرأة واحدة.

٢ ـ تعدد الزوجات Polygyny وهو زواج رجل واحد بامرأتين أو أكثر.
٣ ـ تعدد الأزواج Polendry وهو زواج امرأة واحدة برجلين أو أكثر.

والنوعان الأخيران شكلان يضمهما تعدد الزوجات أو الأزواج والذي عرف بنظام الزواج المتعدد Polygany وقد يكون لهذه الأشكال من الزواج أثر عميق على خصوبة ونمو السكان وغني عن القول بأن بياناتها الديموغرافية غير متوفرة.

والزواج الأحادي أكثر أشكال الزواج شيوعاً في العالم، وينبغي القول بأن هذا النوع من الزواج السائد حالياً في العالم الغربي يعد حديثاً نسبياً ذلك لأن تعدد الزوجات كان مسموحاً به قانوناً بواسطة الكنيسة والدولة حتى منتصف القرن السابع عشر الميلادي[1] أما تعدد الزوجات فيسود في العالم الإسلامي ولكن بنسب متفاوتة من دولة لأخرى وقد ساعد على انتشاره عند بعض الجماعات الأفريقية انخفاض نسبة النوع بشكل غير طبيعي نتيجة تجارة الرقيق من قبل أو بسبب ارتفاع نسبة وفيات الذكور كما هي الحال عند قبائل الباغندا Baganda في أوغندة وقد سبق القول بأن بعض الدراسات أظهرت أن تعدد الزوجات له تأثير في خفض الخصوبة بالمقارنة مع الزواج الأحادي وكان ذلك من أسباب انخفاض الخصوبة نسبياً في أفريقيا الزنجية عن مثيلتها من المناطق النامية الأخرى.

أما تعدد الأزواج فهو شكل نادر من أشكال الزواج ويسود في بعض المناطق القليلة جداً في العالم وفي ظروف اجتماعية محددة، وغالباً ما يرتبط بوجود ظاهرة وأد البنات Femal infanticide، وقد يكون سائداً بين الأخوة Fraternal أو الأغراب. ففي الحالة الأولى يتزوج اثنان أو أكثر من الأخوة بزوجة واحدة كما هي الحال بين قبائل التودا Todas في جنوب الهند، أما الحالة الثانية فيتزوج رجلان أو أكثر من غير الأقارب بزوجة واحدة[2].

(١) Clarke, J. Population Geography, op. cit., p.77.
(٢) Ibid, p.78.

ويتفاوت عدد حالات الزواج التي تتم في المجتمع من سنة لأخرى حسب عدد السكان الذين وصلوا السن القانونية للزواج من ناحية، والظروف الاقتصادية والسياسية بل والنفسية من ناحية أخرى. كذلك فإن عدد حالات الزواج التي يتم في سنة ما تتأثر بالعدد الذي تم في السنة السابقة ولذلك فأن من الأفضل عند دراسة الحالة الزواجية أن يكون ذلك لفترة طويلة نسبياً كأن ندرس الزواج لجيل من السكان على مدى ثلاثين عاماً.

وتعد معدلات الزواج على قدر غير قليل من الأهمية لقياس مدى التغيرات التي تطرأ على المجتمع، والطريقتان الشائعتان للحصول على هذه المعدلات هما:

١ ـ قسمة عدد حالات الزواج في سنة معينة على جملة السكان في منتصف السنة مضروباً في ألف ويعرف حينذاك بمعدل الزواج الخام.

٢ ـ قسمة عدد حالات الزواج في سنة معينة على جملة عدد السكان الذين في سن الزواج حسب السن أو النوع مضروباً في ألف. ويسمى حينذاك بمعدل الزواج العمري النوعي.

وبالرغم من أهمية المعدل الأول في دراسة اتجاه الزواج عموماً على مستوى القطر أو الأقاليم، فإن أهمية المعدل الثاني تبدو في دراسة الفوارق النوعية في هذا الصدد، والتغيرات العمرية في الزواج والتي ترتبط بمتوسط السن عند الزواج Mean age at Marriage سواء للأناث أو الذكور، ويعد ارتفاع السن عند الزواج من المؤشرات الهامة في دراسة السكان المتزوجين حيث يرتبط بمدى التغير في الحالة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للسكان، وعلى سبيل المثال، تشير بيانات التعدادات المصرية أن العمر الوسيط عند الزواج قد ارتفع من ٢٤,٢ سنة في عام ١٩٤٧ إلى ٢٥,٩ سنة ١٩٦٠ للذكور من ١٨,٦ سنة إلى ١٩,٨ سنة للإناث في نفس العامين على الترتيب، ومن المرجح أنه تزايد في السنوات الأخيرة أيضاً ويتمشى هذا الاتجاه مع التطور الاجتماعي الذي تمر

به البلاد وما صاحبه من تزايد في تعليم الفتيات إلى مراحل متقدمة وازدياد إسهام المرأة في العمالة بأنشطتها المتعددة.

ومن الحقائق الهامة في العلاقة بين الحالة الزواجية والخصوبة أن الفترة التي تقضيها المرأة في علاقة زواجية فيما بين سن ١٥ ـ ٥٠ سنة تؤثر تأثيراً مباشراً على الخصوبة وذلك لأن الزواج المبكر يؤدي إلى تزايد المدى الإنجابي للمرأة وبالتالي تزايد احتمالات الحمل والإنجاب مما يؤدي إلى ارتفاع معدل المواليد، وقد سبق ملاحظة ذلك في الحديث عن مؤشرات الخصوبة في الدول النامية.

جـ ـ السكان المترملون:

الترمل ظاهرة ترتبط بعامل الوفاة ولذلك فإن انخفاض معدلات الوفاة يؤدي بالتالي إلى انخفاض معدلات الترمل في الفئات العمرية المختلفة. ومن الحقائق الديموغرافية الثابتة ارتفاع نسبة المترملات الأناث عن نسبة المترملين الذكور في المجتمع وهذه ظاهرة ترتبط بعدة أسباب منها أن توقع الحياة للأناث أعلى من مثيله للذكور، كذلك فإن الذكور غالباً ما يتزوجون في أعمار متقدمة عن الأناث اللائي يتزوجن مبكراً في الغالب كما أن المترملين الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من المترملات.

د ـ السكان المطلقون:

يعد الطلاق من الظاهرات الاجتماعية الهامة التي تؤثر في التركيب الديموغرافي للسكان لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزواجية وفصم عرى الأسرة ولذلك فإن الخصوبة السكانية قد تقل عادة في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق خاصة إذا كانت الفترة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها وزواجها مرة ثانية فترة طويلة.

ويمكن حساب معدل الطلاق بطريقتين ـ مثل حساب معدل الزواج وهما حساب عدد حالات الطلاق لكل ١٠٠٠ من السكان في سنة معينة ويعرف

حينذاك بالمعدل الخام ـ أو حساب عدد حالات الطلاق لكل ١٠٠٠ من السكان في سن الزواج لكل من الذكور والأناث في فئات السن المختلفة ويعرف بالمعدل العمري النوعي.

ويرتبط الطلاق بعدة عوامل أبرزها العوامل الدينية والتشريعية التي تؤثر فيه تأثيراً واضحاً، ولذلك فإنه من الصعب مقارنته على مستوى دول العالم ومن ثم قد تنحصر دراسته في الدول ذات النظم الدينية المتشابهة كما يمكن مقارنة معدلات الطلاق في أقاليم الدولة الواحدة على امتداد فترة زمنية طويلة، ففي مصر مثلاً تشير الإحصاءات إلى اتجاه معدلات الطلاق نحو الهبوط، فقد كان متوسط هذه المعدلات في خلال السنوات (١٩٤١ ـ ١٩٤٦) حوالي ٤,٢ في الألف من السكان ثم أخذ بعد ذلك في الهبوط التدريجي حتى بلغ ٣,٢ في الألف عام ١٩٥٢ ثم إلى ٢,٢ في الألف في الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٥.

وتتفاوت نسب السكان حسب أقسام الحالة المدنية الأربعة السابق ذكرها وغالباً ما يكون السكان المتزوجون أعلى نسبة بين السكان في سن الزواج يليهم الذين لم يسبق لهم الزواج فالأرامل والمطلقون، وتزداد نسبة المترملات بشكل واضح عن نسبة المترملين كما سبق القول ـ كذلك فإن نسبة الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج تتفوق في الغالب على نسبة الأناث في هذه الفئة ويرتبط ذلك بتباين متوسط السن عند الزواج لكلا النوعين، وتوضح الأرقام التالية الأهمية النسبية للأقسام الأربعة للحالة المدنية للسكان في مصر حسب تعداد سنة ١٩٦٠ وتعداد ١٩٨٦ :

الحالة المدنية	النوع	١٩٦٠	١٩٨٦
لم يسبق له الزواج	ذكور	٢٤,٤	٣٢,١
	إناث	١٢,٢	٢٠,٠
	جملة	١٨,٠	٢٥,٩
متزوج	ذكور	٧٢,٤	٦٥,٩
	إناث	٦٨,٢	٦٥,٨
	جملة	٧٠,٢	٦٦,٠
مطلقون وأرامل	ذكور	٣,٢	٢,٠
	إناث	١٩,٦	١٤,١
	جملة	١١,٨	٨,١
الجملـــة	ـ	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٨٦ ـ النتائج الأولية ١٩٨٧، ص ١٧٧.

٢ ـ التركيب اللغوي **Linguistic Composition**:

يعد التركيب اللغوي هاماً في الدول التي تتعدد بها اللغات، فهناك أقطار كثيرة في العالم بها لغات متعددة لمجموعات سكانية متفاوتة في أهميتها العددية، وهناك ثلاثة طرز من البيانات عن اللغات الواردة في الجداول التي تشملها معظم التعدادات السكانية وهي:

أ ـ اللغة الأصلية Mother Tongue ويقصد بها اللغة التي يتحدث بها الشخص في موطنه في طفولته المبكرة.

ب ـ اللغة التي يجري الحديث بها في الوقت الراهن أو عادة في الموطن.

جـ ـ المعرفة بلغة أو بلغات معينة.

والنوع الأول هو الذي يستخدم في الغالب في المقارنة بين المجموعات السكانية حسب لغاتها المختلفة، أما النوعان الثاني والثالث فتكتنفه صعاب في مثل هذه المقارنة، إلا أن قيمتها تبدو في الدراسات الخاصة بتكيف المهاجرين مع المجتمعات الجديدة ذات اللغات المختلفة الأصلية.

ويختلف سكان العالم اختلافاً كبيراً من حيث اللغات التي يتكلمون بها والتي يصل عددها إلى حوالي ٣٠٠٠ لغة يحوي الكثير منها لهجات ومقاطع متعددة وينتمي كثير من اللغات إلى مجموعة أو عائلة لغوية واحدة ذات أصول مشتركة مثل مجموعة اللغات الهندو أوربية واللغات السامية والدرافيدية والملايو ـ بولينيزيه، وبعض المجموعات اللغوية يتحدث به مئات الملايين من السكان مثل الصينية والإنجليزية بينما البعض الآخر لا يتحدث به إلا بضعة آلاف فقط مثل قبائل الأمازون وقبائل نيو غينيا.

وتعد مجموعة اللغات الهندو أوربية Indo-European family من أكثر المجموعات التي يتحدث بها البشر حيث يقدر عدد المتحدثين بها قرابة ١٥٠٠ مليون نسمة وهي تنقسم إلى تسعة فروع هي:

أ ـ الجرمانية Germanic: وتشمل اللغات الإنجليزية والألمانية والهولندية والفلمنكية والإسكندينافية.

ب ـ الرومانسية Romance أو اللاتينية Latin وتشمل الفرنسية والأسبانية والبرتغالية والغاليسية والقطالانية والرومانية.

جـ ـ السلتيه Celtic: وتشمل الغالية والأيرلندية والإسكتلندية والويلزية والبرتانية.

د ـ السلافية Salvonic: وتشمل الروسية والبولندية والتشيكية والسلوفاكية والصرب والكروات والبلغارية.

هـ ـ البلطية Baltic: وتشمل الليتوانية والليتية.

و ـ اليونانية.

ز ـ الألبنانية.

ح ـ الأرمينية.

ط ـ الهند وآرية وتشمل الفارسية والكردية وكثيراً من اللغات الحديثة في الهند.

وقد ساعدت العوامل الجغرافية مثل العزلة والحواجز الطبيعية على تكوين اللغات في الفترات القديمة حيث كانت المسافات والعوائق الطبيعية مثل المحيطات والجبال والغابات والصحاري عاملاً حد من امتداد هذه اللغات وانتشارها وتأثرها باللغات الأخرى، ومن ثم ساعد على تكوينها المبكر للجماعات في البيئات الأصلية، وما أن انتشرت اللغات حتى بدأت تتغير في المناطق الجديدة وتتداخل معها لغات أخرى ولعل في اللغة العربية مثال على ذلك فقد اعتراها تغيير متزايد في المناطق التي تبعد عن الموطن الأصلي لها في قلب العالم العربي ولقد ساعدت التجارة على انتشار بعض اللغات مثل الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والعربية والصينية في مناطق كثيرة من العالم بالرغم من تطور بعض اللغات التجارية في بعض الأقاليم مثل السواحيلي في شرق أفريقيا.

وقد أسهمت البعثات التبشيرية والمهاجرون والغزاة والمستعمرون في إدخال لغاتهم إلى الأقاليم التي اتجهوا إليها، ولكن من الملاحظ أن المهاجرين الذين لا يهاجرون في مجموعات كبيرة غالباً ما تستوعبهم لغة المهجر الجديد، ولكن من ناحية أخرى فإن الهجرات الجماعية خاصة هجرات البدو كانت من القوة بحيث ساعدت على نشر لغاتهم الأصلية مثل مجموعة لغات الأورال ـ الألتاي The Ural-Altaic والتي نشأت أصلاً في استبس وسط آسيا ويمتد نفوذه الآن بعيداً نحو الشمال الأوربي (اللغة الفنلندية مثلاً)، وكذلك العائلة السامية

Semitic في الشرق الأوسط أي في «شمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا»، والعائلة الحامية Hamitic في شمال وشرق أفريقيا، والعائلة الملاوية البولينييزية Malayo. Polynesian في أرخبيل جزر الهند الشرقية ومدغشقر ونيوزيلند والفلبين.

ومن المعروف أن اللغة أساس قيام الحضارة حيث تكون مصدراً للشعور الوطني المشترك، والوحدة الثقافية تكون أقوى بكثير من الجنس أو السلالة في المشاعر القومية، ولا شك أن وجود مجموعات تتكلم لغات مختلفة داخل البلد الواحد لا يخلق الكثير من المشكلات السياسية فحسب، بل يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية قد تحدث الانقسام في حياة الشعب.

وقد تأثر النمط اللغوي في العالم بالحدود السياسية وباللغات الرسمية أو القومية وما ساعد على انتشارها من وسائل الانتشار والنقل الحديثة مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون والأدب والتعليم، وقد ساعدت الحدود السياسية على وجود تجانس لغوي في معظم الأحوال وأصبحت لغات الدول العظمى التي أثرت في خريطة العالم السياسية لغات عالمية Lingua franca مثل الإنجليزية والفرنسية والأسبانية.

ومع كل ذلك، فإن توزيع اللغات على سطح الأرض أمر معقد للغاية ويندر أن تتمشى الحدود السياسية تماماً مع الحد اللغوي للدولة، ومعظم دول العالم له لغة رسمية وأحياناً لغتان أو ثلاث ولذا يمكن تصنيف دول العالم في هذا الصدد إلى أربع مجموعات:

أ ـ بعض اللغات تتكلمها عدة دول مثل اللغة الإنجليزية والأسبانية والفرنسية والبرتغالية والألمانية والعربية.

ب ـ بعض اللغات تستخدم في دولة واحدة فقط مثل البولندية واليابانية والأيسلندية.

و ـ بعض الدول تسود فيها عدة لغات مثل روسيا والهند والصين ودول

أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

د ـ بعض اللغات توجد في دولتين أو أكثر اليوم كأقليات لغوية مثل الباسك في أسبانيا وفرنسا والكردية في منطقة الأكراد في تركيا وإيران والعراق وسوريا.

وتعاني بعض دول العالم من مشكلات لغوية وأوضح أمثلة على ذلك أنه من بين الدول الثلاث عشرة الأوائل في حجم السكان في العالم توجد مشكلات لغوية معقدة لسبب أو لآخر ومن بينها الصين والهند وروسيا والباكستان وأندونيسيا ونيجيريا، وهناك دول لا تعاني من هذه المشكلات اللغوية مثل بلجيكا وكندا ويوغوسلافيا الحالية وسويسرة وبعض الأقطار الأفريقية والآسيوية الأخرى.

وبالرغم من وجود لغات محلية في كثير من دول العالم فإن بعضها قد اتخذ من لغة أخرى لغته الرسمية كما في كثير من الأقطار الآسيوية والأفريقية التي كانت خاضعة للنفوذ الأوربي في فترة ما، وتذكر المراجع الديموغرافية للأمم المتحدة أن ـ بالهند مثلاً ٢٨٣ لغة، باستثناء ٣٣٣ لغة أو لهجة منفصلة قد لا يزيد عدد المتحدثين ببعضها على ٢٠٠٠ نسمة، كما أن هناك تسع عشرة لغة يتحدث بكل منها أكثر من مليون نسمة، واثنتا عشرة لغة أخرى يتحدث بكل منها أكثر من ٢٠ مليون نسمة، وبالرغم من أن اللغة الهندوستانية Hindustani هي اللغة القومية فما زالت الإنجليزية هي لغة المثقفين.

٣ ـ التركيب حسب الحالة التعليمية Educational Status:

تشمل التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشرة فأكثر حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة Literacy وغالباً ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع حتى يسهل حسابها للذكور والأناث كل على حدة ووفقاً للفئات العمرية المختلفة. ولهذه البيانات أهمية خاصة في أنها تعد مؤشراً لمستوى المعيشة القومي ومقياساً للحكم على التطور

الثقافي والاجتماعي، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تعد ذات أهمية خاصة في التنبوء بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقاً للخطط الموضوعة.

وفي الدول التي تتزايد فيها نسبة الأمية Illiteracy فإن بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية تكون ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة وبالإضافة إلى ذلك تستخدم هذه البيانات كمقام للعمليات الحسابية المرتبطة بالمعدلات الحيوية النوعية حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة والتي تستخدم بدورها كمتغير اجتماعي اقتصادي (Socio-economie variable) وذلك مثل معدلات المواليد حسب إلمام الأم بالقراءة والكتابة ومعدلات الزواج والطلاق تبعاً للمستوى التعليمي للزوج والزوجة، وهكذا.

ويرتبط بالتركيب التعليمي تقسيم السكان حسب مستوى التعليم والعمر والنوع، وفي هذه الحالة ينقسم السكان البالغون حسب درجة التحصيل العلمي (مرحلة أولى - تعليم متوسط بأنواعه - تعليم جامعي - تعليم فوق الجامعي) ويعطي ذلك التقسيم دلالة هامة لقدرة البلد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما يمكن تحديد الاحتياجات المتوقعة مستقبلاً من المتعلمين حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتبين الأرقام التالية نسبة الأمية (٪) بين إجمالي السكان (١٥ سنة فأكثر) في دول مختارة (في سنة ١٩٩٧)[١]:

---

(١) نسبة الأمية:

$$\frac{\text{عدد الأميين ١٥ سنة فأكثر في سنة ما}}{\text{عدد السكان ١٥ سنة فأكثر في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

النيجر	٨٦	أسبانيا	٣
السنغال	٦٧	شيلي	٥
المغرب	٥٦	الأرجنتين	٤
مصر	٤٩	بولندة	١
الهند	٤٨	أستراليا	١
الأردن	١٣	كندا	١
سوريا	٣١	بلجيكا	١
المكسيك	١١	الولايات المتحدة	١

ويبدو من هذه الأرقام مدى الفارق الشاسع بين الدول النامية والمتقدمة في نسبة الأمية بين سكانها الذين بلغوا سن الخامسة عشرة وتعدوها فترتفع النسبة ارتفاعاً كبيراً لتشمل الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية بينما تنخفض انخفاضاً ملموساً بين الدول المتقدمة وبمعنى آخر فإنه من بين كل مائة شخص مقابل ١٤ في المغرب و٢٥ في مصر و٣٥ في سوريا و٦٥ في المكسيك و٨٠ في يوغوسلافيا و٩٦ في كندا و٩٧ في بلجيكا و٩٨ في الولايات المتحدة.

وبالرغم من ارتفاع نسبة الأمية في الدول النامية بصفة عامة فقد انخفضت هذه النسبة عن ذي قبل في معظمها سواء بين الذكور أو الأناث ولعل في مصر مثل واضح على ذلك كما تبين الأرقام التالية:

تطور نسبة الأمية في مصر حسب النوع (٪ من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر):

سنة التعداد	ذكور	إناث	جملة
١٩٣٧	٧٦	٩٤	٨٥
١٩٤٧	٦٥	٨٤	٧٥
١٩٦٠	٥٧	٨٤	٧١
١٩٧٦	٤٣	٧١	٥٧
١٩٩٦.	٣٨	٦١	٤٩

ومن ذلك يبدو مدى الهبوط الذي اعترى نسبة الأمية بين الذكور في مصر والذي فاق نسبة الهبوط في الإناث بها، وبالرغم من الجهود المبذولة في التعليم فإن نسبة الأمية كما تبين الأرقام ما زالت مرتفعة خاصة بين الإناث، ولا شك أن لذلك نتائجه السلبية المتعددة في العمليات الديموغرافية كالخصوبة والوفيات، حيث أن هناك ارتباطاً عكسياً بين الحالة التعليمية للمرأة وعدد الأطفال الذين تنجبهم وكذلك معدلات وفيات الأطفال الرضع وهي انعكاس مباشر للمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة بطبيعة الحال.

٤ ـ التركيب الديني **Roligious Composition**:

بالرغم من أن السكان يختلفون حسب عقائدهم الدينية فإن التركيب الديني قد لا تشمله بعض التعدادات السكانية لصعوبة الحصول على بياناته بدقة إذا قورنت بالخصائص السكانية الأخرى كما أنه من الصعب للغاية قياس المعتقدات الدينية والسلوك قياساً إحصائياً عن طريق جمع بيانات عنها ولذلك فإن هناك دولاً كثيرة لا يتضمن تعدادها مثل هذه البيانات مثل بريطانيا منذ تعداد سنة ١٨٥١.

وتتباين أقاليم العالم في توزيع الأديان بها ولكن هناك أربعة أديان كبرى تدين بها الغالبية العظمى من سكان العالم وهي المسيحية والإسلام والهندوكية

والبوذية، وقد قدر عدد المنتمين لكل من هذه الأديان في سنة ١٩٩٠ بنحو ١٧١٠ مليون، ٩٢٥ مليون و٦٩٠ مليون نسمة و٣١٠ على الترتيب وهي تنتشر في مساحة ضخمة من اليابسة، ومع ذلك فهي لا تكون تجمعات بشرية متجانسة ولا تخلو من وجود شقاق بينها، رغم أن ٧٠٪ من سكان العالم يعتنقون هذه الأديان الأربعة.

والدين وإن كان عاملاً من عوامل التجانس السكاني في الدولة ـ إلا أنه لم يعد كما كان قديماً من الأسباب التي تثار من أجلها المنازعات الكبيرة فقد فترت روح التعصب الديني التي كثيراً ما أشعلت الحروب في العصور القديمة والوسطى كما حدث في حروب نشر الدعوة الإسلامية أو في الحروب الصليبية التي استمرت سنوات طويلة، وقد حل التسامح الديني نتيجة انتشار الثقافة وتغلب المصالح الاقتصادية والسياسية على الاعتبارات الدينية، ومع ذلك فما زال للدين دور هام في حياة الدول وسياستها ذلك لأنه يعد أحد مكونات المجتمع ويدعم قاعدة البناء السياسي للدولة.

وينعكس تباين التركيب الديني على بعض المشكلات في العالم، فقد أدى ذلك التباين إلى تقسيم شبه القارة الهندية وإلى خلق مشكلات أخرى مثل مشكلة فلسطين ومشكلة ايرلنده وقبرص وكشمير وغيرها والقليل من دول العالم هو الذي يتميز بالتجانس الديني الكامل مثل الدول الاسكندينافية التي تعد من أكثر الدول البروتستانية تجانساً، ودول أيبريا وأمريكا اللاتينية التي تعد أكثر الدول الكاثوليكية تجانساً، بينما تعاني دول أخرى مثل كندا من الانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت، وكذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلند.

٥ ـ التركيب حسب الجنسية Nationality:

يعد مفهوم الجنسية صعب التحديد ولذا تتعدد الآراء حول تعريفه وقد يشمل التعريف اعتبارات عرقية ولغوية وثقافية وإدارية وغير ذلك كذلك فليس

من السهل التمييز بين الأمة Nation والدولة State، فقد تحوي الدولة الواحدة قوميات متعددة والعكس، ويندر وجود تطابق كامل بين الدولة والأمة، ولكن تسود ظاهرة الدول ذات القوميات المتعددة Multi-national states ومن أبرزها الاتحاد السوفييتي السابق كمثل واضح على ذلك حيث كان يحوي قرابة ١٠٨ قومية تتباين في أهميتها النسبية حيث تختلف أرقامها من تعداد لآخر، ومن الطبيعي أن تقل أعداد السكان المنتمين لكل من هذه القوميات باستمرار العمل على أحداث التجانس السكاني بينها عن طريق التنمية الاقتصادية والتحضر وتأصيل المبادىء الشيوعية واستخدام اللغة الروسية. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩٠ ظهرت القوميات أساساً للدول التي تفكك إليها خاصة في وسط آسيا والبلطيق.

وتحوي التعدادات السكانية بيانات عن توزيع السكان حسب الجنسية أو بمعنى آخر حسب الوطن الأصلي Country of citizenship وتصبح دراسة التركيب حسب الجنسية في هذه الحالة دراسة للأجانب في الدولة، وينبغي التفرقة هنا بين الأجانب Foreigners والسكان ذوي المولد الأجنبي Foreign born ذلك التعبير الأخير يشمل مواطني الدولة الذين ولدوا بالخارج.

ويرتبط ببيانات السكان حسب الجنسية بعض المشكلات رغم أنها قد تبدو سهلة عند إجراء المقارنة بين الدول، وأبرز هذه المشكلات نظام التعداد سواء كان فعلياً De facto أو حسب محل الإقامة المعتاد De Jure وقد يشمل النوع الأول كثيراً من الأجانب العابرين Transit أو السائحين بينما لا يتضمن النوع الثاني مثل هؤلاء الأفراد.

ويضاف إلى ذلك أن دول العالم تختلف في شروط منح الجنسية للمهاجرين إليها، ففي بعض الدول يعد المهاجرون حديثاً ـ أجانب، والبعض الآخر يصنف كل السكان ذوي الأصل الأجنبي على أنهم ـ سكان ذوي جنسيات أجنبية حتى إذا كانوا قد ولدوا في الدولة التي يقيمون بها.

ومن المشكلات الأخرى في تركيب السكان حسب الجنسية، مشكلة الأشخاص الذين يصنفون على أنهم «لا وطن لهم Stateless» وغالباً ما يصنفون على أساس دولة المواطنة السابقة، ومن ذلك كله يبدو أنه بالرغم من سهولة دراسة الأجانب داخل الدولة الواحدة فمن الصعب مقارنتهم بين الدول المختلفة.

وهناك عشرات الملايين من السكان في العالم يصنفون في التعدادات على أنهم أجانب ويزداد عددهم في الأقطار التي شهدت هجرة وافدة حديثة مثل دول الأمريكتين وأستراليا، وإن كانت هذه الأعداد آخذة في التناقص باستمرار عملية الاستيعاب في المهجر، فقد تناقص عدد الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً من ٦,٣ مليون نسمة في سنة ١٩٣٠ إلى قرابة ٢ مليون فقط في سنة ١٩٥٠، وفي جنوب شرق آسيا ما زال المهاجرون الصينيون يشكلون نسبة كبيرة من الأجانب، كذلك فقد أدى تقسيم شبه القارة الهندية إلى تزايد أعداد الأجانب بدولها، ففي سنة ١٩٥١ ـ وبعد التقسيم بقليل كان هناك ٦٧٨١٠٢ باكستاني في الهند و١٢٨,٨٣١ هندي في الباكستان، وذلك رغم أن قرابة ٨,١/٤ مليون هندي قد ولدوا في الباكستان وأن ما يزيد على ٧,١/٢ مليون باكستاني قد ولدوا بالهند.

وقد أدى استقلال الدول الأفريقية إلى ظهور مشكلات معقدة ترتبط بالجنسية خاصة وأن الحدود السياسية التي خلفها الاستعمار لم تتمشى مع حدود التوزيعات القبلية في أفريقيا المدارية إلا قليلاً، ولعل في تقسيم الأمة الصومالية بين أثيوبيا وكينيا وجمهورية الصومال مثل واضح على ذلك.

وقد شهدت أوربا حركات انتقال سكانية ضخمة أدت إلى تعقيد أنماط الجنسيات بها، ويبدو أن ألمانيا تحوي عدداً من الأجانب أكبر من فرنسا ـ لكن فرنسا تجذب إليها مهاجرين ليس من الدول المجاورة فقط مثل بلجيكا وسويسرا وإيطاليا وأسبانيا بل من دول أبعد من ذلك مثل بولنده حيث يأتي البولنديون بعد

الإيطاليين في عدد الأجانب بها. ويتركز وجود الأجانب بها في المناطق الصناعية في الشمال وعلى الحدود الجنوبية وفي باريس، وكذلك تزداد نسبة الأجانب في سويسرا ولكسمبرج وإن كانوا بأعداد قليلة، وما زالت الدول الصناعية في غرب أوربا تجذب الأجانب إليها، ففي سنة ١٩٩٠ بلغ عدد الأجانب في بريطانيا ١,٩ مليون أجنبياً من دول متعددة وإن كان ٦٠٪ منهم من أصول أفريقية وآسيوية، وفي ألمانيا بلغ عدد المقيمين الأجانب بها ٥،٦ مليون نسمة سنة ١٩٩١ أو ما يعادل ٧٪ من سكان ألمانيا الموحدة، ومن هذا العدد كان هناك ١،٧ مليون تركي من بينهم ٤٠٠،٠٠٠ من الأكراد. أما في فرنسا فقد بلغ عدد الأجانب بها ٣،٦ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ وبنسبة وصلت إلى ٦،٤٪ من سكان فرنسا في تلك السنة وتليها في ذلك سويسرا (١،١ مليون نسمة) وبلجيكا وهولنده (٩٠٠،٠٠٠ نسمة) و (٧٠٠،٠٠٠ نسمة) أي بنسبة ٩،١٪ و٥٪ من سكان كل دولة على الترتيب.

الفصـل الرابع

بعض النظريات السكانية

من المفيد في دراسة السكان أن نلقي بنظرة على أبرز النظريات السكانية في العصر الحديث، ولا شك في أن توماس روبرت مالثوس Thomas R.Malthus وهو بحق أبو الدراسة السكانية الحديثة وذلك لأنه كان أول من آثار عدة أفكار تضمنها كتابه «المقال الأول سنة ١٧٩٨» ثم أضاف إليه مقالاً آخراً سنة ١٨٠٣ ليبين بوضوح العلاقة الوثيقة بين ما يطرأ على السكان من نمو وتغيير من ناحية، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، بذلك فقد أسهم في فتح الباب على مصراعيه لبحوث تالية في مجال التغيرات السكانية باعتبارها عاملاً ديناميكياً متكاملاً في نشأة الكل العضوي الأكبر الذي نطلق عليه «المجتمع».

نظرية مالثوس:

ولد توماس روبرت مالثوس في إنجلترا عام ١٧٦٦ ودرس في جامعة كمبردج ثم التحق كاهناً بكنيسة إنجلترا في سنة ١٧٩٧، وعمل أستاذاً للتاريخ وعلم الاقتصاد من سنة ١٨٠٦ حتى وفاته في سنة ١٨٣٤. وقد شهد العصر الذي عاش فيه مالثوس في غرب أوربا تغييرات اجتماعية واقتصادية هامة أدت إلى ارتفاع بطيء في معدل زيادة السكان وقد ساد آنذاك مفهوم هام هو أن الشعب الكثير العدد يكون ذا قوة اقتصادية وعسكرية وذلك بغض النظر عن

الظروف التي يعيش في ظلها أفراد هذا الشعب.

ولقد رأى مالثوس أن التزايد في عدد السكان يتوقف بالدرجة الأولى على التزايد في وسائل العيش، لأن أغلبية السكان تعيش دائماً قرب مستوى الكفاف، وقد حدا به ذلك إلى الاستنتاج بأن أي تحسين دائم في مستوى معيشة البشر سوف يكون صعباً ما دامت الزيادة في الإنتاج يصحبها تزايد مماثل في عدد السكان، وقد كتب مالثوس مقاله الأولى ليبين أن قدرة الإنسان على الإنجاب والتناسل أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة، وهذا هو المبدأ السكاني، الذي طلع به.

وباختصار فقد رأى مالثوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، ويمكن صياغة ذلك حسابياً فنقول بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية وذلك على النحو التالي:

السكان: ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٨ ـ ١٦ ـ ٣٢ ـ ٦٤.

وسائل العيش: ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧.

وكانت الوحدات الزمنية ـ والتي تمثلها علامات الوصل ـ والتي يمكن أن يتضاعف خلالها السكان ـ إذا لم يحل دون ذلك عدم توفر أسباب العيش ـ وهي حوالي ٢٥ سنة ـ فإذا استمرت هذه النسب زاد عدد السكان إلى ٦٤ مرة من حجمهم الأصلي، بينما لا يزيد الغذاء إلا ٧ أمثال مقداره الأصلي وذلك خلال ١٥٠ سنة، ومن الواضح أن حدوث هذا الموقف أمر مستحيل، ولكن مالثوس قصد بهذه النسب أن يوضح مدى الفوارق في الإمكانيات الكامنة بين قدرة السكان على الزيادة وقدرة الأرض على إنتاج أسباب العيش للإنسان[١].

وقد اعتقد مالثوس أن هناك من الموانع ما حال دون نمو السكان في

(١) تومبسون و.، ولويس د.: مشكلات السكان ـ ترجمة راشد البراوي مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٦٨ ـ ص ٢٩.

الماضي بنسب هندسية في كل جيل، وقد قسم هذه الموانع إلى قسمين هما:

الموانع الإيجابية:

وهي الموانع التي تؤثر في معدل الوفيات والتي تنشأ أساساً من ضغط السكان على وسائل العيش، وأبرز هذه الموانع الإيجابية الأوبئة والحروب والمجاعات وغيرها من الموانع التي يمكن أن تعزى إلى البؤس والرذيلة، وباختصار فقد رأى مالثوس أن الموانع الإيجابية هي التي تقضي على الحياة التي بدأت فعلاً.

الموانع الوقائية:

وهي الموانع التي تحول دون نمو السكان هي الأخرى، والتي تعمل على خفض معدل المواليد، وأبرزها ما سماه مالثوس الضبط الأخلاقي Moral Restraint ويقصد به الامتناع عن الزواج أو تأجيله مع الاحتفاظ بسلوك عفيف طوال مدة الامتناع أو التأجيل. وقد اعتبر مالثوس أن تأجيل الزواج كان وسيظل المانع الواقي الرئيسي.

وكذلك فقد اعتقد مالثوس أن الموانع الإيجابية والوقائية هي الأسباب الحقيقية المسؤولة عن بطء تزايد السكان في جميع دول أوربا الحديثة وأن زيادة سريعة نسبياً في عددهم قد حدثت دائماً حينما أُزيلت هذه الأسباب بدرجة بالغة[1] كذلك رأى أن الأنظمة البشرية مهما صلحت فلن تفيد إلا في التخفيف من الموانع الإيجابية لفترة قصيرة ـ أي إلى أن يزيد عدد السكان حتى يلحق بقدرتهم الإنتاجية في ظل الأنظمة الجديدة، وأن الإنسان في هذه الحالة سوف يعاني من الجوع والمرض والحرب، ومن هنا فقد رأى بأن هذه الموانع الإيجابية لا بد أن تكون في المستقبل شأنها في الماضي ـ العوامل الرئيسية التي تقضي على الإنسان.

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.

نقد آراء مالثوس:

ربما كانت آراء مالثوس في السكان من أكثر الآراء شهرة في هذا المجال وتعرضت على امتداد القرن التاسع عشر بل وحتى منتصف القرن العشرين إلى الكثير من أوجه النقد سواء ما كان منها مؤيداً أو معارضاً، إلا أن النظرة التشاؤمية لديه قد قوبلت باعتراضات شديدة سواء في حياته أو بعد وفاته ويمكن إيجاز أوجه النقد فيما يلي:

١ ـ أن افتراض مالثوس بأن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية هو افتراض صحيح نظرياً ـ أي من وجهة النظر الرياضية ـ إلا أن ذلك مستحيل التحقيق في الواقع حيث لا يمكن التصور بأن السكان سيتضاعفون هندسياً إلى ما لا نهاية، كذلك فإن الغذاء ـ من ناحية أخرى ـ لا يمكن بالضرورة أن يتزايد وفق متوالية حسابية باستمرار، ولكن يلاحظ ـ إنصافاً للرجل ـ أن آراءه قيلت قبل أن تأتي الثورتان الصناعية والزراعية ثمارها خاصة في العالم الجديد حيث أسهمت تلك الثورتان في تحقيق فائض كبير من الغذاء وفتحت آفاقاً جديدة لإمكانية زيادته في المستقبل ـ بما لم يكن ذلك في حساب مالثوس عندما طرح أفكاره هذه، ومعنى ذلك ببساطة أن زيادة الغذاء حسب متوالية عددية لا يصدق في كل زمان ومكان.

٢ ـ شهد الكثير من المجتمعات الأوربية نقصاً في عدد المواليد بها وذلك بسبب استخدام أساليب منع الحمل، وقد اعتبرها مالثوس ـ رذيلة ضمن الموانع التي تعوق نمو السكان ونصح بتأجيل الزواج، أو الإعراض عنه مخافة الإنجاب، وقد سبق القول بأن مالثوس ـ وهو رجل دين ـ كان يحبذ الوازع الأخلاقي والتعفف كوسيلة من وسائل الحد من الإنجاب، ومن الواضح أنه لم يضع في حسابه التطور العلمي ودوره في ابتكار وسائل المنع للحمل وبالتالي لتقليل النمو السكاني.

٣ ـ سبق القول بأن آراء مالثوس في حساب تزايد وسائل العيش لم تكن

دقيقة حيث أسهم التقدم العلمي في زيادة الموارد الغذائية بصورة كبيرة سواء من الحبوب أو غيرها، وقد ساعد ذلك على التوازن بين عنصري السكان والموارد دون أن تنخفض معدلات المواليد بدرجة كبيرة، وبالإضافة إلى ذلك فإن مالثوس في حديثه عن السكان والعيش لم يتناول سوى الموارد الغذائية دون اعتبار لبقية نواحي المعيشة الأخرى التي تحدد مستوى معيشة السكان مثل توفر الموارد الطبيعية واستخدام الأساليب التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي، ومعنى ذلك أن مستوى المعيشة هو نتاج لعوامل متشابكة بين عدد السكان من ناحية وعناصر أخرى عديدة من بينها الغذاء والتنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي وغير ذلك.

وعموماً فإن قيمة أفكار مالثوس تبدو في أنه لفت الأنظار مبكراً إلى العلاقة بين التزايد السكاني السريع والتزايد الغذائي البطيء، ومن الأمور التي تدعو للتأمل أن بعض الباحثين في عالم اليوم بدأ يحيي من جديد آراء مالثوس مؤيداً لها وذلك في ضوء ما هو مشاهد من أن الجانب الأكبر من البشر لا يزال يعيش في ظل الظروف التي وصفها مالثوس ـ والتي لا يحول دون زيادة سريعة في عددهم سوى قسوة الموانع الإيجابية ويتمثل هذا الجانب في سكان دول العالم النامي والتي يتزايد سكانها بمعدلات عالية تهدد مستوى معيشتهم الحالية والمستقبلة.

ولكن يقابل ذلك أن آراء مالثوس لم تصدق إطلاقاً على الدول المتقدمة في العالم والتي تتميز حالياً بانخفاض معدلات المواليد بل أن قارة مثل قارة أوربا عانت نقصاً كبيراً في المواليد بعد أقل من قرن من ظهور نظرية مالثوس، ففي سنة ١٨٦٠ مثلاً كان متوسط نسبة المواليد في تسع من دول شمال غرب أوربا ٣٤ في الألف، ثم انخفض هذا المعدل إلى النصف بعد حوالي ٧٥ سنة وهذا يخالف كلية ما نادى به مالثوس من أن عدد السكان يزيد زيادة مطلقة حسب متوالية هندسية[1].

---

(١) حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي ـ دراسات في علم السكان ـ القاهرة ١٩٦٢، ص ٤٩.

وهكذا فإن مالثوس كان له فضل السبق في توجيه الأنظار مبكراً إلى مشكلات السكان بل أن هناك من الباحثين من يعتبره المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان[1] حيث استخدم الحقائق المعاصرة له لتأييد مذهبه السكاني بصدد حركة النمو السكاني وعلاقتهما برفاهية الإنسان، كما أنه أسهم بدور كبير ـ ربما أكثر من غيره في إدخال دراسة السكان في نطاق ميدان العلم الاجتماعي بهدف تحسين ظروف معيشة بني البشر.

النظريات السكانية منذ مالثوس:

حين كتب مالثوس مقاله الأول في نهاية القرن الثامن عشر كانت الثورة الصناعية في إنجلترا وبقية دول أوربا الغربية تتطور بسرعة وانتشرت إلى المناطق التي استوطنها الأوربيون، وكانت تصاحب هذه الثورة الصناعية ثورة زراعية وتطور هائل في وسائل النقل والإنتاج، وانعكس ذلك كله على تحسين أحوال المعيشة لأعداد كبيرة من السكان ـ رغم ارتفاع معدلات النمو السكاني في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية عما كانت عليه من قبل، وأدى ذلك كله إلى عدم الاهتمام بمبدأ مالثوس في السكان وذلك لأن الإحساس بأن التقدم العلمي أثبت خطأ مالثوس قد ساد على نطاق واسع في دول الغرب، بل وظهرت نظريات سكانية تحاول إعادة الثقة في الإنسان وفي قدرته على تحقيق التوازن بين إعداده والموارد الغذائية المتاحة لديه.

وقد انقسمت النظريات السكانية بعد مالثوس إلى اتجاهين رئيسيين أحدهما: اتجاه تؤيده بعض نظريات القانون الطبيعي في النمو السكاني أو ما يعرف بالنظريات الطبيعية التي ترجع التناقص في أعداد السكان إلى ضعف العامل البيولوجي للإنجاب، والاتجاه الثاني تدعمه آراء مختلفة تتجه إلى عدم تأثير العامل البيولوجي بل تفترض وجود عوامل اجتماعية يتأثر بها السكان فتجعل الإنسان يحدد من إنجابه ويتجه إلى الأسرة الصغيرة الحجم وذلك باتباع

---

(١) تومبسون ولويس: المرجع السابق، ص ٥٤.

وسائل تنظيم النسل وذلك دون أن تتغير طاقته البيولوجية على الأنسال، ويمكن اعتبار هذا الاتجاه الثاني تحت عنوان النظريات الاجتماعية.

أ ـ النظريات الطبيعية في نمو السكان:

تدور النظريات الطبيعية حول قانون طبيعي يحكم نمو السكان ويحدد إعداده بطريقة آلية ومن ثم يحول دون وقوع أي ضغوط على أسباب العيش. وجدير بالذكر أن نظرية مالثوس نفسها تدخل ضمن النظريات الطبيعية التي ترى أن أعداد البشر تميل إلى التزايد بأسرع من غذائه وذلك بسبب العاطفة الجنسية بين الرجل والمرأة، ولما كان هذا أمراً طبيعياً فالرذيلة والبؤس هما نصيب الإنسان الحتمي إلا إذا اتخذت تدابير واقية على نطاق واسع.

وقد اعتمدت النظريات الطبيعية على القول بأن طبيعة الإنسان تتحكم في نموه بدرجة معينة وفي اتجاه لا يستطيع السيطرة عليه تماماً، وهذه الأفكار هي انعكاس لآراء علماء البيولوجيا الذين يحاولون إيجاد قانون لنمو السكان يفسرون به تطور النمو السكاني في الماضي والمستقبل وذلك كله دون أن يكون للإنسان ذاته تأثير على ذلك سواء من ناحية قيمه ونظمه واتجاهاته ومن أبرز الكتاب الذي أسهموا في هذا الاتجاه الطبيعي: سادلر ودبلداي وسبنسر وجيني.

١ ـ سادلـــر:

كـان مـايكـل تـومـاس سادلر M.T. Sadler (١٧٨٠ ـ ١٨٣٥) مصلحاً اجتماعياً إنجليزياً ومن رجال الاقتصاد ومعاصراً لمالثوس، وقد رأى أن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان يتناقض تماماً مع القانون الذي جاء به مالثوس، وكان يعتقد أن ميل البشر إلى التزايد سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية، وأن أعدادهم تتوقف تماماً عن النمو والتزايد وذلك عندما يتمتع الناس بأكبر قدر من السعادة وذلك بافتراض تساوي جميع الأشياء الأخرى[١]، وذكر بأن «قانون السكان الذي نظم ولا يزال ينظم

(١) Thompson & Lewis, population problems, New York, 1965, p.38.

زيادة البشر في جميع الحالات وهو ببساطة **«أن القدرة على الإنجاب في ظل ظروف مشابهة يتغير تغيراً عكسياً كلما زاد عددهم في مساحة معلومة»**.

وهكذا يبدو التفاؤل في مستقبل السكان اقتصادياً على أساس طبيعي عند سادلر ـ بعكس مالثوس تماماً، ذلك لأن سادلر يعتقد أن الاختلافات في درجة هذه القدرة على الإنجاب تتأثر لا بالبؤس والرذيلة بل بالسعادة والغنى.

٢ ـ دبلــداي:

كان توماس دبلداي Thomas Doubleday (١٧٩٠ ـ ١٨٧٠) مثل سادلر ـ اقتصادياً وفيلسوفاً اجتماعياً إنجليزياً، وقد اعتقد أنه جاء بقانون طبيعي مختلف بحكم نمو السكان، فبينما اعتقد سادلر أن كثافة السكان تسبب نقصاً في القدرة على الإنجاب واستبعد بذلك إلى حد كبير ما للموانع الإيجابية من تأثير في زيادة السكان، وقد رأى دبلداي أن التزايد في عدد السكان ترتبط ارتباطاً عكسياً بموارد الغذاء، فكلما تحسنت موارد الغذاء المتاحة للإنسان ـ كلما أبطأت الزيادة في أعدادهم وفي كل المجتمعات فإن الفقر يشجع على الخصوبة العالية لدى السكان ومن ثم نرى زيادة مستمرة في عدد الذين لا يحصلون إلا على أقل قدر من الغذاء، أي بمعنى آخر في صفوف السكان الأشد فقراً. أما الأغنياء الذين ينعمون بكفاية الغذاء فإن عددهم في تناقص مستمر، وبين هاتين الطبقتين الفقراء والأغنياء ـ توجد طبقة وسطى يحصل أفرادها على كفايتهم من الغذاء ـ ويعيشون عيشة وسطاً ويكون عدد سكانها ثابتاً، وهذا يستتبع أن الزيادة أو النقص في مجموع السكان الكلي يتوقفان على التناسب العددي بين هذه الحالات الثلاث في كل مجتمع[١].

ومن الواضح أنه ليس ثمة أساس علمي للاعتقاد بأن للكثافة السكانية أو نسبة البروتين في الغذاء أي تأثير ملحوظ في القدرة على الإنجاب ـ وذلك رغم أن بعض الكتاب المحدثين هو جوسيه دي كاسترو J.De Castro قد ذكر بأن

(١) Ibid, p. 40.

زيادة كمية البروتين في الغذاء يقلل من القدرة على الإنجاب في حين أن نقصها يؤدي إلى ارتفاعها وذكر بأن كل ما تحتاج إليه من أجل تقليل القدرة على الإنجاب في صفوف شعوب العالم الفقيرة هو أن تزيد بدرجة كبيرة نسبة إلى ما يحتويه غذاؤها من البروتين[1] ـ ذلك كله لأن الإنجاب ـ أو الخصوبة البشرية في أي مجتمع سكاني يتأثر بدرجة كبيرة بعوامل شتى خاصة الموانع الواقية من حيث تظل القدرة على الإنجاب على ما هي عليه.

٣ ـ سبنسر:

كان هربرت سبنسر H.Spencer (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) فيلسوفاً إنجليزياً مشهوراً اهتم بشرح التطور الاجتماعي والبيولوجي الناجم عن القوى الطبيعية، وكانت أفكاره في السكان تمثل نظرية شبيهة في بعض نواحيها بنظريتي سادلر ودبلداي وذلك من حيث اعتقاده أن هناك قانوناً طبيعياً يجعل الإنسان غير مسؤول عن التحكم في زيادة عدد أفراده، وقد حققت الطبيعة هذه الغاية وذلك عن طريق إضعاف اهتمام الإنسان بالتكاثر بينما وجهته إلى تخصيص مزيد من الوقت والجهد للتنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية، ومن هنا فكلما اشتد الجهد الذي ينبغي على الإنسان أن يبذله لضمان تقدمه في أي ميدان يحاوله، ضعف اهتمامه بالتكاثر ولذلك اعتقد سبنسر أن هناك تناقصاً طبيعياً Natural decrease في القدرة على الإنجاب Fecundity خاصة لدى الإناث وذلك لأن اهتمام الفرد بنفسه Individualism يستدعي المزيد من الوقت والطاقة، وهذا النقص في القدرة على الإنجاب يؤدي إلى زيادة بطيئة في عدد السكان وذلك كله لأن التطور الاجتماعي مصحوباً حتماً بتزايد الاتجاه الفردي[2].

ويرجح سبنسر صدق نظريته بحالات العقم المطلق أو النسبي لدى الإناث اللائي يفرطن في المجهود الذهني واللائي ينتسبن إلى الطبقة الراقية، فرغم أن تغذيتهن أفضل من أناث الطبقات الفقيرة وينلن رعاية صحية أكثر، فإن قدرتهن

---

(١) Ibid, p. 40.

(٢) Ibid, p. 41.

على الإنجاب ضعيفة ويعزى ذلك بدرجة معقولة ـ إلى إرهاقهن لأذهانهن وما ينجم عنه من رد فعل خطير بالنسبة لبنيتهن ـ ويبدو التناقص في القدرة على الإنجاب لديهن مثلاً ليس في حالات العقم أو في التوقف عن الإنجاب في سن مبكرة فحسب بل في عجزهن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم رعاية كاملة. وهذا ما تعجز عنه أولئك الفتيات هزيلات الصدور اللائي يكابدن من ضغط التعليم ولو قيست خصوبتهن بعدد الأطفال الذين يستطعن تربيتهن بغير المساعدة الاصطناعية لثبت أنهن عقيماً جداً نسبياً.

ورغم أن هناك بعض الدراسات التي تثبت صحة ذلك في الإنجاب في معظم البلاد الغربية خلال القرن التاسع عشر خاصة في صفوف الطبقات الأفضل تعليماً ـ فإن ذلك لا يعني بالضرورة صحة نظرية سبنسر ذلك لأن هناك عوامل اجتماعية كثيرة ـ وعوامل أخرى ـ تقلل من خصوبة الإناث، ولا جدال في أن التعليم باستمرار يجعل الأنثى أكثر اهتماماً بتكوين الأسرة صغيرة الحجم وبالتالي يبدو الارتباط العكسي بين مستوى التعليم وعدد الأطفال.

٤ ـ نظرية جيني:

ولد كورادو جيني Corrado Gini في سنة ١٨٨٤ وهو إيطالي الجنسية اهتم بدراسة العلوم الاجتماعية وأصبح شغوفاً بالتغيرات التي تطرأ على تطور المجتمع وخاصة تطور الشعوب وقد اعتقد أن تطور أي مجتمع أو أي شعب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في معدلات النمو السكاني وبالنسب المختلفة التي يتم بها هذا النمو والمنبثقة من الطبقات الاجتماعية المختلفة وتدخل نظرية جيني ضمن النظريات الطبيعية ـ ذلك لاعتقاده بأن العامل الرئيسي في نمو السكان هو التغير البيولوجي أكثر منه تغيير اجتماعي أو اقتصادي وكان يرى أن المعدلات المختلفة للزيادة في فئات الشعب المختلطة تؤدي بسرعة كبيرة جداً إلى التغيرات الصفات البيولوجية للشعب بأكمله، وقد اعتمد في دراسته على إحصائيات للعديد من الأقطار، وقد أظهرت هذه الإحصائيات أن نسبة صغيرة نسبياً من

جيل واحد تولد أغلبية السكان في الجيل التالي، وقد وصف عملية نمو الشعوب بأنها الارتفاع والهبوط الدوريان للسكان The cyclical rise and fall of population.

وقد شبه هذه الدورة في حياة الشعوب بدورة حياة الفرد، فهناك في بادىء الأمر فترة من النمو السريع للغاية، تعقبها أخرى تتميز ببطء النمو ثم بالنضج، ويتعقب ذلك فترة الشيخوخة والتي تتناقص خلالها أعداد السكان وتتدهور الخصائص الحضارية. وقد رأى أن أي شعب يتميز في شبابه بالبساطة وعدم التعقيد وبارتفاع معدل الخصوبة، وذلك لأن كل جيل ينشأ من جيل سابق أوفر قدرة على الإنجاب بحكم الوراثة، ونتيجة لذلك يزداد عدد سكان مثل هذا الشعب بسرعة، ويكون هذا النمو العددي مصحوباً باستمرار بتزايد التعقيد في التنظيم كما يدل عليه نشأة طبقات اجتماعية وتطور أنماط النشاط الصناعي والتجاري، وكلما تزايدت أعداد السكان بدأ الإحساس بضغطهم على الأرض المتاحة ـ ومن ثم فلا مناص من حدوث توسع على حساب الآخرين عن طريق الحرب أو الاستعمار أو كليهما معاً.

ويستمر تعقيد التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في التزايد في المرحلة التالية ويصحبه تناقص في معدل النمو السكاني، ويرجع هذا التناقص من ناحية إلى فقدان أكثر الناس نشاطاً بسبب الحروب والاستعمار ومن ناحية أخرى إلى تزايد نسبة السكان في الطبقات الراقية والتي هي دائماً أقل قدرة على الإنجاب من الطبقات الدنيا، غير أن السبب الرئيسي في بطء نمو السكان هو سبب بيولوجي، فقد اعتقد جيني أن السبب الرئيسي في تقليل الخصوبة هو العامل البيولوجي ويكمن هذا السبب في الواقع وراء العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تؤثر ظاهرياً في تناقص الخصوبة، وبمعنى آخر فإن النقص في عدد المواليد يرجع إلى تناقص القدرة على الإنجاب، ويبدو ذلك أولاً في الطبقات العليا ثم ما تلبث أن يظهر في جميع الطبقات وذلك باستمرار صعود أفراد من الطبقات الدنيا لشغل الفراغ الذي يوجد في الطبقات العليا، وما يلبث هؤلاء

الصاعدون أن يكونوا مثل غيرهم من الأقدمين في الطبقات العليا أي تصبح القدرة على الإنجاب عندهم منخفضة ثم سرعان ما يفنون لتحل محلهم موجات أخرى من الطبقات الدنيا وهكذا، ويرى جيني أن عقم هؤلاء الصاعدين إلى طبقات أعلى ليس نتيجة الظروف الاجتماعية المحيطة بصعودهم ولكنه بدلاً من ذلك نتيجة الضعف الذي ينتاب غريزة التناسل - وهو مرحلة حتمية من مراحل دورة النمو السكاني.

ومعنى ذلك أن جيني يعتقد في وجود قوة طبيعية حتمية تؤدي إلى ارتفاع الجماعات السكانية وهبوطها وبالتالي إلى ارتفاع المجتمعات وهبوطها ويجد ذلك واضحاً في اختلاط السلالات وفي بقاء الطرز الجديد، الناشئة عن هذا الاختلاط وبهذا فهو يستند إلى بعض تغيرات بيولوجية باطنية لا سلطان للإنسان عليها تماماً، ويعتبرها العوامل الرئيسية التي لا تحدد نمو السكان كمياً فقط أي قدرته على الإنجاب وخصوبته وبقاءه بل تحدد أيضاً نمو السكان من ناحية الكيف أي الخصائص التي تميز حضارات الإنسان المختلفة.

ب - النظريات الاجتماعية في نمو السكان:

تأتي النظريات الاجتماعية بآراء تختلف عن النظريات الطبيعية في مجال النمو السكاني - وتجعل للعوامل الاجتماعية الدور الرئيسي الذي يفرض على الإنسان سيطرته وتحكمه في نموه العددي فتجعله يتكاثر أو يعمل على تحديد تكاثره - في الوقت الذي لا تتغير فيه طاقاته البيولوجية، ومنذ أيام مالثوس تعددت النظريات الاجتماعية عن نمو السكان وسنذكر هنا بعض هذه النظريات باختصار.

١ - نظرية هنري جورج:

تأتي نظرية هنري جورج (١٨٣٩ - ١٨٩٧) وهو اقتصادي ومصلح اجتماعي أمريكي - على نقيض نظرية مالثوس تماماً، ويتفاءل بشدة بشأن العلاقة بين السكان والغذاء في المستقبل وأنكر تماماً صحة المبدأ القائل بوجود تعارض

أساسي بين تزايد أعداد البشر والقدرة على توفير العيش لهم، بل زعم أنه «على خلاف أي كائن حي آخر فإن زيادة عدد السكان تتضمن الزيادة في غذائهم»[1].

ولكنه استدرك قائلاً بأن هذه الحالة لا تتحقق إلا إذا تساوى الناس جميعاً في حصولهم على الموارد الأرضية وبالتالي إذا لم يكن هناك احتكار لقلة من الناس على الكثرة من الموارد، ويعتقد جورج أن القدرة على الإنجاب والخصوبة البشرية تتناقصان كلما تزايد انتشار التطور الفكري الفردي.

٢ ـ نظرية ديمون:

كان أرسين ديمون Arséne Dumont (١٨٤٠ ـ ١٩٠٢) أستاذاً في جامعة ستراسبورج، وتعتمد أفكاره في السكان على الدراسة التي قام بها عن نمو السكان في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر وسماها «نظرية الشعيرية الاجتماعية Theory of social capillarity».

ويمكن تلخيص نظرية ديمون بإيجاز في أنه كان يعتقد أن الفرد يميل إلى الصعود نحو مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية عن طريق عملية تشبه الخاصية الشعيرية الطبيعية، وفي هذه العملية من الارتفاع إلى أعلى يصبح توالده أقل احتمالاً باطراد حيث يبتعد شيئاً فشيئاً عن وسطه الطبيعي Natural milieu وعن أسرته وبالتالي يفقد الاهتمام بالأسرة وفي رفاهية السلالة ويتركز اهتمامه الرئيسي على الصعود بطريقة تفيده شخصياً بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحركة تفيد المجتمع أو السلالة. وقد اعتقد ديمون أنه في المجتمع الذي تكون فيه الحركة إلى أعلى من طبقة إلى طبقة سهلة نوعاً وتكون الشعيرية الاجتماعية مثلها مثل الجاذبية أمراً حتمياً وفي ذلك يقول: «إن الشعيرية بالنسبة إلى النظام الاجتماعي هي كالجاذبية بالنسبة للعالم الطبيعي»[2].

(١) Ibid, p. 45.

(٢) أ ـ تومبسون ولويس المرجع السابق، ص ٧٠.

ب ـ Thompson & Lweis, op.cit. p.46.

What gravity is to the physical world, capillarity is to the social order.

وهو يعتبر أيضاً هذه الحركة من طبقة إلى أخرى سبب مباشر في الهبوط الذي يطرأ على معدل المواليد حيث يذكر بأن «زيادة الأعداد في شعب تتناسب تناسباً عكسياً مع تطور الفرد».

وفي كل ذلك يستبعد ديمون تماماً أن يكون التغير في الأعداد راجعاً إلى أية تغييرات بيولوجية كما ذكر سبنسر من قبل.

وقد بنى ديمون نظريته نتيجة دراسته للخصوبة في أقاليم فرنسا كما ذكرنا، وذكر بأن هناك تفاوتاً كبيراً في المجتمعات المتقدمة مثل فرنسا والنامية مثل الهند، ففي فرنسا حيث استقرت الديموقراطية كان الانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى سريعاً ـ أي تكون الشعيرية الاجتماعية أشد مفعولاً مما ترتب عليه خفض معدل المواليد إلى درجة كبيرة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المدن الكبرى في المجتمعات الديموقراطية تفرض جاذبية قوية على الذين يعيشون بالقرب منها وبهذا تزيد من قوة الجاذبية الشعيرية على الناس وتسرع بالعمل على تخفيض معدل المواليد في المجتمع، والذين يبعدون عن مراكز الجاذبية ويعملون في حرف لا يجد فيها الطموح الفردي سوى فرصة ضئيلة للطموح والنمو ولا يجتذبون بمثل هذه السرعة إلى الحركة الشعيرية ومن هنا لا يحتمل أن يقللوا معدل المواليد بنفس الدرجة بل يواصلون التزايد.

وقد ضرب ديمون مثلاً على المجتمعات ذات النظام الاجتماعي الجامد والذي لا يسمح بأن يرقى الفرد ويندمج في طبقة أعلى مما يجعل نسبة المواليد ترتفع ارتفاعاً كبيراً وبالتالي يزيد النمو السكاني بدرجة كبيرة.

ومهما يكن من أمر فإن ما ذكره ديمون يجعل لنظريته الفضل في توجيه المزيد من الاهتمام إلى الظروف الفعلية التي يعيش في ظلها السكان وذلك باعتبار أنها عوامل على قدر كبير من الأهمية في إيجاد موانع واقية تحد من نمو السكان.

٣ ـ كار ـ سوندرز:

ولد كار سوندرز Carr-Saunders سنة ١٨٨٦ ودرس الاقتصاد والسكان في إنجلترا، وتقوم نظريته في السكان على أساس أن الإنسان ذاته قادراً على التحكم في إعداده وأنه ـ أي الإنسان ـ يناضل باستمرار في سبيل الوصول إلى العدد الأمثل Optimum number وهو العدد الذي يتيح أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة البيئة أو مستوى المهارة وعادات الناس وتقاليدهم وغير ذلك، وعندئذ تحكم الإنسان بوجه عام في إعداده بقصد الوصول إلى الحد الأمثل الذي يختلف بالطبع من وقت لآخر.

وقد ذكر ـ كار سوندرز ـ أن الحد الأمثل لا يتحقق ويثبت مرة واحدة بل على العكس من ذلك فإنه يتغير باستمرار كلما تغيرت الظروف المشار إليها وكلما اتجهت المهارات البشرية إلى التزايد بمرور الزمن اتجه العدد المرغوب فيه (الأمثل) إلى التزايد من الناحية الاقتصادية[١].

وباختصار فقد اتجه كار سوندرز في نظريته إلى القول بأن الزيادة في عدد السكان تخضع إلى حد كبير لأفكار السكان أنفسهم عن العدد المثالي من وجهة نظرهم في ضوء الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها، وذكر بأن الإنسان قد اضطر إلى ابتكار أساليب عديدة للوصول إلى هذه الغاية مثل الإجهاض ووأد الأطفال وعزل النساء... وغير ذلك حتى يمكنه التحكم في زيادة عدده، وبهذا يؤكد كارسوندرز على تحكم الإنسان الفعلي في زيادة عدد أفراده، أكبر مما فعل مالثوس ويؤكد بدرجة أقل على الموانع الإيجابية.

ولكن نظرية كار سوندرز لم تسلم من النقاش الذي تركز حول تحديد الحد الأمثل للسكان ـ وهذا حقيقي ـ فرغم أن هذه النظرية تتعارض تماماً مع النظريات الطبيعية ـ إلا أن من الثابت أن المجتمعات حتى إذا وصلت إلى حجم

(١) أ ـ المرجع السابق، ص ٧٢.
ب ـ Ibid, p. 47.

مثالي (أعلى نصيب للفرد من العائد الاقتصادي) فإن ذلك يكون أمراً لحظياً وليس دائماً كما أنها لم تصل إليه إلا بعد أن أسهمت الموانع الإيجابية (الجوع والمرض والحرب) في ذلك في معظم الأحوال.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الحجم المثالي للسكان في مجتمع ما يكون أمراً نظرياً بحتاً ويرتبط ذلك بالموارد الاقتصادية المتاحة ومدى استغلالها ولذا فليس من السهل تحديد طاقة أي إقليم وبالتالي يصعب إن لم يكن ذلك مستحيلاً ـ أن نحدد عدد السكان الذي يمكن استيعابه فعلى سبيل المثال تباين عدد السكان الذي قدر أن أستراليا وكندا يمكن أن تستوعبه من عدة ملايين إلى نحو مائة مليون نسمة أو يزيد.

٤ ـ كارل ماركس:

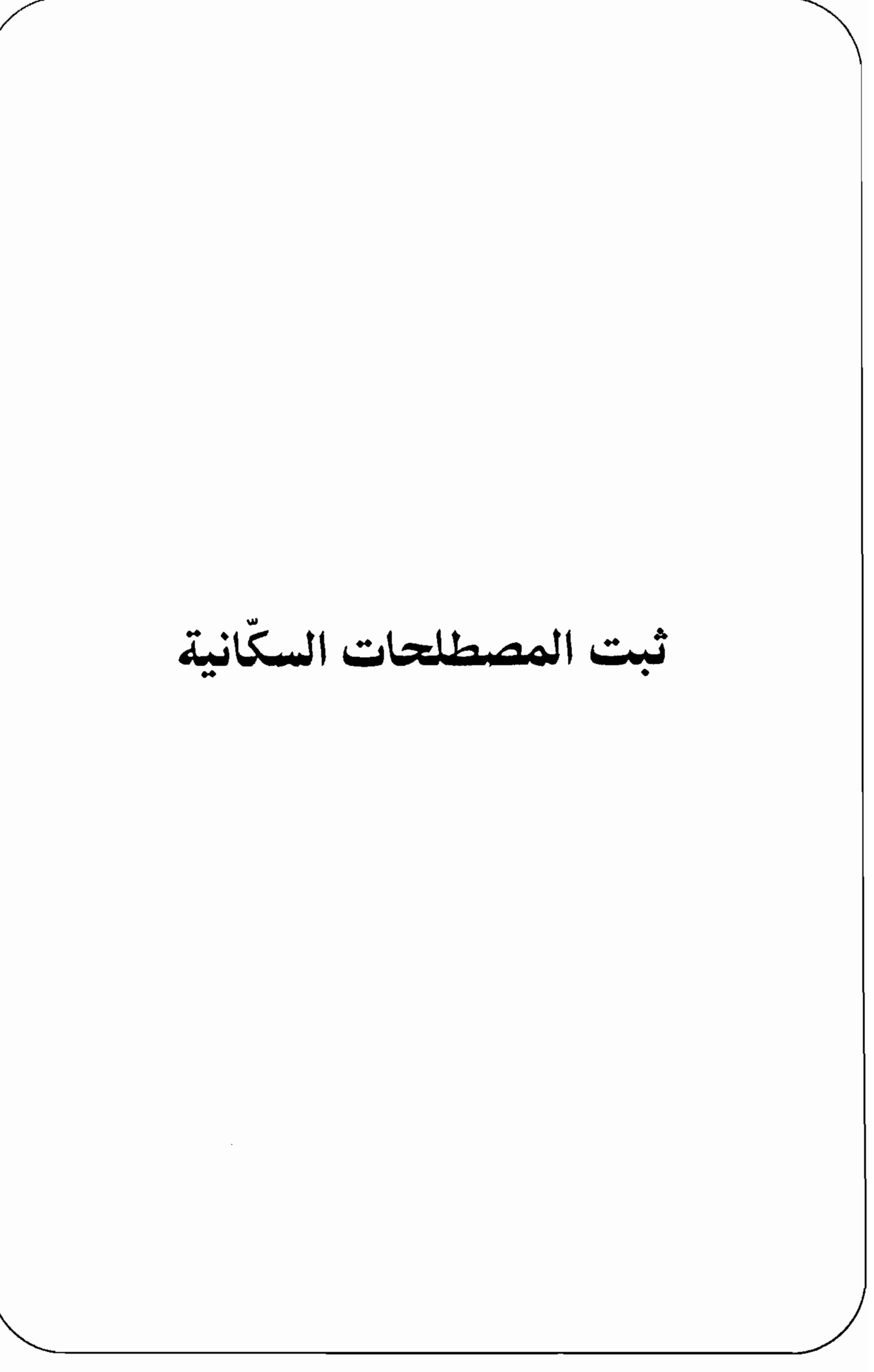
جاءت آراء ماركس الفيلسوف الاجتماعي الألماني (١٨١٨ ـ ١٨٨٣)، مخالفة لمعظم الآراء السابقة في السكان، ولم تكن نظريته في السكان إلا أمراً عرضياً بالنسبة لنظريته العامة التي ترى في الشيوعية العلاج الوحيد لجميع المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البشر، وقد جاءت آراؤه مخالفة تماماً لآراء مالثوس في هذا المجال بل أن ماركس اعتقد بأن ميل الإنسان إلى الضغط على وسائل العيش راجع فقط إلى شرور الرأسمالية التي يمكن أن تزول إذا ما قدر للشيوعية أن تسود، ومن هنا اعتقد ماركس أن الفقر نتيجة منطقية لظروف البطالة أو العمالة الجزئية والتي ترجع بدورها إلى عجز النظام الرأسمالي عن توفير الأعمال للجميع وذلك بصرف النظر عن التزايد في أعداد السكان. ومن هنا اعتقد ماركس في قدرة النظام الشيوعي في الإنتاج وتوفير العمالة الكاملة والمعيشة الطيبة لجميع العمال القادرين على العمل مهما كانت الزيادة في عددهم الأصلي كبيرة أو سريعة.

ولا جدال في أن ماركس ـ وهو يدعو لمذهبه الشيوعي ـ كان يبين محاسنه ومزاياه للطبقة العاملة دون الخوض في مكونات النمو السكاني وتحديد نتائج

التزايد السكاني السريع، ويبدو أنه رأى في التطبيق الشيوعي الكامل حلاً للتزايد السكاني عن طريق القضاء على الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب وذلك ما لا يتفق مع طبيعة البشر ونظمها الاجتماعية والروتينية.

إلا أن الملاحظ في عالم اليوم أن الشيوعية المذهبية تتخذ نفس موقف ماركس في العلاقة بين السكان والموارد حيث تتجه إلى التركيز على أن الفقر أمر حتمي في ظل الرأسمالية وأن الشيوعية هي العلاج الوحيد للقضاء على انخفاض مستوى العيش ـ بل وخلق فرص للعمل تواكب تزايد السكان. ومن ثم فلا تظهر خوفاً من زيادة السكان في ظل الشيوعية، غير أن انهيار الشيوعية منذ ١٩٨٩ وما ترتب عليها من نتائج أبرزها تفكك الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١، قد جاء دليلاً على فشل آراء كارل ماركس في العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، حيث عجزت الشيوعية عن تحقيق الرخاء المنشود، وفي ذات الوقت فإن الفكر الشيوعي في الصين قد عدل من دوره في سياسة السكان واتجهت الصين إلى تبني سياسة الأسرة صغيرة الحجم وكذلك التوجه نحو سياسة الاقتصاد المفتوح والتنمية المتواصلة لمواجهة النمو السكاني والضغط على الموارد الاقتصادية في الصين.

مُلحَــق



ثبت المصطلحات السكّانية

ثبت بالمصطلحات الرئيسية
في الدراسات السكانية

A

Aboriginal	سكان البلد الأصليين
Aborigines	سكان البلد الأصليين
Abortion	إجهاض
Abridged life table	جدول حياة مختصر
Absentee	الغائب
Absorption	امتصاص
Abstinence	الإبالة (امتناع الرجل عن غشيان زوجته)
Acquired characteristic	الخاصة المكتسبة
Activity	نشاط
Rate	معدل النشاط
Actual Population	السكان حسب الواقع أو عدد السكان الفعلي أو السكان المعدودن أو السكان الحاضرون
Acute disease	مرض حاد
Adolescence	المراهقة
Adolescent	المراهق
Adult	البالغ
age	سن الرشد

mortality	وفيات البالغين
Adulterous connexion	ولد غير شرعي
relationship	علاقة غير شرعية
Affinal relationship	المصاهرة أو صلة الزواج
Age	السن أو العمر
at death	السن عند الوفاة
at entry (into employment)	السن عند بداية العمل
at marriage	السن عند الزواج
at retirement (from economic activity)	السنعند التقاعد
at withdrawal (from economic activity)	السن عند ترك العمل
difference between spouses	فرق السن بين الزوجين
distribution	التوزيع العمري
groups	فئات الأعمار
last birthday	العمر ففي آخر عيد ميلاد
structure	التركيب العمري
Age-specific	خاص بالعمر
birth rate	معدل المواليد الخاص بالعمر
death rate	معدل الوفيات الخاص بالعمر
divorce rate	معدل الطلاق الخاص بالعمر
fertility rate	معدل الخصب الخاص بالعمر
Age-specific	
marriage rate	معدل الزواج الخاص بالعمر
nuptiality	معدل الوفاة الخاص بالعمر
nuptiality	معدل الزواج الخاص بالعمر
rate	معدل خاص بالعمر
Aging	التعمير ـ التهريم ـ عملية التقدم في العمر
Agglomeration	مدينة بضواحيها
Aggregate life table	جدول الحياة العام

Aggregation	تجميعات أو تجمعات
Agricultural labourer	العامل الزراعي
poplulation	السكان المعتمدون على الزراعة
worker	مشتغل بالزراعة
Alien	أجنبي ـ غريب
resident	أجنبي مقيم
visitors	الزوار الأجانب
Ancestor	سلف أو جد
Ancestral	خاص بالسلف أو الجد
Annual	سنوي
increase	الزيادة السنوية
mean rate	المعدل السنوي المتوسط
rate	المعدل السنوي
Anovular cycle	دورة العقم
Anti-natalist policies	سياسات تقليل النسل
Arithmetic average	المتوسط الحسابي
mean	الوسط الحسابي
Assimilation	الاندماج أو الانطباع الثقافي
Associated cause of death	السبب الثانوي أو المقترن للوفاة
Autochthonous	سكان البلد الأصليون
Average	المتوسط أو الوسط
age at marriage	متوسط العمر عند الزواج
agr of mothers	العمر المتوسط للأمهات
deviation	الانحراف المتوسط
duration per case	المدة المتوسطة للحالة المرضية
niumber of children per marriage	متوسط عدد الأولاد للزواج
population	متوسط عدد السكان

B

Bachelor	أعزب
Balance of births and deaths	صافي المواليد والوفيات
Base	صافي الهجرة أو ميزان الهجرة
Basic data	البيانات الأساسية
document	الوثيقة الأصلية
Bastard	الطفل غير الشرعي
Biological family	الأسرة البيولوجية أو الأسرة الرحمية
Birth	ولادة ـ مولود
control	تنظيم المواليد أو تنظيم النسل
control method	وسيلة أو طريقة أو تنظيم النسل
date	تاريخ ميلاد
intervals	فترات الولادة
between marriage and first birth	الفترة بين الزواج والولادة الأولى
between marriage and n^{th} birth	الفترة بين الزواج والولادة من المرتبة ن
order	مرتبة الولادة
rank	مرتبة الولادة
rate	معدل المواليد
spacing	مباعدة الولادات

C

Carrying capacity	الحد الأقصى للسكان
Category	طبقة ـ فئة
Cause	السبب
mortality	الوفيات حسب السبب
rate	معدل الوفيات حسب السبب
of death	سبب الوفاة
Cause-specific mortality rate	معدل الوفيات حسب السبب

Census	تعداد
area	منطقة التعداد
family	الأسرة أو العائلة التعدادية
operations	عمليات التعداد
schedule	استمارة التعداد
tract	حارة التعداد
Child mortality	وفيات الأطفال
Child-woman ratio	نسبة الأطفال للنساء
Childbearing period	مرحلة النسل أو الإنسال
Childhood	الطفولة
Citizenship	جنسية
City	مدينة
Civil status	الحالة الزواجية
Cluster	عنقود
Cohort	فوج ـ جيل
fertility	خصوبة الفوج أو خصوبة الجيل
life table	جدول حياة الجيل أو الفوج
Collective migration	الهجرة الجماعية
Colony	الجالية أو المستعمرة
Communicable disease	الأمراض المعدية ـ الأمراض السارية
Commute	يتردد (فعل) ذهاباً وإياباً لمكان العمل
Commuter	متردد ذهاباً وإياباً لمكان العمل
Commuting	تردد ذهاباً وإياباً لمكان العمل
Comparative density index	دليل مقارن للكثافة
mortality figure	رقم مقارن للوفيات
mortality index	دليل مقارن للوفيات
Completed fertility	الخصوبة المتممة
birth rate	معدل المواليد للخصوبة المتممة

marriage	الأسرة المتممة الخصوبة
Completeness	شمول تام ـ تمام
Component	مركبة
Composite family	الأسرة المركبة
Congential malformation	التشوة الخلقي
Contraception	منع الحمل
Contraceptive	أدوات واقية من الحمل
device	أداة لمنع الحمل
effectivencess	فعالية منع الحمل
Contraceptor	مانع الحمل
Conurbation	مجمعة مدنية
Cross-tabulation	تبويب متقاطع
Crowding	الازدحام
Crude data	البيانات الأساسية أو الخام أو الأولية
Crude	
birth rate	معدل المواليد الأولى أو الخام
death rate	معدل الوفيات العام أو الأولى الخام
divorce tate	معدل الطلاق الأولى
marriage rate	معدل الزواج الأولى أو الخام
rate	معدل خام
of increase	معدل الزيادة الخام أو الاولى
of natural incrrease	معدل الزيادة الطبيعية الخام
Cultivable area	المساحة القابلة للزراعة
Cumulative	متجمع ـ تجميعي
Cumulative birth rate	معدل مواليد متجمع
Current population statistics	إحصاءات السكان الجارية

D

De facto population	عدد السكان حسب الواقع ـ عدد السكان الفعلي
De jure population	السكان المقيمون أو الحقيقيون
Demographer	الإخصائي الديموجرافي
Demographic	الديموجرافي
revolution	الثورة الديموجرافية أو الثورة الحيوية
statistics	الإحصاءات السكانية ـ الإحصاء السكاني أو الإحصاء الديموجرافي
Demography: economic	ديموجرافيا اقتصادية
historical	الديموجرافيا التاريخية
mathematical	الديموجرافيا الرياضية
pure	ديموجرافيا بحتة ـ ديموجرافيا نظرية
social	ديموجرافيا اجتماعية
theoretical	ديموجرافيا نظرية
Dense	كثيف
Density	كثافة
of agricultural population per unit of cultivable ares index	كثافة السكان الزراعيين للوحدة من المساحة المزروعة أو كثافة المزراعين
index	دليل الكثافة
of population	كثافة السكان
per unit of cultivable area	كثافة السكان للوحدة من المساحة القابلة للزراعة
Dependency ratio	الإعالة
Dependency ratio	نسبة الإعالة
Dependent	معول
Depopultion	تقليل السكان
Descriptive demography	الديموجرافيا الوصفية
Destination, place of	مكان الوصول أو المكان المقصود
Development	التنمية

level of	مستوى التنمية
Deviation	الفرق أو الانحراف
Dialect	اللهجة
Direct measurement of migration	قياس الهجرة المباشر
Dispersion	التشتت أو الانتشار أو الاختلاف
measures	مقاييس التشتت
Displacement of population	نقل السكان
Divorce	الطلاق
rate	معدل الطلاق

E

Economic	اقتصادي
activity	النشاط الاقتصادي
growth	نمو اقتصادي
optimum	عدد السكان الأفضل اقتصادياً
Economically active population	السكان العاملون أو السكان ذوو النشاط الاقتصادي أو المتكسبون
inactive population	السكان غير العاملين أو الذين ليس لهم نشاط اقتصادي أو غير
Efficiency of contraception	كفاءة ضبط النسل
Emigrant	مغادر أو مهاجر إلى الخارج
Emigration	مغادرة أو هجرة للخارج
Endogamous	الزواج الداخلي
Endogamy	الزواج الداخلي
Enumeration	الحصر
Epidemic	وباء
Ever-married Person	شخص سبق له الزواج
Exogamous	الزواج الخارجي

Exogamy	الزواج الخارجي
Expectancy of life	توقع الحياة ـ الأجل المتوقع الأجل المتوسط
Expectaion of life	توقع الحياة ـ الأجل المتوقع ـ الأجل المتوسط

F

Family planning	تنظيم الأسرة
Fecundity	القدرة على التوالد ـ التوالد
Fertility	الخصب أو الخصوبة
rate	معدل الخصب أو الخصوبة
Fluctuations	تقلبات ـ تغيرات ـ انحرافات
Follow-up	متابعة
Forced migration	الهجرة الجبرية

G

Gainfully occupied population	السكان العاملون أو السكان ذوو النشاط الاقتصادي أو المتكسبون
General Census	التعداد العام
death rate	معدل الوفاة العام
fertility rate	معدل الخصوبة العام
life table	جدول الحياة العام
population movement	تغير السكان أو حركة السكان العامة
Graduation	تدريج ـ تمهيد
Gross migration	إجمالي حجم الهجرة
reproduction rate	معدل التكاثر الإجمالي

H

Heaping	التراكم أو التكويم

I

Immigrant	مهاجر (للداخل)
Immigrate	يهاجر (للداخل)
Immigration laws	قوانين المهاجرة أو الهجرة إلى الداخل
Indigenous	سكان البلد الأصليين
Indirect measurement of migration	قياس الهجرة غير المباشر
Industrial population	المشتغلون في الصناعة
status	الحالة العملية
Infant	طفل صغير أو رضيع
Infantilc	متعلق بالطفولة المبكرة
Infectious	معدى ـ ناقل للعدوى
Infecundity	العقم أو العقر
Infertile	عديم الإنجاب
Infirmity	عجز أو عاهة
In-migrant	مهاجر للداخل
In-migration	هجرة للداخل
International migration	هجرة دولية
Interpolation	الاستكمال (في الجدول)

L

Life expectancy ·	توقع الحياة أو الأجل المتوقع
at birth	توقع الحياة أو الأجل المتوقع عند الولادة
span	مدى العمر
Live birth	مولود حي
Logarithmic graph	رسم بيان لوغاريتمي

M

Marital condition	الحالة الزواجية

Marriage fertility	خصوبة الزواج
indissolubility	دوام الزواج
Mcasure of dispersion	مقياس التشتت
Mcasurement of Migration	قياس الهجرة
Menopause	سن اليأس
Menstruation	الطمث
Mestizo	مخلط وهجين
Metropolis	المدينة الكبيرة
Metropolitan	خاص بالمدينة الكبيرة
Migrant	مهاجر
Migrate	يهاجر
Migration balance	ميزان الهجرة أو صافي الهجرة
measurement	قياس الهجرة
policy	سياسة الهجرة
ratc	معدل الهجرة
statistics	إحصاءات الهجرة
volume	حجم الهجرة
Migratory	متعلق بالهجرة
movement	حركة الهجرة
Mobility	تنقل ـ انتقال
Modal	المنوالي
Monogamous	وحدانية الزوج والزوجة
Menogamy	الزواج المفرد
Morbidity	الحالة المرضية
Mortality	وفاة أو فيات أو موتان
rate	معدل الوفيات
Mulatto	مخلط أو هجين

N

Natality	الخصب أو الخصوبة
Neo-Malthusianism	المالتوسية الجديدة
Net immigration	فيض الهجرة للداخل
reproduction rate	معدل التكاثر الصافي
Nomad	رحل
Nomadic	ترحالي

O

Occupational class	المجموعة المهنية
classification	التصنيف المهني
Optimum	الأفضل
density	الكثافة المثلى
population	عدد السكان الأفضل
rate of change	معدل التغيير الأفضل
Out-Migrant	مهاجر للخارج
Out-Migration	هجرة خارجية
Over crowded dwellings	المساكن المزدحمة أو المساكن الغاصة
Over-crowding	ازدحام
Over-population	اكتظاظ ـ السكان
Over-Registration	التسجيل الزائد أو العد المتكرر

P

Participation rate in labour force	معدل الاشتراك في قوة العمل
Percapita real national income	نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي
Polyandrous	تعدد الأزواج للزوجة
Polyandry	تعدد الأزواج للزوجة
Polygamous	تعدد الأزواج والزوجات

Polygamy	تعدد الأزواج والزوجات
Polygyny	تعدد الزوجات للرجل
Population	مجتمع ـ سكان
actual	السكان حسب الواقع أو السكان الفعلي
aggregate	تجمعات السكان
analysis	التحليل السكاني
carrying capacity	الكثافة القصوى الممكنة
census	تعداد السكان
centre	مركز السكان
change	تغير السكان
stasitics of	إحصاءات تغير السكان
cluster	تجمعات أو جموع أو جماعات أو مجموعات السكان
de facto	عدد السكان الفعلي أو حسب الواقع
de jure	السكان الحقيقيون
decline	تناقص السكان
density	كثافة السكان
of agricultural population per unit of cultivable area	كثافة السكان الزراعيين للوحدة من المساحة القابلة للزراعة أو كثافة
per unit of cultivable area	كثافة السكان للوحدة من المساحة القابلة للزراعة
dependent	سكان يعتمدون على
on agriculture	السكان المعتمدون على الزراعة
development	تطور السكان
displacement	نقل السكان
dynamics	حركة أو تطور السكان
economically active	السكان ذوو النشاط الاقتصادي أو العاملون أو المكتسبون
economically inactive	السكان الذين ليس لهم نشاط اقتصادي أو السكان غير العاملين أو غير المتكسبين

السكان المعدودون	enumerated
توازن السكان	equilibrium
تبادل السكان	exchange
تنبؤ سكاني أو ديموجرافي	forecast
السكان العاملون أو المتكسبون	Population gainfully occupied
علم الوراثة السكانية	genetics
نمو السكان	growth
الحد الأقصى للسكان	maximum
الحد الأدنى للسكان	minimum
حركة السكان	movement
إحصاءات حركة السكان	statistics
عدد السكان الأفضل	optimum
معالم المجتمع	parameters
السياسة السكانية	policy
السكان الحاضرون في المنطقة	present-in-area
ضغط السكان	pressure
الإسقاط الديموجرافي أو السكاني	projection
هرم أعمار السكان أو الهرم السكاني	pyramid
نوعية السكان	quality
سجلات السكان	register
إحلال أو تجديد الأجيال أو التعويض	replacement
انتشار السكان	scatter
توزيع السكان مكانياً	spatial distribution
حالة السكان	state of
الإحصاءات السكانية	statistics
دراسة سكانية	study
نظرية السكان	theory
نقل السكان	transfer

Populationist	السياسة التوسعية للسكان
Potential growth	النمو الكامن
density	الكثقافة الممكنة أو الكامنة
Pregnancy	حمل - حبل .
Projection of population	الإسقاط الديموجرافي أو السكاني

Q

Quarters	أقسام أو أحياء أو أرباع جمع ربع
Quartile	الربيع
deviation	المدى الربيعي أو الانحراف الربيعي
Quinquennial age groups	فئات عمر خمسية
Random	عشوائي
Range	المدى
Rank	مرتبة
Rate	معدل
of birth order	معدلات مراتب المواليد
of change	معدل التغير
of increase	معدل الزيادة
of natural increase	معدل الزيادة الطبيعية
Ratio	النسبة
Raw data	البيانات الأساسية أو الخام أو الأولية
Real national income per head	نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي
Redistribution	تنظيم توزيع السكان
Rejuvenation	أشباب
Reserve, native	معازل الوطنيين
Residence	إقامة
Respondents	المستجيبون أو المبلغون
Restriction of births	تحديد النسل

Retirement age	سن التقاعد
Return migration	هجرة الإياب
Returnee	المهاجر العائد
Revised rates	معدلات منقحة
Round numbers	أرقام مجبورة
Rural	الريف
area	منطقة ريفية
population	سكان الريف
Ruralization	التحويل إلى الحياة الريفية

S

Sample	العينة
Census	تعداد بالعينة
survey	الاستقصاء بالعينة أو البحث بالعينة
Scatter	التشتت أو الانتشار أو الاختلاف
of the population	انتشار السكان
Seasonal fluctuations	تقلبات موسمية
migration	الهجرة الموسمية
Sedentary	سكان مقيمون أو مستقرون
Selective immigration	هجرة اصطفائية
Senile	هرم
Senility	الشيخوخة
Settlement	المحلة أو الموطن
Sex	الجنس ـ النوع
distribution	التركيب النوعي أو التوزيع النوعي
ratio	نسبة النوع
Sex-Age-specific death rate	معدل وفيات الأعمار حسب النوع
Single	أعزب ـ صنف العزاب

Smoothing	تدريج أو تمهيد
Socio-Economic group	طوائف اجتماعية اقتصادية
Spatial distribution	التوزيع الجغرافي أو التوزيع المكاني
distribution of the population	توزيع السكان جغرافياً أو مكانياً
mobility	انتقال جغرافي
Specific rate	معدل خاص
Stanardization	تنميط ـ معايرة
Stateless	عديم الجنسية
Stationary population	المجتمع المتوقف
Sterilization	تعقيم
Stratification	تقسيم أو ترتيب الطبقات
Stratum	طبقة
Structure	تركيب أو هيكل
Suburbs	الضواحي
Suburban	متعلق بالضواحي
Survey	الاستقصاء أو مسح
Survival	البقاء على قيد الحياة
Survivor	الباقي على قيد الحياة

T

Transit	عابر
Transition	الانتقال

U

Under-enumeration	العد أو الحصر الناقص
Under-registration	التسجيل أو الحصر الناقص
Unemployed	متعطل
unskilled workers	العمال غير المهرة
Urban	حضري

areas	المناطق الحضرية
fringe	الضواحي
Urbanizatinon	التحضر ـ التمدين
Urbanise	يمدين ـ يمدن (فعل)

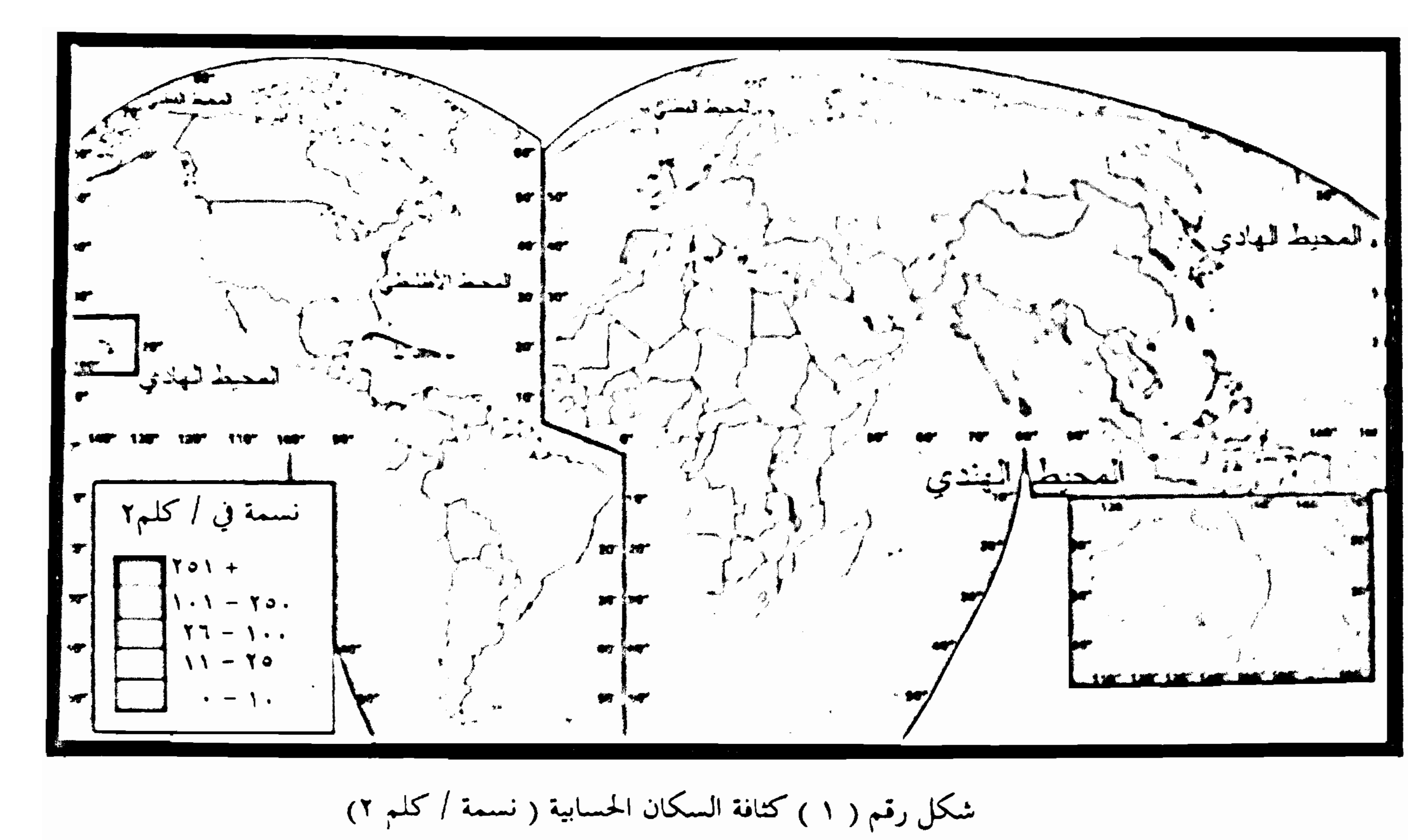
V

Volume of migration	حجم الهجرة

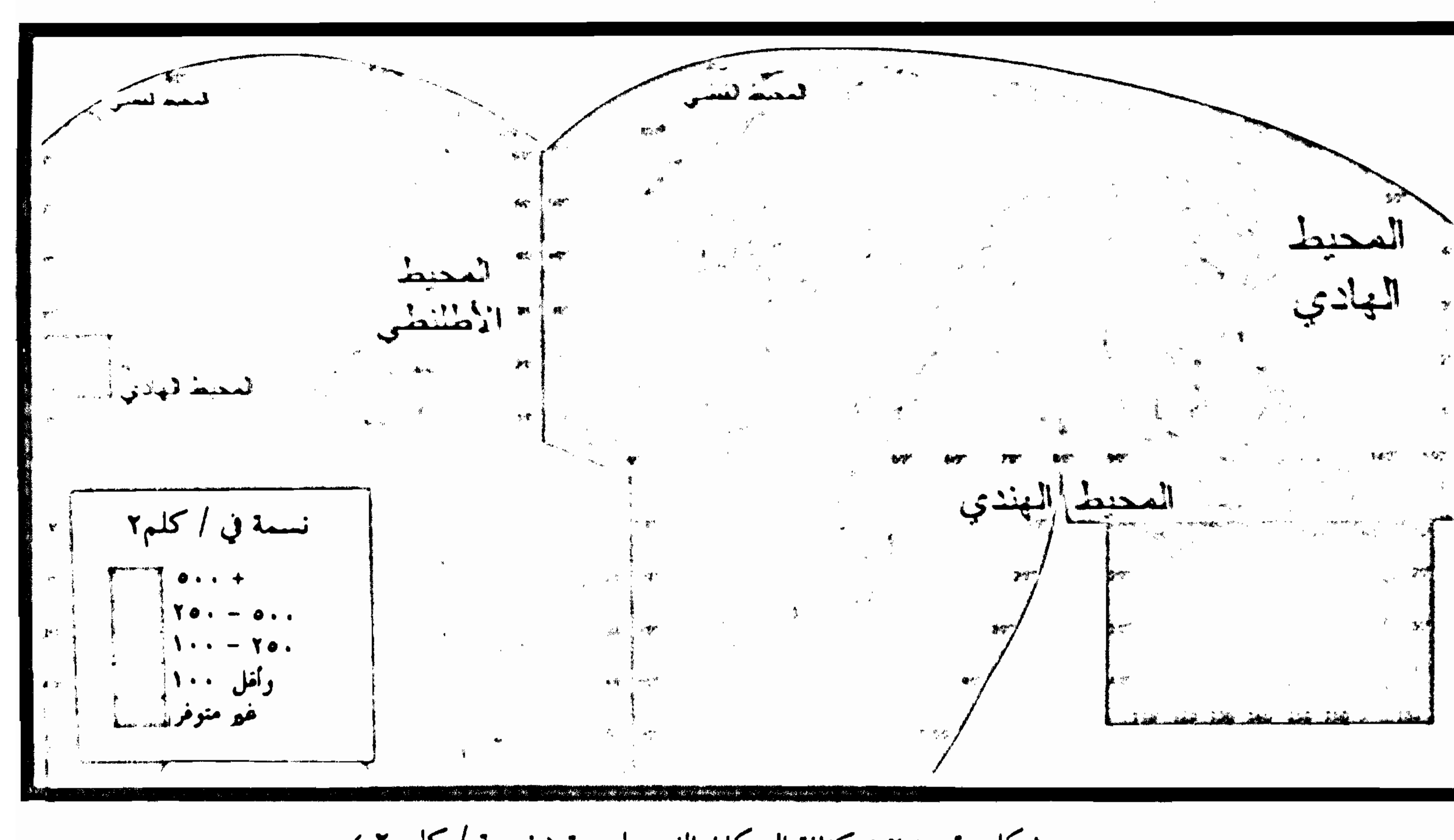
W

Widower	الأرمل
Work status	الحالة العملية
Working population	السكان العاملون أو السكان ذوو النشاط الاقتصادي ـ المتكسبون

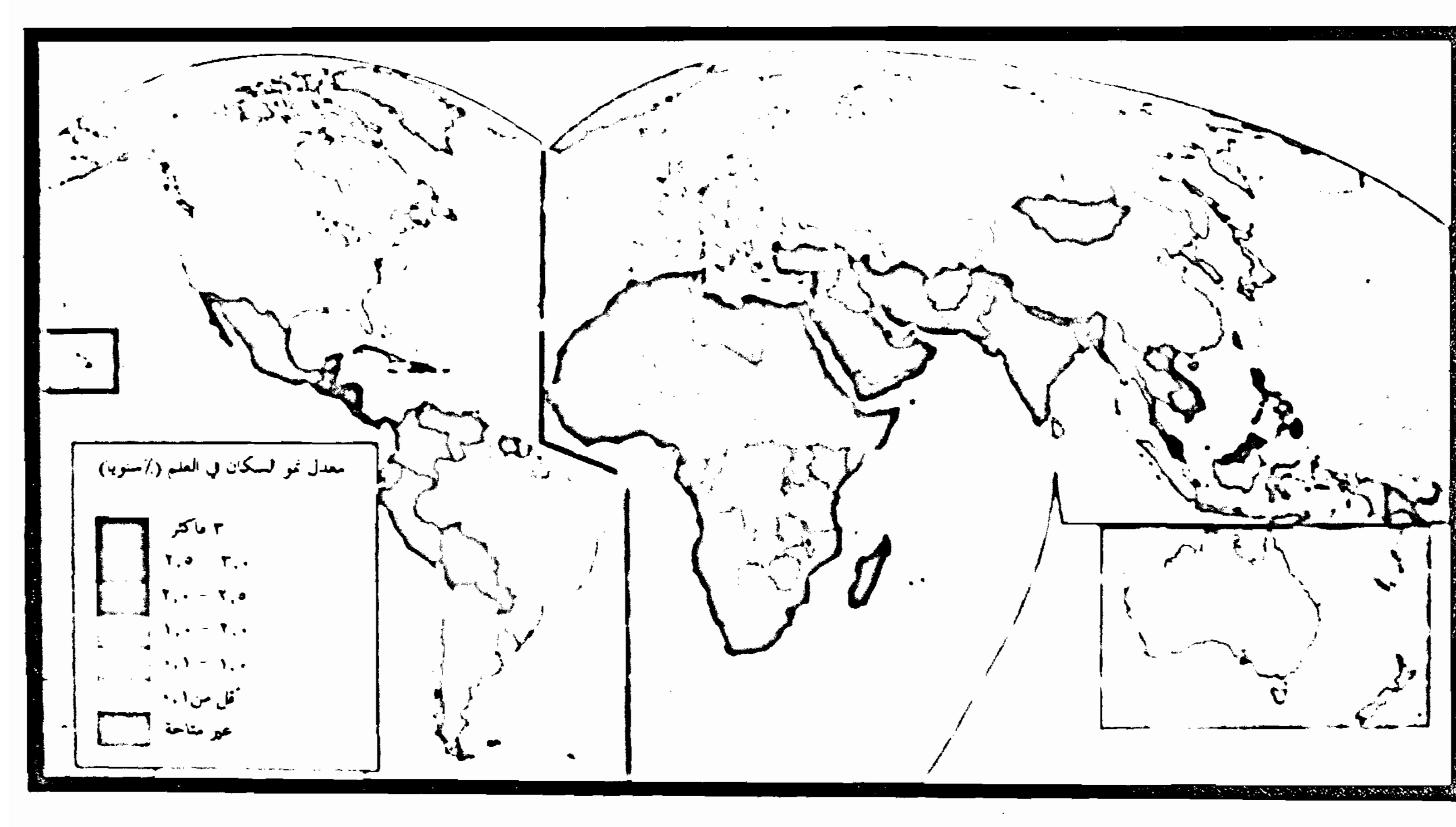
الرسوم والأشكال البيانية



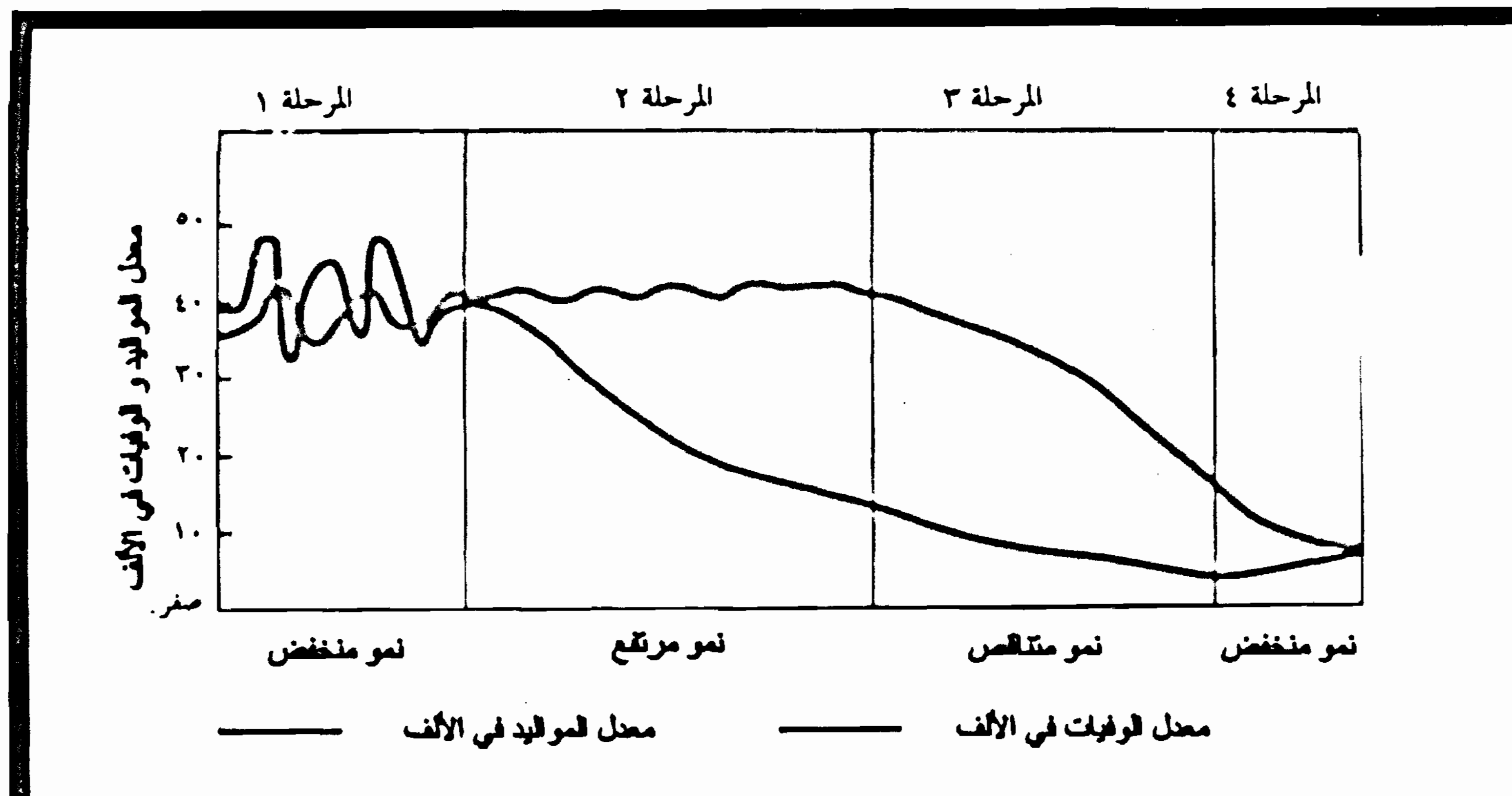
شكل رقم (١) كثافة السكان الحسابية (نسمة / كلم ٢)



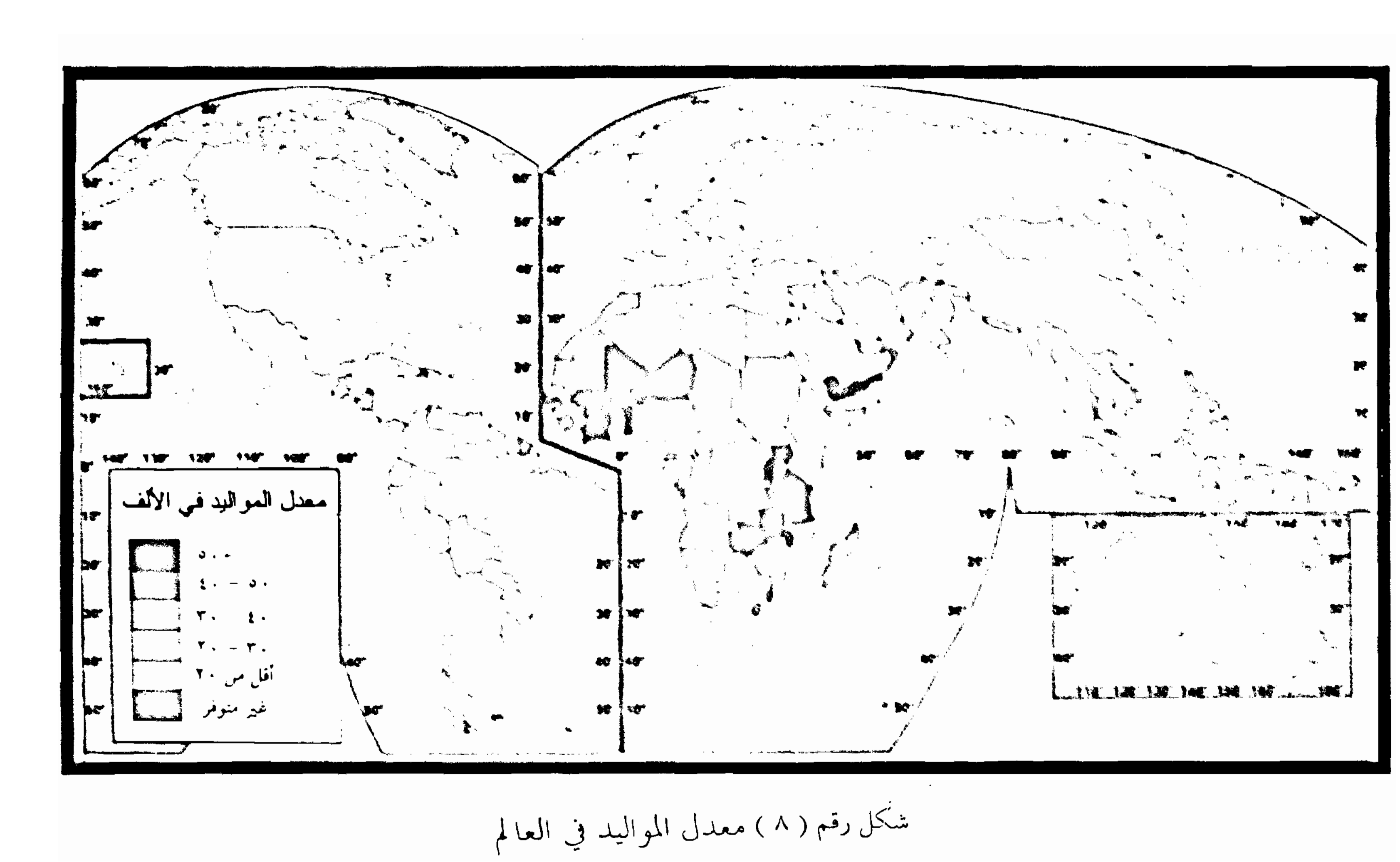
شكل رقم (٢) كثافة السكان الفيزيولوجية (نسمة / كلم ٢)



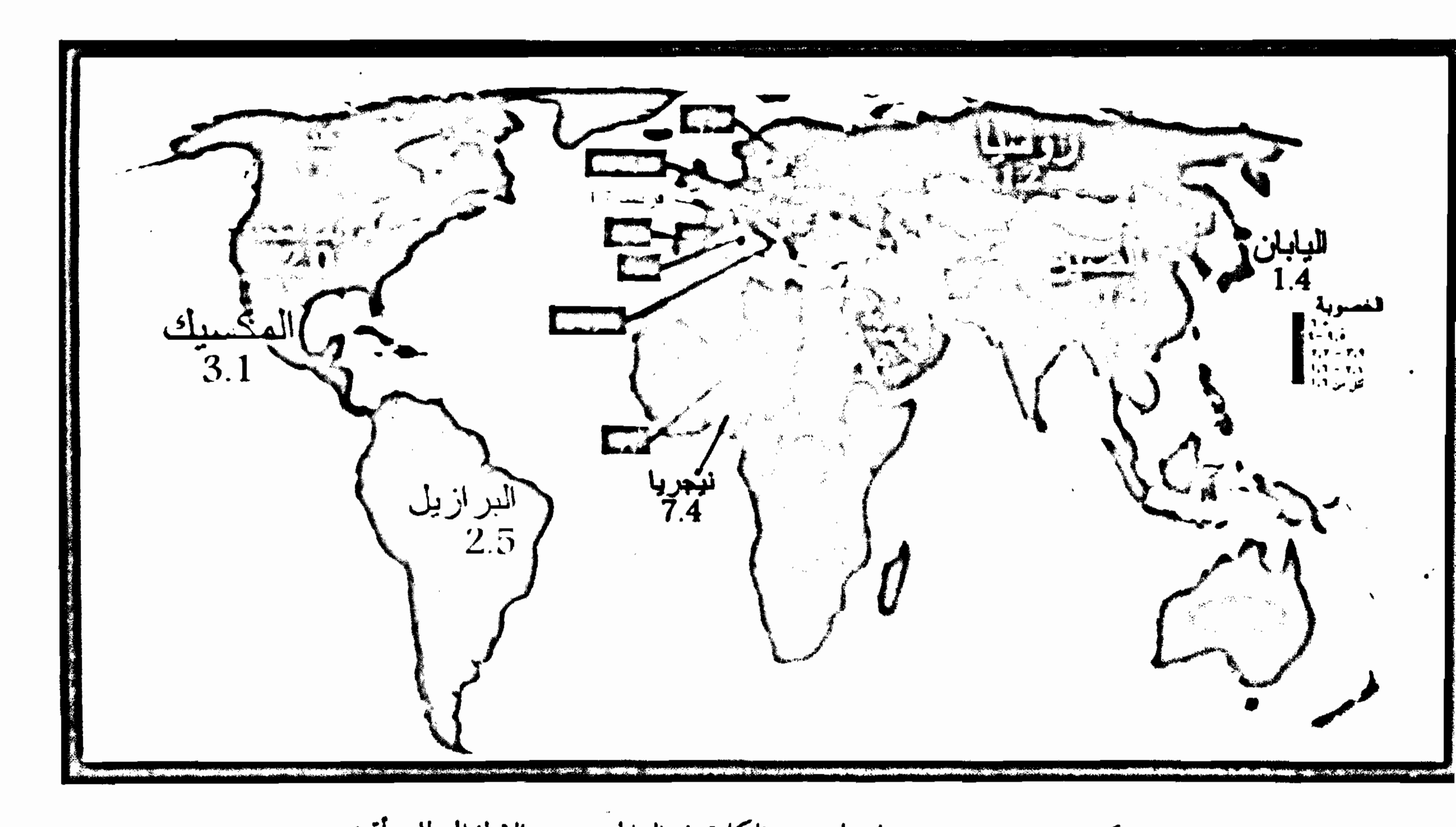
شكل رقم (٤) معدل نمو السكان



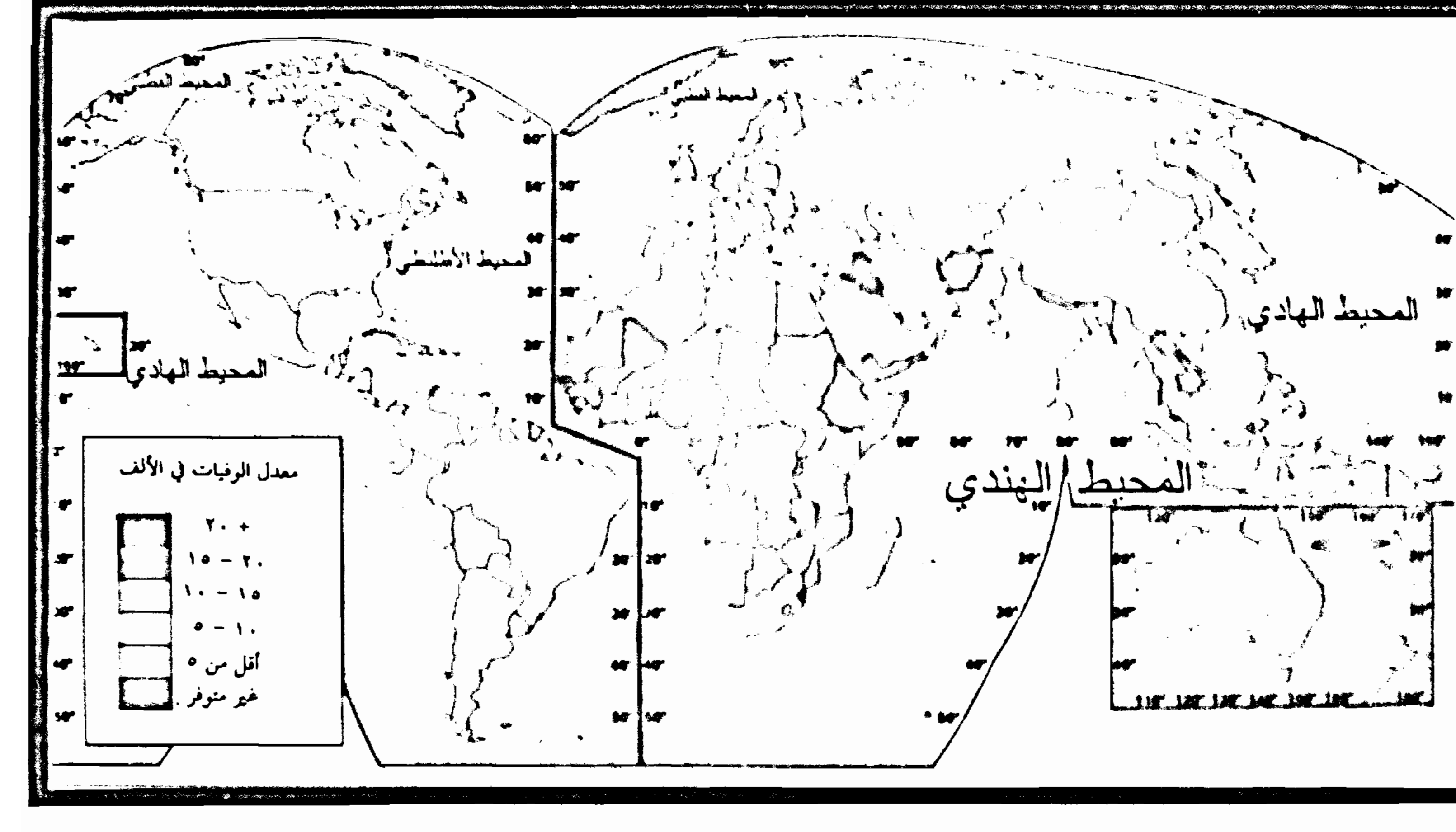
شكل رقم (٥) دورة النمو السكاني ومراحلها الاربع



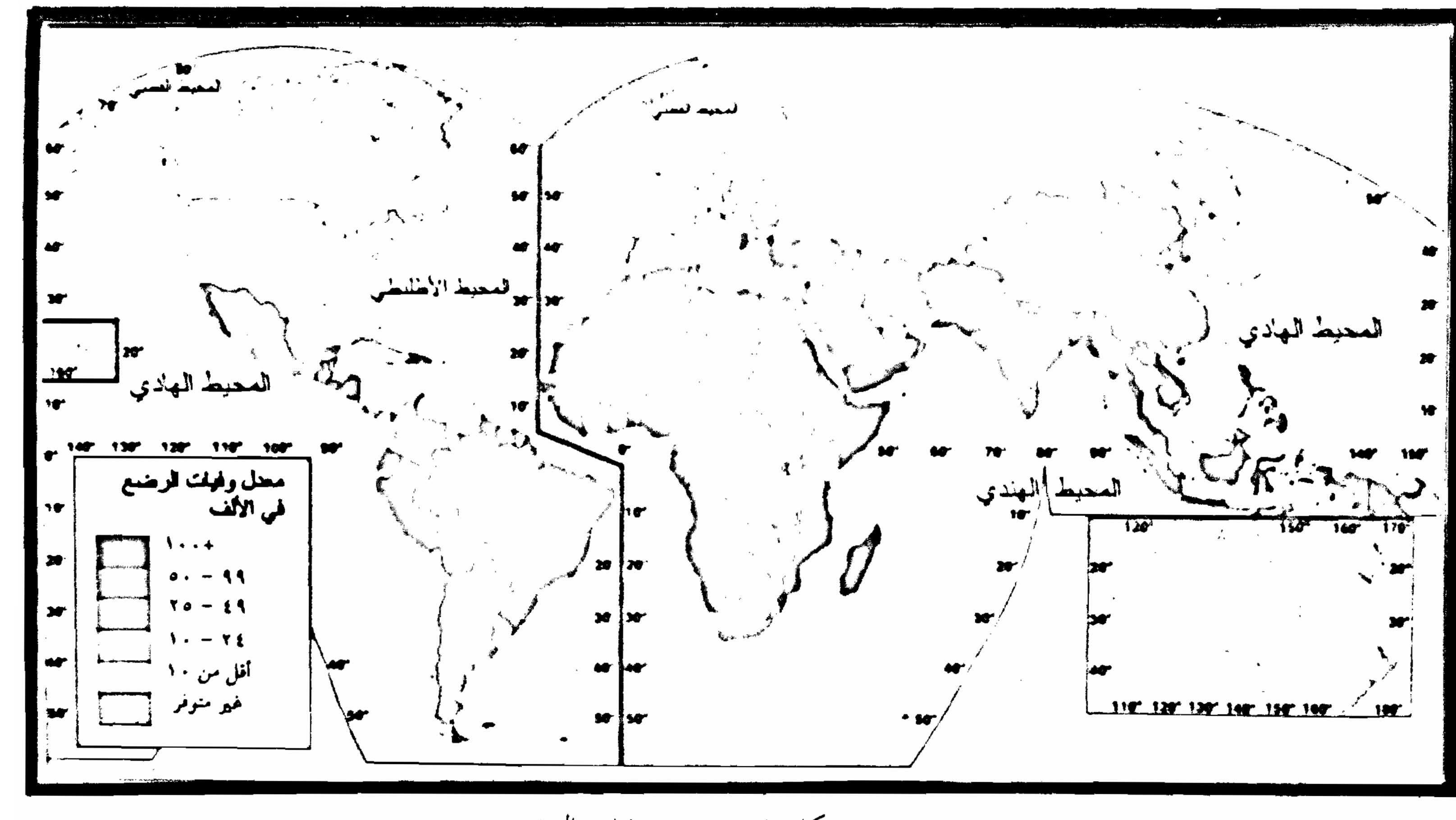
شكل رقم (٨) معدل المواليد في العالم



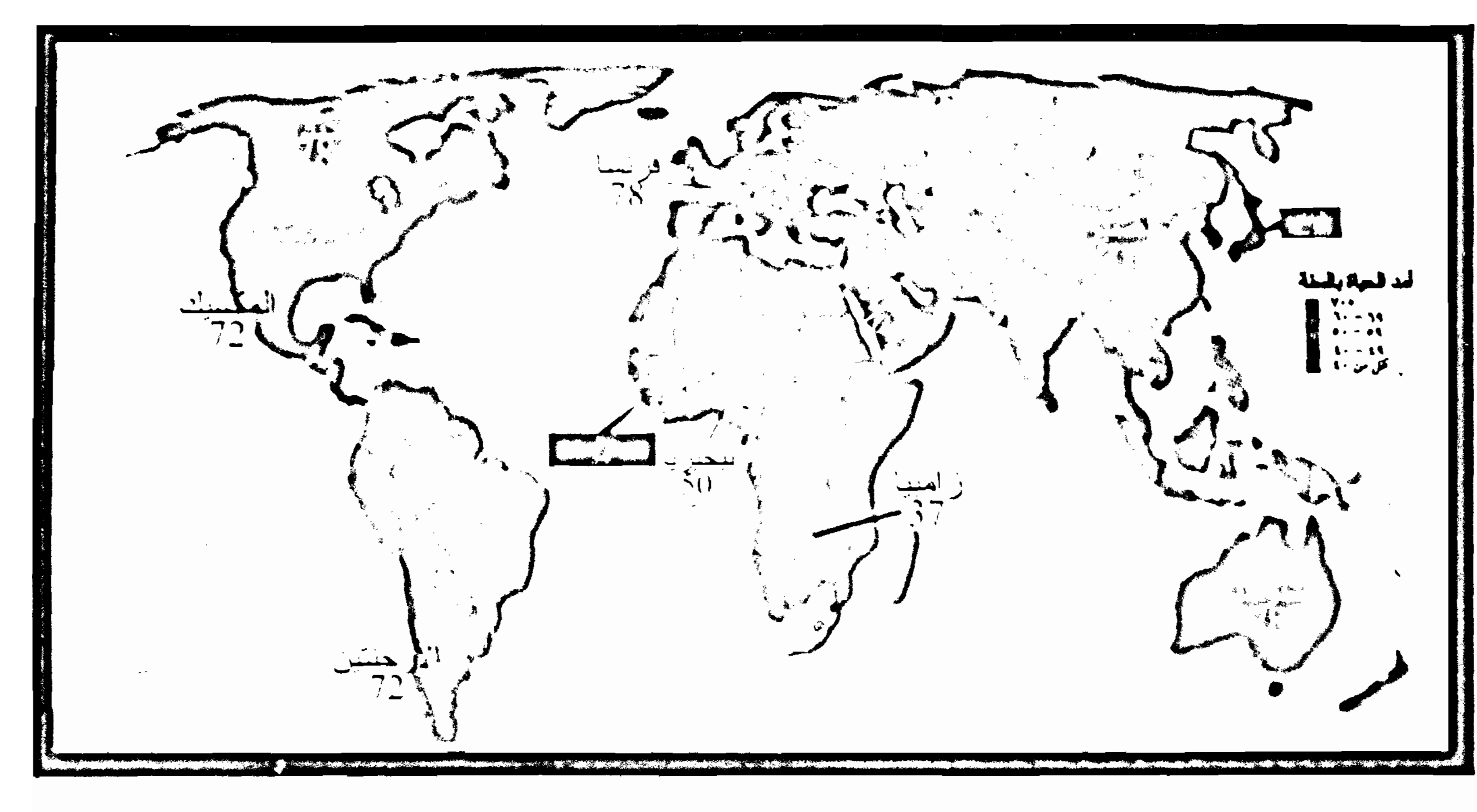
شكل رقم (٩)؛ متوسط الخصوبة الكلية في العالم (عدد الاطفال للمرأة)



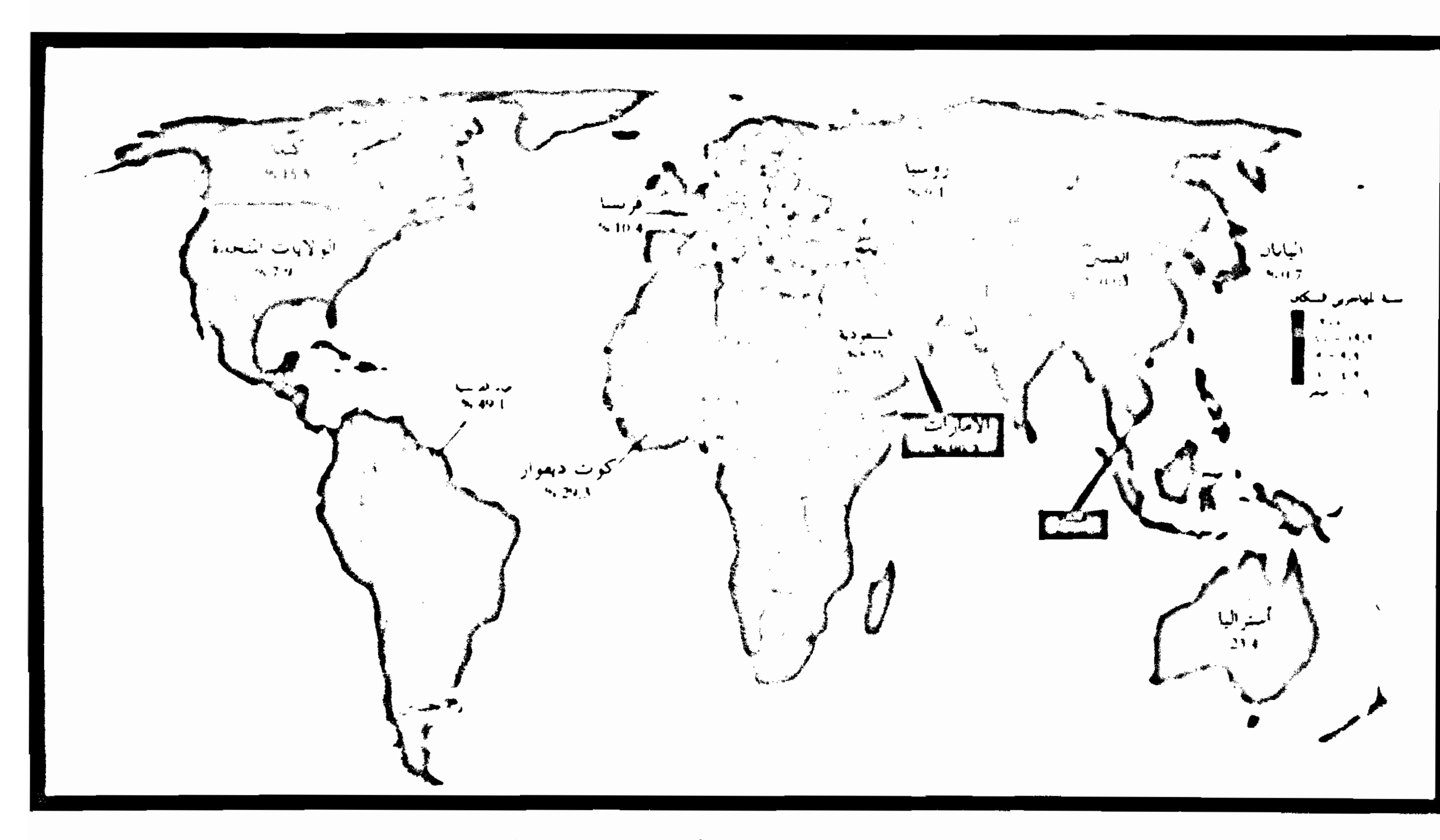
شكل رقم (١٠) معدل الوفيـــات



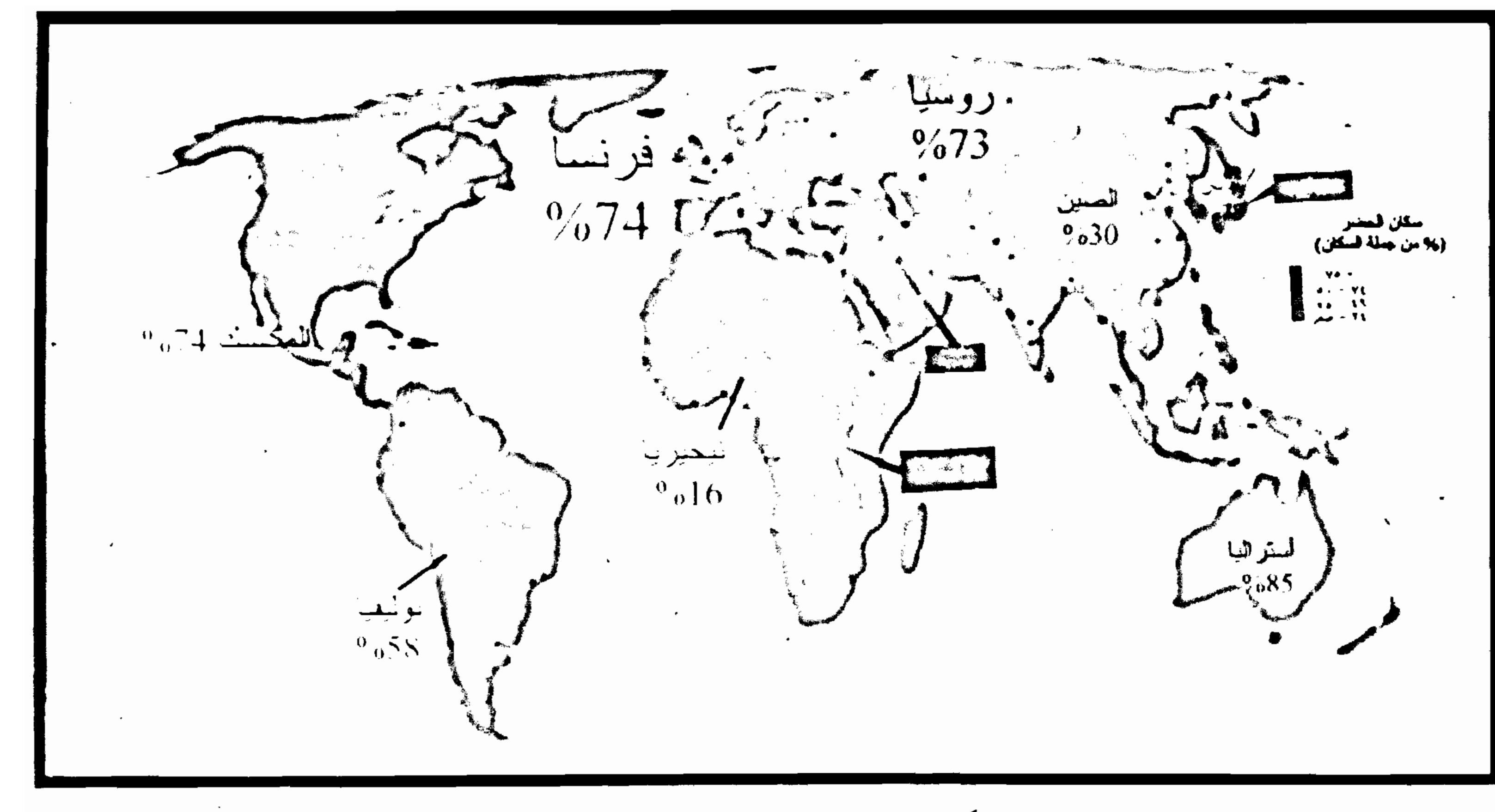
شكل رقم (١١) وفيات الرضع



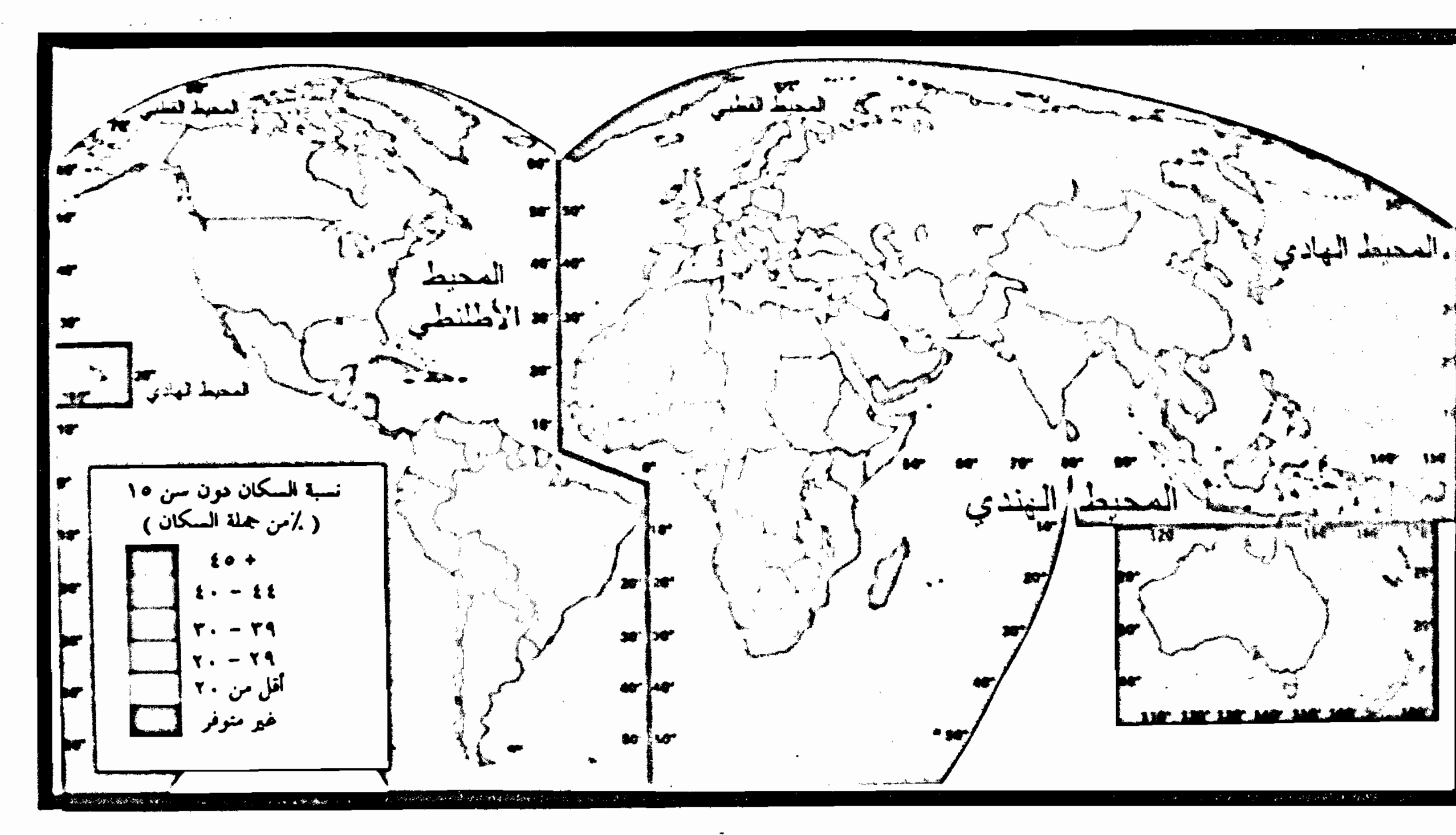
شكل رقم (١٢) أمد الحياة



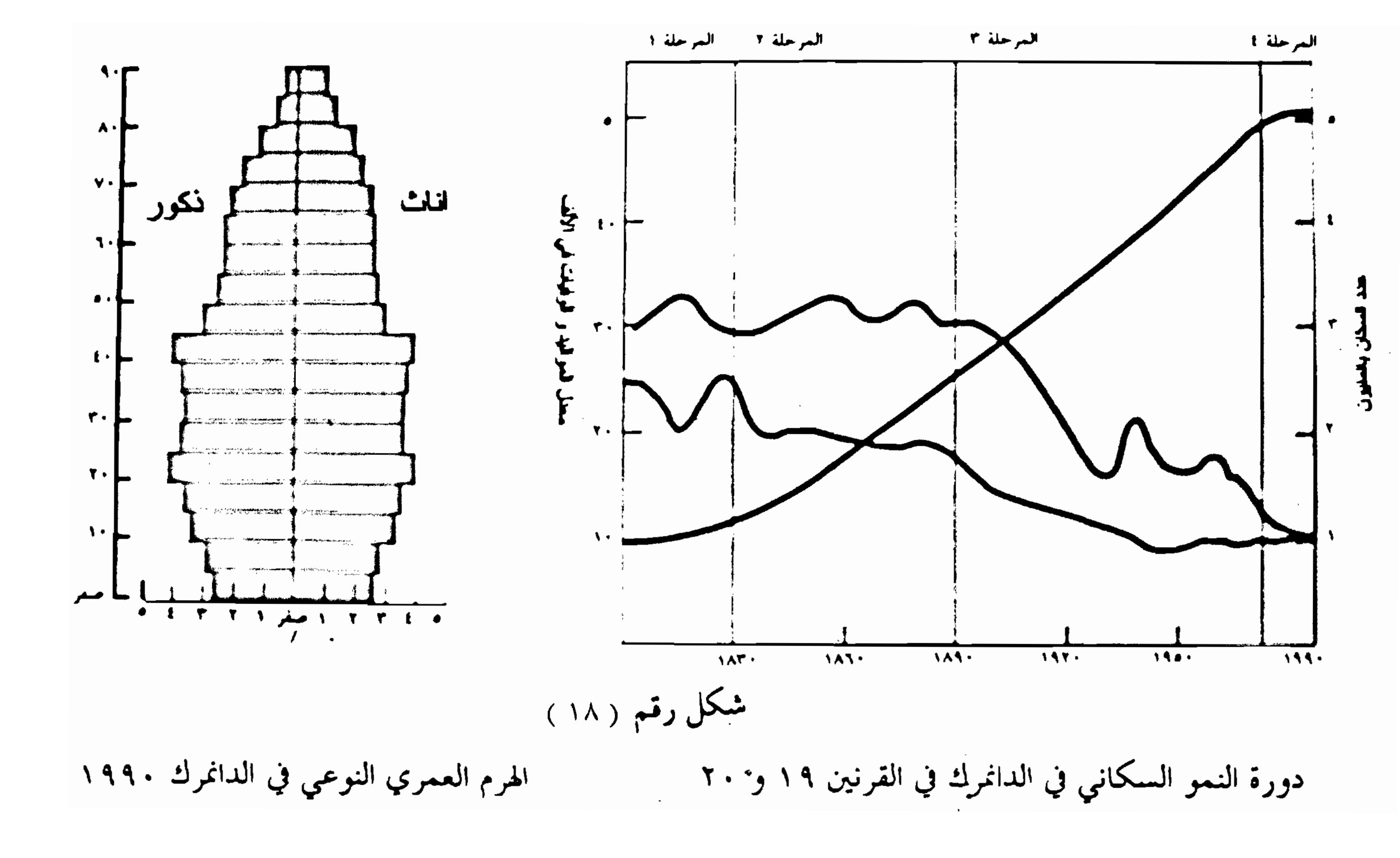
شكل رقم (١٣) نسبة المهاجرين في العالم



شكل رقم (١٤) نسبة التحضر في العالم



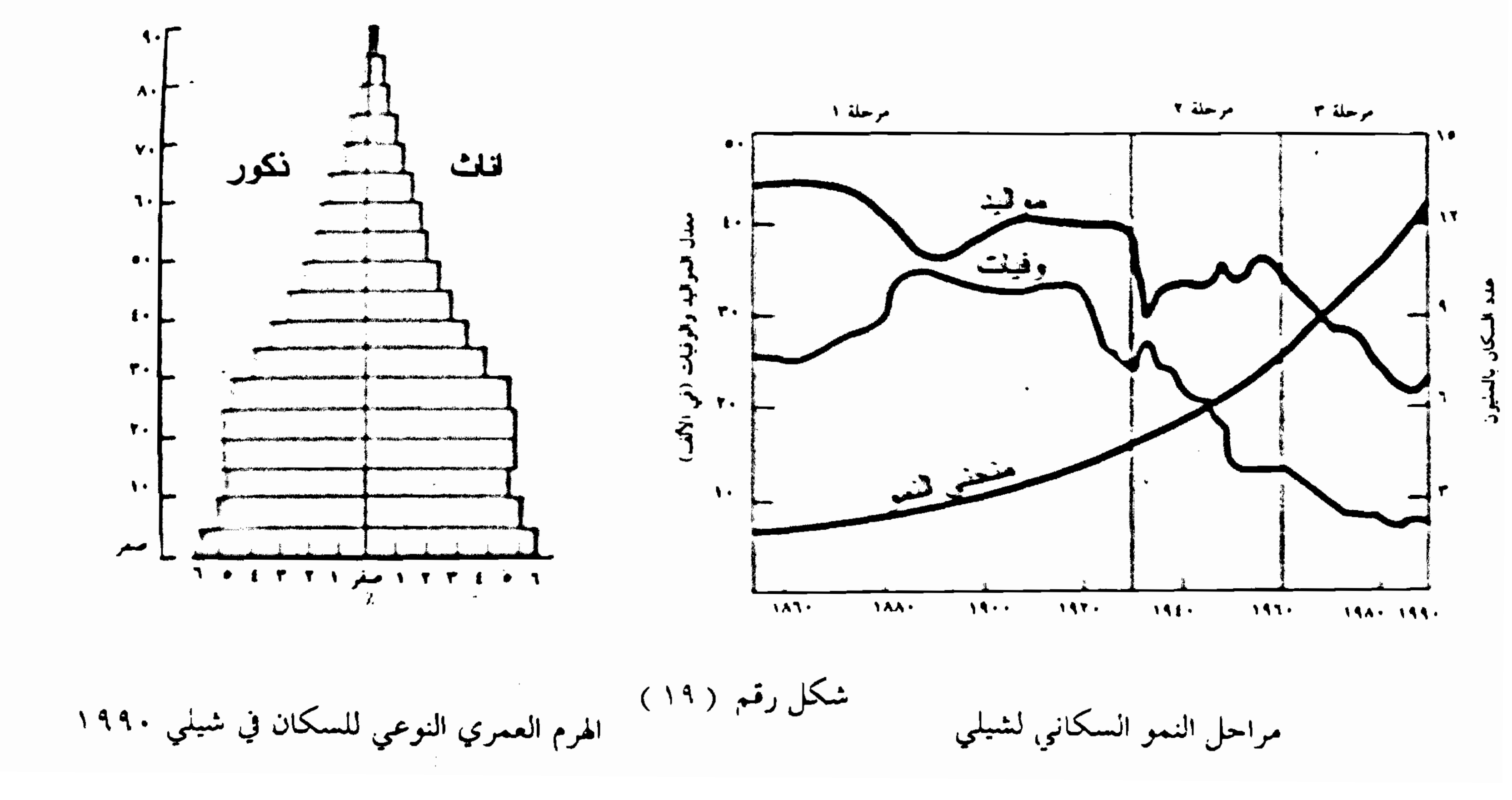
شكل رقم (١٦) صغار السن في العالم



شكل رقم (١٨)

دورة النمو السكاني في الدانمرك في القرنين ١٩ و٢٠

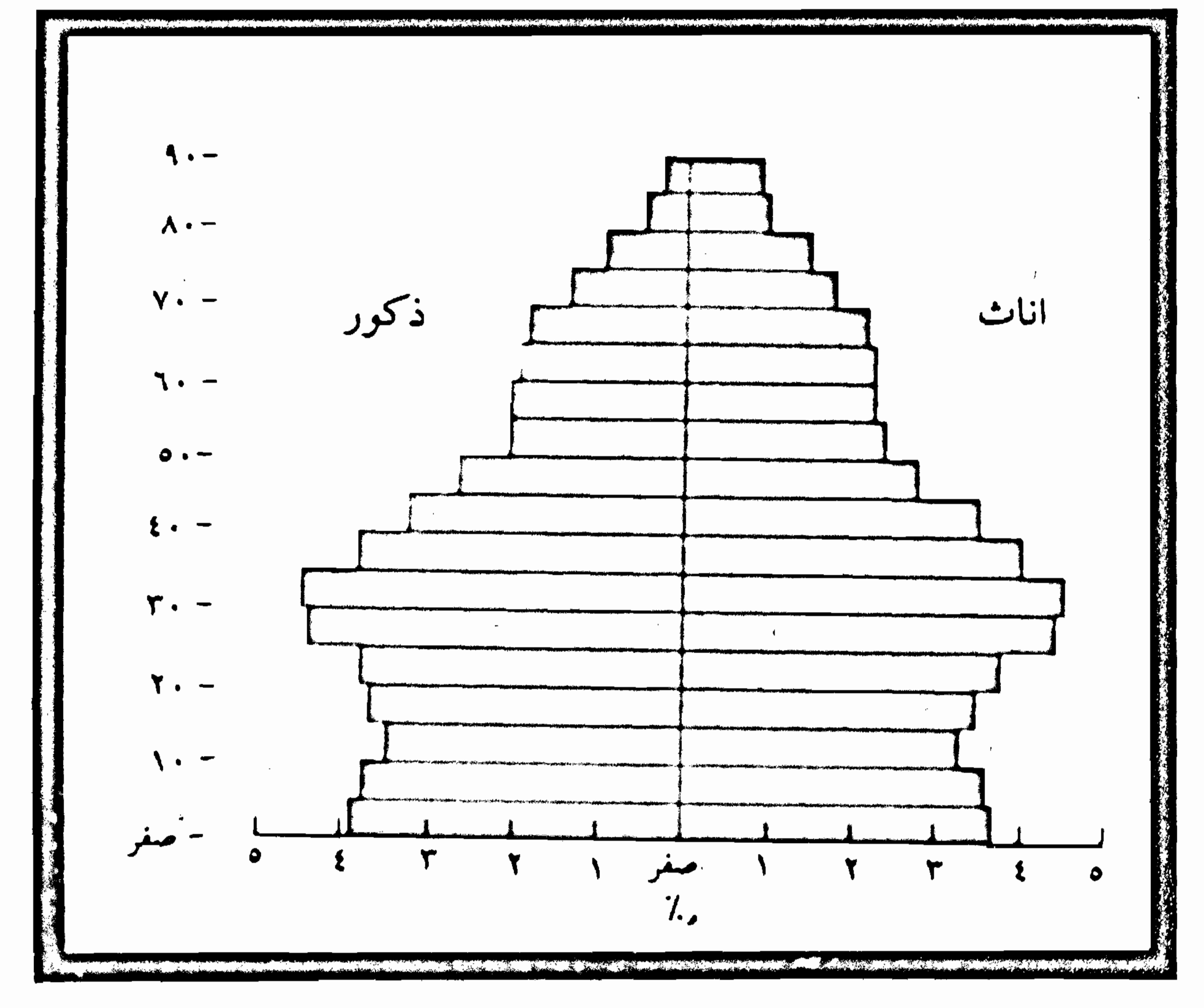
الهرم العمري النوعي في الدانمرك ١٩٩٠



شكل رقم (١٩)

مراحل النمو السكاني لشيلي

الهرم العمري النوعي للسكان في شيلي ١٩٩٠



شكل رقم (٢٠) هرم السكان في الولايات المتحدة الأمريكية

المراجـع الرئيسيـة

المراجع العربية

١ ـ أحمد عبادة سرحان: مقدمة في الإحصاء الاجتماعي ـ الإسكندرية ـ ١٩٦٣.

٢ ـ تومبسون و. ولويس د: مشكلات السكان ـ ترجمة راشد البراوي ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٦٨.

٣ ـ جمال حمدان: شخصية مصر ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٧٠.

٤ ـ جمال حمدان: جغرافية المدن ـ القاهرة ـ ١٩٥٩.

٥ ـ جورج د. باركلي: أساليب تحليل البيانات السكانية (مترجم) ـ القاهرة ـ ١٩٦٨.

٦ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: زيادة السكان في جمهورية مصر العربية وتحدياتها للتنمية ـ القاهرة ـ ١٩٦٦.

٧ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: حركة السكان داخل الجمهورية العربية المتحدة ـ القاهرة ـ ١٩٦٧.

٨ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مجموعة الإحصاءات الحيوية للجمهورية العربية المتحدة ـ من سنة ١٩٣٠ ـ يوليو ١٩٦٨.

٩ ـ حسن عبد القادر صالح ـ سكان فلسطين ـ عمان ١٩٨٥.

١٠ ـ حسن محمد حسين: البحث الإحصائي ـ أسلوبه وتحليل نتائجه ـ القاهرة ـ ١٩٦٤.

١١ ـ عبد الفتاح محمد وهيبة: في جغرافية السكان ـ دار النهضة العربية ـ بيروت، ١٩٧١.
١٢ ـ فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية سكان الإسكندرية ـ مؤسسة الثقافة الجامعية ـ الإسكندرية، ١٩٨٠.
١٣ ـ فتحي محمد أبو عيانة: سكان البحرين، ضمن كتاب «دولة البحرين»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥.
١٤ ـ فتحي محمد أبو عيانة: سكان الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب «دولة الإمارات العربية المتحدة» دراسة مسحية شاملة ـ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
١٥ ـ محمد السيد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم: السكان: ديموغرافياً وجغرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.
١٦ ـ محمد صبحي عبد الحكيم: الهجرة إلى القاهرة، المجلة الجغرافية العربية، السنة الأولى، العدد الأول، ١٩٦٨.
١٧ ـ محمد عبد الجواد محمدعلي: نظم المعلومات الجغرافية، الرياض، ١٩٩٨.
١٨ ـ محمد عبد الغني سعودي: هجرة العمالة في شرقي إفريقيا، المجلة الجغرافية، السنة الخامسة، العدد الخامس، ١٩٧٢.
١٩ ـ هيئة الأمم المتحدة: المبادىء العامة للبرامج القومية للإسقاطات السكانية كعامل مساعد في تخطيط التنمية، ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة، ١٩٦٧.
٢٠ ـ هيئة الأمم المتحدة: العوامل الديموغرافية والقوة البشرية، ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة، ١٩٦٧.
٢١ ـ هيئة الأمم المتحدة: تعمر السكان ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة، ١٩٦٧.
٢٢ ـ هيئة الأمم المتحدة: سكان العالم ـ ١٩٩٨ ـ الأجيال الجديدة ـ نيويورك ـ ١٩٩٨.

المراجع الأجنبية

1 — Abou-Aianah, F.M. et al. «Geographic Variations of Fertility Rates in Arab Countries» Bull. of Fac. of Arts, Alex. Univ., Vol. XXV-1971.

2 — Abou-Aianah, F.M. «Internal Migration in Egypt» Bulletin de la Société de Geographie d'Egypte, 1973.

3 — Ackerman, E.A. «Population and Natural Resources», the Study of Popultaion edited by: Hauser, P.M. and Duncan O., Chocago. 1959.

4 — Ackerman, E.A. «Geography and Demography». The Study of Population, edited by: Hauser, P.M. and Duncan O., Chocago, 1959.

5 — Beaujeu-Garnier, J. (Mme) Geography of Population, Translated by Beaver, S.H., Longmans, London, 1968.

6 — Blake G.H. «Israel: immigration and Dispersal of Population», Populations of the Middle East and North Africa, edited by Clarke, J. and Fisher, W.B. London, 1972.

7 — Bogue, D.J. «Internal Migration», The Study of Population, edited by Hauser, P.M. and Duncan, O., Chicago, 1959.

8 — Boute, j.M., «Exploratory Analysis of Data Concerning Indians and Pakistanis in Africa», Population of Tropical Africa, edited by Calddwell, J.C.m and Okonjo, C. London, 1968.

9 — Chapion, J. and Stewart, P. «Population Densities around the Clock». Readings in Urban Geography, edited by Mayer, H. and Kohn, C., Chicago, 1969.

10 — Clarke, J. Population Geography, Pergamon Press, London, 1969.

11 — Clarke, J. and Fisher, W. Population of the Middle East and North Africa, London 1972.

12 — Coale, A.J. «Estimates of Fertility and Mortality in Tropical Africa», The Population of Tropical Africa, edited by Calddwell, J. and Okonjo, C., London 1968.

13 — Conning, A.W. «Latin American Fertility Trends», Internalional. Population Conference, Liége, 1975.

14 — Davis, K. «The Origin and Growth of Urbanization in the World», REadings in Urban Geography, edited by Mayer, H. and Kohn, C., Chicago, 1969.
15 — Duncan, O.d. «The Measurement of Pouplation Distribution», Population Sutdies, No. 1., 1957.
16 — Fisher, W.B. «Lebanon: an ecunmenical Refuge», Population of the Middle East and North Africa, edited by Clarke, J. and Fisher, W. London, 1972.
17 — Gamblin, A., Images Economiques du Monde, 1998.
18 — George, M.V. Internal Migration on Canada, Ottawa, 1970.
19 — George. P. Geographie de la Population, que sais-je?, 1187, Paris, 1973.
20 — Gerard, M. et Henry L. «La Mortalite Infantile en France suivant le Mélieu Social», International Population Conference, Liege, 1973.
21 — Gibbs, J.P. (ed) Urban Research Methods, N.J., 1967.
22 — Gregory S. Statistical Methods and the Geographer, London, 1971.
23 — Haggett, P. Geography: A Modern Synthysis, New York, 1972.
24 — Hall, P. The World Cities, London, 1972.
25 — Harris, C. «A Functional Classification of Cites in the United States», Geogr. Rev. 33. 1943.
26 — Hawley, A.H. «Population Composition», The Study of Population, edited by Hauser, P. and Duncan P., Chicago, 1959.
27 — Heinz Fassmann and Rainer Miinz, «International Migration on Western Europe», Population and Development Review, Vol. 18, No. 3, September 1992.
28 — Huntingtion, E. Principles of Human Geography, New York, 1951.
29 — Kirk, D. «Major Migrations Since World War I». Population Geography, A Reader, edited by Demko, G. et al., New York, 1970.
30 — Kormos, I.B. and Kosinski, L. «Population Mapping» International Geographical Union, Bruges, 1973.
31 — Lebon, J. An Introducation to Human Geography, London, 1969.
32 — Leo. E.S. Theory of Migration», Population Geography, edited by Demko; G. et al., N.Y,. 1970.
33 — Lowry, J. World Population and Food Supply, London, 1971.
34 — Monkhouse, F.J. and Wilkinson, H. Maps and Diagrams, London, 1961.
35 — National Geographic Society, National Geographic, No. 4, October, 1998

(مصدر للخرائط الملونة في الملحق)

36 — Le Nouvel Observateur, Atlaseco, Atlas économique Mondial

2000, Les 226 Pays étudie's, Paris, 1999.
37 — Perpillou, A. Human Geography, London, 1971.
38 — Population Council, Raports on Population and Family Planing, No. 15, January, 1974.
39 — Romaniul, A. «Infertility ib Tropical Africa«, The Population of Tropical Africa, Caldwell, J. and Okonjo, C., (eds), London, 1968.
39 — Rubenstein, J.M., An Introduction to Human Geography, New York, 1992.
(مصدر للخرائط الملونة في الملحق)
41 — Thompson, W. and Lewis, d. Population Problems, Mc Grawhill Book Company, New York, 1965.
42 — Threwartha, G. «The Case For Population Geography», And. of Assoc. of Amer. Geogr., 1953, Vol. XLIII.
43 — Tugault, Y. «Les Migrations Internationales», Population, Juin, 1974.
44 — U.N.F.P.A., United Nations Population Fund, The State of World Population, 1998., The New Generations., New York, 1998.
45 — U.N.O.: Population Bulletin of the United Nations, No. 7, 1963, New York, 1965.
46 — U.N.O.: Demographic Yearbook, several years. up to 1996.
47 — U.N.O. Methods of Analysing Census Data on Economic Activities of the Population, New York, 1968.
48 — U.N.O. The Determimant, and Consequences of Population Trends, New York, 1953.
49 — Zelinsky, W.A. Prologue to Population Geography. Prentice-Hall, Inc, London, 1970.

فهرس الرسوم والخرائط

الكثافة الحسابية ٣١٤

الكثافة الفيزيولوجية ٣١٥

تطور نمو السكان في العالم.. ٣٨

معدل نمو السكان ٣١٦

دورة النمو السكاني ٣١٧

منحنى الخصوبة الطبيعية ٧٦

أنماط منحنيات الخصوبة الثلاثة ٧٨

معدل المواليد.. ٣١٨

مستوى الخصوبة ٣١٩

معدل الوفيات ٣٢٠

وفيات الرضع ٣٢١

أمد الحياة ٣٢٢

نسبة المهاجرين في العالم.. ٣٢٣

نسبة التحضر في العالم ٣٢٤

أسباب الهجرة وعوائقها ١٩٠

صغار السن في العالم ٣٢٥

هرم السكان في مصر وفرنسا ٢٢٨

هرم السكان في الدانمارك ٣٢٦

هرم السكان في شيلي ٣٢٧

هرم السكان في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢٨

نماذج الأهرام السكانية ٢٣٢

محتويات الكتاب

الباب الأول: المفهوم والمصادر

الفصل الأول: مفهوم جغرافية السكان........................ ١١

الفصل الثاني: مصادر دراسة السكان........................ ١٥

الباب الثاني: نمو السكان

لفصل الأول: أنماط التوزيع السكاني........................ ٢٩

الفصل الثاني: تطور النمو السكاني........................ ٣٥

الفصل الثالث: مشكلات البيئة والنمو السكاني........................ ٥٥

الباب الثالث: الخصوبة

الفصل الأول: مقاييس الخصوبة........................ ٦٩

الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي للخصوبة وتطورها........................ ٨٣

الباب الرابع: الوفيات

الفصل الأول: مقاييس الوفيات........................ ١١٩

الفصل الثاني: تطور الوفيات وأسبابها........................ ١٢٩

الباب الخامس: الهجرة

الفصل الأول: أنماط الهجرات السكانية........................ ١٤٧

الفصل الثاني: الهجرة الدولية الأوروبية........................ ١٥٣

الفصل الثالث: الهجرة الداخلية ١٧١
الفصل الرابع: أسباب الهجرة ونتائجها ١٨٧

الباب السادس: أنماط التركيب السكاني

الفصل الأول: التركيب العمري والنوعي ٢١٣
الفصل الثاني: التركيب الاقتصادي ٢٣٥
الفصل الثالث: أنماط أخرى من التركيب السكاني ٢٥٥
الفصل الرابع: بعض النظريات السكانية ٢٧٣
ملحق: المصطلحات السكانية ٢٩١
الرسوم والأشكال البيانية ٣١٣
قائمة المراجع ٣٣١
محتويات الكتاب ٣٣٩